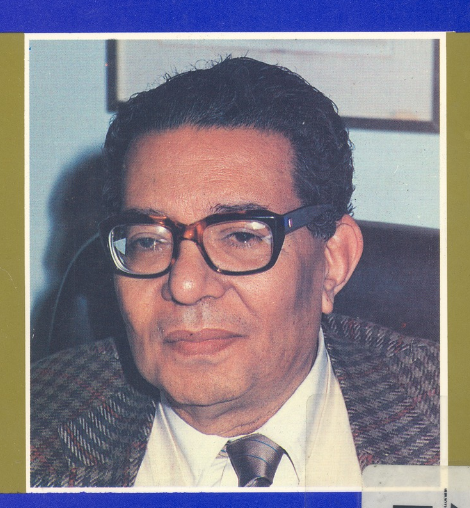
أحمد بهاء الدين





اهداءات ١٩٩٩
مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
القاهرة


يوميات هذا الزمان
أحمد بهاء الدين

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

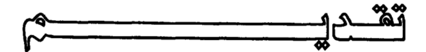
الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون : ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف
عبد الغنى أبو العينين

المحتويات

الصفحة





محمد حسنين هيكل

هذه مجموعة من يوميات أحمد بهاء الدين ، رأى الأهرام أن ينشرها بين دفتى كتاب تحية للكاتب الذى ابتعد عن قرائه اضطرارا لظرف صحى ندعو الله جميعا ألا يطول . وليس ذلك دعاء صديق لأحمد بهاء الدين فحسب ، وإنما هو دعاء أظنه معبرا عن شعور جمهور عريض من الناس أحب قلم أحمد بهاء الدين ، واحترم فكره ووثق فيه سواء اتفق مع رأيه أو اختلف ، عارفا فى الحالتين أن الرجل يحمل مسئوليته بجد ، ويستشعر همومها بصدق ، ويؤديها باحترام لنفسه وللكلمة وللقارىء جميعا فى نفس الوقت .

وفى أدائه لهذه المسئولية فإن أحمد بهاء الدين أرهق نفسه بأكثر مما تستطيع طاقته ، ولعل حياءه تواطأ أيضا مع حدود احتماله على تعريضه لما تعرض له ، فقد كان هذا الحياء دائما هو المغلوب على أمره أمام أى طارق لبيته أو لمكتبه يطلب منه رأيا مكتوبا أو مسموعا فى قضية من القضايا الملحة على شواغل الرأى العام فى مصر وفى العالم العربى ، وهكذا فإن مشاركته فى الحوار الوطنى والقومى لم تقتصر فقط على يومياته التى يكتبها فى الأهرام ، وإنما فاضت على صفحات كثيرة من الجرائد والمجلات ، وتدفقت فى محاضرات وندوات كان يذيب فيها أعصابه وقلبه مع كلمته مكتوبة أو منطوقة .

وكنا جميعا - أسرته وأصدقاؤه - نلح عليه أن يحاذر وأن يقتصد ، وأن يرعى لصحته ظروفها خصوصا بعد إصابته الأولى بالجلطة قبل خمسة عشر عاما . ولكن

« بهاء » لم يكن قادرا على أن يصد طارقا قصد إليه طالبا شهادته فى الحوادث أو رأيه فى مسارها .

كان إحساسه بمسئولية الكاتب شديدا من ناحية ، وكان حياؤه أمام طالبيه أشد من ناحية أخرى ، وبين الشديد والأشد تعرض أحمد بهاء الدين لمحنة المرض واضطر إلى الرقاد فى فراشه بعيدا عن الأحداث والناس ، وعن القلم والورق ، وعن المحاضرات والندوات فى لحظة من التاريخ العربى كانت أشد ما تكون حاجة إلى رجل مثله آمن بسلطان العقل ، وعبر عنه بأبسط وأوضح بيان .

وأعترف أننى طوال أزمة وحرب الخليج لم أفتقد رأيا كما افتقدت رأى أحمد بهاء الدين . وفى وسط الطوفان العارم الذى ساح فيه من الحبر على الورق أكثر مما ساح من الدم فى ميادين القتال ، فإن كلمة أحمد بهاء الدين كانت هى الشعاع الوحيد الغائب فى وهج النار والحريق . كان الكل حاضرين ، وكان وحده البعيد مع أنه كان الأقرب إلى الحقيقة والأكثر قدرة على النفاذ إلى جوهرها وصميمها . ولم يكن ابتعاده الاضطرارى مجرد خسارة للعقل المتوازن فى أزمة جامحة ، ولكن الخسارة كانت أكبر لأن معرفته ببؤرة الصراع كانت أدق وأعمق بحكم أنه قضى خمس سنوات من عمره مهاجرا بعمله وقلمه إلى الكويت ، ومن هناك أطل على الخليج كله ورأى ودرس وفهم بعمق كما هى عادته .

ومن مفارقات المقادير المؤلمة أننا كنا نحاول أن نخفى عنه وقائع ما يجرى وتفاصيله بناء على أوامر أطبائه حتى نجنبه مخاطر الانفعال ، وهكذا فإننا كنا نحاول إخفاء الوقائع عن رجل هو أولانا جميعا بمعرفتها وأجدرنا بالحكم على توجهاتها .

وفى يوم من الأيام ، ورغم الحصار ، بدا أنه لمح صورة من صور الأزمة على شاشة التليفزيون وسألنى بعدها وأنا جالس معه : « هوه فيه ايه ؟ .. فيه ايه ؟ »

وكرر تساؤله بإلحاح ، ونظرت إلى شريكة عمره - وكانت جالسة معنا - وفى عينى طلب صامت للنصيحة ، وأشارت بما يفيد معنى الإذن والسماح . وفى جملة واحدة لخصت له تفاصيل ما جرى ويجرى ابتداء من ضم الكويت وحتى ضرب العراق ، وظل صامتا لثوان ظننتها ساعات ، ثم إذا به منفعلا يقول : « ليه ؟ .. ليه ؟ » . ثم فوجئنا بدموعه تسبق كلماته ، وأسرعنا نحاول تغيير الموضوع ، ومع ذلك ظل السؤال حائرا على لسانه والدموع جارية من عينيه .

وأتذكر أننى ليلتها خرجت من بيته مثقلا بكل هموم الدنيا - أسائل نفسى وأسائله وكأنه يسمعنى :

- « بهاء .. ما الذى يمنعك أن تقاوم طارىء المرض الذى ألم بك ؟ أهو نفس الحياء الذى منعك دائما أن ترد طارقا جاء إلى باب مكتبك أو بيتك ؟ ... حتى المرض يمنعك الحياء أن تخرجه من ضيافتك ؟ »

ثم أواصل ندائى له :

- « بهاء .. نحن نريدك معنا . لا نريد عقلك وقلمك فقط ، ولكننا يا أيها الغالى العزيز - نريدك معنا إنسانا وصديقا وجليسا وأنيسا ومحاورا . »

بقى أننى فى هذه السطور لم أكن أحاول تقديم يوميات « بهاء » إلى القارىء العربى . وإذا كان الأهرام قد أراد من جمعها أن تكون تحية لكاتبه الكبير المحتجب مؤقتا عن قرائه - فإننى من جانبى أتمنى أن تكون هذه اليوميات الصادرة بين دفتى كتاب شيئا أشبه ما يكون ببطاقة شكر من « بهاء » إلى ألوف ومئات ألوف من قرائه أحاطوا فراش مرضه بأمانيهم وزهورهم ، ومازالوا ينتظرونه بأشواقهم ودعواتهم .



يوميات هذا الزمان

أين الجبـــــــرتى ؟!

تمنيت أن يقوم بيننا « عبد الرحمن الجبرتى » آخر لكى يؤلف جزءا من كتابه « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » الذى ألف جزءه الأول قبل قرنين من الزمان ... ليسجل عجائب الحياة المصرية المعاصرة .. أو « إدوارد لين » آخر يصدر جزءا ثانيا من كتابه « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » .

ولا شك أن هناك جانبا آخر كان سيلفت بالتأكيد نظر « عبد الرحمن الجبرتى » .. ذلك هو أنواع الجرائم العجيبة التى نقرأها كل يوم ..

قال لى عالم اجتماع كبير مثلا : كنا نقول عن أنفسنا فى مجال التفاخر غير المفهوم جملا غريبة مثل « إحنا اللى دهنا الهوا دوكو ! » أو « إحنا اللى خرمنا التعريفة » ! الآن لدينا قول صحيح على الأقل .. إذ يمكن أن نقول : « إحنا اللى سرقنا الونش ! » ..

وكان هناك خبر آخر فى الصحف عن الزفاف الذى تقدم موكبه رجل يقود « وابور زلط » للدولة أو القطاع العام ، أو شركة مقاولات - لا أنكر - مشاركة فى الابتهاج !

أو الخلاف على ٢٤ شيكا مزورا باسم وزير الاقتصاد !

أو بيع ممتلكات « الديب » لسداد ٥٢ مليون جنيه ..

أو محاولة المدعى الاشتراكى سداد ديون « ماجد ولطفى » ومقدارها مائة مليون جنيه !

أو سائق الأتوبيس الذى أنزل الركاب ، ما عدا واحدة تفاهم معها ، وذهب بالأتوبيس إلى شارع مهجور ليختلى بها .. والملابسات الكوميدية التى أدت إلى ضبطه بعد تحطيم الأتوبيس المطفأ الأنوار المغلق من الداخل ..

وتبادل القتل بين الأزواج والزوجات والآباء والأبناء والبنات ! دعك من الاستيلاء على عشرات الملايين من الجنيهات من البنوك والهرب بها إلى الخارج ! وأوامر القبض أو الأحكام التى تصدر ، وقد هرب المتهم بالسفر قبل صدورها بساعات ! وعدم قدرة الانتربول ولا غيره على إعادة هارب واحد !

ومئات آلاف الشقق المغلقة فى أزمة الإسكان الخانقة .. أصحابها يطلبون أسعارا غير معقولة ، والجمهور غير قادر على الأسعار غير المعقولة ! ومئات الملايين مجمدة من سنوات فى الطوب والأسمنت ..

ولواء على المعاش يقتل جيرانه وينتحر لعدم احتماله ضجيج الشارع ! ومنذ هذا الحادث ، أتلقى فى البريد كل يوم خطاب تهديد بالانتحار من الضجيج أو المجارى أو ارتفاع الأسعار . والتهديدات طبعا موجهة إلى ضمير الكاتب إذا لم ينشر الشكوى ويحل المشكلة .

أين هو ذلك « الجبرتى » الذى أحيل له هذه الخطابات ؟

سمعـــة الشـــعب

سألنى زميل : عن معنى تعبير « سمعة الشعب » الذى استخدمته ، إلى جانب تعبير « سمعة الحكم » ؟

قلت له : نتحدث دائما عن « سمعة الحكم » ، وهى أمر هام طبعا ، وهى لا تحتاج إلى شرح ، ولكننا لا نتحدث عما سميته « سمعة الشعب » . ومعنى ذلك أننا ـ كشعب ـ نسقط كل المشاكل والعيوب على السلطة أيا كانت ، ولا نتحدث عن دورنا فى هذا المجال ..

إن كل شعب له « سمعة » بالمعنى العام . زمان كان يقال عن شىء ما « يابانى » بمعنى أنه « فالصو » . وكان ذلك واليابان غير يابان اليوم . الآن عبارة « صنع فى اليابان » صار لها معنى الدقة والكفاءة والتقدم ، لأن هذه هى السمعة العامة التى خلقها الشعب اليابانى بنفسه . ومنذ زمن أبعد والناس يقترن فى ذهنها الشعب الألمانى مثلا بالدقة والعمل الشاق والانتاج الجيد . فهذه « السمعة » تغنى عن ألف إعلان عن سلعة فى بلد من هذا النوع ..

وهذا يجعلنا نتفحص عيوبنا كما نتفحص عيوب السلطة ، ونهتم بسمعة الشعب كما نهتم بسمعة الحكم ، ولا نتملق صفاتنا الذاتية كمصريين ، ونترك ذلك للأغانى . وتركة التخلف طيلة قرون جعلتنا لا نشتهر بالنظافة مثلا ـ فى حين أن من لا ينظف بيته ليس له الحق فى المطالبة بتنظيف الشارع ـ ولا بأداء الواجب مهما كان هناك من أسباب الشكوى ، ولا بالدقة فى المواعيد ، ابتداء من موعد لقاء إلى موعد إنجاز عمل ..

ومن سماتنا الإسراف المظهرى ، ونحن لسنا من الشعوب « الادخارية » . فمن زوايا قياس أنماط وطبائع الشعوب ، قياس ميل الشعب إلى الإدخار ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فى بلد كان هذا من علامات النضج الاجتماعى .

و « سمعة الشعب » فى البلاد السياحية التى يتدفق عليها الملايين كل سنة ، كأسبانيا وايطاليا واليونان ، هى أنها شعوب تعلمت التعامل مع السياح .. فى حين أن هناك شعوبا غير سياحية .. سواء شعب مصر ، أو شعب ألمانيا ..

وحين نرفع شعار التصدير و « صنع فى مصر » فإن أهم وسيلة لنجاحها هو أن تكون لشعبنا سمعة فيما يزرع ويصنع ، وأن لا نتردد فى نقد أنفسنا كشعب ، كما ننتقد الحكام . ومسئولية الحكام هنا هى إعطاء « القدوة » الحقيقية التى تقنع المواطن ، وليس مجرد المناداة بأى شعارات .

أتعس الاخبار

ثلاثة آلاف فيلم ؟!

ثلاثة آلاف فيلم ، كلها أفلام تسجيلية وتاريخية نادرة ، تُسرق من المركز القومى للسينما ؟ وتبقى فى هذا المركز ثلاثة آلاف علبة للأفلام فارغة ، وقد سرقت محتوياتها ؟!

هذا ما نشرته الصحف ، فيما يسمى بقضية مركز السينما ، التى لم أقرأ عنها من قبل ، وإن كانت الصحف قد ذكرت أن النيابة العامة تحقق فيها منذ عام ١٩٨٣ . والجديد الذى نشرته الصحف أن اللجنة الفنية لجرد المخازن عثرت على دفتر الجرد السنوى لعام ١٩٨١ ، ووجدت فيه سجلا لجميع الأفلام التى كانت موجودة قبل اكتشاف السرقة بسنتين ، وأن هذا الدفتر يدل على أن الثلاثة الآلاف فيلم « تشكل تراثا هاما » .

إن عصابة ما يمكنها أن تسرق خزائن أحد البنوك فى ليلة واحدة . ولكن سرقة ثلاثة

آلاف فيلم من علبها المتروكة فارغـة للتضليل ، لا يمكن أن تقوم به عصابة واحدة فى ليلة واحدة ، ولا فى عشر ليال ! إنما هى حالة تواطؤ واسعة ومروعة . والذى يسرق خزانة بنك يسرق « بنكنوت » يتوه فى الأسواق ، أما الأفلام ، فمن يسرقها ؟ من يبيعها ومن يشتريها ؟

كان هذا الخبر أتعس الأخبار التى قرأتها منذ زمن طويل ، ليس لأن سرقة هذه الأفلام هى سرقة لتاريخ وذاكرة شعب ووطن . وليس لأنها تجعل حياتنا القريبة مجهولة وكأنها حدثت فى العصر الحجرى ، قبل ظهور التسجيل السينمائى ، ليس بالأفلام الوثائقية فقط ولكن أيضا بالأفلام العادية التى تحفظ لأول مرة حياة المجتمع وعاداته وتقاليده ، وملابسه ولهجته بالصوت والصّورة وليس بالنقش على الحجر ! ولكن لأن الخبر فوق هذا وذاك يدل على حالة التسيب الهائلة التى وصلنا إليها . تسيب نعيشه فى الشوارع والمساكن والمصالح العامة والبنوك وأموال الشعب وسجلات الدولة .

هل صارت « مكونات » المجتمع والدولة مستباحة إلى هذا الحد المأساوى ؟ ألا توجد إرادة لوقف هذا الانهيار ؟

لقد ضرب المرض فى كل النفوس . بصراحة ، صار المصريون فى حاجة إلى علاج ! المأساة طرفاها الدولة والمواطن معا .

نصـف مليــــــــون تحت أمـــــرك

روى لى الزميل والصديق محمد سيد أحمد ، أن حادث حريق وقع فى شقته ، وهى إحدى أفخم شقق القاهرة (لأن صديقنا ابن ذوات رغم تقدميته الشديدة !) . وذات يوم دقت الباب سيدة بدينة مظهرها أقل من العادى ، وتحمل حقيبتى يد منتفختين . وجلست وقالت له إنها سمعت أنه يريد بيع الشقة أو تركها ، وأنها مستعدة أن تدفع له خلو رجل . فقال لها إن ما سمعته غير صحيح ، فقالت له : سأدفع لك نصف مليون جنيه . . فكرر اعتذاره لأنه لا مكان آخر لديه . فقالت له : النصف مليون جاهز فـى هاتيـن الحقيبتين ، وسأتركهما لك فورا إذا أعطيتنى كلمة . فأكد لها اعتذاره وأسفه .

وفى طريقها إلى الخروج ، لفت نظرها طقم مقاعد فاخرة من أثاث والديه . فتوقفت ، وقالت له : هل تبيعنى هذا الطقم ، والصور المعلقة فوقه ؟ سأدفع لك مائتى ألف جنيه حالا ! واعتذر لها من جديد وقد زاد عجبه وذهوله .

ولعلنا نذكر حادث سرقة نصف مليون جنيه من سيارة طبيب . ولم يحاول الطبيب الإبلاغ عن الحادث !

.. هذا المال السائب فى الشوارع ، الهارب من البنوك ومن الدولة .. من أين جاء ؟ وإلى إين يمضى ؟

وحدثنى صديق مستشار فى دار القضاء العالى . قال : إنه يركب الأتوبيس من بيته ، ولكنه ينزل قبل المحطة المواجهة لباب المحكمة بمحطتين ويسير على قدميه ! ذلك أنه ينزل من الأتوبيس المزدحم بعناء معروف ، وقد شدت جاكتته من ناحية وكرافتته من ناحية أخرى ، ويجد سيارات المرسيدس المتراصة وفيها الذين سيقفون أمامه فى الجلسة بعد قليل !! لذلك رأى أن يسير المحطتين على قدميه ، فالمتهمون ذوو

المرسيدس سيقولون لعل الطبيب أوصاه بالمشى ! أو لعله يسكن فى شارع قصر النيل القريب من المحكمة !

.. هذا ما صارت إليه الأمور ! وهكذا اختلط الحابل بالنابل . صارت للمال الحرام سطوة هائلة .. وصار المستشار ووكيل الوزارة هم « البروليتاريا الجديدة » ، لأنهم مضطرون إلى الاحتفاظ بمظاهرهم ولكن تكاليف الحياة المتصاعدة بشكل مخيف ، تدفعهم بالتدريج إلى الوراء ! ومصر بلد يحكمها ويربط بينها جهاز حكومة منذ آلاف السنين ، وانهيار مقاومة هذا الجهاز كارثة يصعب حسابها بالملايين والبلايين !

تزويــــــر أوراق ١٦٠ قضـــــــية

نحن نرجو لكل المتهمين البراءة .. ولكن ما تنشره الصحف هذه الأيام أقوى من طاقتنا على الامتناع عن التعليق !

مائة وستون قضية مخدرات ، تمكنت عصابة من تزوير أوراقها ، إلى درجة الإخطار بأن الأحياء صاروا موتى ، وبالتالى حكم فيها بالبراءة ، وكلها قضايا مخدرات فقط ! والعصابة فيها محامون وموظفو نيابة ، وموظفون بدار القضاء العالى ، وبنيابة ومحاكم المخدرات ! فى تطبيق دقيق للحكمة القائلة : « من مأمنه يؤتى الحذر » .

لا يمكن بعد هذا العدد الهائل المخيف من القضايا التى حركها النائب العام ، وما تعثر أجهزة الأمن على أدلته الكافية بحيث يصلح أن تحققه النيابة .. هو كالعادة جزء من كل ... لا يمكن بعد ذلك أن يزعم أحد أننا أمام حالة عادية من الفساد ، الذى هو موجود ، كما يقولون فى كل البلاد !

إننا بالتأكيد فى حالة فساد غير عادية ! نقول ذلك بدون شماتة فى أحد ، لأنه أمر يسىء إلى بلادنا ، وليس إلى « سمعة » بلادنا فحسب . وأحسن سمعة لبلادنا أن تعلو فيها كلمة القانون ، وأن يلقى كل مسىء جزاءه مهما كان موقعه .

كنا وكان العالم يتحدث عن الفساد . المستثمر الأجنبى يصطدم به . والمواطن العادى يراه حين يرى ثروات لا تبرير لها من عمل ونشاط . والمواطن المطلع لديه معلومات أكثر تحديدا . وكان هذا كله يسىء إلى الذين يعملون وينتجون ويشيدون . والبرىء تشمله السمعة التى ينشرها المسىء .

وظهر أن خيال منتجى أفلام الفساد أقل من غرابة الواقع ! فمن يتصور تزوير مائة وستين قضية فى بند المخدرات وحده ، وأى خيال روائى يتخيل عصابة تزور ١٦٠ قضية ؟! وأى خيال يتصور ضم إحدى رئيسات السنترال لتبلغ المتهمين عن مراقبة تليفوناتهم ؟!

وليت بعض علماء الاجتماع عندنا يحللون ظاهرة هذا الفساد علميا . لأنه طارىء ، ولأنه إذا طاردناه بعزم وجدية إلى زوال . إنه انهيار القانون وانقلاب القيم ، وسياسة التغاضى ، وأحيانا التشجيع على الفساد . والغلاء الطاحن . وظهور « بروليتاريا » جديدة من « ذوى الياقات البيضاء » ترهقهم وتطحنهم أعباء الحياة .. من كاتب المحكمة إلى وكيل الوزارة !

حكايـــــــة اللبـن الملـــوث

لم تجب أى جهة مسئولة بعد عن السؤال الهام فى حكاية اللبن الملوث الذى كان يستعد

للوصول من ألمانيا ، واكتفت تلك الجهات المسئولة بالقول بأن هذا اللبن لم يخرج من ألمانيا ، بل صرح مصدر مسئول قائلا : « إن الموضوع يخص ألمانيا وحدها ! »

السؤال الهام هو : لمن كان هذا اللبن آتيا ؟ إن بواخر مشحونة ببودرة اللبن ، ليست كبائع اللبن القديم ، الذى كان يأتى من الريف ، حاملا « قسط اللبن » فى يده ، يدق على البيوت ويسأل عمن يريد الشراء اليوم ! .. الباخرة تأتى بناء على اتفاق وعقد ، وفتح اعتماد ، إلى آخره . فلمن كان هذا اللبن الملوث آتيا فى مصر ؟ لوزارة التموين ؟ لشركة قطاع عام ؟ لمستورد قطاع خاص ؟ وأين الفواتير وأوراق البنوك ؟ وهل السعر المسجل فيها سعر طبيعى يوحى بأن الطرف المصرى المستورد كان مخدوعا ؟ أم أنه سعر غير طبيعى يوحى بأنه كان يعرف ؟ بل وما هو اسم الشركة الألمانية المصدرة لنا لكى توضع فى القائمة السوداء ؟

لم تجب جهة مسئولة واحدة عن هذا السؤال . ولم تعلن أنها بحثت هذا الأمر .. أو لعلها بحثت وآثرت السكوت ! لقد كنت فى لندن عندما أعلن الخبر قبل نشره فى مصر بيومين ! واهتمت به صحف وإذاعات أوروبا كلها ! وأعلنت وزيرة الصحة الألمانية إيقاف شحن قطار كامل فى ميناء « بريمن » وقافلة لوريات فى مدينة كولونيا . وخرجت مظاهرات أعداء التلوث فى المدينتين تحطم عربات القطار وسيارات اللورى ! ورأينا على شاشة التليفزيون الانجليزى المتظاهرين والمتظاهرات يحطمون السيارات ، ويسكبون بودرة اللبن على الأرض ويصبون عليها الزيت ويشعلون فيها النار ، احتجاجا ! والمذيع يقول إنه اللبن الذى كان ذاهبا إلى مصر .

إن الناس هنا فى مصر فى رعب شديد . لأن بودرة اللبن تدخل فى ألف شىء ، من طعام الحيوانات والطيور إلى صناعة الحلويات . ولأن أى طعام تعرض للإشعاع النووى ليس كالطعام الملوث بأى شىء آخر ، تظهر آثاره فورا ، ولكن قد تظهر آثاره بعد عشر سنوات !

وقد أعلنت الدولة عن الإجراءات المتخذة لفحص ما يأتى إلى البلاد من طعام . ونرجو أن تكون الرقابة فعلا محكمة ، فلا يتسلل شىء من شبكة الجمارك ذات الخروق الواسعة .

ولست من أنصار نشر الرعب . ولكن يبقى السؤال : لحساب من كان استيراد هذا اللبن ؟ وهل كان المستورد شريكا أم مخدوعا ؟ وما هى الشركة الموردة ؟ إن الدولة مطالبة ببيان واضح حول هذا الموضوع !

نحن نقيس مرة واحدة ونقطع عدة مرات

إنها قد تبدو أشياء صغيرة ، ولكنها حين تتجمع وتتراكم ، تعطى « للدولة » صورة الارتباك والارتجال . وهى أشياء يمكن أن نجدها بل ونفرد لحصرها بابا يوميا بأكمله ...

□ المحاولة الآثمة لاغتيال اللواء حسن أبو باشا ، وسيل التصريحات المتناقضة من أناس ذوى خبرة : رصاص يذوب فى الجسم بمجرد اختراقه . رصاص ينفجر داخل الجسم . ثم يعلن أنه رصاص عادى مصنوع فى مصر .

وأنا لا أتحدث عن أقوال الشهود ، التى من

طبيعتها التناقض نتيجة المفاجأة ، ولكن عن تصريحات « الخبراء » الرسميين .

☐ أن تعلن الدولة رسميا وبكافة التفاصيل عن مؤتمر يعقده وزير الاقتصاد لإعلان القرارات الجديدة . ويحدد الموعد ، ويذهب الصحفيون ، فيؤجل المؤتمر ساعات .. ثم يؤجل إلى الغد !

لماذا هذا المظهر البسيط ، الذى يدل على الارتباك ، وعلى أن الأمور كانت لا تزال محل بحث واستكمال حتى اللحظات الأخيرة ، وفى موضوع تدرسه الدولة منذ سنوات ! وفى قضية هى أخطر القضايا ! وقضية أهم عناصرها هى الثقة ، والاستقرار ، وفى موضوع غيرت الدولة رأيها فيه عشرات المرات .

☐ أن يعرض التليفزيون مسلسلا فى رمضان « الباقى من الزمن ساعة » . عن رواية لنجيب محفوظ وإخراج هانى لاشين . ولكن أى مشاهد للتليفزيون يسهل عليه جدا أن يلاحظ أن المسلسل قد مزقت الرقابة أوصاله بشكل رهيب . فهو « بقايا مسلسل » . صحيح أنه سياسى ، يغطى مراحل من عهد الملك ، والأحزاب ، والإخوان ، والثورة ، وحسب القصة المكتوبة إلى ما يقرب من الوقت الراهن . ولكن ، هل روقب السيناريو قبل الإخراج أولا ؟ وهل روقب المسلسل بعد الإخراج أو لا ؟ ولماذا يتردد الرأى ـ كما لابد قد حدث ـ حتى يفقأ « القطع والوصل » عين أى مشاهد ؟

☐ أن ينشر أنه تقرر فتح كل البنوك ، وكل فروعها ، إلى ما قبل منتصف الليل بقليل ، بعد تطبيق القرارات الجديدة ! كأن السماء ستمطر دولارات ، وبغزارة سوف تعطل المرور وتسد البالوعات ! لهذا فإن أكثر من ألف بنك رئيسى وفرعى سوف تعمل صباح مساء ! وهذا قرار سوف يتغير طبعا بعد حين !

هناك مثل روسى يقول : نحن نقيس الخشب عشر مرات ، ثم نقطع مرة واحدة !

ولكننا نقرأ كل يوم ، وفى كل مجال ، ما معناه : إننا نقيس مرة واحدة ، ونقطع عشر مرات !

عندنــــــا دم يــكفى وزيـــادة

احتاج صديق إلى لتر من الدم ، لطفلة صغيرة ترقد فى مستشفى ، وقال له المستشفى إنه ليس لديه ، وأن عليه أن يشتريه من مكان آخر .

وطاف الرجل بكل مستشفيات القاهرة ، العامة والخاصة ، القديمة والحديثة ، محاولا شراء هذا اللتر المطلوب ، فكان الرد فى كل مكان : لا يوجد . وحاول شراءه بالسعر الرسمى ، وبالسعر غير الرسمى ، فلم يفلح . ووسطنا له بعض الأطباء فلم يفلحوا .

وفهمت من التجربة المريرة أن هناك أزمة فى الدم اللازم لمواجهة هذه الحالات الضرورية . ولعلها أزمة قديمة أو جديدة وأنا لا أعرف . فالإنسان ليس ملما بكل شىء ، ولكن المرء يشعر بألم حقيقى حين تعلمه الظروف أنه كلما صادف شيئا جديدا ، وجد فيه أزمة .

ولست متعمقا ولا متابعا قضية بنوك الدم وما يتصل بهذا الموضوع . ولكن صدمنى واقع مثير لم أكن أعرفه .

والأمر يدعو إلى العجب حقا . كيف نعيش بهذا النقص الخطير فى مادة لا تصنع ولا تستورد ، ولكنها تجرى فى عروقنا جميعا . وفى ذاكرتى إن لم أكن مخطئا ، على سبيل المثال ، أننى عندما كنا تلاميذ ، كانت هناك مواعيد منظمة فى المدارس يأتى فيها من الحكومة - وزارة الصحة فى الغالب - من يجمعون الدم من التلاميذ الأصحاء . وكانوا يخطروننا قبلها بيوم ، ويكشف علينا طبيب المدرسة ليعرف الصالحين لإعطاء الدم المطلوب . لم يكن هناك إرغام ، ولكن لم يكن ممكنا معنويا أن يرفض طالب ولا يخطر ذلك على باله .

ولقد لفت نظرى ، يوم مباراة لكرة القدم بين مصر والمغرب ، أن أعلن فى التليفزيون عن وجود سيارات مجهزة حول الاستاد لاستقبال الراغبين فى التطوع بالدم .

ولكننى لا أظن أن مثل هذا الأمر الحيوى الخطير يترك للمناسبات العفوية من هذا النوع ، إنما يجب أن يكون « واجبا » على كل مواطن ، وواجبا منظما كما هو الحال فيما أظن فى معظم بلاد الدنيا .

وأعتقد أننا كشعب « عندنا دم » يكفى وزيادة !

معركـــــــــة المزرعـة النموذجيـة

كانت معركة المزرعة النموذجية لكلية الزراعة بجامعة القاهرة ، معركة قاسية على جميع الأطراف ، ولكن مغبتها كانت ستكون وخيمة على المصلحة العامة قبل كل شىء : لأن « تبوير » مزرعة نموذجية فى بلد زراعى لتحويلها إلى مساكن ، كان قمة مرحلة العدوان على الأرض الخضراء ، التى كان من آثار هذه المعركة كما نرجو ، صدور القوانين لإيقافها ، وانتشار الوعى العام بخطورتها .

كان فضل رئيس الدولة كبيرا فى ترجيح كفة المصلحة العليا . وكذلك السيد رئيس الوزراء الذى قدم المال اللازم والحلول العملية . وكان جنود المعركة المجهولون أساتذة كلية الزراعة أنفسهم ، رغم مصالحهم الخاصة فى جمعية الإسكان .

ومنذ أيام نُشر خبر صغير ، عرفنا منه أن أستاذة فى كلية الحقوق ، هى الدكتورة سعاد الشرقاوى ، خاضت المعركة بمفردها من سبيل آخر : ذهبت إلى القضاء . ودارت بينها وبين الجامعة التى تعمل فيها معركة قانونية طويلة وضارية حتى حصلت على حكم محكمة القضاء الادارى ، برئاسة المستشار يحيى البشرى ، ببطلان تصرفات جامعة القاهرة ، وبإزالة المبانى .

ولن أغرق القارىء فى الدفوع المتبادلة بين الدكتورة سعاد الشرقاوى وإدارة الجامعة . ولكننى ذهلت حين قرأت نص الحكم .. وجدت أنه لا يوجد عقد بيع على الإطلاق بين الجامعة وجمعية الإسكان ! ولكنها أعطت الأرض الثمينة مقابل ثمن رمزى غير محدد . وهذا تصرف فى مال عام ليس من حقها أن تقدم عليه . فمن حق الجامعة أن تخصص أرضا مملوكة لها فى أغراض الجامعة العلمية فقط ، لا « لجمعية إسكان » - حتى ولو للعاملين فيها ، لأن هذا يخرج عن دور الجامعة التى أعطتها الدولة هذه الأرض .

وما قامت به الدكتورة سعاد الشرقاوى - أستاذة القانون المدنى فى حقوق القاهرة - من

جهد عنيف فردى ، بعيدا عن الأضواء ، نموذج لما يمكن أن « تنصلح به » كثير من الاعوجاجات فى بلادنا طولا وعرضا ... لو أن كل مواطن استشعر هذه المسئولية ، وحمل عبئها فى مكانه ، وخاض معركته الصغيرة من أجل الإصلاح أينما كان موقعه ، إذن لوفرنا على الدولة الكثير ولشاركنا حقا فى المسئولية ، ولقاومنا التجاوزات فى ساحاتها الحقيقية وليس بالصراخ .

فــــــن الــــدس

الدسّ فن رفيع ، لا يتقنه إلا القليلون . وهو قديم فى حياة المجتمعات . فمسرحية « عطيل » لشكسبير بطلها ليس « عطيل » ولا « ديدمونة » ، ولكنه « ياجو » الذى ظل يدس على « ديدمونة » عند زوجها « عطيل » برشاقة ولباقة وأناة وصبر حتى أقنعه بأن زوجته تخونه ، وجعله يخنقها بيده .. ويفلت دون عقاب ويختفى فى الوقت المناسب .

ففى فن الدسّ ، ذلك الفن الرفيع ، يوجد دائما ثلاثة أطراف : المدسوس عليـه ، والمدسوس لديه ، والدسّاس نفسه الذى يدس على الأول لدى الثانى .

وهو أحد أهم الممارسات العامة والخاصة والسياسية بالذات التى تحفل بها حياتنا العامة والسياسية .. على كافة المستويات : من الموظف الصغير الذى يدس على زميله عند الباشكاتب أو رئيس القلم ، إلى الذى يشغل موقعا هاما يسمح له بأن يدس على من يشاء ، عند من شاء .

وهو ليس أن أنقل هكذا ببساطة حقائق غير صحيحة إلى شخص أكبر أهتم به ، فهذا قد يكون وشاية تنجح أو تفشل . ولكنه فن يحتاج إلى موهبة وتدريب وحنكة ، كما أنه يحتاج كما ذكرت إلى صبر وأناة ولباقة عالية .

والدسّاس حين يدس عليك ، ليفسد ما بينك وبين أحد ، لا ينتقدك ببساطة . إنه أولا يحب أن يفهم « المدسوس لديه » أنه صديقك . وينطلق الدسّاس من نقطة مدحك ومعرفتك وصداقته لك ، ولكن ! وبعد كلمة « لكن » تسقط الكلمة الصغيرة كما تسقط قطرة الماء ، لا يحس بها أحد . وقطرة .. ثم قطرة .. ثم حكاية .. ثم نكتة ... حتى تتكامل لك لدى المدسوس لديه صورة لا علاقة لها بك على الإطلاق . ولا يشعر « المدسوس لديـه » بتسرب هذه الصورة وتكاملها فى ذهنه عن فلان وعلان . وغاية الدسّاس هنا أن ينفرد بأذن حاكم ، أو يبعد عنه منافس ، أو يفسح الطريق لآخر .. وهكذا ...

هل فهمت شيئا ؟

لا أظن . والسبب أننى أرسم صورة شائعة فى حياتنا . كما أننى لم أحسن رسم هذه الصورة .

الانفتـــــاح اللغـــوى

من الآثار الجانبية للانفتاح - والذى لم أعارضه ، ولكنى عارضت انفلاته لظلم العباد وسرقة البلاد - موجة « الانفتاح اللغوى » الغريب ...

صار استعمال اللغات الأجنبية بالحروف العربية رمزا من رموز الشياكة والعصرية والرخاء . وأنا لست متشددا ، فهناك تعبيرات أجنبية تنتشر فى العالم حاملة معنى معينا مثل

« سوبر ماركت » و « كافيتريا » . ولكن ما رأيك فى شىء اسمه « أليكس ماركتنج كومبلكس » ؟! هكذا باللغة العربية يكتب الاسم الأصلى ، وترجمته « مجمع أسواق الاسكندرية » .. وهو كما ترى أسهل من أن تقول إنك تسكن مثلا أمام « أليكس ماركتنج كومبلكس » ! صار البرج اسمه بالعربى الجديد « تاور » والمركز « سنتر » والمدينة « سيتى » ومركز المبيعات « شوبنج سنتر » ، وتقرأ « سيتى فارماسى » بالعربى وبالانجليزى دون ترجمة إلى « صيدلية المدينة » ، وهكذا ...

مرة أخرى للتوضيح أنا لا أتحدث عن التعبيرات التى صارت عالمية .. ولا أصمم كما صمم البعض يوما على تسمية الساندويتش « شاطر ومشطور وبينهما طازج » .. ولا أتحدث عن أسماء الأعلام كالهيلتون والشيراتون والشركات الكبرى ، ولا عن ترجمة العربى إلى انجليزى ليقرأه الأجانب - ولكن أتحدث عن ترجمة الانجليزى إلى العربى لكى يقرأه المصريون .. كلاما انجليزيا مترجما ترجمة صوتية إلى العربية ، أى ليس مترجما بمعناه .. وأن نقرأ هذا فى كل مكان .

لم أر هذا ولا فى أكثر البلاد العربية فرنجة مثل بيروت قبل الحرب ، أو تونس حيث يجهدون أنفسهم فى ترجمة كل تعبير أجنبى إلى لغة عربية مهما كان المجهود صعبا .

هذه الإعلانات تملأ الصحف كل يوم بالانجليزى المكتوب بحروف عربية ، وليس المترجم ... وإعلانات الشوارع الفاحشة القبح الصارخة الألوان وكأنه مطلوب أن نتكلم بعد سنوات لغة ثالثة .. كأهل مالطة مثلا .. الذين أورثتهم الاحتلالات لغة لا شرقية ولا غربية ، ولا وجود لها خارج الجزر الصغيرة !

جيشيه بنك مصر

بنك مصر ، وليس بنك « الباسيفيك » أو بنك « نوفاسكوشيا » أو غيرهما من بنوك الانفتاح . بنك طلعت حرب . بنك القومية المصرية الاقتصادية . ينشر منذ أيام إعلانا فى الصفحة الأولى من « الأهرام » عن افتتاح « جيشيه بنك مصر » بمقر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

« جيشيه بنك مصر » مكتوبة بالخط الكبير فى قلب الإعلان . وكلمة « جيشيه » لعلم الذين لا يعرفون البنوك فى العواصم الأوروبية من عباد الله هى الكلمة الفرنسية المرادفة لكلمة « شباك الصرف » Guichet ، بل هى تستخدم فى فرنسا والبلاد الناطقة بالفرنسية فقط .

وقد أشرنا فى حزن شديد إلى ما صاحب الانفتاح من أشياء فجة وغثة ، ومن بينها استخدام المسميات الغربية باللغة العربية : فالبرج صار اسمه « تاور » والمركز التجارى صار يكتب باللغة العربية « شوبنج سنتر كومبلكس » . والرحلات السياحية صار اسمها « تورز » .. دعك من كلمة « بوتيك » و « سوبر ماركت » التى صارت على كل دكان .

وقد كنا نظن انتهاء هذه الموجة من التغريب ، وهذه العقلية التى تحاول أن تجعل الناس يشعرون أن كل شىء حسن لابد أن يكون اسمه غربيا ، وإلا فإنه ليس على

مستوى ذوى المال الجاهل والثراء الجديد ، والذين مصالحهم يحققونها فى مصر ولكن قلوبهم تخفق فى أوروبا وأمريكا .

ومن أدلة انفصام الشخصية أن نجد محلات ضخمة اسمها « السلام شوبنج سنتر لملابس المحجبات » !

أما أن يرتكب هذا الفعل بنك مصر ، الذى قام لكى يثبت العكس تماما : وهو أن البنك وقت أن كانت كل البنوك أجنبية يمكن أن يكون مصريا ، وأن تتعود الآذان على اقتران كلمة بنك بكلمة مصر مما كان غريبا فى وقته ، ثم حول تيار الاغتراب قبل نصف قرن بعشرات الشركات التى حملت لأول مرة أسماء مصرية ... ويسمى الشباك « جيشيه » ، فهذا ما لابد ويجعل طلعت حرب يتلوى فى قبره .

(إضافة : لاحظت أن وزارة التعمير وهى جهة حكومية رسمية تستخدم فى إعلاناتها عن بيع الشقق كلمة « تراس » ، وترجمتها العربية « شرفة » . فالدولة نفسها أصابتها عدوى التغريب المشار إليها) .

ســـوق دائمـة للكتـاب

أعتقد أن فكرة إقامة « سوق دائمة » للكتاب ترددت قبل ذلك مع موعد افتتاح المعرض السنوى للكتاب فى القاهرة ، وذلك بسبب الإقبال الهائل على شراء الكتب بكل أنواعها من قطاعات عريضة من الناس ، رغم الارتفاع الفادح فى أسعار الكتب فى السنوات الأخيرة .

والناس لا يمتنعون عن شراء الكتب طوال السنة ، ثم يندفعون إليها هذا الاندفاع فى الموعد السنوى للمعرض . ولكن معنى هذا الإقبال الشديد أن الحاجة إلى شراء الكتب قائمة ودائمة على مدار السنة ، ولكن يحول دون تلبية هذه الحاجة اعتبارات كثيرة ..

منها أن عدد المكتبات فى القاهرة قد قل عن ذى قبل ، خصوصا فى قلب المدينة ، وتحول عدد كبير منها إلى بوتيكات ومحلات أحذية .. لأن الكتاب لا يستطيع أن ينافس الحذاء فى دفع خلو الرجل الهائل مقابل دكان صغير فى قلب القاهرة . ثم إنه لم تنشأ لدينا المكتبات الكبرى ، التى يذهب إليها الإنسان مطمئنا إلى أنه سيجد فيها الكتاب الذى يبحث عنه أيا كان .. صار لابد من التجول بين عشرات المكتبات أحيانا للعثور على كتاب ما . و « التجول » فى القاهرة مغامرة كبيرة يتردد أكثر الناس عن مواجهتها .. بما نعرف من أزمة المواصلات أو أزمة قيادة السيارات ، وأزمة السير على الأقدام ، وأزمة احتلال الأرصفة أو انعدامها ...

وأنا أضرب المثل بنفسى على هذا الرعب من أى جولة من هذا النوع ، وبمن أعرف ممن تهمهم الكتب .

لذلك فإن إقامة « سوق دائمة » تضم أركانا لشتى الناشرين ، بحجم معقول فى أى مكان واحد مهما كان موقعه ، سوف تؤدى لجمهور الكتب خدمة كبيرة .. سيذهب إلى السوق الدائمة عارفا أنه سيعود بالكتاب أو الكتب التى يريد من الكتب الجديدة ، والمراجع القديمة والكتب المدرسية والجامعية . والقاهرة تتحمل أكثر من سوق ، وكذلك الاسكندرية ، وكذلك عواصم المحافظات .

دولـة المقـــــاولين

كنت أسمع عن « عمال البناء الكوريين » ولا أراهم ، ولا أصدق ! حتى وجدتهم يبنون ناطحة سحاب جديدة ، حيث كنت أمر عليهم في الذهاب والإياب كل يوم !

وهذا هو « اللا معقول » حقا ! . .

ولكل زمان دولة ورجال ! هناك دولة العمال . ودولـة رجـال المـال . ودولـة المقاولين . وقد حكمت دولة المقاولين مصر زمنا لا بأس به . ومن العجيب أن تنجب دولة المقاولين وشركات البناء « قطاع عام وقطاع خاص » ، هذا العجز في عمال البناء ونحن أقدم دول التشييد والبناء . ومهما قيل عن هجرة عمال البناء ، إلى البلاد العربية ، فالزيادة السكانية عندنا تعوض أي هجرة .

نشكو من زيادة السكان ، ونستورد يد العامل الكوري ، ويد الشغالة الفلبينية ! ..

دولة المقاولين نشرت العمارات للتمليك . ونشرت بناء العمارات بارتفاعات مخالفة للقانون . وناطحات السحاب دون جراج لسيارة واحدة . وتدمير الشوارع خلال البناء دون إعادتها إلى ما كانت عليه . والاستهتار بقدرة المرافق ... إلى آخره .

ويقال إن عمال كوريا مدربون على أحدث وأسرع أساليب البناء . فاستقدام شركـة مقاولات من كوريا أرخص من أي شركة مقاولات في مصر .

وهذا بالتحديد هو ما نطالب بالحساب عنه ..

فإذا كنت أنا مثلا عامل بناء ، لا أعرف إلا حمل « قصعة » الأسمنت والصعود بها على السقالة الخشبية عشرة أدوار . وظهر أن هناك تدريبا على وسائل حديثة للبناء . فأين أذهب ؟ كيف أتدرب على هذه الوسائل الحديثة ؟ ومن يدربني ؟

هذا شيء لا يسأل عنه عمال البناء ، إنما تسأل عنه : شركات المقاولات الكبرى . الجهات التي تعمل في مجال تدريب الأيدي العاملة . اتحاد نقابات عمال البناء . الاتحاد العام للنقابات . وزارة العمل ..

كل هؤلاء مسئولون ! أي جهة من هذه الجهات تستطيع أن تبدأ ، وأن تطالب غيرها من الجهات الأخرى المذكورة بالبدء معها .

وكل العمال الكوريين الذين رأيتهم في أماكن أخرى هم جنود سابقون . أي تخرجوا من القوات المسلحة . وهذا مجال آخر هام جدا للتدريب .

بغير هذا ، سوف تتفاقم مشاكلنا . وسوف نصبح شعبا راكدا يريد أن ينوب عنه غيره في إنجاز واجباته : من مستوى بيوت الخبرة الاستشارية ، في أعلى السلم .. إلى مستوى عامل البناء في أسفل السلم ! وهذا هو اللا معقول بعينه !

رأيت مع بدء العمل في السد العالي أول مدارس للتدريب الفني أقامها المقاولون العرب في أسوان . والواقع أن بلادا في مثل ظروفنا تعرف معاهد التدريب في مواقع العمل . ولم يكن السد العالي مجرد إنجاز تاريخي في حد ذاته ، بل كان من آثاره أننا خرجنا من عملية بنائه التي شارك فيها عشرات الآلاف من أبرز المهندسين إلى أبسط يد عاملة ، ولدينا عدد هائل من الفنيين في كل مجالات الهندسة والعمارة والبناء ، وعشرات آلاف الأيدي العاملة المدربة . وهذا يدل على أننا إذا قررنا

مواجهة تحد ما ، وحشدنا له قلوبنا قبل أيدينا ، فلا شيء يستعصى على الراغبين فى بناء هذا الوطن على أسس سليمة .

وسيقول البعض إنه لا مبرر للقلق من ظاهرة العمالة المستوردة ، فهى ليست إلا أعدادا تافهة . ولكن المهندس عثمان أحمد عثمان وصفه بحق بأنه كارثة قومية . وهذا صحيح . ولو تراخينا فى هذا الأمر ، فسوف نتنبه بعد أن تكون العمالة الوافدة قد أغرقت البلاد . وسيقول دعاة الاقتصاد بلا تحفظ : هذه منافسة حرة ويجب أن نتعلم قوانين السوق . ولكننا مع الأسف لا نقدر على هذا الترف ! وإذا كنا عاجزين عن إيجاد العمالة الماهرة وغير الماهرة ، من البيت إلى المصنع ، فنحن إذن لا نستحق المسئولية الملقاة على عاتقنا إزاء هذا البلد . ولنتعلم ولو بالطريق الصعب أن العمل شرف سواء فى الحقل أو فى البيت .

فـن الحفـــــــظ والصـــــــون

لا أريد أن أنضم إلى الحملة على الضرائب ورجال الضرائب ، ولكننى أجد نفسى كل بضع سنوات غير قادر على مقاومة تكرار نفس الشكوى .. التى وإن كانت شخصية إلا أنها عامة ، وعامة جدا ..

فأنا ممول لضريبة الإيراد العام ، أقدم عنها إقرارا سنويا ..

وليس فى إقرارى أى بند كمصدر إيراد إلا المرتب السنوى الذى أحصل عليه من المؤسسة الصحفية التى أعمل بها . . وهى مؤسسة كبرى لا تقدم إقرارات غير دقيقة ..

ومع ذلك أجد نفسى ، عبر السنوات ، أضطر إلى توكيل محام ، أدفع له أتعابا أكثر من الضريبة المقررة !

وذلك لكى أشترى وقتى من الاستدعاءات والإشكالات ، ومن إضاعة مصلحة الضرائب للأوراق من ناحيتها .. خصوصا وأننى بدورى أضيع الأوراق والإيصالات ، وما إلى ذلك من ناحيتى !

ولكن كونى مواطنا مهملا فى حياته الخاصة .. لا يعادل إهمال مصلحة فى عملها العام . وما أقدمه من أوراق إلى مصلحة رسمية يصبح ورقا رسميا ، أفترض أنه موجود فى « ملفاته » فى الحفظ والصون !

ولكن المأموريات معذورة . فمنذ سنوات طولبت بتقديم « مخالصة » موجودة لدى المأمورية . ولما سألت المأمور فى ذلك أشار إلى الملفات المكدسة فى الردهات وعلى السلالم وفى أكوام .. فكيف بالله يمكن حفظ الأوراق هكذا ؟!

وإذا كان هذا شأن صاحب « إقرار بسيط » .. فما بالنا بالبقال والخباز وتاجر المانيفاتورة ؟!

إن الأيدى العاملة عندنا فى الحكومة ليست ناقصة . زودوا الضرائب بالعدد الكافى لسرعة البت .. ولكى لا يُسأل الممول من جديد ، بعد سنوات ، عن ورقة عليه أن يقدمها مرة أخرى !

الصـــوت والضـــوء

الصديقة العزيزة زين الرفاعى خريجة أكسفورد والوزير المفوض بالسفارة الأردنية فى لندن ، وهى بالمناسبة شقيقة السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن السابق ، تقضى كل يوم أجازة لها فى مصر . ولها غرام خاص بالأقصر وأسوان . وبعد عودتها من الأقصر تركت لى رسالة خاصة ، آثرت أن أنشرها كما هى :

« حدثتك كثيرا عن عرض الصوت والضوء فى الكرنك . وقد تصادف خلال السنين أننى رأيت العرض باللغتين الانجليزية والفرنسية . وهو من أجمل العروض فى العالم ، برهبته فى الليل البهيم والضوء البنفسجى على أعمدته المنقوشة الشامخة ، وسحر بحيرته المقدسة ، والسكون الذى هو جزء من روح المكان وسحره .

« هذه السنة شهدته مع صديقاتى باللغة العربية ، ولم يكد يفتح الباب حتى هجم الواقفون هجوما ساحقا كاد يدوسنا تحت الأقدام . وكان صياح الجمهور وصراخ الأطفال ، وأصوات الباعة تشكل خليطا رهيبا لا علاقة له بالمكان . وصاحبنا هذا كله فى جولة الصوت والضوء . كانت الميكروفونات تروى القصة بشاعرية كالمعتاد ، ولكن ضجيج الجمهور منعنا من سماع كلمة واحدة . والجولة تنتهى بنا إلى الجلوس على المقاعد المرصوصة أمام البحيرة المقدسة ، ولكننا حين وصلنا مع الصوت المنبعث من حولنا وجدنا أن جمهورا آخر كان قد اقتحم المكان واتجه فورا ـ دون مرور بالمعبد ـ إلى المقاعد حيث احتلها بكاملها ، فى جو من الصياح العظيم ، وبقى معظمنا واقفا .

« لم يكن هناك موظف واحد ولا شرطى واحد يحفظ النظام ، وإن كان هذا لم يمنع جلوس خمسة أفراد من الشرطة على ثلاثة مقاعد بحجة حجزها لمسئول . وكان واضحا أن إدارة العرض تصرف يوم اللغة العربية أضعاف عدد المقاعد ، وتترك المولد بلا صاحب . وفى دقائق كانت أرض المعبد وشطآن البحيرة المقدسة قد امتلأت بقشر الموز والبرتقال واللب . فلماذا نهتم بالمكان يوم يزوره الأجانب ، ونهمله هكذا يوم يزوره أهلنا ؟

زين الرفاعى
الوزير المفوض
لسفارة الأردن بلندن

مخالفـــــــــة مـزاج الاغلبيـــة

يسألنى كثير من الأصدقاء ، ويكتب لى أحيانا بعض القراء المحبين ، لماذا تعرّض نفسك أحيانا للكتابة فى موضوع ما ، تعرف أن كلامك فيه يخالف مزاج الأغلبية الساحقة من قرائك ؟

يتكرر هذا السؤال ، فى مناسبات شتى : كأن أنتقد كلاما لشخص عام له شعبية جماهيرية واسعة . أو أنتقد حملة يسايرها الكثيرون كحملة التبرع لسداد ديون مصر ... إلى آخره .

يقولون لى ذلك من باب النصح ، والحب ، والحرص . أو كما قال لى أحد الأصدقاء مرة : افرض أنك أيام أم كلثوم مثلا ، كنت لا تحب صوت أم كلثوم .. فهل معنى ذلك أن تكتب ضد صوت أم كلثوم ، وأنت تعرف أن

الأغلبية الساحقة سوف لا توافقك ؟ أنت صحيح من عشاق أم كلثوم ، ولكن لا شك أن هناك من لا يحب أم كلثوم ولو كان فردا واحدا .. هل قرأت فى حياتك كاتبا ينتقد صوت أم كلثوم أو ينتقد حتى أغنية من أغانيها .

والمعنى الذى يقوله هؤلاء الأصدقاء ، من منطلق الحب والحرص ، أنه ليس « من الحكمة » الكتابة من موقع « ضد التيار » . وموضوعات الكلام أكثر من الهم على القلب ، فلماذا تعرض ما لك من رصيد لدى القراء ، للاهتزاز ؟ ..

.. ودائما ، عبر السنوات ، كنت أشكر لهم هذا النصح والحرص . ولكننى كنت أختلف معهم ، وأقول :

ـ بالعكس ، إننى أعتقد أن الكاتب صاحب الرأى ، إذا كان حقا قد كون لنفسه عبر الأيام « رصيدا ما » لدى قرائه ، فإن الواجب عليه ، فى المواقف الحرجة والقضايا الأساسية ، أن يقوله رأيه ، حتى ولو ضحى فى هذا المجال بجزء من هذا « الرصيد » . أولا لأننى أعتقد أن القارىء يحترم الكاتب إذا شعر أنه « أمين مع رأيه » ، حتى ولو اختلف معه ورأى أنه على خطأ . وثانيا ، ما فائدة هذا الذى تسمونه « رصيدا » لكاتب ما لدى قرائه ، إذا كان ليس مستعدا لفقد جزء منه ، وفاء لمهمته الحقيقية وهى الأمانة فى رأيه وفى نصحه لقومه ؟ . .

إن الكاتب إذا نظر إلى هذا « الرصيد » فقط ، وحرص على زيادته بمسايرة كل ريح ولو كانت خاطئة أو خطرة .. أصبح مثل البقال الذى يهمه زيادة الزبائن بصرف النظر عن نوع الطعام ، أو منتجى السينما الذين ننتقدهم حين ينظرون إلى « الشباك » فقط !

رصيد قليل من عملة راسخة ، خير من رصيد كبير من أوراق تذروها الرياح .

□ □ □



يوميات هذا الزمان

الذوق العـــام

□

حين نتحدث عن الذوق العام فى بلد ما ، لا نتحدث عن نوع من أنواع الترف . فالذوق ، أو الحساسية للقبح والجمال فى الأشياء ، والأشخاص والسلوك ، هو الترمومتر الذى نعرف به مستوى التعليم والتربية والتحضر بوجه عام ..

والنخبة من الناس عليها هنا مسئولية إعطاء القدوة للآخرين ..

ومن هذه الزاوية نتحدث عن تدهور ما أسميه « بالذوق العام » فى عاصمتنا القاهرة ، ونحدد المسئولية بشكل ما ..

خذوا مثلا إعلانات الشوارع ..

القاعدة فى أى بلد فى العالم أنك إذا وجدت تلك الإعلانات والملصقات الورقية ، أن تتصور أن وراءها إما « خرابة » مهجورة ، وإما بناء فى مرحلة التشييد ، فالإعلانات هنا تحجب عن العين منظرا ليس بالجميل ..

ولكن فى القاهرة نجد العكس تماما ..

فلوحات الإعلانات بوجه عام فاقدة لأى ذوق ، وكثيرة وصارخة الألوان بحيث تضيف إلى الضجة الصوتية الرهيبة فى شوارع القاهرة من السيارات ، ضجة أخرى لونية تخرق البصر تماما كما تخرق الضجة الصوتية الآذان ..

ولوحات الإعلانات توضع فى كل مكان : توضع على مداخل الكبارى فتحجب منظر النيل .. وتوضع على حواف المساحات الخضراء النادرة فى الميادين فتختفى الخضرة .. وتوضع على أسوار المبانى العامة ، ومعظمها مبان عريقة ومن طرز لن تتكرر ، مخفية وراءها المبانى والمعالم الرئيسية للمدينة ..

إننى أعرف أن إعلانات الشوارع مصدر إيراد للمدينة ، ولكنه بالتأكيد يعتبر فى قيمة الملاليم بالنسبة لملايين الميزانية .. ومن غير المقبول أن يباع ما تبقى من جمال المدينة بهذه الملاليم ؟

فى ميدان كوبرى الجلاء ، يوجد مركز شرطة الدقى . وهو يشغل مبنى فيلا جميلة ، بناؤها من طراز القرن التاسع عشر ، وقد أعيد طلاؤها حديثا . وحوله فى باقى الأرض المثلثة ، حديقة تظللها الأشجار الباسقة الجميلة .

ولكن هذا المثلث الجميل ، محاط بيافطات إعلانية قبيحة ، ضخمة ، تحجب المبنى والحديقة والأشجار جميعا .. وكأن الشىء الجميل القليل فى القاهرة ، لابد أن نحوله إلى شىء قبيح ، ونحجبه عن عيون الناس .. وهذا المثل متكرر فى القاهرة والجيزة والاسكندرية ألف مرة .

لا أعرف مدينة عربدت فيها إعلانات الشوارع كما يحدث فى مدننا .

إن الإعلانات تضيف إلى المدينة جمالا ، ولكن بقدر .. وبذوق محسوب . وهذا أمر مفهوم .. ولكن الإعلانات فى بلادنا ليس لها رابط ولا منطق .

وقد يكون هناك ميدان صغير وسطه خضرة صغيرة ، فتسرع المحافظات إلى ملئها باللافتات وصور الرؤساء ، وسائر أنواع الإعلانات .

إن السادة محافظى القاهرة والجيزة والاسكندرية مطلوب منهم أن يقوموا بالمرور على هذه المواقع لتقرير الأماكن التى لا يجوز وضع إعلانات فيها . أو يكلفوا لجانا فيها عناصر من التخطيط والفنون الجميلة تقوم بذلك ، وتضع قواعد للأماكن التى لا يجوز تعليق الإعلانات عليها .. حتى تكون مدننا أقل قبحا وأكثر جمالا .

ومن أهم عناصر ما نسميه « الذوق العام » عنصر النظافة ..

وفى هذا المجال ، لا يمكن أيضا أن نفهم على الإطلاق ، وقوف السلطة ساكتة على كل مظاهر الانهيار فى النظافة إلى هذا الحد ..

قديما ، كنا نسمع عن مسئولى النظافة يصادرون عربة بائع متجول لأن الشروط الصحية غير متوافرة للطعام الذى يبيعه على « عربة اليد » ..

مساكين الباعة المتجولون الذين لم يدركوا عهدا .. صارت فيه الشروط الصحية غير متوافرة فى المدينة كلها .. وبالذات فى أحياء وشوارع بأكملها ، ومن أهم أحياء وشوارع المدينة ..

وسوف نكرر دائما أن عملية نظافة القاهرة لا تحتاج إلى عملة صعبة ولا إلى خبرة أجنبية ! إنما يكمن جزء منها فى تحويل عشرات آلاف العمال والسعاة العاطلين بالمرتب ، لتعزيز قوة عمال النظافة العامة . . وفرض هذه النظافة ، بكثافة شديدة ، وليطبق هذا على أحياء القاهرة حيا حيا ، بالتدريج . ولنبدأ بالأحياء التى يسهل فيها تطبيق القوانين واللوائح ، ثم الأحياء التى يصعب فيها هذا .. فالنجاح والإصرار فى منطقة سوف يعزز نجاح التجربة فى المنطقة المجاورة ..

ويكمن جزء آخر فى إلزام المواطنين أنفسهم بشروط هذه النظافة .. يستوى فى ذلك أصحاب العمارات والسكان ، وأصحاب الدكاكين والمحلات والرواد .. بنفقات يتحملونها ..

والإصرار على النظافة له أهمية كبرى فى تربية الشعب بوجه عام ، وهو الأمر المنعدم عندنا تماما ... فحين نقرأ كيف كان النبى ﷺ فى أحاديثه يعلم المسلمين النظافة ، حتى استعمال المسواك لتنظيف الأسنان ، أو نتأمل حكمة الوضوء خمس مرات فى اليوم أحيانا ، وجعل النظافة من الإيمان ، نجد أنها تربية عنيفة للأعراب المتخلفين قبل ألف وأربعمائة سنة .. وأن النظافة ضرورية لتهذيب نفوسهم وتعليمهم سلوكيات غير مألوفة لديهم .

الأخلاق الاجتماعية

إن كلمة « الأخلاق الاجتماعية » - فى مقابل الأخلاق الفردية - هى المفتاح لكل ما أحاول أن أقوله .

هناك شعوب لديها هذه « الأخلاق الاجتماعية » ، وهناك شعوب ليست من أهل ذلك .

والأخلاق الاجتماعية فيها « التزام نحو الغير » ، لا نحو النفس فقط .

وقد ضربت مثلا بالنظافة ...

وقد كنا نقول - ومازلنا - إن عدم النظافة مصدره الفقر .. ولكن الفقر ليس هو السبب الوحيد . فنحن نرى « البكوات » أحيانا لا يراعون هذه الناحية من نواحي الأخلاق الاجتماعية . وهناك أيضا شعوب من صفاتها النظافة ، وشعوب ليست من أهل ذلك . والمصريون ليسوا من أهل ذلك ، مع الأسف الشديد .

وهذا نقص في « الأخلاق الاجتماعية » التي يجب العمل على غرسها في النفوس . فالنظافة مثلا ، وعدم الضجيج في المكان الهادىء ، وعدم الصياح بألفاظ بذيئة في ظلام صالة السينما أو المسرح ... إلى آخره ، كلها « التزام نحو الغير » ، وهو جوهر « الأخلاق الاجتماعية » .

وقد ضربت مثلا بالرسول الكريم ﷺ ، إذ نجده في توجيهاته وفي سنته يؤكد على النظافة ، وعلى آداب السلوك ، وعلى خفض الصوت ، وعلى آداب الوجود في المسجد - مكان التجمع واللقاء إلى جانب كونه مكان العبادة - وقد كان بذلك « يستأنس » شعبا جاهليا قبائليا لم يعرف الحضارة قط . وجعل النبي ﷺ بعض هذه الأمور في مستوى الإيمان ، حتى تكون لها قوة الردع في قلوب المؤمنين ، ولم يجعلها ترفا اختياريا .

كان النبي ﷺ يصنع شعبا من العدم . وهو الشعب الذي فتح الدنيا المعروفة في مائة سنة . فما نتحدث عنه ، ليس من الترف في شيء ، ولكنه في صميم ما يسمونه « ببناء المواطن » الذي يجب أن يكون بالدعوة والقدوة ، وبالقانون والردع جميعا .

هل لـدينا أخـــلاق اجتماعيــــة ؟

ليس من واجب الكاتب أن يتملق قراءه ، ولكن عليه أيضا أن يتحدث عن عيوبنا .

فنحن المصريين لدينا أخلاقيات فردية ، وليس لدينا ما يمكن أن نسميه « أخلاقا اجتماعية » ..

في مسألة النظافة أيضا : خذ العمارات التي أقيمت وبيعت شققها بالتمليك ، وانظر إلى حالتها بعد شهور . إن كل ساكن يهمه في أحسن الحالات نظافة شقته في الداخل ، حتى بابها فقط . ولكن المرافق المشتركة : السلم ، المصاعد ، المداخل ، الفناء الداخلي (المنور)لا تهمه في شيء ، كأنها لا تمت له بصلة . بل إنه يلقي فيها القاذورات ، طالما أنه يخرجها من شقته ، فتبدو العمارة وكأن عمرها عشرات السنين . ويبدو السلم وكأنه امتداد لشوارع المدينة . ويصبح « منور » كل عمارة بؤرة من القاذورات وموطنا للأمراض والأوبئة .

نفس الشيء ينطبق على الساكنين منذ عشرات السنين في شقق خفض إيجارها ، وصار مثل هذا الساكن محظوظا لأنه يكاد يملك الشقة واقعيا . ومع ذلك ، فإذا دعوتهم - وكلهم ناس متعلمون ومستنيرون - إلى القيام بأعمال النظافة والصيانة على حسابهم ، بعد أن توقف صاحب العقار - ومعه الحق - عن ذلك حيث أن الآمر لا يعود عليه بفائدة .. وهم مستفيدون من الإيجارات المخفضة القديمة ، سوف تجد نفس الإعراض ، ونفس اللامبالاة إزاء المبنى الذي يسكنونه ... بعكس ما نراه في بلاد أجنبية وعربية أخرى ، من « أخلاق اجتماعية » تجعل صاحبها يهتم بمثل هذه الأمور .

ومالا تنفع فيه الدعوة من هذه الأمور ، يجب أن يطبق بالقانون .. فيجعل القانون المالك والسكان مسئولين معا عن نظافة المبنى ، من الداخل إلى الرصيف المحيط به ، الذى يستخدمونه هم ، دون أن تدفع الدولة شيئا فى هذا السبيل .

عدد المليونيـــــرات مقيـــاس للتقدم

بعض الناس يقيس درجة تقدم مجتمع ما بعدد المليونيرات فيه . وقد راج هذا الرأى بضع سنوات . وصارت المنافسة فى « تخمين » عدد المليونيرات فى مصر .. لأنه لا يوجد طبعا أى مرجع اقتصادى أو ضريبى لهم .. حتى وصل أعلى رقم إلى ١٧ ألف مليونير !

ولكن هناك رأى آخر يقول إن العالم كله بشتى نظرياته الاقتصادية يقيس تقدم المجتمع ، بارتفاع رقم الانتاج القومى ، أو بارتفاع معدل الدخل الفردى بالنسبة لكل شرائح المجتمع .

وليس ارتفاع عدد المليونيرات سببا للغضب . إذا كان هذا مظهرا من مظاهر ارتفاع عام فى مستوى انتاجية ومعيشة المواطنين . وإذا كان المليونيرات قد حققوا هذا النجاح بأساليب الانتاج أو التجارة الشريفة .. أى دون خرق للقانون ، ودون إساءة لاستخدام سلطة الحكم ، ودون جعل الجهاز الإدارى للدولة فى خدمتهم .

ومع ذلك كان غريبا أن لا يجد المرء فى قائمة المتبرعين فى أى مجال ، مجال تسديد ديون مصر مثلا أو مشروع الأهرام لبناء مدينة فى سيناء ـ أى اسم لأى مليونير يتبرع بألف جنيه .. أو مائة ألف .. ولا أقول مليون ، أو « أرنب » بلغة هذا الزمن .

وفى بلاد الرأسمالية الراضية بنظامها والفخورة به ـ كالولايات المتحدة ـ يكاد لا يوجد مستشفى أو جامعة أو مؤسسة أو متحف إلا من مال كبار الأغنياء . فهم يعرفون أن هذا واجب عليهم نحو المجتمع . وإذا كانت لندن حافلة بتماثيل الأميرالات بناة الامبراطورية ، وباريس بتماثيل الثوار والكتّاب والمفكرين ، فإن أمريكا حافلة بتماثيل كبار الأغنياء .. الذين حققوا الرخاء لأنفسهم وبلادهم بالانتاج .

ولكن كما أنه قيل إن محاولة إقامة الاشتراكية لم تنجح لأنها بدون اشتراكيين ، فيبدو أن إقامة الرأسمالية تتم بدون رأسماليين ! لأن السلب والنهب وأعمال الوساطة والنفوذ أعمال تنهش المال من لحم البلد وليس من زيادة انتاجيتها .. الأمر الذى لا علاقة له لا باشتراكية ولا رأسمالية ولا ديمقراطية !

الطريف أن أحدهم دافع عن هؤلاء بقوله لىَ : لو تبرع واحد بمائة ألف أو بمليون ، فسوف تفتح له مصلحة الضرائب ملفا عندها !

المستشفى مصـــــــــر على الانــكار

لا شك أن أى محلل اجتماعى أو طبيب نفسى ، سيجد فى « قاع » المواطن الذى يفرح بكسر القانون .. « جرحا غائرا » من عدم احترام أهل القانون له ..

.. يهرب شاب من مستشفى الأمراض العصبية ، موضوع فيه بأمر قضائى لأنه من

النوع الخطر ، ويعود إلى تهديد جيرانه الآمنين ..

ويتصل الجيران بمدير ، أو مديرة المستشفى ، يبلغونها بهرب المريض ، ويتساءلون لماذا لم يبلغ المستشفى الشرطة عن هربه منذ يومين كما تقضى اللوائح ، فينكر المستشفى ببساطة أن المريض قد هرب .

ويتصل الجيران مرة أخرى بأن المريض موجود طرفهم ، ويتصل أبوه ، ولكن المستشفى يصر على الإنكار .

ويستنجد الناس بالشرطة . وتتصل الشرطة بالمستشفى ، فينكر المستشفى . ويستنجد والده فينكر المستشفى أنه هارب ، حتى توصل الناس إلى الاتصال بمدير أمن القاهرة الذى رأى الأكذوبة بنفسه .

وهنا يسرع المستشفى بتقديم البلاغ للشرطة تحت هذا الإحراج الشديد . وهنا فقط يمكن أن ينفذ ضابط الشرطة الأمر ويقبض على المريض الخطر ، ويعيده إلى المستشفى الذى كان ينكر هربه منه .

تغطية إهمال ؟ تغطية فساد صغير من ممرض أو غيره ؟ استهتار بأرواح الناس المعرضة للخطر ؟ ..

كانت القصة حديث شارع بأكمله ومصدر رعب له يومين طويلين .. كيف يخرج نفس المواطن من هذا الشارع ، وفى قاع ضميره أن عليه وحده أن يحترم القانون ؟

عبـــور حاجـــز الاتكـــــال

استوقفتنى حلقة من برنامج « على فين » الذى يقدمه التليفزيون ..

استوقفنى من البرنامج .. تلك الزيارات لحدائق صغيرة ، جميلة ونظيفة كما يبدو ، فى أحياء شعبية ، أقامها أهلها بجهودهم الذاتية .. ويوالون خضرتها من مالهم بكل عناية : من الكهرباء إلى النظافة إلى مرتب الجناينى الخبير !

إن هذا يثبت حقيقة هامة تبعث على التفاؤل والانشراح فى جو تسوده الغيوم ، ولا نسمع فيه إلا كلمات اليأس من « هذا الشعب ! » ..

فهؤلاء مواطنون أعطوا جهودهم الذاتية - سنوات متوالية - دون أن يتوقعوا الظهور على شاشة التليفزيون يوما .. بعكس القاعدة الشائعة ، وهى الظهور على التليفزيون أولا .. ثم عدم تحقق الوعود بعد ذلك .

ومعنى ذلك أن كل مواطن مصرى كفيل بأن يعمل شيئا لبيئته وبلده .. لو تمكن من عبور حاجز اليأس والاتكال .. وحواجز المقاومة ! ..

فإهمال الدولة لهذا الموضوع كله .. حاجز مقاومة ! وتركها الحدائق - أو أشباه الحدائق - القائمة فعلا نهبا للاعتداء والدوس بالأقدام .. حاجز مقاومة ! يكفى أن يقرأ المواطن أو يسمع عن أمثلة ، حتى ينكفىء على نفسه ، ويهز كتفيه ..

قارنوا هذا بنموذج « حديقة الحوض المرصود » فى حى السيدة زينب ، ذات الفدادين السبعة ، وما بنى فيها من مبان حكومية ، ومكتب لرئيس الحى ، وآخر شىء وضع فيها هو « كشك » لصرف تراخيص العربات الكارو !! ودكاكين لمن لديه واسطة حزبية أو حكومية ..

والأمثلة كثيرة .. طرف الجمعية المجاهدة المجهولة التى تحاول الدفاع عن شجرة هنا

وشجرة هناك ضد الهجوم التترى للأسمنت المسلح وأكوام القمامة .. جمعية المحافظة على جمال الطبيعة : شارع « الحديقة ! » - جاردن سيتى - تليفون ٢٨١٠٤ .

الشارع مدرسة للذوق

فرحت ، حين لاحظت فى دهشة شديدة ، إعادة طلاء مبنى وزارة الخارجية العريق فى ميدان التحرير ..

وفرحت لمحاولات وزير الثقافة الدائبة لتجديد بعض القديم .. كما قرأت مؤخرا عن متحف الآثار الاسلامية ، وقبله المتحف المصرى ..

إن باريس تذكر لديجول - ووزير ثقافته اندريه مالرو - أنه أعاد طلاء وكشط مبانى باريس التاريخية .. فصار للمدينة رونق جديد ..

وهذا ليس من قبيل الترف ..

فالذوق العام فى شوارع المدينة - من مبان وحدائق ونظافة ... إلى آخره - هو مدرسة حية يجوس خلالها الملايين كل يوم ويتأثرون بها فى سلوكهم من حيث لا يشعرون ..

وفى معظم المدن الهامة قوانين تحتم حتى على أصحاب المبانى إعادة طلائها كل كذا سنة .. على حساب أصحابها أو سكانها (فأكثر السكان فى المبانى القديمة لدينا هم ملاكها بحكم تخفيض الإيجارات وتثبيتها) ..

وفى القاهرة والاسكندرية مبان عامة ، ووزارات ، وعمارات سكنية ، ومساجد وكنائس ، تتميز بأطرزة معمارية عريقة وجميلة ولن تتكرر ... ومحاولة شىء من ذلك ، بالتدريج والجدية معا ، سيغير شكل المدينة تماما . فضلا عن أن هذا عنصر هام من عناصر الصيانة اللازمة ... وسيمحو تدريجيا الشكل العام « المهبب » - من « الهباب » ، وهو الغبار الداكن الذى يعطى المدينة شكلها العام الراهن !

بالنسبة للمبانى العامة .. لن تكون التكاليف باهظة كما يتصور البعض . وبالنسبة للمساكن .. فتلك العمارات يدفع سكانها ملاليم إيجارا لها .. خصوصا فى الميادين الرئيسية والشوارع الكبرى ...

تأملوا مثلا كم يتغير مشهد « محطة الرمل » فى الاسكندرية ، لو حدث هذا لصف العمارات الواقعة بينها وبين الكورنيش ...

والأمثلة لا تحصى . ولا أريد أن أذكر السياحة .. فإننى أريد ترقية الذوق العام .. فى عيون المصريين لا فى عيون السياح .

التاريخ ليس نبشا للقبور

لا توجد أمة تستطيع أن تتوقف عن مناقشة تاريخها ..

وفرق بين مناقشة التاريخ وبين نبش القبور ..

ولدينا فعلا كثير من نبش القبور . ولكنه أمر بدأ قبل عشر سنوات . ونبهنا إلى ذلك وقتها عبثا . لأن كل من يكتب التاريخ على هواه ، يظن أنه آخر من سوف يفعل ذلك ، ولا يدرك أنه يخلق السابقة المحزنة .

لابد أن نناقش تاريخنا . ولكن أمامنا مشكلتان عريضتان :

المشكلة الأولى أننا بعد لا نناقش التاريخ كمؤرخين يريدون استخراج العبرة ، ولكننا نناقشه كمعركة حياة أو موت نلقى فى أتونها بكل مالدينا .. فى صورة حرب أهلية كلامية ، البقاء لمن يكسبها ، والموت لمن يخسرها ..

أحد أسباب هذه المشكلة الأولى ، من مشاكل « الاحتراب » لا « الحوار » عندنا ، هو أننا نتصارع على تاريخ قريب حى ، وعلى قضايا ما زالت بعيدة عن صدور الكلمة الأخيرة فيها . وأن السياسات والممارسات محل الصراع والمتخلفة من المراحل السابقة ، مازال الكثير منها قائما . وبالتالى فهو « صراع سياسى » وليس « صراعا بين مدارس تاريخية » . وبالتالى أيضا ، فإن أقوى محركات الصراع هى المصالح ، والآراء ، والعقائد ، والغرائز . وأن بعض أطراف هذه القضايا « التاريخية » ما زالوا فى الحكم ، بمعنى أنها لم تعد بعد تاريخية .. وبعض الأطراف فى المعارضة العنيفة ، وبعضهم فى المعارضة المعتدلة أو الاصلاحية ، وبعضهم حائر لا يعرف له مكانا فى هذا « الزار » بدقاته العنيفة الهستيرية ، دون أن ينتهى « الزار » كما يقولون بإخراج « العفاريت » المتلبسة فى أجساد الذين يساهمون فيه !

هذا هو السبب الأول لغلبة صورة « الاحتراب » على صورة « الحوار » فى حياتنا السياسية الراهنة . وتشخيص الأسباب أمر مهم فى حد ذاته ، لمحاولة الوصول إلى حل .. لأنه بغير التشخيص الصحيح لا يمكن العثور على علاج صحيح . ولن تجدى محاولات « المناشدة » .. لأن كل فريق يحاول التنصل ، وأنه ليس هو المقصود بارتكاب هذا الابتذال .

السبب الثانى لهذا الجو من « الاحتراب » لا الحوار ، هو أن مصر حاليا فيها « طبقات جيولوجية » سياسية ، ليست مدفونة كالعادة ، ولكنها كلها ظاهرة فى وقت واحد ..

أمامنا فى الساحة على الأقل فرسان أربعة عصور توالت بسرعة :

- العصر الملكى السابق على الثورة .
- عصر « الناصرية » فى تعبير ، و « الجمهورية الأولى » فى تعبير آخر .
- عصر « الساداتية » أو « الجمهورية الثانية » .
- عصر جديد ، سميته من اللحظة الأولى « الجمهورية الثالثة » ، أى عصر الرئيس مبارك . وهو ما ناديت وتوقعت - من اللحظة الأولى أيضا - أن يكون عصر جديدا ، و « جمهورية ثالثة » حقا ، تأخذ من العصور السابقة العبرة ، ولكنها تكون رحلة جديدة ، بحكم تطور العالم ، وتطور المذاهب ، وتطور المجتمع المصرى ..

وفرسان كل عصر من العصور الثلاثة السابقة يتزاحمون بالمناكب على أن يكون لهم مكان - أو المكان الأعلى - فى الجمهورية الثالثة (هذا حقهم إذا كنا نعترف لكل المواطنين بحقوقهم) ..

وفوق ذلك فكل عصر من العصور الثلاثة لم يكن « كتلة صماء » واحدة . ولكنه كان يموج بأكثر من تيار وأكثر من فئة وأكثر من صراع ..

وفوق هذا وذاك .. هناك كل الذين هم تحت سن العشرين من الشباب . وهم يمثلون فيما أظن ٦٠٪ من السكان . هؤلاء لم يكونوا على قيد الحياة أو فى سن الوعى حتى تكون لهم رؤى واضحة عن تلك العهود . فهم فى هذه « المعارك » يمثلون « الجمهور » الذى

يتابع ويسمع ، ويحاول أن يفهم وأن يكون لنفسه رأيا يجد فيه انسجاما بين رؤيته للماضى وتوقعاته أو تطلعاته إلى المستقبل ..

هذا الوضع - بالسببين الأول والثانى اللذين ذكرتهما - يضع مسئولية كبيرة على كل من يتصدى لمهمة الحكم ، أو مهمة المعارضة ، أو مهمة المشاركة بالفكر فى هذا الذى نريده حوارا .. ولكن كيف ؟

مصـــــر فى خـط الاســـــتواء

لم نعرف بعد أن مصر قد انتقلت إلى خط الاستواء ، ولا أن درجة الحرارة ارتفعت فيها خلال هذا الشهر إلى أرقام لا مثيل لها فى العالم ! ..

ومع ذلك قالت الزميلة « الجمهورية » : بلغت درجة الحرارة فى القاهرة ٤٠ درجة . تسبب لهيب الحر فى حريق بفيلا فى الدقى بسبب انصهار الأسلاك الكهربائية من شدة الحرارة . عطلت الموجة الحارة مرور السيارات فى الشوارع . فتح معظم أصحاب السيارات الأغطية الأمامية لتهوية المحركات وحمايتها من الاحتراق .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك : حرائق المخازن . قضبان السكة الحديد التى قيل إنها « ساحت » من الحر . انتشار الذبـاب وتكاثره ، وبالتالى انتشار أمراض وبائية نعبر عنها باسم « حركى » هو « أمراض الصيف » حتى لا نذكر أسماءها الحقيقية .. إلى آخره .

يا سلام ؟! يحدث هذا فى بلد معتدل الجو بالنسبة للعالم ما بين خط الاستواء والقطب الشمالى ؟! درجة حرارة أربعين مسئولة عن كل هذا ؟! لماذا نضحك على أنفسنا ؟ ..

وكأن السيارات والأسلاك وقضبان السكة الحديد عندنا .. ليست كالتى عند غيرنا ..

إن السيارات عندنا هى نفس السيارات فى بلاد تصل فيها الحرارة إلى خمسين درجة وأكثر . ولكنها تحترق لا من الحر ولكن من أزمة المرور وتوقفها الطويل ، أو زحفها البطىء . والحرائق بسبب الإهمال . وأسلاك الكهرباء تحترق لأنها مكشوفة قديمة عارية . و « أمراض الصيف » سببها أكوام الزبالة ، والقاذورات فى كل مكان ، وانعدام أى جهد للنظافة .. وهو أمر يحتاج إلى « عمالة » - مكدسة عندنا بغير عمل - ولا يحتاج إلى خبراء أجانب ولا عملة صعبة ..

إننا لا نريد أن نعمل شيئا - حتى نظافة المدن - ونكتفى بإلقاء المسئولية .. أحيانا على الآخرين .. والآن على الطقس ! ..

والكثير - كالحالة مع الأمراض مثلا - لا ننشره . نحن نخجل من نشره . ولكن المشكلة هى أن ما لا ينشر فى الصحف ، نعتبره وكأنه لم يقع !

أو بالمثل الشعبى « لا من شاف ولا من درى! » .

مغامـــرة واجبـــة

يجب أن نشكر التليفزيون ، لأنه « غامر » وعرض علينا فى برنامج « فن الباليه » سهرة كاملة .. رأينا خلالها على مدى أكثر من ثلاث ساعات ، العرض الكامل لباليه « بحيرة البجع » التى وضع موسيقاها الفنان الخالد تشايكوفسكى ..

وأقول إن التليفزيون قد « غامر » بذلك ، لأننا نعرف الاعتراض التقليدى ، على تقديم الأعمال الفنية الرفيعة ، بأن الجمهور لا يقبل على مثل هذه الأعمال ..

ولكننى أعتقد أنها « مغامرة » ضرورية وواجبة . لأن أى بلد كما أن فيه مدارس لمحو الأمية ، فإن فيه دراسات عليا للحصول على الدكتوراه . ولأن نفس البلد يرسل مبعوثين إلى الخارج ، وينفق عليهم عشرات الآلاف من الجنيهات ، للتخصص فى فرع معين .

وبالتالى فإن خريطة اهتمامات التليفزيون ، كما أن عليها تغطية أذواق الملايين ، فإن عليها أيضا تغطية ما تتذوقه النخبة الثقافية فى البلاد . ثم إن الفن الجميل ، والرفيع منه ، كفيل بأن يجذب إليه مزيدا من المشاهدين يوما بعد يوم ، لأنه يخاطب حواس الشعور بالجمال . وهى حواس موجودة لدى كل إنسان ، إنما لابد من تنشيطها ، وتشذيبها ، والارتفاع بمستواها ، بالتكرار والتعود .. فالعين ، مع التعود سوف تعرف التفرقة بين الجميل والقبيح .

وإذا كنا - فى البرامج الأجنبية - نقدم الساعات الطوال فى أغان أجنبية صاخبة ، فمن المنطقى أن نقدم من حين لآخر ، من التراث الأوروبى الفنى ، ما هو أرقى وأخلد وأكثر قدرة على تنمية حاسة التذوق خصوصا لدى الشباب .. لخلو برامجنا الدراسية من هذا النوع من التربية الجمالية .

وفن الباليه ، لغته عالمية ، لغته الألوان والحركات ، والموسيقى ، والإيقاع ، والانتظام الصارم الشديد . فهو جماع عدة فنون رفيعة ، وعماده الجهد العنيف والتمرين المتواصل ، وضبط النفس حتى فى الطعام والنوم والراحة والنشاط . وهو فن جماعى لا فردى ، فهو مدرسة كاملة من دروس الذوق والالتزام والانضباط والجمال .

□ □ □

يوميات هذا الزمان

قف .. إشـــارة حمــراء

□

سيبدو هذا الاقتراح نكتة كبيرة . وأعرف مقدما أن كل القراء الأعزاء سوف يرفضونه ، ولكن لا بأس على الكاتب أحيانا من أن تحترق أصابعه باقتراح دواء مر لمشكلة أشد مرارة ..

والاقتراح ليس من اختراعي على أي حال . ولكنني رأيته مطبقا في أثينا التي كانت مشكلة المرور فيها أسوأ من أي مدينة في العالم .. بعد القاهرة !

لقد قررت الحكومة هناك أن تقيد حركة السيارات فجعلت يوما لا تسير فيه إلا السيارات ذات الأرقام الفردية .. ويوما لا تسير فيه إلا السيارات ذات الأرقام الزوجية !

وبهذا هبطت حكومة اليونان بعدد السيارات المتحركة في شوارع أثينا إلى النصف مرة واحدة .

وقد استثنت من ذلك وسائل النقل العام (الأتوبيس) وسيارات التاكسي ، وأصحاب بعض المهن كالأطباء والشرطة وبعض رجال الدولة . وأظنها استثنت يوم العطلة فجعلته للجميع ! ..

أي أن حركة المرور خصم منها حوالي ٤٠٪ تقريبا بقرار واحد .

وتضايق الناس وتذمروا بالطبع ، ولكنهم تعودوا مع الوقت على الذهاب إلى أعمالهم بالتبادل مع جيران أو زملاء لهم . وتعودت السيدات المتفرجات في الأسواق على نفس الشيء ، وكذلك الشباب المنطلق كل واحد بسيارته لقتل الوقت . واختصر كثير من وجوه التسكع .. بل وجد الكثيرون في هذا راحة من القيادة اليومية ، فضلا عن الراحة من احتراق الأعصاب بسبب الزحام الرهيب والوقت الطويل الضائع ..

وما زال هذا النظام ساريا .. وحين نجح « بابا ندريو » في الانتخابات الأخيرة ألغاه طلبا للشعبية . ولكنه اضطر لإعادته بعد أسبوع !

ثم إنهم اكتشفوا أن هذا يوفر ٤٠٪ من استهلاك البنزين الهائل .. وهو رقم كبير في حالة مصر .

فما رأيكم دام فضلكم ؟

هذا قول موجه للناس لا للدولة[!]، فالدولة يناسبها بالتأكيد مثل هذا القرار .. ولكن هل نحن كمواطنين مستعدون حقا للتضحية بعض الشيء على مشكلة رهيبة .. أم أن التضحية والإدخار وما إلى ذلك ليس بالنسبة لنا إلا ثرثرة ، وكل واحد يريد مزاجه .. وبعده الطوفان ؟

ليس اختراعا

اقترحت كنوع من الحل المؤقت ، المباشر ، لكارثة المرور ، حتى نجرؤ على حلول أخرى أكبر وأشمل - أن تخصص ثلاثة أيام في الأسبوع للسيارات الخاصة ذات الأرقام الفردية ، وثلاثة أيام للسيارات ذات الأرقام الزوجية ، ويسمح لكل السيارات

بالحركة فى اليوم السابع وهو يوم العطلة ، يوم الجمعة ، الذى يقل فيه المرور بالطبيعة بدرجة ما ..

وهذا يستثنى سيارات النقل العام من أتوبيس وتاكسى ، ولوريات وسيارات بعض المهن كالأطباء والشرطة وغيرها .

ولا سميع ولا مجيب ، ولا حتى مناقش !

إن هذا الإجراء تأخذ به الآن أكثر من عاصمة فى العالم فهو ليس اختراعا . ثم إن الأمر قد يكون صعبا فى البداية على أصحاب السيارات الخاصة جميعا . ولكن لو جربنا هذا الحل لمدة شهر واحد فسوف يجد كل واحد حلا ، من زميل أو قريب أو جار ، للوصول إلى أماكن العمل أو توصيل الأطفال إلى المدارس وغير ذلك من الضروريات . وسوف تنحسر السيارات التى تجوب الشوارع ليل نهار بالرجال والنساء الذين لا عمل لهم ، والذين يرتادون الأسواق ويقومون بشتى المشاوير الخاصة ، والسيارات التى يقودها الأولاد والبنات ليل نهار للتسلية والتسابق ..

إن هذا الإجراء يهبط بحركة السيارات الرهيبة إلى النصف . إن هذا الإجراء سيوفر علينا الكثير جدا من الوقت الضائع على الجميع ، والأعصاب المرهقة ، ورجال المرور الذين لا يفى عددهم بالحاجة ، وعدم احترام الإشارات الذى هو جزء من الفوضى التى يفرضها الزحام ، والبنزين المستهلك .. إلى آخره .

وحتى المدن الكبرى العالمية التى لا يوجد فيها هذا الحظر ، صار أهلها وتلاميذها يستخدمون نظام الـ POOL ، أى تجمعهم فى مجموعات ، تتناوب نقلهم سيارة واحدة كل يوم .. لراحة أعصابهم ولتوفير أماكن الوقوف وثمن البنزين .

إن التجربة هى الفيصل فى هذه الأمور .. جربوا هذا النظام لمدة شهر واحد فقط ، ثم يكون القرار بعد ذلك باستمراره أو عدم استمراره .

تأملوا كارثة المرور بكل أبعادها وتدبروا هذا الاقتراح .

هل الوقـــت ليس له ثمــــن ؟

فى تحقيق نشرته « الأهرام » للزميل أحمد عصمت .. قال رئيس هيئة النقل العام فى القاهرة فيما قال إنه يرى تخصيص أيام من الأسبوع للسيارات الخاصة التى تحمل أرقاما فردية ، وأياما أخرى للسيارات الخاصة التى تحمل أرقاما زوجية .

وهذه أول مرة أقرأ صوتا آخر ، ومن رجل مسئول وخبير فى هذا الموضوع ، يؤيد ما اقترحته هنا مرارا وما هو معمول به فى عواصم كثيرة .

وأضاف رئيس هيئة النقل العام قائلا : إن هذا الاقتراح وحده كفيل بتوفير ربع مليون جنيه يوميا للاقتصاد القومى .. أى ما بين تسعين ومائة مليون جنيه سنويا !

مائة مليون جنيه سنويا تضيع هباء منثورا ، أو بالأحرى ننفقها على إضاعة الوقت (على فرض أن الوقت ليس له ثمن) وتلف الأعصاب وتلف السيارات .. وتلوث القاهرة وزيادة قذارتها .. أى ننفقها لكى تتدهور القاهرة يوما بعد يوم .

ولا أدرى ماذا تنتظر الجهات المسئولة فى

الدولة لكى تجرب هذا الاقتراح ـ كما سبق وذكرت ـ لمدة شهر واحد ، ثم يحكم الرأى العام له أو عليه .

وقد اقترح رئيس الهيئة أيضا تخفيض أيام العمل الرسمية إلى خمسة أيام فى الأسبوع . وهو اقتراح أؤيده بشدة . أولا لأن العمل الحكومى بصورته الراهنة سوف ينجز فى خمسة أيام كما ينجز الآن فى ستة أيام ، ومعظم دول أوروبا وأمريكا تأخذ بنظام يومين أجازة . ويمكن الاستثناء طبعا فى حالات معينة . وهذا لا يوفر فقط فى طاقة الاستعمال اليومى للسيارات الخاصة ، ولكنه يوفر فى استهلاك المواصلات العامة ، وفى مصاريف إدارة المبانى والادارات الحكومية .

علينا فقط أن لا نجفل خوفا أمام ما لم نجربه ، وأن نعوِّد المواطن درجة بعد درجة .. الانضباط واحترام النظم بأن نخلق له الظروف التى تمكنه من ذلك .

تجـــــارب مختلفـــــة

هناك بلاد تمنع دخول السيارة الخاصة إلى قلب المدينة إذا كان فيها شخص واحد ، وتشترط وجود أربعة أشخاص على الأقل ! حتى يتعود الناس التعاون ويقل الضغط على قلب المدينة .

وهناك بلاد تعطى من يملك أكثر من سيارة خاصة ، رقما واحدا ، حتى لا يستعمل البيت أكثر من سيارة واحدة .. ينقل إليها الرقم عندما يستعملها .

وهناك بلاد تعطىّ أجازة يومين فى الأسبوع . وبلاد تغير اليومين حسب كل جهة بحيث تخصم ثلث نفقات المواصلات وزحامها ونفقات الإدارة !

وفى لندن طلب أصحاب المحلات رسميا قبل أسابيع جعل العطلة يوما واحدا ، ولكن بلدية لندن قارنت بين المغارم والمزايا ، وأعلنت تمسكها بالتعطيل يومين .. والناس ترتب أمورها على ذلك .. أيضا لتوفير نفقات باهظة تتحملها المرافق والاقتصاد القومى .

ونحن فى بلد يحتاج إلى زيادة الانتاج . ولكن المهم فى الموضوع ليس الشعارات . فهذا الشعار مفهوم فى النشاطات الانتاجية حقا ، وبشكل مباشر كالمصانع وما يشابهها . ولكننا نعرف جميعا أن خصم يوم واحد من أيام العمل لن يقلل شعرة واحدة من كمية العمل فى الإدارات والمصالح ، وكل ما شابهها .. لأننا نشكو زيادة الموظفين والعاملين زيادة هائلة . وحتى لو فرض أن وقت هذه الجهات ثمين إلى هذا الحد ، فإنه يمكن تعويضه بزيادة ساعة عمل واحدة كل يوم !

ونفس الشىء بالنسبة لاقتراح أن يقتصر المرور يوما على السيارات ذات الأرقام الفردية ، ويوما على السيارات ذات الأرقام الزوجية .

قـواعــــــد للشـــــارع

فينا من يسكن الدور والقصور ، ومن يسكن الأكواخ . وفينا من يقطن ناطحة سحاب مطلة على النيل ، ومن يسكن حارة لا ترى النور فى بولاق . وفينا من يركب السيارة ومن يركب الدراجة ، ومن يمتطى قدميه . ولكن هناك مكانا واحدا نشترك فيه جميعا ونتحرك فيه جميعا . ذلك هو : الشارع ...

لذلك فإن كل بلاد العالم التى تحترم نفسها وشعوبها ، لديها قواعد لهذا الشارع ، يخضع لها الجميع . على أن توفر الدولة بالطبع الظروف التى تمكن المواطن من احترام هذه النظم والقواعد ، لا أن تطالبه بالمستحيل !

ولكننا فى مصر على العكس تماما ، الشارع هو مكان الفوضى والاستهتار وعدم احترام القواعد . فالمرء قد - وأقول قد - يهتم بنظافة مسكنه ، ولكنه يلقى قاذوراته فى الشارع . وأصحاب الدكاكين يعتبرون محلاتهم مجرد « نقطة ارتكاز » ينطلقون منها إلى احتلال الأرصفة وبعض من الطريق نفسه . صاحب ورشة تصليح السيارات لديه دكان من خمسة أمتار مربعة ، ولكن السيارات التى يصلحها تملأ أرصفة شارع بأكمله ، دون أن يدفع عنها مليم إيجار . أصحاب العمارات يهتمون ببناء العمارة ذاتها (ونحن نتحدث عن العمارات التى لا تنهار) ولكنهم يدمرون الشارع الذى كان مرصوفا ، ولا يكلفون أنفسهم ولا أحد يكلفهم عناء إصلاح الجزء الذى حطموه ، فتحولت الشوارع والأرصفة إلى أرض خراب وكأنها لم تعرف الأسفلت فى حياتها قط .

ونحن نكتفى باللافتات ! وصارت عقلية « الإعلام » تسيطر علينا . فكل بضع دقائق نقرأ لافتة ضخمة تقول « حى كذا يرحب بكم ! » ثم لا نجد أثرا لهذا الترحيب .. لا فى رفع أكوام القمامة ، ولا فى تمهيد طريق ، أو إخلاء رصيف يسير عليه المشاة !

إن إعادة بعض الاعتبار للشارع الذى هو ملكنا جميعا مهمة أساسية . لأننا بذلك نربى لدى المواطنين « الأخلاق الاجتماعية » ، أى أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته نحو الغير ، ونربى حاسة الذوق ، ونخلق الشعور بأن النظافة من الإيمان . وهذا كله لا يحتاج إلى أموال ولا اعتمادات ولا عملة صعبة ! إنه يحتاج فقط إلى جهد وشعور بالمسئولية وتطبيق للقوانين .

أقول للمتحدثين عن السلوكيات : إن الشارع مدرسة !

نفس المصرى الذى يلقى القاذورات فى الشارع ، ويخرق علامات المرور ، ويسىء ببذىء الكلام إلى فتاة عابرة ، ويحتل الرصيف لبيته أو دكانه ... نفس هذا المصرى ، إذا حل بمدينة أجنبية ، نجده يلتزم أتوماتيكيا بقواعد السلوك فى تلك المدينة ، دون أن يقول له ذلك أحد .. إما لأنه يرى « بيئة مختلفة » يتصرف فيها « كل » الناس بطريقة مختلفة ، أو لأنه يعرف أن مخالفة هذه السلوكيات معاقب عليها .

بهذا المعنى : الشارع مدرسة .. إذا أدركنا أن التعليم ليس فقط القراءة والكتابة ، ولكنه يشمل القيم والعادات والأخلاق الاجتماعية .

إنه يجد السيارات تمضى مسرعة لأنها تلتزم بقواعد المرور ، وبصمت فلا يضع يده على « الكلاكس » دون مناسبة . ويرى احترام السيارات لمرور المشاة وبالعكس . ويرى عمال النظافة يعملون بجد لإزالة أى مهملات ملقاة فى الطريق ، ويرى الإعلانات والملصقات لا تعتدى على الجدران ، ولا تدق بالأعمدة الحديدية فى كل مكان ، والمبانى العامة والخاصة تنم عن اهتمام بنظافة واجهاتها .

ونحن فى بلاد ، بحكم ظروفها الاجتماعية والتاريخية ، فيها مستويات متباعدة من القيم الاجتماعية .. وبالتالى فالجاهل يجب أن يتعلم من العارف ، والضعيف من القوى . ولكن

ما يتلقنه المواطن فى الشارع المصرى هو العكس تماما : القوى هو القدوة السيئة . والقوى هنا هو القوى بماله ، إذ يبنى العمارات ويحطم الشوارع ، ويخالف قوانين البناء كلها ، أو يعربد بسيارته ويخترق القواعد . أو القوى بشركاته ، يزرع كل مكان بأقبح الإعلانات وفى أماكن غير مقبولة . أو القوى بغروره . أو القوى حتى بجهله ، حين يعتبر أن الاستهتار بالغير وباللوائح نوع من القوة ، واحترامها نوع من الضعف . وتساهم الدولة فى ذلك بترك اللا مبالاة تسرى فى أوصال البيروقراطية ، فلا تلاحق هذا كله بوضع اللوائح الملزمة ، ولا بردع المعتدين عليها ..

شارع مثل هذا هو « مدرسة » يعود منها الفرد حتى إلى بيته بنفس الانطباعات ، ونفس الانحرافات .. لأن الشارع بهذا المعنى « مدرسة عملية واقعية » لا تصمد أمامها مواعظ الصحف أو التليفزيون .

وبمناسبة الحديث ، عن الشارع المصرى ..

عندما تولى « أندروبوف » السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، نشرت الصحف أنه كلف الشرطة ـ أو شباب الحزب لا أذكر بالضبط ـ بالقيام بحملة فى الشوارع والمقاهى ، نهارا ، فى ساعات العمل ، يقبضون على كل من يتسكع فى شارع أو يجلس على مقهى ، إذا كان تاركا لمكان عمله .

ولا أطلب شيئا من هذا فى مصر . فالكثيرون فى مصر بلا عمل .. والكثيرون جدا يقبضون مرتبات عملهم من الحكومة ، ويسعون وراء الرزق فى أعمال أخرى . وهؤلاء بصراحة ، أتعاطف معهم .. لأنهم يكافحون وسط هذا الغلاء المخيف فى سبيل قوت عيالهم . وهم فى الغالب ليسوا مكلفين بأعمال جدية تلزمهم بالبقاء .

ولكن ، لا يوجد بلد ، تجد فيه هذه المئات من الآلاف ، الهائمين على وجوههم فى الشوارع ، أو المنطلقين بالسيارات ، دون هدف محدد !

مشكلة البلاد التى تتقدم هى فى محاولة « إحياء الوقت » ، أى جعل الساعة تتسع لعمل ساعتين ، ومشكلتنا هى « قتل الوقت » ، فالوقت ضجر ، وملل ، وفراغ . فقتله بالتسكع فى الشوارع ، والثرثرة فى التليفونات ، والزيارات فى أوقات العمل ، وساعات الإرسال التليفزيونى .

وهذا وحده يكشف عن أمراض كثيرة ، أهمها عجز إدارة الدولة عن إيجاد عمل كاف لاستثمار وقت الطاقة الانسانية التى تدفع أجرها . ويبدو هذا العجز بصورة أكبر حين نجد قلة الأيدى العاملة فى أماكن كثيرة ، وتكدس مصالح الناس ، وتأخر الإنجاز بوجه عام . ذلك أن فن الوظيفة عندنا هو اتقان الهرب من موقع مواجهة الجمهور وتلبية طلباته ، حيث يضطر الموظف إلى العمل ، إلى موقع مكتبى يحمل أى اسم أو صفة ، غير العمل .

وإعادة توزيع القوة العاملة ، كلمة نطلقها بمعنى روتينى وكأنها « حركة تنقلات » . ولكن المطلوب أكثر من ذلك : إعادة توزيع عشرات ومئات الآلاف ، ونقلهم من المكاتب إلى مواقع العمل .

فولكلــــور حكــومى

ليس لأنه بالحدث الخطير . وليس لأنه منظر فريد من نوعه .

ولكن ربما ـ على العكس تماما ـ لأنه حدث يقع كل يوم ، ومنظر اعتادت العين أن تقع عليه .. فى أى شارع أو ميدان أو حارة فى كل مدن القطر المصرى .. حتى صار الأمر « فولكلورا » لا يخلو أى مجلس من ضرب أمثلته والتندر به . ثم تطور من « فولكلور » إلى نكتة تروى فى كل مجال ، وتمر كما تمر النكتة .

ولكن حين تقع العين على هذا « الفولكلور المصرى » الحكومى ، فجأة يجد المرء أن الفولكلور حقيقة وليس أسطورة مثل « حسن ونعيمة » ، وأن النكتة واقع يقع كل يوم : حكاية أن تأتى جهة حكومية ما فترصف شارعا ، وبعد أيام تأتى جهة حكومية أخرى ، وتشق بطن نفس الشارع ، لتضع فيه ماسورة أو مجموعة أسلاك ..

ميدان المساحة بالدقى .. فجأة نشطت محافظة الجيزة للعناية به أكثر من المعتاد ، ربما لنهوض فندق جديد فيه ، وتحول الميدان إلى حديقة فى الوسط ، ومصابيح ، وتم كساء أرض الميدان بأسفلت كالحرير . واستغرق هذا طبعا عدة شهور .. وعمال وزحام . . . و« بوابير زلط » .. إلى آخره .

وبعد أقل من شهر .. جاء حشد آخر من العمال ، وشقوا بطن الأرض ، ومزقوا كساء الأسفلت ، وأخرجوا من الحفر كثبانا من التراب ! وبجوارهم استلقت على الأرض مواسير ضخمة لابد أن هذا الحفر تمهيد لوضعها .. ولابد أنها لمرفق أساسى من المرافق المرهقة .

. . ونتحدث عن ضغط النفقات وإيقاف الإسراف !

إن انعدام التنسيق بين أجهزة الدولة .. ربما فى هذه الحالة على مستوى المحافظة ، وربما بين المحافظة والوزارات المركزية .. انعدام التنسيق هذا يكلفنا ملايين من الجنيهات ، فى سبيل المحافظة على هذا « الفولكلور » المصرى العجيب ، وإطالة بقاء هذه النكتة ، التى مازالت تضحك كلما رويت ، ولكنه ضحك كالبكاء ! حتى باخت النكتة من كثرة تكرارها على العيون يوميا ودون انقطاع !

مظهر آخر للجنون الجماعى

ربما يكون الأمر قد صار عاديا ، بحكم الاعتياد عليه . ولكن هذا لا يمنع أحيانا من التوقف لحظة عند هذا الشىء المعتاد ، معترضا ولو بالتذمر الشخصى ، ومنكرا : إلى متى ؟

السيارة تتوقف بى تماما فى بحار من السيارات تملأ ميدان التحرير ، وإلى آخر مد البصر فى الشوارع التى تتفرع منه . لقد وصلنا إلى هنا ، من الدقى ، ثم كوبرى الجلاء ، ثم كوبرى قصر النيل عبر أكثر من عنق زجاجة . وتوقفنا فى كل عنق زجاجة طويلا . هذا مألوف . لكن هذا التكدس فى ميدان التحرير بهذا الشكل غير مألوف . وأنظر من مكانى إلى أول شارع طلعت حرب ، وفى أول عمارة فيه توجد عيادة الطبيب الذى ضرب لى موعدا . ورغم نزولى

مبكرا ، فقد فات الميعاد . ولكن لا بأس من الوصول ولو متأخرا ، فالتأخر عن المواعيد صار جزءا من حياتنا . وأفكر فى النزول وعبور الميدان مترجلا . لكننى أرى المشاة فى موقف أتعس من موقفى . نساء وأطفال ، والكل يحاول التسلل بين تلاصق السيارات .

وأنظر حولى . وأتصور أن فى هذه اللحظة ربما كان هناك خمسون ألف سيارة فى أنحاء القاهرة وحدها ، فى حالة توقف ، وموتوراتها تدور دون انقطاع ! خمسون ألف محرك سيارة تدور كلها فى وقت واحد ولها طنين متصل ، والأهم : أنها تستهلك من البنزين ما لا أعلم من الجالونات ! خمسون ألف محرك تستهلك الطاقة وتسد الشوارع . وينبهنى صاحبى إلى أنه لا شيء غير عادى . فهذا ما نواجهه كل يوم . فى كل مكان من المدينة الكبرى . كلنا نمارس هذا الجنون الجماعى ، كلنا نحرق هذه الطاقة الهائلة . ومعظم هذه المحركات ، يخدم فيها المحرك الواحد شخصا واحدا . نادرة السيارة التى فيها أكثر من راكب . ما أبهظ ثمن التنقل بالسيارة على المواطن وعلى الدولة والمجتمع !

ويقال إن اشتراك أكثر من أسرة فى التحرك بنفس السيارة ضد تقاليدنا .

هل رأيتم المنظر داخل الأتوبيس ، ومدى اتفاقه مع تقاليدنا ! هل رأيتم النساء يجرين وراء الأتوبيس العابر ، وتلحق بهن الأيدى حتى لا يقعن تحت العجلات ، وكيف ينحشرن فى علبة السردين البشرية المتحركة !

نموذج بين ألف نموذج . من تشددنا فى المحافظة على « شكلية » التقاليد ، وفى التساهل والإغضاء عن « جوهر » التقاليد .

سقوط هيبة الدولة

من أشد ما يؤلم النفس هو ما أسميه : سقوط هيبة الدولة . والدولة هنا تعنى أصغر قرار وأصغر موظف فيها .

و « هيبة » الدولة هى التى تحمى قرارتها . لأنه لا يمكن لأى دولة أن تضع عسكرى شرطة كل متر ..

مثلا ..

أسكن من ٢٢ سنة فى شارع فى الدقى - شارع هارون - الذى تتخلله تقاطعات كثيرة ، الأمر الذى كان سببا دائما لحوادث تصادم دامية .

وتدخلت الدولة منذ شهور ، وجعلت كل شارع منها له اتجاه واحد ، وعلقت على مداخلها كلها اللافتات التى تنبه إلى ذلك .

ماذا حدث ؟

فى الميدان - وقد أصبح هذا عادة - لم يكن راكبو السيارات يحترمون اللافتات .. ولكن وضع اللافتات مع ذلك لم يخل من مضايقة لبعض العمارات وأصحاب الجراجات . وببساطة شديدة أخذ هؤلاء ينزعون اللافتة الحكومية المزروعة فى الأرض عند كل ناحية ، ويلقون بها على الأرض .

وما زالت لافتات الدولة ملقاة على الأرض يراها الرائح والغادى ! ومرة أخرى .. لا يمكن إيقاف جندى لحراسة كل لافتة ..

وهنا يأتى دور تلك « الهيبة » التى أتحدث عنها ، وأضرب بها هذا المثل ، ليس حرصا على الشارع الذى أسكن فيه - وقصة تطوره خلال عشرين سنة تلخص قصة تطور القاهرة إلى الوراء - ولكن لأن مشهد لافتة الدولة ،

ملقاة ممدة كالجثة التى لا صاحب لها على قارعة الطريق .. يؤلم النفس حقا .»

ذلك أن آلاف المواطنين يمرون بها كل يوم ، ويتخذون منها - بوعى أو بغير وعى - عبرة ، وفهما مدمرا عن معنى القانون .. لو كان بدون شرطى .

عـــدوان جـــديد

لنأخذ مثلا مشكلة الأرصفة وحدها ، بمناسبة « عدوان جديد » بدأ يشارك العدوانات القديمة فى التهام ما تبقى منها .

ففى الأسابيع الأخيرة .. انتشرت ظاهرة لجوء كل مبنى - ولو كان محل تجارة أو مبنى عمارة سكنية أو مدرسة أطفال - إلى أن يدق على حافة الرصيف أعمدة من الحديد توصل بينها سلاسل ، بها « يحجز » الرصيف أمامه لسيارات السكان أو المترددين على المكان .

إننى أعرف أن هذا جائز فى حالات خاصة ، بالنسبة لبعض المبانى العامة ، وأنه لا يجوز إلا بإذن خاص من إحدى جهات الشرطة ، وتعلق لافتة حكومية بأن هذا المكان مخصص ومحجوز .

وفى ضوء الانهيار الشامل فى هيبة القانون والسلطة .. وبالتالى أخذ كل مواطن القانون فى يده لحل مشكلته المستعصية ، بدأت تظهر وتتكاثر بسرعة التقليد ، عمليات حجـز الرصيف . كل ساكن أو صاحب عمارة أو أسرة مدرسة .. الخ ، يحجز لنفسه مكانه الذى يستوعب سيارته .. فالفرد يحل لنفسه مشكلة رهيبة هى الدوران ساعة حتى يجد مكانا . ولكنه أمر غريب آخر يضاف إلى غرائب اضطرار الأفراد إلى « الحلول الذاتية » . فالأرصفة تقسم ، والشوارع بالتالى تقسم .

ومعروف أن السيارات صارت تستخدم الأرصفة « للركن » . وهو أمر لا مفر منه ، وموجود فى كثير من المدن ، وإن لم يكن بهذه الدرجة . وبالتالى فهو إجراء فردى يحل مشكلة صاحبه ، ولكنه يلقى إلى نهر الشارع عبئا آخر من السيارات والمشاة على السواء .

إن السلطة المسئولة هنا - وأظن أنها الداخلية أو المحافظة - عليها أن « تمسح » شوارع القاهرة ، وتزيل « وضع اليد » الجديد على الأرصفة والشوارع فى قلب القاهرة هذه المرة ، وليس فى الصحراء ولا الخرابات ولا الأراضى التائهة البعيدة .

ومرة أخرى : « المعنى » فى هـذا التصرف المتسارع أهم من الضرر ذاته . أقصد معنى أخذ كل مواطن القانون فى يده ، لحل مشكلة قاسية فعلا ، وظالمة فعلا ، ولكن المساواة فى الظلم عدل ! فنحن نطلب المساواة فى ظلم أزمة المرور !

تعريفـــة التاكســـى

أصدرت الحكومة تعريفة جديدة لسيارات التاكسى أقرب إلى الواقع والإنصاف . ولكن هناك وجهة نظر أخرى من المناسب أن تنظر إليها الحكومة فى نفس الوقت بشىء من الاهتمام .

فقد جرت سيارات التاكسى فى السنوات الماضية على أن يركبها أكثر من راكب . وكان السائق يستغل الركاب بأن يجعل كل منهم يدفع أجرة الطريق كاملة ، فيأخذ أجرة

الطريق أربع أو خمس مرات فى المشوار الواحد .. وهذا ما قصدت التعريفة الجديدة والحزم فى مراقبة العدادات إلى تلافيه .

ولكن سيارات التاكسى كانت فى نفس الوقت ، بهذا الأسلوب ، تحمل أكثر من راكب . الأمر الذى يضاعف قدرتها على نقل الركاب . فى حين أنها لو عادت إلى الراكب الواحد فقط ، فسوف يترك هذا ركابا كثيرين على قارعة الطريق . واستخدام التاكسى لراكب واحد أو اثنين ليس أحسن استخدام للتاكسى والبنزين واتساع الشوارع .

وقد كان فى بيروت مثلا نوعان من التاكسيات . تاكسى تستطيع أن تركبه بمفردك . وتاكسى يسمى « تاكسى سرفيس » يركبه أكثر من واحد ، كل من يشير إليه فى الطريق ، ويدفع سعرا ثابتا موحدا لكل فرد . وكان هذا النوع هو الذى يستخدمه أكثر الركاب .

ولذلك ، ربما كان الحل الأمثل هنا أيضا ، أن يوجد هذان النوعان من التاكسيات . لكل نوع لون مميز أو أى علامة مميزة : نوع يستخدمه الراكب الواحد (أو مع من يصحبونه طبعا) ، ونوع آخر « بالنفر » ، يأخذ أكثر من راكب ، بعدد أقصى محدد ، ومقابل مبلغ معين يدفعه كل فرد . فهذا يوفر أماكن أكثر لنقل الركاب . ويمنع فى نفس الوقت نهب الركاب بجعل كل واحد منهم يدفع أجر المشوار كاملا ، يأخذه السائق عدة مرات عن المشوار الواحد .

وفى بعض المدن المزدحمة ، يُمنع دخول أى سيارة فيها راكب واحد إلى قلب المدينة ، للإقلال من الزحام ، ولتشجيع الناس على استخدام السيارة الخاصة معا ، بدل أن تستهلك سيارة بنزينا وسائقا ومكانا فى الزحام ، لراكب واحد ..

هناك إذن صيغ كثيرة جدا تأخذ بها بلاد شتى ، غير الصيغة الواحدة التى نأخذ بها . ومجال التفكير والتجربة هنا واسع . ويجب ارتياد هذه المجالات دون استسلام للوسائل القديمة لمجرد أننا اعتدناها .

إحدى علامات التقدم

عندما خرجت وصاحبى من مطار لندن ، نرفع حقائبنا فى هدوء ، وصلنا إلى حيث نجد عادة طابور سيارات التاكسى . فلم نجد تاكسيا واحدا . ووقفنا فى الطابور ، وقلت لصاحبى : ألا تلاحظ أننا منذ وطئنا مطار لندن ونحن نشعر بهدوء نفسى ، يبدو على كل من حولنا أيضا ، وأننا حين لم نجد سيارات التاكسى لم نقلق ولم ننزعج ؟ وأننا قبل الوصول إلى مطار القاهرة بساعات نبدأ فى الشعور بالتوتر والقلق ؟

ولست أتحدث عن المطارات ، ولكن عن المجتمع كله .

هدوء النفس والأعصاب هناك : أنك « تتوقع بالضبط ما الذى ينتظرك » وماذا عليك أن تفعل . فلا ضجيج ولا صياح ، ولا تدافع بالمناكب ، ولا استعانة بأحد لاختصار إجراء أو لأن تسبق غيرك . فالمطار المزدحم هادىء لا تسمع فيه صوتا . والحركة الكثيفة فيه تسير فى سلاسة وهدوء . ولم نجد التاكسيات ، ولكننا نعرف أنها ستصل بعد قليل ، وسوف يركبها الناس بالدور . ولن يسألك السائق عن وجهتك ثم يقرر إذا كان مشوارك يناسبه أم لا .

هذه إحدى علامات التقدم التى تنقصنا بشكل صارخ . فأن تعرف قواعد القانون والسلوك ، وأن تتأكد من أنها سوف تطبق عليك وعلى غيرك ، ينشر روح الاستقرار وعدم القلق والتفرغ للتقدم . من طابور القوانين إلى طابور التاكسى ! ولكن المواطن فى بلادنا « لا يعرف ما ينتظره » بالضبط . هكذا يسود حياتنا القلق والتوتر والضجيج والعصبية . فأنت وشطارتك . وأنت وحظك . القوانين واللوائح لا تعرف متى تصدر ، ولماذا تصدر وفى أى اتجاه ! وأنت محتاج إلى واسطة إن بحثا عن ترقية أو فى استخراج أى ورقة من الدولة . وأنت تحاول سبق من أمامك فى الطابور ، أو تدافع عن مكانك فيه لأن غيرك سيحاول أن يسبقك . وأنت لا تعرف رد فعل البائع أو الشرطى أو المدير أو الوزير ..

وكعادتى أضع المسئولية عند القمة قبل السفح . فلابد أن يعرف الناس القانون قبل وضعه ، ويعرفون دوافعه وحيثياته ، ويعرفون أنه إذا صدر سيطبق بلا جدال وبلا محاولات التفاف .

المخالفات أرخص

ياللهول !

كلمة يوسف وهبى الشهيرة هذه تصلح عنوانا لباب يومى ثابت . فكل يوم نقرأ أو نسمع عشرات من الأشياء التى لا تعليق عليها إلا : ياللهول !

وقد قال لى السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق ، إن إدارة المرور قد سجلت فى سنة واحدة ٢ مليون « جنحة » مرور ! وسجلت أكثر من مليون « مخالفة » !

ألا نقول لهذا الاستهتار الهائل بقواعد المرور : يا للهول !

والقاعدة أن الشرطة لا تقدر على تسجيل أكثر من ثلث الجنح والمخالفات مهما فعلت فى هذا الخضم .

ورويت لوزير الداخلية قصة صديق لى من رجال الأعمال ، يقود سيارته بنفسه ، وعليه أن يتردد مرات كل يوم على عدة بنوك وشركات ومكاتب حكومية ، وكلها فى المناطق المزدحمة جدا . وقال لى هذا الصديق : إننى أضع سيارتى فى الممنوع مباشرة ، وأدخل المبنى وأقضى عملى وأخرج .

ـ كيف ؟

ـ ببساطة ، قدرت فى ميزانيتى ألف جنيه سنويا مخالفات ! لأننى وجدت أن معدل ٨٠ جنيها فى الشهر أقل كثيرا جدا مما سوف يضيع علىّ من أعمال ، لو درت حول كل مبنى ساعات لأجد مكانا لركن السيارة .. أو لا أجد .

وأحيانا أتأمل وجوه الذين يخترقون قواعد المرور ، فأجد على وجوههم مزيجا من النشوة والانتصار . إن القانون عدو له ، وقد هزم هذا القانون ولو فى مدينة صغيرة . إنه ترك الأغبياء ينتظرون واقتحم بذكائه الإشارة فى غفلة من السلطة ...

حقا أصبحت هذه النظرة العامة إلى القانون محتاجة إلى « كونسلتو » فيه المحلل السياسى ، والباحث الاجتماعى ، والطبيب النفسى ، وربما خبير فى الأمراض العصبية .

مشـــــكلة القــاهرة

معه حق تماما القارىء الذى كتب يقول : إنه لا يوجد شىء اسمه « مشكلة المرور » ولكن المشكلة اسمها « مشكلة القاهرة » .

.. ذلك أنه لا يمكن النظر فى أسباب مشكلة المرور دون الأخذ فى الاعتبار مشاكل أخرى كثيرة منها : الشوارع المحطمة التى تبطىء الحركة ، إشغال الأرصفة الذى يضطر المشاة إلى السير فى نهر الشارع ، ترك المدينة بدون تخطيط مما يزيد حركة المرور تعقيدا ... إلى آخره .

وهذا القول صحيح تماما . ولو كنت أكتب - مثلا - دراسة شاملة لمشكلة المرور لكان لابد من الإشارة إلى عشرات من مشاكل *قاهرتنا العزيزة المهملة* . ولكن ضرورات وسيلة النشر الصحفى ، تجعل الكاتب « يجزىء » المشاكل . تارة عن السيارات . وتارة عن المشاة . وتارة عن المبانى وقوانينها ، إلى آخره .

ولكن يبدو أن النشر بهذا الشكل المجزأ عن كل فرع من الفروع الصغيرة ، لا يوضح لبعض القراء ، أنها فروع من مشكلة كبرى متفاقمة ومتضخمة ، وهى كما سماها القارىء - بحق - « مشكلة القاهرة » .

ولذلك فإنه من المهم فعلا أن ننبه إلى ذلك . وإن بحث أهل المرور للمشكلة بمفردهم يفيد شيئا فى حدود اختصاصهم . ولكن - بالإضافة إلى مخاطبة كل جهة مسئولة فى مجالها - لا يغنى عن « نظرة متكاملة » إلى كل جوانب « مشكلة القاهرة » .. باشتراك كل الأطراف المسئولة ، لوضع خطة متكاملة طويلة الأمد تخطط للمشكلة من كل جوانبها بدءا من الهجرة .. من الريف إلى المدينة .. وانتهاء بإنشاء الكبارى العلوية وجهود شرطة المرور .

وقد فهمت من السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق أنه تم تكوين لجنة عليا للمرور ، تضم تخصصات شتى ، لا أعرفها بالضبط . وهذه خطوة على الطريق الصحيح . بقى أن تكون هناك لجنة أعلى ، لها سلطة الاقتراح على مستوى كل المرافق ، التى تشارك فى صنع مشكلة القاهرة .. والتى سينعكس كل حل من حلولها على مشكلة المرور .

□ □ □

أحلام تمضــــغ اللبان

إنني حريص على تشجيع البنوك الوطنية إلى أقصى الحدود ، وأفضل أن أتعامل بقروشي القليلة معها ...

ورغم كل إغراءات الإعلانات والخدمات التى تقدمها البنوك الأجنبية ، ورغم خطأ البنوك المصرية الوطنية .. إذ صارت تنافس البنوك الأجنبية فى الاقتصار على عملية الصيرفة وتجارة العملة ، وأخذ أموال المصريين وإيداعها في الخارج وجنى الأرباح الطائلة من فروق الأرباح .. دون أن تقوم بدورها فى الاستثمار داخل مصر وفتح فرص العمل أمام المصريين - رغم هذا كله فالمرء يقول : معلهش ! .. إنها على أى حال بنوكنا ! والأهل أولى بالمعروف !

ولكن أن يذهب الزبون بعد ذلك إلى بنك مصرى « وطنى » فيجد من المعاملة أسوأها .. ومن الزغد والإهمال ما لا يطاق .. من مناظر زيد الذى يتسلى مع عمرو والزبون واقف .. إلى أحلام التى تمضغ اللبان مع إلهام ، وصاحب القروش ملطوع .. ربما لأن قروشه قليلة ، وإلا لما وقف فى الطابور ، ولتجاوز الصفوف إلى مكاتب المديرين - فهذا ما لا يمكن السكوت عليه .. لأن زيد وعمرو وألطاف وإلهام ورؤساءهم يكسبون رزقهم وعملهم من المضطهدين أصحاب القروش .. القليلة ..الذين تمسكوا بيافطات المصرية والوطنية المعلقة على الأبواب !

كلا ! إن هذا إهمال فى حق الوطن كله . وإساءة للمصرية والوطنية فى سوق حرة ينحنى فيها الخواجة أمام الزبرن صاحب الجلباب ..

إن على البنوك التى تحمل لافتات الوطنية أن تتنبه إلى ذلك . وإلاّ فسيكون لابد من تسمية الأشياء بأسمائها .. والإشارة إلى المسيئين بالبنان المحدد .. فبنك وطنى واحد يرفع الرأس خير من عشرات .. تكسف !

خبـــراء حُفَــــرْ

هل يحتاج ردم الحفر والمطبات إلى عملة صعبة وخبراء أجانب ؟

هل يحتاج تطهير الشوارع من أكوام الزبالة وكتل الدبش إلى عملة صعبة وخبراء أجانب ؟

كلا ولكن يحتاج إلى لوائح وقرارات تخدم مصلحة الناس ، لا مصلحة الأقوياء المستفيدين ، وإلى إصرار على تنفيذها .

لا يوجد بلد فى العالم يسمح للمالك أو المقاول الكبير أن يبنى عمارة أو فندقا من عشرين طابقا دون جراج واحد ، ويلفظ السيارات المتزايدة إلى الشوارع .. ولينفلق الناس والمرور والحكومة التى يحملها الناس همومهم .

ولا يوجد بلد فى العالم يسمح لمثل هذا البناء أن يقوم ، مدمرا ما حوله من شوارع ، تاركا من بعده ركام البناء من تراب وحجارة وأكوام مهملات وحفر ومطبات ليضرب الناس

رؤوسهم فى الحائط إذا لم يجدوا رصيفا ولا حتى شارعا ممهدا .. وليضربوا رؤوس المحافظين لأنهم لا يصلحون الشوارع التى دمرها وخربها القادرون وباعوا الشقق أو أجروها وخرجوا غانمين سالمين ...

ولايوجد بلد لايضع شروطا للبناء ومساحات يجب أن تترك خالية وارتفاعات فى كل حى تناسب مافيه من مرافق .

وفى إسرائيل تحكم المحاكم بعقاب من يترك الزبالة فى حديقته الخاصة المملوكة له لأنها تلوث ما حولها من بيوت الآخرين ..

وكثير من هذا لدينا فيه قوانين ولوائح وقرارات .. ولكنها لا تنفذ لأن الدولة تركت الأمور للتسيب ، وسرعان ما يحكمها الأقوياء بالمال أو الصلة أو النفوذ .

ويرى المشاة ، وهم الأغلبية الساحقة ، هذا ويقولون : لأن هذه عمارة فلان ، لأن رئيس الحى مسنود . ويحتدم غضب مكتوم غير صحى ، أى مضر بصحة المجتمع والدولة ذاتها هذه المرة وليس مضرا بصحة الأفراد .

أدب الحــــــوار

أتمنى لو أننا تعلمنا ـ جميعا ـ أدب الحوار وعدم الإسفاف والابتذال .. وجميعا أقصد بها هنا كتاب الصحف .

ولكن المطالبين بحرية الصحافة أحيانا يتصورون حريتهم دون الآخرين .. ويفزعهم إعطاء حرية الكتابة للجميع ..

وحين يكتب المرء يجب أن يتوقع التأييد والمعارضة ، ولكن متى نتعلم جميعا الجدل بغير لغة الطوب والحجارة ، خصوصا ممن بيوتهم من زجاج ، ولدينا والحمد لله كميات هائلة من الطوب والحجارة ، للرد عند اللزوم ..

ولكننى أؤمن بحكمة أن يبدأ الإنسان بنفسه .. وبالتالى أن لا ينزل عند أول هجوم بـ « قاذفات القاذورات » إلى الرد بالمثل .

ثم إننى أؤمن بما قاله الرئيس حسنى مبارك من الدعوة إلى فتح صفحة جديدة . وفتح صفحة جديدة ليس معناه ترك المرتكبين بلا عقاب ولا مدارة الفساد . ولكن أن نتحلى بأخلاقيات جديدة ، ومنها أخلاقيات الحوار . فالفرصة الجديدة أولى أن ننتهزها بالجدل البناء .. الذى « يحمى ولا يهدد ، يصون ولا يبدد » .. والذى لا يهدم بل يجدد ، ولا يخصم من الماضى بل يضيف . والانصراف إلى هذه المهمة الشريفة أولى من الانشغال بالمذعورين من الحوار الحر ، بمعنى الحرية التى تظلل كل المتحاورين .. وليس البعض دون البعض ..

وما يجب أن يهمنا اليوم هو نجاح الرئيس حسنى مبارك فى مهمته الصعبة لا نجاحنا فى اجتذاب القراء . ولا أظن على أى حال أن قواميس الإسفاف والبذاءة تجذب القراء بعد أن تعلموا احتقارها لطول ما حاولت أن تحتقر عقولهم . ولغة الكتابة غير لغة الحوارى ..

ولم أكن أبدا من حزب الانتقاميين والأخذ بالثأر ، لا من ماض قريب ولا بعيد . فأنا أضيف ولا أخصم .. لأن من صفحتهم بيضاء وآراءهم ثابتة لا يخافون تقلب الزمن ، ولا يلهثون وراء المغانم مع تقلب كل زمن !

ولعلنا لا نضيع وقت القراء فى هذا اللغو مرة أخرى ..

تكسـير القـوانين

نشرت جريدة صنداى تايمز الانجليزية صورة ضخمة مثيرة .. ملتقطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ..

الصورة لمئات من العمال الأمريكيين ، وقد حملوا الفؤوس يحطمون بها طوابير من السيارات اليابانية الصنع المستوردة من اليابان . وذلك كإحدى صور الاحتجاج على استيراد السيارات اليابانية إلى أمريكا .. لأن هذا ينافس السيارات الأمريكية . الأمر الذى يجعل الشركات الأمريكية تسرِّح العمال الأمريكيين !

وفى التحقيق الصحفى المرافق للصورة : إن عمال صناعة السيارات فى أمريكا المسرّحين يحصلون على أعلى مستوى من إعانات البطالة فى العالم ، ولكن مستوى معيشتهم يتأثر . فالعامل الذى كان لديه وأسرته سيارتان اكتفى بسيارة . كما اكتفى فى بيته بجهاز تليفزيون واحد وباع الآخر . وخفض جهاز التدفئة وتكييف الهواء ليقلل ثمن الغاز ! ياحرام !

يحدث هذا فى أمريكا ...

ونحن لا نطالب فى مصر بتكسير القوانين والنظام العام على هذا النحو ..

ولكننا إذا تحدثنا عن حماية صناعتنا الوطنية اكفهرت وجوه ، وارتعشت جفون من الغضب ، وتحدثوا عن عيوب الانغلاق ، ومزايا الانفتاح الاستهلاكى ، ورددوا نكتة نقل التكنولوجيا .. باستيراد كل الكماليات التكنولوجية من الثلاجة إلى الكافيار ! والصحف « طافحة » بأخبار الانتاج المصرى المكدس فى المصانع من ثلاجات إلى أدوية . وهجمات على القطاع العام المسكين لأنه لا يكسب ولا ينافس جنرال الكتريك وجنرال موتورز فى شياكة انتاجهما . ويتحدثون عن ضرورة الرقى إلى مستوى أهل الاقتصاد الحر ، الذى لا يحترمون قوانينه ساعة الجد . فأمريكا تحدد نسبة صادرات اليابان من الأقمشة .. وفرنسا ترفض النبيذ الايطالى الأرخص . واليابان (المسكينة الناشئة) تضع آلاف القيود أمام البضائع الأجنبية التى تنافس البضائع التى تنتجها !

معنـى حبـس العمـالة

الأحاديث كثيرة عن « تنظيم العمالة المصرية » فى الخارج !

وقد تعلمنا أن نخاف كلمات « التنظيم » وما إليها من أوصاف تدخل الدولة .. حيث تدخلها غير مطلوب . « تنظيم الصحافة » كان استعبادا لها .. « تعميق الديمقراطية » كان بالمزيد من القوانين المقيدة للديمقراطية .. « تقوية المعارضة » كان بوضعها فى السجون ! ...

إن العامل المصرى ، إذا كان يركب الصعاب ، ويرضى بالمشقات ، فهو لا يفعل ذلك بداهة إلا خلاصا من حياة أكثر صعوبة ومشقة ... و « حبس » العمالة المصرية يفهمه العامل المصرى ، وهذا كلام يؤخذ على محمل واحد : هو تخفيض أجرَه داخليا .. « ألا تسمع ياسعادة البيه عن ارتفاع أجور السمكرى والطباخ والبوابين والخدم ؟ .. لماذا يكون هذا حلالا للبهوات وحراما علينا . من يحسدنا على ارتفاع الأجر فليعمل سمكريا ! » .

ويقولون : ندرة الأيدى الماهرة !

الرد الأول : إنه ليس مطلوبا أن تجوع الأيدى الماهرة لترضى مطالب السادة !

والرد الثانى : إنه بشىء من الجدية ما أسهل خلق ملايين الأيدى الماهرة فى مصر ، وثروة مصر الأساسية ثروة بشرية ، وتدريبها ورفع انتاجيتها مضاعفة للثروة القومية كلها ..

والرد الثالث : إن معظم ما لديكم من سلع الترف .. مستوردة من عرق العمال المصريين فى الخارج . ودولاراتكم الأنيقة خارجة من أيديهم الخشنة !

فاتركوا حكاية تنظيم - أى تقييد - العمالة المصرية فى الخارج .. هذه سوق يتنافس عليها العالم كله . ولو حبستم هذه العمالة لانفجرت السوق المصرية من الداخل ...

ولتكف أجهزة الدولة عن عادة التدخل لتقييد الضعفاء .. وترك الأقوياء يرتعون فى الداخل والخارج معا !

وظيفـــــــة غيـر محبوبـــــــة

وظيفة وزير الداخلية بطبيعتها وظيفة غير محبوبة لدى الناس .. لأنه يمثل وجه الدولة الذى يطبق القانون ، ويراقب ، ويضبط ، ويعتقل .. رغم أنه ممثل لسياسة الدولة وليس خالقا لها .

و « ياما فى الحبس مظاليم » ..

وفى إحدى العواصف التى أطاحت بى ضمن مائة صحفى - تحت شعار حرية الصحافة طبعا - انتدبنى زملائى لمقابلة وزير داخلية ذلك الوقت . وكان مشهورا بدماثة الطبع ، وهدوء الأعصاب ، وسعة الصدر ، ونعومة اليد ..

وقال لى : ولكن .. ألاّ تعرف أن كتّاب التقارير السرية والبلاغات ضد الصحفيين هم من الصحفيين أنفسهم ؟

قلت له : طبعا . ولكن ألا تعرفون كدولة ووزارة داخلية نوع كتّاب التقارير المشبوهة هؤلاء ؟ وكيف تأخذون برأيهم ؟

ورد علىّ الوزير ذلك الوقت : هل تتوقع من صحفى ناجح ، مثقف ، متقدم فى عمله ، متخرج من أكسفورد ، أن يقدم تقارير سرية للمباحث ؟! إذا كان لديك أحد من هؤلاء .. ابعث به إلىّ فورا ! طبعا لن يقدم التقارير إلا الفاشل ، أو الحقود ، أو ذو الشخصية الجريحة بشكل أو بآخر . هل هناك حل آخر ؟ هل هناك مفر من ذلك ؟

وقلتُ له ضاحكا : لقد أفحمتنى ! ولكن لماذا لا يوازن هذا بالبحث أيضا عن علة النفس المريضة حتى تكون المعلومات أكثر دقة ؟ وتقل نسبة الأخطار والأهواء ، وربما يراعى الوسواس الخناس من القوم قليلا من الحياء .

ثم .. لماذا لا يواجه الإنسان بالتهمة ، قبل إلصاقها به ؟ ولماذا لم نسمع عن عقاب ولو معنوى لواحد فقط من كتّاب التقارير السرية الكاذبة .. ولماذا ندفع ثمن عجزهم عن الكتابة علنا وفى النور وأمام الناس ؟

معرفـــــة اسـم المرتكــــب

فى إحدى مدن ولاية سسكس فى انجلترا اشتهر رجل اسمه مارتن يونج .. قفزت صوره إلى الصفحات الأولى ...

ذلك أنه ضاق ذرعا بتزايد الحفر التى ظهرت فى شوارع المدينة ، والتى تترك دون ردم ممن حفرها .. سواء كان مصلحة حكومية ، أو مقاولا ، أو مالكا فرديا ...

وقام الرجل بحملة استقصاء واسعة .. لمعرفة اسم « مرتكب » حفرة فى الطريق العام .. وساعده آخرون .. وأخذوا يدقون لافتة بجوار كل حفرة تحمل اسم المسئول عن حفرها وتركها ليقع الناس فيها ! .. حتى يعرف كل مواطن فى البلدة الصغيرة اسم فاعل الجريمة .

نعم ، لأن ترك مثل هذه الحفرة الخطرة فى الطريق العام جريمة ...

ترى هل يمكن أن نجد هذه اللافتات بجوار الحفر والمطبات وأكوام الزبالة والركام فى مصر ؟

سنجد اسم مدير قسم مياه أو تليفونات أو مجار . وسنجد أسماء مقاولين كبار وملاك أكبر وشركات أكبر وأكبر !

ذلك إن الشوارع والأرصفة لا تتكسر من تلقاء نفسها ، إلا بعد عمر محسوب ، على الدولة أن تلاحقه بالصيانة . ولكن الشوارع والأرصفة عندنا ينقصف عمرها قبل الأوان .. من بناة العمارات ، وشركات المقاولات ، ومرافق الدولة .. التى لا يلزمها أحد بأن تردم ما حفرت ، وتصلح ما أفسدت ، وتزيل ما تركته وراءها من أخاديد ومرتفعات .

إن صاحب فكرة اللافتات قام بعمل رمزى عظيم .. بل بعمل قانونى عظيم : إنه ينسب الجرم إلى فاعله ، والذنب إلى مرتكبه .

ولو اهتمت الدولة بأن يعرف الناس الفاعل الأصلى وراء كل إفساد فى الأرض .. لرفعنا عن كاهل الناس عذابات هائلة ومشقات عظيمة !

حشـــر الأيـــدى العــــاملة

منذ بضع سنوات كان الوضع فى شركة مصر للطيران ، كالآتى :

تسع طائرات .. وتسعة آلاف موظف !

وكان مطلوبا مع ذلك من شركة مصر للطيران أن تكسب !

وهذا مطلب غير معقول طبعا .

ولكن كان ممكنا بالطبع ، أن تستخدم هذه العمالة الزائدة الهائلة ، فى أن تكون أحسن شركة طيران فى العالم .. فى الخدمة ، والنظافة ، والصيانة ، والمواعيد - ولكنها لم تكن كذلك . ولا أنسى أننى سمعت فى مطار لندن الميكروفون يعلن عن تأخر « طائرة شركة مصر للطيران .. كالعادة ! » .. وضحك العالم الذى حولنا ! ..

وهذا شأن معظم المؤسسات والمرافق ودوائر الحكومة عندنا !

والعبرة من هذا المثل : أولا .. أننا نحل مشكلة تشغيل الأيدى العاملة بحشرها فى الأماكن المتاحة ، وكله تدفعه الدولـة ، فلو أبقيناهم فى بيوتهم ودفعنا لهم مرتباتهم لكان ذلك أوفر ، على الأقل سيقل استخدامهم واستهلاكهم لمرافق الدولة من المواصلات

والبنزين .. ومبانى الجهات التى يعملون فيها . وثانيا .. أن كثرة الأيدى العاملة لا تزيد الكفاءة فى أى مرفق ، فالعدد القليل يحدد المسئولية على الأقل . فى حين أن العدد الغفير يستحيل معه تحديد المسئولية ، ومراقبة كفاءة العمل ..

يضاف إلى ذلك سوء التوزيع . فالذى يُعين بالواسطة ودون سبب ، يريد مكانا مريحا . فكنت - فى هذا المثل - تجد العمالة الزائدة على الورق .. ناقصة على الطبيعة ، وفى مواقع العمل !

التناقض بين الكثرة البالغة لليد العاملة على جداول المرتبات ، وبين قلة وجودها فى مواقع العمل .. تناقض لابد من حله .. لا بتسريح الناس ولكن بإرسالهم إلى مواقع العمل الفعلية .

مطلوب فورا لجنة لإعادة توزيع اليد العاملة على مواقع العمل . وهذا كفيل بحل الكثير جدا من شكاوى الناس .

٢٠٠ ألف ســـــــاع

هل نحن دولة غنية أو فقيرة ؟

المعيار فى هذا هو غنى الشعب ، لا غنى الدولة .. فالأخ « موبوتو » أغنى من ملك السويد . ولكن شعب الكونجو ليس شعب اسويد !

و « بوكاسا » صنع عرشا مثل عرش نابليون ، ولكن من الذهب الخالص ، ثم خلع عنه وهو نكتة الدنيا .. لم تنفعه المجوهرات التى كان يهديها للأجانب وهى مستخرجة من مناجم شعبه الجائع !

مرض « العظموت » الذى يبدأ فى بلاد العالم الثالث من رئيس الدولة ، يتسلل إلى كافة مستويات الدولة . فالرئيس إذا خصص لنفسه ثلاث طائرات فالوزير سيخصص لنفسه ثلاث سيارات .. والمحافظ كذا .. وسكرتير عام المحافظة كيت .. إلى الباشكاتب الذى قد يخصص لنفسه ساعيا يشترى له اللحم والخضار ...

فضغط الإنفاق العام يبدأ من أعلى ...

ماذا يفعل مائتا ألف ساع وفراش فى دواوين الحكومة ؟! ولماذا لا يعملون ولو فى جعل تلك الدواوين نظيفة ؟ .. لماذا تقام المبانى الحكومية بأضخم الأحجام وعلى أغلى الأراضى ؟ لماذا صارت الحفلات على حساب الدولة والقطاع العام تحقق للفنادق دخلا أعظم من دخل السياحة ؟ .. ولماذا مصر ثالث دولة فى العالم فى عدد موظفى سفاراتها فى الخارج (بعد أمريكا وروسيا فقط !) .

هذه أمثلة من الصغائر .. لا الكبائر .. ! أقصد وجوه ضغط الإنفاق الكبيرة .

وضغط الإنفاق العام له هدف أكبر من الملايين التى يوفرها . إنه يعلّم الناس نمطا آخر من الحياة .. وقيما جديدة للسلوك .. تعرف أن الاقتصاد وعدم التبذير غير الحرمان . فالإهدار الفردى انعكاس للإهدار العام .. والوطنية الاقتصادية يستنزفها الاثنان !

محـــور الصـــراع الاقتصـــادى

ثروة مصر الكبرى ، هى ثروتها البشرية ..

حقيقة لا يختلف عليها اثنان من أهل الاقتصاد . ومع ذلك فنحن ـ دولة وشعبا ـ لا نناقش إلا أرقام الفدادين والمصانع والاعتمادات بالملايين .

والعالم يعرف شيئا اسمه « الاستثمار البشرى » . وهو جعل الإنسان « أكثر إنتاجية » ..

وقد جعلنا مصر بلدا من غير المنتجين .

الصراع الاقتصادى العالمى محوره تخفيض نفقات الانتاج ، وأهم وسائله رفع إنتاجية الفرد ، وعدم وجود الذى يقبض ولا ينتج .

الفلاح بقليل من الإرشاد سيضاعف إنتاجه بأسرع وأرخص من مضاعفة الأرض نفسها . والعامل بالتدريب المهنى المكثف سيضاعف انتاجه دون شراء آلات جديدة . والبحث العلمى فى توفير الماء وتنويع المحاصيل وتجديد الصناعة يحث نفس الأثر .

وهذا يقتضى أشياء كثيرة أولها أن نأخذ أنفسنا بالشدة ، أو تأخذنا القيادة بالشدة . ولا تستطيع القيادة أن تأخذنا بالشدة ، إلا إذا سبقتنا بالقدوة . فدولة الكسل والمظاهر والشكليات لا تلهم الناس .

لماذا صار العامل الكورى مطلوبا فى العالم ، وفى مهنة البناء ، حتى وصل إلى مصر ، بلد العمالة الزائدة والبنائين ؟ لأنه تدرب على أن ينجز فى يوم ما ينجزه غيره فى أيام .

لماذا تكتسح السلع اليابانية أسواق أعرق الدول الصناعية ؟ لأن كفاءة العامل عالية جدا ، وساعات العمل لا لهو فيها ولا لعب .

ولكننا نشرنا بين مواطنينا روحا من التواكل ، وانتظار الفرج من مال عربى أو نجدة أجنبية .. أى بأى حل يأتينا من الخارج . ولم نعلم شعبنا أن الحل لن يكون إلا اعتمادا على سواعدنا وعقولنا .

الشيوعية عقابها لغير المنتج السجن . والرأسمالية عقابها الجوع . فما هو العقاب عندنا ؟ وكيف نترك عقاب الكبير ونهدد الصغير بالعقاب ؟ إنه لن يعمل ، لأنه لن يصدقنا !

هل لهذا أولويـــــة ؟

قرأت أن التليفزيون لديه مشروع لإنتاج قناة إرسال ثالثة ... هذا مع أن مجموع ساعات الإرسال التليفزيونى على القناتين يبلغ حوالى ٢٤ ساعة فى اليوم الواحد . وهو رقم أعلى مما لدى كثير من الدول الأغنى والأثرى ..

ومن حق أهل التليفزيون أن يوسعوا نشاطهم ، ولكننى استغربت النبأ فى وقت عدنا فيه إلى الاقتناع بضرورة الترشيد .. والتخطيط .

فهل الأولوية اليوم عندنا يا ترى .. لقناة ثالثة ؟ ... بنفقاتها وبوقتها الشاغل للناس وبالمزيد من إضعاف البرامج ؟ ...

أم الأولوية « للتوسع الرأسى » بلغة أهل الزراعة .. أى بتقليل ساعات الإرسال ؟ ...

إن بلادا أوروبية كثيرة ـ مثلا ـ ليس لديها هذا الكم من الساعات الطوال ، لأن الناس هناك لديها ما تعمله منذ الصباح الباكر ...

ومجال الارتقاء بالتليفزيون بساعاته الراهنة ما زال واسعا . والتليفزيون أداة تسلية

وترفيه .. نعم . وهو فى البلاد الفقيرة أرخص وسيلة تسلية وترفيه . ولكنه أخطر أداة تأثير اخترعها الإنسان حتى الآن ... سياسيا واجتماعيا وثقافيا وذوقيا وسلوكيا .

والمجال لما يمكن أن يضاف فى هذا المجال ، وما يمكن أن يخصم ، من تليفزيوننا ، لا ينتهى ...

وهذه ليست دعوة لأن يكون التليفزيون ثقيل الدم . فالفن فى الصحافة والثقافة والإذاعة والتليفزيون جميعا .. وعنصر الاتقان فيه .. هو أن نجعل المفيد جذابا ، وأن نجعل المسلى راقيا .

وليس بالساعات الأطول ، والكهرباء الأكثر ، والسهر المضنى وحده ، يمكن أن تؤدى هذه المهمة !

□ □ □

رغيـــف العيـــــش

□

عندما كنت فى مستشفى « مايو كلينيك » فى أمريكا ، نصحنى الأطباء وخبراء التغذية لديهم بأن أقلل ما أمكن من أكل اللحوم ، وأن أمتنع تماما عن أكل اللحوم الحمراء . وهى نصيحة سمعتها دائما من أطباء كثيرين فى بلاد كثيرة . ومن حسن الحظ أننى لست من هواة أكل اللحوم بالذات . ومشكلتى فى الغذاء أننى أحب « العجائن » : المكرونة والفطائر والبيتزا والخبز .. وكل ما هو مصنوع من عجين . ولكنهم فى أمريكا يؤكدون فى الإرشاد الطبى لجميع الناس على التقليل ما أمكن من الملح ، والسكر ، واللحوم الحمراء . ولكن اللحوم الحمراء فى مصر مزاج للغنى ، ودليل للفقير على أنه قادر !

وقالوا لى إن خير نظام لطعام الإنسان هو البقول (الفول والعدس والفاصوليا البيضاء .. الخ) لأن فيها بروتين ونشا بكمية كافية ، والخضراوات والفاكهة . وقد كان هذا هو طعام « الشعب » المصرى دائما - أقول « الشعب » - قبل أن يصبح اللحم الأحمر رمزا اجتماعيا كاقتناء الفيديو .

ولكن الخبز شىء آخر ..

فمن الخطأ التنديد بإسراف الناس فى أكل الخبز . إن الذى يسرف فى أكل الخبز تنقص على مائدته الأشياء الأخرى . فهو يعتمد على الخبز فى ملء بطنه ! وهو أرخص وسيلة لذلك . ومائدة الغنى يندر عليها الخبز أو لا يوجد ، لأنها عامرة بشتى أصناف الطعام كلفة . فزيادة استهلاك أى شعب للخبز فى بعض الحالات ، والأرز فى حالات أخرى - فى آسيا - ليس دليل إسراف بل دليل فقر !

ولذلك فالعناية برغيف الخبز أمر أساسى .

والخبز مادة (قمح أو ذرة و « ردة » .. الخ) و « صنعة » . ومهما كانت المواد المكونة للرغيف المصرى العادى ، فهو يمكن أن يكون أحسن بكثير من وجهه القبيح الراهن بعدم السرقة من الأفران فى المواد المقررة ، أو إعطاء « الصنعة » حقها من الاتقان ، وليس إلقاءه فى السوق بأى شكل لأن الناس مضطرة لشرائه على أى حال !

وحين تكون هناك « وفرة » فى السوق فى سلعة ما ، فالوفرة هى الرقيب على الجودة ، لأنها تدفع للمنافسة . إذ تمكن السوق من الاستغناء عن الردىء . ولكن حين تنعدم الوفرة ، كالحال عندنا ، فلا مفر من « الرقابة » . وهى مسئولية الدولة ، وهى مسئولية لا تمارسها كما يجب .

المسئول يوبخنا

مرة أخرى ، استمعت فى التليفزيون إلى مسئول تموينى يشترك فى حملة توبيخ الشعب المصرى لأنه يسرف فى أكل الخبز ، والسكر ... (فتحت التليفزيون بعد بداية الحديث فلم أعرف اسم ومنصب المتحدث ، لأنكره) .

وبعض المتحدثين لا يعرفون وقع كلامهم

الغريب على الناس .. أقصد « النـاس » بالمعنى الواسع .. ويظنون أن الرأى العام هو الناس الذين يعيشون فى دائرتهم المحدودة ، مهما بلغ اتساعها فى تصورهم .. أقصد الناس أى الشعب بأغلبيته الساحقة ، الذى يتلقى هذا الكلام فى دهشة واستنكار .

وكان المتحدث التموينى يقارن بين شعب مصر وشعب أمريكا ! ويذكر الأرقام الدالة على أن الفرد فى مصر يأكل من الخبز والسكر أكثر من الفرد فى أمريكا وأوروبا !

قارن يا سيدى بين استهلاك صاحب العمارة واستهلاك البواب من الخبز والسكر ! بين ساكن الطبقات العليا من المجتمع وساكن البدروم ! ستجد الأول يأكل « ربع رغيف » فى الوجبة ، بينما الثانى يأكل رغيفين أو ثلاثة ، إن وجد . ولكن ، كما ذكرنا من قبل ، الأول يستعمل لقمة خبز فى استهلاك مائدة فيها عناصر الغذاء الأخرى : اللحوم والخضر والألبان والفاكهة .. إلى آخره . أما الثانى فالخبز هو وجبته الأساسية المشبعة ، يبلعها بشىء قليل إن توافر له مما ذكرناه !

وهكذا فاستهلاك الخبز علامـة فقـر لا علامة غنى ، ومظهر حاجة لا مظهر إسراف !

نفس الشىء بالنسبة للسكر . من يأكل الحلوى والفطائر والآيس كريم وعشرات الأغذية المزودة للطاقة ، يشرب القهوة سادة وينصحه الطبيب بتقليل السكر . ويبحث عن الخبز الأسمر الخاص بمرض السكر ومشكلة تقليل الوزن .

وليس هذا متوافر للعامل أو الفلاح أو الموظف البسيط ، الذى يملأ كوب الشاى إلى منتصفه بالسكر ! ويتهالك على « سكـر البطاقة » . فهذا هو المصدر الأساسى للطاقة عنده . . فيستهلك السكر المباشر لأنه لا يكلفه عشر معشار السكر غير المباشر الذى يستهلكه القادر ...

هل نكف عن خلط الأوراق وتوبيخ الناس على ما لا حيلة لهم فيه ؟

هلا تحدثنا عن صور الإسراف الأخرى الحقيقية والبذخ والبهرجة بدلا من حديث الإسراف عمن لا يملك إلا الضروريات ؟

□ □ □

يوميات هذا الزمان

حاجـــز الشـــهادة

إزاء كل مشكلة عامة يجب أن يكون السؤال : أين مسئولية الدولة ؟ وأين مسئولية المواطنين ؟ .. لأن بعض المشاكل صارت وباء عاما .

وقضية الغش فى الامتحانات مثلا ليست قضية جديدة ، ولكن الموقف بالغ الخطورة . والمرض استشرى من حيث المساحة - أى شموله لقطاعات شاسعة - وارتفاعا - أى من حيث مستوى المستسلمين له . بحيث أصبح الغش فى الامتحانات من المدارس إلى الجامعات هو القاعدة ، وعدم الغش هو الاستثناء .

مسئولية الدولة تتمثل فى التقهقر العام لهيبة الدولة فى شتى الجبهات : الدولة لا تريد أن تغضب أحدا ، والدولة التى لا تغضب أحدا ، لا تحكم . ابتداء من عدم التعرض لبقال يحتل الرصيف ، إلى مرفق ينشر القذارة من حوله دون تطبيق لائحة ولا عقاب ، إلى العمارات التى ما زالت تخالف القانون فى الارتفاع ، فى أصغر الشوارع ، أو لا تبنى « جراجا » واحدا كما نص القانون . والسلطة تغمض عينها .. إلى ملايين المظاهر الدالة على انهيار معنى القانون ، فى مسائل كبرى ، كرفض الدولة تنفيذ أحكام أعلى درجات القضاء ، إلى تساهل أصغر موظفيها فى تنفيذ أى لائحة .

تلك قضية كبرى ، وتحول الغش من جرائم وحالات معينة إلى غش جماعى ، نتيجة من نتائج هذا الوضع وظاهرة من ظواهره .

ومن جهة أخرى نجد مسئولية المواطن . والمسألة هنا ليست مسألة وعظ أخلاقى ، المواطن ابن الطقس العام الذى يشب فيه . هنا نجد الناس جميعا ، فيما يتصل بموضوع الغش فى الامتحانات ، فى جبهة واحدة ، متضامنة ، ضد الدولة : التلميذ ، والأهل ، والمدرس .

وهذه حالة نفسية تحتاج إلى تحليل ، بالنسبة لظواهر جديدة ، حين يشترك المواطنون بأغلبيتهم الساحقة فى مؤامرة صامتة ضد الدولة ، ونظمها وقوانينها ، ويتفاهمون جميعا على العصيان .

التلميذ الذى يجلس فى لجنة الامتحان فى الجامعة ، وينادى عليه من حوله ليعاونهم بالغش ويرفض .. يكتسب نقمة الجميع ، الذين حوله يرونه سخيفا وأنانيا وعديم المروءة . المراقب ، وقد كثر المراقبون من غير هيئة التدريس ، يأتى فيلومه على رزالته وينصحه بمساعدة إخوانه .

صار الغش إذن فضيلة وسجية حميدة وسلوكا اجتماعيا محمودا .

ماذا تخلق هذه الحالة ؟ هذا السلوك الاجتماعى العام ؟

أخرج عن سياق هذا الحديث ، لأذكر أن انجلترا تعيش إحدى أعنف المعارك الانتخابية فى حياتها ..

وقد انحصرت القضايا التى تتصارع حولها

الأحزاب فى ثلاث قضايا : البطالة والاقتصاد ، ثم السياسة الخارجية (الاستغناء عن الأسلحة النووية ، واستخدام تكاليفها التى لا تحتمل فى التنمية ، أم لا) ، والتعليم .

وفى إحدى هذه المعارك قال الراديو الانجليزى - فى برنامجه اليومى الذى يلخص فيه اهتمامات صحف الصباح - إن المعركة تحولت هذا الأسبوع إلى التركيز على قضية التعليم .

وكان حزب المحافظين الحاكم قد قدم برنامجا ثوريا للتعليم . وبالتالى كان لحزب العمال رأى آخر ، ولتحالف حزبى الأحرار والاشتراكيين الديمقراطيين رأى ثالث . ولا مجال للخوض فى الآراء المطروحة ، فهى بعيدة عن ظروفنا ، وإن كنت أتمنى أن تكلف جهة فى وزارة التربية والتعليم بمتابعة تفاصيل الآراء التى تطرحها قضية التعليم هناك ...

فقط ، أسجل ، بسبب اهتمام الناس بقضية الغش فى الامتحانات وضرورة التعمق فيها ، بعض النقاط الهامة :

أولا - إن « التعليم » لدى أى شعب يريد الحياة قضية تتصدر ، كما نرى ، المعركة الإنتخابية فى انجلترا . وعليها ستقرر أصوات الناخبين .

ثانيا - إن الاهتمام العنيف بقضية التعليم فى انجلترا ، سببه شعورها الرسمى المعلن أنها تتأخر فى سباق النمو والتقدم بين الدول الصناعية الكبرى ، وأن مجاراة التقدم لابد أن ترتكز على فكر جديد فى التعليم .

ثالثا - إن الأساس الذى يتكلمون عنه هناك هو : تعليم إجبارى وموحد حتى سن السادسة عشرة . وبعد سن ١٦ ، التعليم الأساسى هو تعلم المهارات الانتاجية المطلوبة فى شتى مجالات التقدم ، التى بغيرها تهتز الصناعة والزراعة والخدمات والمرافق جميعا . والتعليم العالى ، الأساسى للنمو والتقدم أيضا ، للمتفوقين ، والقادرين على « الاستيعاب » (وليس أداء الامتحان) ثم العطاء !

رابعا - إن « التعليم » هناك وفى العالم المتقدم شىء و « الشهادة » شىء آخر . التعليم ضرورة .. لكى يتحمل كل مواطن دوره فى الحياة بشكل أحسن ، وأجود ، وأنفع ، وأمتع . فعلا كالهواء والماء . الكلمة التى يتعامل معها البعض الآن كأنها نكتة . كأن تعليم الشعب ترف ! كأن هناك شعبا يمكن أن يكون له مستقبل دون تعليم !

ولكن الانحراف لدينا بدأ عندما أصبح الهدف الشعبى - والحكومى - هو « الشهادة » ولو بدون تعليم ! ولوزارة التعليم تعليمات بهذا المعنى فى سنوات كثيرة !

« العصيان المدنى » سلاح ابتكره « غاندى » لمقاومة الاستعمار الانجليزى فى الهند ، من امتناع الناس جميعا عن دفع ضريبة معينة ، و مخالفة قانون معين ودخول السجن ! إلى مقاطعة كل البضائع الانجليزية .

جوهر « العصيان المدنى » - « الساتيا جراها » ، باللغة الهندية - هو رفض قوانين الدولة المستعمرة ، انجلترا ، لإرغامها على الانهيار أو الجلاء ..

أحيانا - ولا تغضبوا ! - يجد المرء فى بلادنا مظاهر تشبه هذا « العصيان المدنى » . إنه غير منظم ، وغير موجه إلى مستعمر ، ولكنه يتخذ صورة « سلوك عام » يرفض قانون البلاد ، ويصبح مقبولا لدى الناس .. وهذا عجيب ، ومحل إغضاء من الدولة ذاتها .. وهذا أعجب .

« الغش الجماعى » ظاهرة من هذا النوع .
إن « الغش الجماعى » فى صورته « الجديدة » عمره أكثر من عشر سنوات . وقد أشير إليه أكثر من مرة . ولكن من حسن الحظ أن الصحافة التفتت إليه هذه المرة بشكل شامل ، واكتشفت مظاهره الصارخة .

وفى عام سابق مثلا ، سجلت سيدة شريط فيديو لعملية غش جماعية فى الشارع ، وهجم عليها الناس وألقوها أرضا لتحطيم الكاميرا وانتزاع الشريط ، ولكنها تمكنت من النجاة بشريط الفيديو الذى يسجل صورة حية للمساهمين فيه من حول المدرسة ، بأوصاعهم الاجتماعية المحترمة ، وفى أحد أرقى أحياء مصر الجديدة !

التلاميذ هم آخر المذنبين : فهم يتلقون التأثيرات من البيت والمدرسة ، والتليفزيون ، والجريدة ، والشارع وما فيه من سلوكيات ، وحكايات الذى خطف ، والذى سرق ، والذى هرب ، والذى وصل . وفى محيطه الضيق يسمع التلميذ عن : الذى اشترى الامتحان ، والذى يقدر على دفع ثمن الدروس الخصوصية ، والذى قريبه فلان والذى نسيبه علان . أليس هذا هو حديث الكبار فى كل مجلس وفى كل أسرة ، أمام الصغار ؟

إن جوا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عاما ، يجعل « الناس » ، فى أمور كثيرة ، يتحالفون ضد القانون المكتوب ، الذى هو « الامتحان » فى هذه الحالة . فصار الامتحان مجرد « سور » مما نراه فى الشوارع لتنظيم المرور : واحد يقفز عليه ، وآخر يكسر فيه فتحة .. المهم « اجتيازه » بأقصر الطرق . وتندثر وظيفة « السور » مع الأيام .. لأن المهم هو اجتياز حاجز « الشهادة » لا التعليم .

ووزارة التعليم نفسها لها توجيهات أحيانا بهذا المعنى .. توجيهات معناها إعطاء الشهادة لا التعليم !

سمعت مرة صديقا يسأل الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق (بصفته زوج ابنة طه حسين) : هل مازلت موافقا على شعار طه حسين أن التعليم حق كالماء والهواء ؟ .. ورد الدكتور الزيات بسرعة بديهته المعروفة : طبعا . ولكن ليس الماء والهواء الملوث !

وهذا يلخص القضية : فالبعض يخلطون - وأحيانا عمدا - بين مجانية التعليم ، وفساده .

مجانية التعليم معناها أن التعليم حق للقادر وغير القادر . وليس معناها أن يتلوث التعليم ويفسد . ليس معناها المقررات التى عفى عليها الزمن . ولا السماح بالغش . ولا السماح بتكرار مرات الرسوب أكثر مما يجب . وليس معناها أن تأتى نتيجة امتحان ما فى القطر بنسبة نجاح ٤٠٪ ، فتصدر تعليمات وزارة التربية والتعليم برفعها إلى ٦٠٪ !! أى إنجاح الساقطين !

مجانية التعليم لا تتعارض ، بل تستلزم ، الشدة فى التعليم . والتطور فى المناهج ، والتدريب المستمر للمدرسين والرقابة عليهم . المجانية هى فرصة متكافئة للجميع .. أما من لا يحشد لهذه الفرصة جهده ، أو من يقصر استعداده عنها ، فلا يجوز أن يبقى .

نفس الشىء بالنسبة للجامعات : المجانية شىء ، وقبول الأعداد الكبيرة غير المؤهلة إطلاقا ، شىء آخر . المجانية معناها أن تكون الفرصة للكفاءة لا للقدرة المالية . أما انهيار مستويات التعليم بسبب سياسات أخرى ، فهذا

أمر مختلف ، ليس مقبولا استخدامه لضرب المجانية . وإعادة التعليم حقا للقادر ماليا دون غير القادر . المجانية هى ديمقراطية الكفاءة لا ديمقراطية الوراثة . أن ينال الفرصة المؤهلون لها عقلا وجهدا ، فتكون أقدار البلاد فى أيدى أكفأ أبنائها .

وتتعاقب الحكومات ، باكية شاكية من مشكلة الأعداد الكبيرة فى الجامعات ، ولكنها لا تتخذ أى إجراء لتصحيح المسار . ويقول أصحاب الفكر الرجعى : إنها المجانية ! أى بالعربى الفصيح : أعيدوا الجامعة للقلة القادرة ماليا ! ويعود الفقراء إلى حياة البهائم !

إن الحل ينحصر فى أمرين :

أمر يحتاج إلى تغيير مفاهيم المجتمع ، بإعلاء قيمة العمل والانتاج على قيمة الشهادة . فالصراع العنيف للحصول على « ورقة الشهادة » هو رد فعل عنيف لدى فئات اقترن حرمانها الطويل بالمهانة ، فهى تجد الكرامة فى ورقة الشهادة . وقد آن لهذه الموجة أن تنحسر . وكلنا مسئولون عن هذه المهمة .

والأمر الثانى خاص بالدولة : أن تقرر كل كلية العدد المناسب لطاقتها ، لمعاملها ومدرجاتها وأساتذتها ، ليكون التعليم تعليما ، ولا تقبل الدولة واحدا زيادة عن هذا العدد .

ولكن هل هذا ممكن عمليا وواقعيا ؟ نعم !

هل تستطيع حكومة أن تقف فى وجه موجة « الأعداد الكبيرة » الزاحفة على الجامعات ؟

نعم ! إذا تغير أسلوبنا فى الحكم ! بأن نتبع أسلوب السياسة بعيدة المدى ، وليس السياسة المقرونة بكل وزير . وعمر كل وزير - فى الوزارة - صار أقل من سنة !

لا يمكن أن نعلن اليوم أنه ابتداء من السنة الدراسية القادمة لن تقبل الجامعات إلا كذا ! فقد تركنا مئات الآلاف ١٢ سنة فى التعليم العام ، متجهين إلى الجامعة .

إنما الممكن هو :

أولا - أن يتقرر من الآن ألا ينجح فى امتحانات التعليم العام ، بما فيها الثانوية العامة ، إلا المستحق فعلا ، مهما بلغ عدد الراسبين !

ثانيا - البدء فى تخفيض عدد المقبولين فى الجامعات تدريجيا بدرجة مقبولة .

ثالثا - تضييق عدد مرات الرسوب المسموح بها للطالب إلى أقل حد ممكن . فلا معنى لوجود طالب عشر سنوات فى كلية تستغرق دراستها أربع سنوات .

رابعا - وهذا هو الأهم ، أن يُعلن أنه ابتداء من سنة كذا - بعد ثلاث سنوات مثلا - لن تقبل الجامعات إلا العدد المناسب (بعد تقديره واقعيا) . ومعنى ذلك أن كل تلميذ ، ومعه أهله طبعا ، يعرف مقدما ، ساعة إتمامه المرحلة الابتدائية والاعدادية ، وقبل دخوله المرحلة الثانوية - أى وهو فى الخامسة عشرة من العمر - أن باب الجامعة ضيق ، وأن النظرة إلى هدف التعليم الجامعى قد تغيرت ، وأن عليه أن يهيىء نفسه لاتجاهات أخرى منوعة .

إن الإعلان مقدما ، عن أى قرار رئيسى ، مسألة جوهرية جدا . إذ يستعد له المواطن خلال زمن كاف ، وهو الأسلوب الذى يُعمل به فى البلاد الجادة ، والتى تخطط وتريد أن تغير ، ويكون علامة قراراتها الاستقرار بعد الدراسة الكافية . فيتعود الناس ، ويتقبلون .

لا يشعرون أن الدولة تنصب لهم شركا ، أو تقرر ارتجالا ، أو تغير سياساتها مزاجيا . وهذه عناصر مهمة جدا في فن سياسة الشعوب وإدخال التغييرات الأساسية .

وجزء أساسى مكمل لهذا ، أن يكون ثمة تنمية اقتصادية حقيقية تفسح مجالات الاختيار والعمل أمام الشباب . وأن تتوافر معاهد ومراكز التدريب المهنى التى تكسب الشاب مهارات حقيقية لا شكلية . وأن يشب الفتى أو الفتاة على الجدية ، وحب العمل ، قبل ضرورة العمل الذى لا مستقبل لأحد بدونه . فخطة لإصلاح التعليم لن تنجح إلاّ كجزء من خطة عامة أشمل .

هل لدينا الإرادة اللازمة لدراسة حل ، ووضعه موضع التطبيق ، بالمزيج اللازم من الدراسة المتعمقة ، والحزم والمواجهة ؟

هذه صورة غريبة من صور التحايل على الامتحان ، أنشرها لأن صاحبها مصمم على نشرها بالأسماء الصريحة والتواريخ الدقيقة ، والعهدة عليه :

« تحية طيبة

عن الغش والتعليم اسمحوا لى أن أضيف أن هذه الظاهرة اللا أخلاقية قد استشرت لتمس جوانب أخرى من حياتنا . ففى مجال عملى مثلا كطبيب ، دخلت المريضة « شهيرة الشحات حسن » مستشفى منشية البكرى العام يوم ١٩٨٧/٤/٢٧ للعلاج تحت إشرافى بقسم العظام ، من كدمة ملتهبة أسفل الظهر ، وتم عمل اللازم لها ، وشفيت تماما ، وحررت لها خروجا على تذكرة علاجها رقم ٣٥٥٦ بتاريخ ٨٧/٥/٢٠ . ولكن السيد مدير المستشفى ، الدكتور أحمد ماهر صوابى ، رفض خروجها . ولما طلبت من سيادته تفسيرا لعدم خروجها ، أفادنى بأنه يرغب فى بقائها بالمستشفى حتى منتصف شهر يونيو ، حتى تتمكن من عقد لجنة خاصة بها لأداء امتحان الثانوية العامة بالمستشفى ، لأنها قريبة السيد الدكتور وكيل وزارة الصحة .

« ولكننى رفضت طلبه هذا بشدة . فما كان منه إلا أن شطب على تأشيرة الخروج ، وحرر على التذكرة « تلحق بقسم الدكتور محمد طلعت عز الدين (أخصائى العظام الآخر بالمستشفى) للعلاج تحت إشرافه ، على أن تحجز بغرفة منفردة بالقسم » .

« وهنا تكرم السيد الزميل بكتابة علاج جديد لها بالغرفة المنفردة ، رضوخا للسيد مدير المستشفى الذى يعده ويساعده فى الحصول على رئاسة القسم بدلا منى . وتقدمت فى الحال بشكوى للسيد الدكتور وكيل الوزارة وذهبت لمقابلته . وقد نفى لى صلة قرابته بالمريضة ، واستنكر الموضوع ووعد بالتحقيق فيه . ولما انفضح الأمر أمام الجميع ، أخفى السيدان مدير المستشفى وأخصائى العظام ، الأوراق المحررة منهما من تذكرة المريضة ، وهرّبا المريضة ليلا من المستشفى دون إذن خروج ، خوفا من إدانتهما مستقبلا .

« فبالله عليك هذا النوع من الغش ؟ وكيف نطلب من هيئة التمريض وأطبائنا الشبان التمسك بالشرف والاستقامة وهم يرون مثل هذا يحدث ؟

« لقد أثار هذا استياءا شديدا بين الاخصائيين الأكفاء والعاملين الشرفاء ، الأمر الذى يدفعنى إلى مطالبتكم بشدة بنشر هذه

الحالة ، التى أرجو أن لا تكون متكررة فى الامتحانات ، متحملا المسئولية الكاملة عن كل ما أقول .

مكرم نظير منسى
رئيس أقسام العظام وزميل كلية الجراحين الملكية بانجلترا »

■ إذا كان هذا صحيحا ، فهذا يدخل فى باب « حقائق أغرب من الخيال » . ولا شك أن هذه الحالة المحددة ستكون محل تحقيق دقيق وحاسم وتعلن نتيجته أيا كانت .

الكبــــــار هـم المشـــــكلة

انتهى عيد الطفولة ، ولكن يبقى سؤال هام : ما هى مشكلة الأطفال الصغار ؟ .. مشكلتهم فى رأيى : الكبار !!

يولد الطفل ، كالصفحة البيضاء ، الناصعة . يمكن أن يُكتب عليها أى شىء . والذين يكتبون على هذه الصفحة البيضاء ، هم الكبار . إذا كتبوا ورسموا عليها معانى الحب ، والنظافة ، والأمانة ، والنظام ، والذوق الجميل ، وحب الفنون ، وفضول المعرفة ـ شب الطفل على هذه الصفات . أما إذا كتب الكبار عليها « غير ذلك » ، شب الطفل على ما هو « غير ذلك ! » .

والذين « يشخبطون » على هذه الورقة البيضاء الناصعة هم : أهل البيت ، وأهل المدرسة ، وأهل « التثقيف العام » .. صحافة وإذاعة وتليفزيون وسلوك عام فى الشارع . كل هذه أشياء تترك بصماتها على الطفل .

ولذلك لابد لنا أن نهتم بالطفل على جبهتين : جبهة الطفل نفسه ، بما نرى من نماذج مبشرة « كتب الأطفال ، ومكتبات الأطفال ، وبرامج وحدائق الأطفال » .. نرسم على هذه الصفحة البيضاء ، فى وقت مبكر ، بعض خطوط الذكاء والثقافة والسلوك المتحضر . أما الجبهة الأخرى ، الأصعب ، فهى جبهة « الكبار » . فكل ما نفعله من أجل الطفل ذاته يمكن أن يتحطم حين يتعرض ـ وهو يتعرض باستمرار ـ لعادات وتقاليد وعيوب « الكبار » .

وقالت لى ناظرة مدرسة خبيرة : إن المشكلة ليست فى الصغار ، ولكن فى المدرسين والمدرسات فى مدارس الصغار . هم الذين يلقون الورق على الأرض ، ويتلفظون بالألفاظ المبتذلة ، ويمارسون الاستهتار فى العمل ، والاستخفاف بالنظام .

ولذلك فالاهتمام ، والرقابة ، والتشديد على مستويات وأنماط سلوك كل الذين لهم صلة بتنشئة الطفل ، هى الخطوة التالية ، وهى خطوة صعبة .

إن القول بأن تنشئة طفل اليوم هى أهم استثمار للمستقبل ، ليس كلاما إنشائيا . فعندما زرت اليابان أول مرة منذ عشرين سنة ، واشتريت منها « لعبة » لطفل فى سن السابعة ، عبارة عن طائرة صغيرة ، وعدت بها إلى القاهرة ، احتجنا إلى أكثر من مهندس من الأصدقاء لكى نتمكن من تركيب « هذه اللعبة » وجعلها تسير ! كانت هذه اللعبة أهم إشارة بالنسبة لى على ما سوف تكون عليه اليابان بعد عشرين سنة !

هل الدولة ملزمة ؟

لا تصرخوا من كثرة أعداد التلاميذ ! ومن أن الدولة ملزمة بتوظيف أعداد هائلة من الخريجين سنويا فى أماكن لا عمل لهم فيها !

جزء من الحل الجدى : العدول عن الممارسات القديمة التى تسهل تخريج أكبر عدد سواء من المدارس الثانوية أو الجامعات . أحيانا بالهبوط بمستوى الأسئلة . وأحيانا بعدم التشدد الكامل فى الرقابة لمنع الغش . وأحيانا بإعادة النتائج قبل إعلانها « لتحسينها ورفع نسبة الناجحين فيها » . وبإزالة الافتراض الخاطىء بأن الكليات النظرية أسهل من الكليات العملية .

ويجب معالجة إحساس التعليم الثانوى « بالتخلص » من أكبر عدد ، وإلقاء العبء على الجامعات .. وإحساس الجامعات بنفس الرغبة ، ونقل العبء إلى الدولة والحياة العامة .

ارفعوا مستوى التعليم ، فى المناهج وفى تصحيح الامتحانات إلى المستويات المعترف بها عالميا . فإما أن يتخرج لدينا متعلمون حقا ، وإما أن يترك البعض الطريق المألوف السهل من منتصفه ، ويبحث عن مجالات أخرى فى التعليم الفنى ، والعمل اليدوى والمهنى الذى صارت له كرامة وله مستقبل .. وبدلا من تضييع سنوات من عمر بعض الشباب عبثا .

إننى لا أريد أن أثير على نفسى سخط ملايين الطلبة والأهالى ، ولكن هذا الاتجاه ، فوق أنه الوحيد المقبول فى التعليم ، فهو أحسن لأبنائهم وبناتهم فى مستقبل حياتهم العملية . وذلك أنه سوف يجعلهم يقتحمون مجالات أخرى للتعليم والتدريب والعمل ، أحسن لمستقبلهم مائة مرة .. ولحظة عدم قدرة الدولة على تعيين الجميع باتت قريبة .

ثم إنه يجب فى حالة إعطاء فرصة للرسوب ، أن تكون بمصروفات . فليس معقولا أن يكون طلبة سنة أولى حقوق فى جامعة القاهرة مثلا ستة آلاف طالب ، ألف منهم مستجدون وخمسة آلاف راسبون !

اعطوا التعليم كل إمكانياته . والمعلم كل حقوقه . والطالب فرصته . ولكن بمعايير من الجدية والحسم لا تهدر الوقت والجهد والعمر والمال . وتجعل كل خريج فى مستوى الكفاءة المطلوبة منه .

هذا أحد أهم أبواب الإصلاح الحقيقى .

الاحياء العشوائية

لا أعرف كم مدرسة جديدة أضافتها الدولة إلى مدارس القطر ، ولكننى أريد أن أنوه بمدرسة ابتدائية جديدة واحدة ، أهدتها لوزارة التربية والتعليم زميلة صحفية ، هى السيدة « مهجة عثمان » المحررة المعروفة بمجلة روز اليوسف .

والقصة بسيطة وهامة .. لأنها تشير إلى باب كبير نتحدث عنه كثيرا ولا نطرقه جديا : فالمدرسة فى حى يقع بين « الأحياء العشوائية » التى نمت وامتدت بلا ملكية ولا تخطيط ولا قانون ولا نظام ، إنما توالدت المبانى فيها كالأرانب بحكم الضرورة والهجرة الرهيبة .. منطقة تقع بين « المعادى » و « دار السلام » ، صار يسكنها حوالى ربع مليون نسمة فى سنوات قليلة !!

اسمها الرسمي الآن ، ولا توجد أى علاقة رسمية لها إلا الاسم ، هو « منشية السادات » ، واسمها الشعبى « حى الصواريخ » ، لسرعة نموها العشوائى . وطبعا تفاقمت مشاكلها ، فلا شوارع ولا مجار ولا مدارس .

وأسست الزميلة « مهجة عثمان » جمعية لتنمية المجتمع المحلى بمنشية السادات . وبقدرتها على الإقناع ، والدأب سنوات متوالية ، تبرع الأهالى بإقامة أول مدرسة فى المنطقة كلها . تبرع الأهالى بثلاثين ألف جنيه لشراء قطعة أرض ! ثم تبرع الأهالى بعد ذلك بمئة ألف جنيه ، تم بها بناء مدرسة كاملة تتكلف لو أقيمت بواسطة مقاولى الحكومة ربع مليون جنيه ! ذلك أن رئيسة الجمعية وأعضاءها والأهالى كانوا يتابعون البناء والتشطيب وكأنه بيت لهم . وسلمت الجمعية المدرسة الجديدة والوحيدة فى المنطقة إلى وزارة التربية والتعليم ، بإيجار أسمى لتحتفظ الجمعية بملكية العقار .

إن المدرسة المهداة من الجمعية إلى وزارة التربية والتعليم تتسع لألف وخمسمائة من أطفال الحى ! وهكذا رفع الأهالى البسطاء عن أنفسهم وعن أطفالهم ، وعن الدولة ، عبئا كبيرا ، عندما وصل إليهم من عرف كيف يخاطبهم ويقنعهم ، بالعمل الدءوب لا بالخطب والمواعظ ، فتدافعوا إلى التبرع لإقامة مدرسة كاملة سلموها للدولة لتديرها لهم .

وإننى أتمنى لو أعطى وزير التربية والتعليم ، ومحافظ القاهرة ، اهتماما أدبيا ومعنويا لهذه المدرسة ، ولو بزيارتها ، ليلفت هذا المثل النادر الأنظار ، ويكون قدوة لأحياء أخرى وجمعيات أخرى فى باب ما نسميه « الحلول الذاتية » التى نسمع عنها ولا نراها .

وللزميلة الصحفية مهجة عثمان والجمعية التى شكلتها والحى قصة أعجب . فقبل التفكير فى المدرسة الوحيدة للحى ، كانت هناك مشكلة عدم وجود مجار على الإطلاق . فجمعت السيدة مهجة عثمان وزملاؤها من الأهالى البسطاء تبرعات بلغت سبعين ألف جنيه ، أودعوها فى خزانة مرفق الصرف الصحى ، مقابل وعد من الرجل الذى ما زال الحى يذكره بالخير ، بعد تقاعده ، وهو المهندس عبد المنعم العشماوى ، بأن يدفع المرفق ضعف المبلغ المقدم من الأهالى لإدخال الصرف الصحى إلى « حى عشوائى » يسكنه ربع مليون نسمة !

وتم إدخال الصرف الصحى فعلا . وها هى الجمعية بعد ذلك تقدم هذه المدرسة الوحيدة فى المنطقة .

كانت الزميلة مهجة عثمان تروى لى أيام جمع التبرعات ، أنها تدخل بيت « الأسطى » فيخرج من تحت السرير « حلة » فيها أمواله ويقول لها : خذى أى مبلغ إذا كان الصرف الصحى سيصل إلينا حقا !! وكنت وقتها لا أصدق أن ما تتعب نفسها فيه سوف يصل إلى شىء !

تلك هى الروح الدفينة التى يجب أن تُستثار ! وذلك بأن يشعر الناس بقدر من المسئولية عن حياتهم ، وبجدية المطلوب منهم ، وأولاً بجدية الذين يطلبون منهم !

وكانت الزميلة الصحفية قد عثرت على هذا الحى خلال عملها الصحفى ، فانغمست فى قضيته ، وانصرفت عن الكتابة عنه إلى العمل الميدانى فى قلبه .

إن هذا الجهد كله حصيلة جهود فردية فى أقل من ست سنوات ، وإن كانت المنطقة قد

زادت فى تلك الفترة حوالى ٥٠ ألفا آخرين من السكان الجدد !

ومع احترامى للجميع ، ولأى جهد مهما كان اتجاهه : فيا سيدات ورجال جمعيات الروتارى والليونز الأنيقة ، ويا سيدات ورجال جمعيات حفلات الشاى ودعوة المسئولين للتعرف بهم ، ويا أصحاب الملايين الجدد ، ويا أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية ، هذا هو طريق الخدمة الحقيقية ، طريق اكتشاف ينابيع الشعب الحقيقية والعمل فى قلبها .

□ □ □

شـــقة للايجـــار

☐

أرجو أن تفسحوا صدوركم قليلا ، لما سوف أقول ، قبل أن تصدروا حكما أتوماتيكيا عاجلا بالرفض . إننا كثيرا ما يتغلب علينا الانسياق للأمر الواقع ، فنجد أن الخروج عليه غير طبيعى . مع أن قليلا من التفكير الحر ، والموضوعى ، فى مواجهة مشاكلنا ، يوفر علينا الكثير ، كما تفعل أى مجتمعات أخرى .

إننى أريد أن أقترح ببساطة إصدار قانون يمنع نظام تمليك الشقق ، والعودة إلى نظام الإيجار فقط .. وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل ، حتى تهضم البلاد ما تم فى نظام تملك الشقق حتى الآن ، وتتخلص أو تقلل آثاره التى كانت مخربة فى معظم الحالات أكثر مما كانت معمرة ..

وأريد أن أقترح ثانيا ، أن يطلق تحديد سعر الإيجار للشقق التى تقام بعد القانون إطلاقا كاملا ، يحدده الملاك كما يشاءون ، دون أى قيد أو شرط إلا قانون العرض والطلب .

وأريد أن أقترح ثالثا ، إعادة النظر فى الإيجارات السكنية القديمة ، برفعها بنسب معينة ، حسب عمر البناية .

وأريد فوق هذا وذاك ، إيقاف البناء داخل كردون مدينة القاهرة الكبرى .. لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، حتى يتجه الاستثمار فى المبانى إلى المدن الأخرى ، خصوصا الجديد منها ..

وأريد أخيرا ، إيقاف بناء « البيت الثانى » .. أى البناء فى المصايف والشواطىء ، إلا تلك التى يرتادها السياح الأجانب ، وتتصل بحركة السياحة الخارجية . لأنه ليس منطقيا أن نحول طاقات البناء : المال ومواد البناء وصناعة البناء وشركات المقاولات ، إلى إقامة أماكن « البيت الصيفى » والعجز فى تلبية « البيت الأول » شديد إلى هذا الحد ...

هل تبدو هذه الاقتراحات غريبة أو تعسفية ، أو مخالفة « لما وجدنا آباءنا عليه » ؟

هنا أرجو أن يصبر أى قارىء حتى يستمع إلى منطق هذه المجموعة المتكاملة الخاصة بحالة الإسكان ، وهى واحدة من أهم مشاكل المواطن . فالنظر إلى المألوف عندنا من زاوية جديدة ، ربما يختصر الطريق .

الخطر الحقيقى

اندلع لدينا فجأة نظام تمليك الشقق . وهو نظام موجود فى كل بلاد العالم المتقدم ، ولكنه لم يلغ نظام التأجير إلا فى بلادنا . لم تعد هناك عمارة جديدة واحدة تقام للتأجير فى مصر ... والسبب أن نظام تمليك الشقق عندنا لم ينشأ من تطور طبيعى ، ولكن هربا من تحديد إيجار المساكن بواسطة الدولة ، ولجان تقدير الإيجارات ، وما أدراك ما لجان التقدير !

وكان لقوانين تقدير الإيجارات أسبابها فى الخمسينات . ولكن بعد ثلاثين سنة تقريبا

انقلبت الآية وصار الخطر الحقيقى على الثروة العقارية ، والعقبة الكبرى فى الإسكان ، هو اختفاء البناء للإيجار ، واقتصاره على البناء للتمليك .

وأول أخطار البناء للتمليك اختفاء العلاقة بين المالك والعمارة التى يبنيها . ما معنى ذلك ؟

كان المالك - المؤجر - يبنى العمارة بأحسن المواد والمواصفات . ويحرص على صيانتها ونظافتها ، لأنها باقية معه زمنا طويلا أو ربما مدى الحياة . وهو يريد أن يحفظ لها قيمتها الاقتصادية عند التأجير أو البيع ولو بعد عشرات السنين . الآن المالك مجرد « مستثمر » ، يبنى العمارة ويبيعها على الورق ، حتى قبل أن يتم البناء . وبعد ذلك لا علاقة له بها قط . تنتهى صلته بها بمجرد أن ينفض يديه من البيع والتسليم . وقد لا تقع عينه عليها ولا حتى يمر فى الشارع التى تقع فيه مدى حياته .

وبالتالى ، صارت مهمة « البيع » مظهر العمارة ومغرياتها ساعة البيع . وانتشر الغش فى مواد البناء حتى رأينا العمارات تقع وتقتل سكانها . والاهتمام بالمظهر ساعة البيع ، وفى سنة واحدة تصبح العمارة وكأن عمرها مائة سنة . ويحطم « المالك » الشارع الذى فيه ويتركه بركامه على عاتق الحكومة . لا يرفع طوبة واحدة تسد الطريق . ولا يهم تنفيذ قوانين الارتفاع ولا قوانين الجراجات ، ولا قوانين المساحات التى يجب أن تترك بلا بناء . فالدولة غافلة . والمحليات تغمض عيونها لأسباب كثيرة ، ولا جواب . ولا نظام للنظافة ، لأن العملية لم تعد « بناء أملاك » ولكن صفقة « شطارة » .

هبط العمر الافتراضى الحقيقى إلى النصف . وإذا حسبنا مئات وآلاف الملايين التى توظف للبناء ، وجدنا أن هذا من أهم وجوه تبديد الثروة القومية على المدى البعيد .

البيـــع والايجـــار

أول سؤال طبيعى هو : كيف يتمكن الناس من دفع أجور السكن الباهظة ؟ ...

أقول لهم : سعر الشقة البسيطة حاليا عشرون ألف جنيه . ويصل إلى خمسين ألفا في الحالات المتوسطة ، وإلى مائة ومئات الألوف فى الحالات الخاصة ...

ومن يستطيع شراء شقة بعشرين ألف جنيه ، يستطيع أن يشترى بهذا المبلغ شهادات استثمار ، تدر عليه ٢٤٠٠ جنيه سنويا . أى يستطيع بهذا المبلغ أن يدفع إيجارا قدره مائتا جنيه فى الشهر ! وهو مبلغ أكثر بالتأكيد من أى سعر حر سوف يعرض فى هذا المستوى . ونفس الشىء ينطبق على الشقق الأغلى .

هل هذا اختراع ؟

كلا . ولكن بعض الناس بدأوا يفعلون ذلك - على نطاق ضيق إلى الآن ، لكثرة الشقق المعروضة للبيع وانعدام المعروض للإيجار تقريبا .

والخمسون ألف جنيه - ثمن عادى للشقة - إذا وضع كشهادات استثمار لتعطى صاحبها أكثر من خمسمائة جنيه شهريا ... وسوف يكون من النادر عرض شقة خالية للإيجار بهذا القدر ...

ولنعترف أننا فرديون كشعب . وأن كل عمارات التمليك تقريبا ، لا يوجد لها مجلس

إدارة عن الملاك ، ولا يحافظون عليها ، ويتركونها - وهى ملكهم - للقذارة والتآكل . سواء لأنه ليس لدينا قوانين تسجل « واجبات » مالك الشقة ، أو لأن لدينا لوائح وقوانين ولكنها لا تطبق .. فالمقصود من « روح التملك » ، وأثره فى حرص الناس على ما يملكون غير قائم هنا ، سواء للجهل أو لعدم تعود المسئولية الجماعية ، أو لعدم الإحساس بالالتـزام بواجبات النظافة والجمال والمحافظة على قيمة الأشياء . دعك من الاهتمام بالرصيف والشارع ، بل والحى الذى تقوم فيه العمارة السكنية .

وتعود مع الزمن القدرة على الانتقال من شقة إلى شقة . بالتدريج طبعا . حسب موقع العمل وحسب موقع المدرسة . وحسب مزاج الساكن . فلا يلتصق المشترى بالمكـان والجيرة التى قد تكون غير مناسبة .. إلى آخره .

ولكن أين تذهب رغبـة وعاطفـة « الملكية » ؟ إنه سيظل يملك الشهادات ، يبيعها ويشترى ... حين تعود الأسعار إلى عقلانيتها .. ويختفى الاستغلال البشع !

قطـــــــــار الزواج

قالت بحرقة لا يمكن وصفها :

« عملت فى الخارج عشر سنوات لأشترى شقة فى مشروع عمارة لأحد أكبر وأشهر شركات بناء عمارات التمليك . ودفعت ٤٧ ألف جنيه ، هى كل ما أملك فى شقة من غرفتين . وفى الموعد المحدد للتسليم بعد سنوات ، وجدت الشقة التى لم تتم أبعد ما تكون عن المواصفات الإعلانية . وطُلب منى أن أدفع عشرين ألف جنيه أخرى لارتفاع الأسعار ، وأن أنتظر سنتين أخريين بعد موعد التسليم الأول . ومرت السنتان ولا أعرف متى أتسلم الشقة ..

« وبصراحة شديدة .. لقد بلغ عمرى الآن أربعين سنة ، وأنا أعمل وأدخر منذ مطلع شبابى . ألا ترى أنه مع وصول الشقة سيكون قطار الزواج قد فاتنى ؟ ويصبح كل ما عملت له وادخرته لا قيمة له على الإطلاق ؟ » .

وكان معها عقود ووثائق ومستندات ... الخ .

وهذه ليست قضية غير عادية ، بل واحدة من عشرات الآلاف . قضية صارت هى طابع التعامل مع عمارات التمليك . والناس يوقعون على عقود مطبوعة ، طويلة ، مكتوبـة بكفاءات قانونية عالمية ، وبالتالى فهى مليئة بالثغرات الدقيقة التى لا تعطى المشترى أى حق فى اتخاذ أى إجراء ضد المالك ! فهى أقرب إلى ما يسمى فى القانون « عقود إذعان » ، تقبلها دون أن يكون لك أى حق فى تعديلها أو التفاوض بشأنها .

والمال الذى يجمع بالملايين من مشترى الشقق ، مقدما ، يكفى وضعه فى البنك بواسطة الشركة ، أو صاحب العمارة ، ليأخذ عليه ربحا شهريا كبيرا .

فهذه الـ ٤٧ ألف جنيه الأولى ، كانت كفيلة بأن تأتى لصاحبتها بخمسة وعشرين ألف جنيه ، لو وضعتها وديعة فى بنك أو امتلكت بها شهادات استثمار . ولكانت حرة اليوم فى أن تشترى - فورا - شقة جاهزة ، أو تستأجر من إيرادها هى شقة فى حدود ثلاثمائة وخمسين جنيها فى الشهر ، وهو إيجار شقة مفروشة فى حى راق ، لا شقة خالية ! ...

والسؤال هو : هل يمكن حقا وضع قانون يسد كل ثغرة لإفلات « الباني - البائع » لا المالك ، منها ؟

.. وللقضية جانب آخر هام ، خاص بحركة الاقتصاد القومي ..

عمــــارات فاغـــــرة أفواههـــــا

من السهل على المتجول في القاهرة أو الاسكندرية أو غيرهما أن يرى مئات العمارات الضخمة فاغرة أفواهها ، لأن شبابيكها لم تركب بعد منذ سنوات ، أو مغمضة عيونها في سبات عميق إذا كانت الشبابيك قد ركبت . وهي في الحالتين « ناطحات سحاب » خاوية عروشها ، لا تسكنها إلا الأشباح منذ سنوات وسنوات في أغلى الأماكن على النيل ، أو في أقصى أطراف القاهرة على السواء ..

هذه - أولا - أموال ناس أبرياء دفعوها ، وما زالوا عاجزين عن سكناها لألف سبب وسبب في جعبة الشركات والأفراد .

وهذه ــ ثانيا ــ على المستوى العام لا الفردي ، أموال مجمدة .. مئات وربما آلاف الملايين ، تجمدت في هياكل من الحجارة والأسمنت ، وحُرم الاقتصاد القومي من ثمرات أخرى كثيرة لها . فنحن نعرف أن رخاء المجتمع لا يتحقق بتكدس المال فيه ، في شكل سبائك أو حجر وأسمنت ، ولكن يتحقق « بدورة المال في السوق » .

فالمال الذي يدور متحركا في عروق الحياة الاقتصادية ينتج ثروة كل لحظة ، كل دقيقة ، بعكس المال المجمد . خصوصا إذا كان مجمدا ليس في سبائك يمكن بيعها وشراؤها ، بل في حجر وأسمنت يختنق بالمشاكل والمنازعات ، وغير قابل واقعيا لا للاستعمال بالسكنى ، ولا للبيع بمكسب أو خسارة ..

ولا أعرف أن بلدا ناميا ، دعك من بلد في مثل أحوالنا ، يستطيع أن يمارس هذا الترف الكريه المدمر : ترف تجميد أمواله ، على هذا النحو العجيب . دون أن يتحرك أحد لحل المشكلة التي استعصت منذ عشر سنوات !

وأعود مرة أخرى إلى مشروع قانون يتلافى عيوب نظام التمليك والجرائم المستترة وراءه . وأتساءل :

هل يا ترى سيلقى المشروع نظرة على المأساة القائمة فعلا ، إلى جانب المستقبل ؟ لماذا لا تكلف لجنة أولا بوضع مشروع قانون يحل مشكلة العمارات القائمة بالفعل دون استخدام ، الأموال المجمدة دون حركة ، ومئات الملايين التي أخذت من المواطنين حسني النية ، وهم يرون أموالهم ولا يستطيعون الاقتراب منها ؟ ..

أليست آلاف الحالات الماثلة القائمة من الاستغلال ، في حاجة أسرع وأشد إلى حل ، مع التصدي لما سوف يأتي من حالات مماثلة ؟

المالـــــك ينفـــــض يــــده

كنت رئيسا لتحرير مجلة « صباح الخير » ، وقمنا في المجلة بحملة لتخفيض إيجارات المساكن . فقد كانت أسعار المساكن ، بالنسبة لأسعار ذلك الزمان قد انطلقت انطلاقا فاحشا . وقمنا بالاتصال بعدد

من نواب البرلمان . وبعد حملة طويلة وجهد عنيف صدر من البرلمان قانون بذلك ، كما يحمى السكان من الطرد .

كان ذلك منذ ما يزيد على ثلاثين سنة . وقد كان يجب ، كما يحدث فى كل قانون مشابه ، أن يراعى معدل الارتفاع العادى فى الأسعار ، ويحدد طريقة لرفع أسعار المساكن كل فترة بنسب معينة . ولكن هذا لم يحدث . وارتفعت أسعار كل شىء فى العالم تدريجيا . ومنذ أول السبعينات قفزت بشكل جنونى . وصارت مصر من أغلى بلاد العالم اليوم .. وصار ٩٠٪ من أصحاب العقارات من ذوى « الدخل المحدود » أو « المتضائل » .. لأن ذوى الدخل المحدود يأخذون أحيانا « علاوة » !

بعض الشقق أجرتها اليوم جنيهان وثلاثة جنيهات . وبعض شقق الزمالك والدقى أجرتها ستة وسبعة جنيهات . وبعض عيادات كبار الأطباء فى قلب القاهرة أجرتها خمسة وستة جنيهات !

وكما انهارت علاقة « بانى عمارات الإسكان » بالعمارة ، فانهار كيانها وتآكلت ـ انهارت علاقة المالك القديم بعمارته ، وصارت أهم عمارات القاهرة نماذج فى القذارة وانهيار المرافق . فالمالك الذى صار يأخذ ملاليم ، لم يعد يهمه مستوى العمارة . وحتى إذا مات الساكن ، ورثها أبعد أقاربه بحيل شتى . ولم يلزم القانون المستأجرين ـ الذين صاروا فى الواقع ملاكا ـ بأى التزام نحو مرافق المبنى . مما شوه المدينة ونشر القذارة ، وقصّر فى عمر الثروة العقارية عموما . ووصلت أرقام القضايا فى المحاكم إلى حد خرافى .

ولابد من قرار شجاع بتحريك أجور المساكن القديمة . لا يكون بسيطا ، لكن يخصص الزيادات بنسب تختلف حسب عمر المبنى ، وموقعه ، ومساحته .. مع تحديد نسبة للزيادة متدرجة كل فترة من الزمن ، كجزء مكمل من خطة إعادة النظر الشاملة فى قوانين الإسكان .

مســـــاكن فى العجمـــــى

نقطة أخرى قد تبدو مثيرة للجدل ، ولكنها تحتاج إلى بعض التأمل ...

إننا نطالب بتشجيع السياحة . ومن وسائلها إعداد المناطق السياحية ، فى سيناء والبحر الأحمر والبحر الأبيض . وأساس العائد الذى نتوقعه هو عائد السياحة الخارجية .. أى القرى والمناطق السياحية التى تجذب السياح .. وتأتى بعدها تسهيلات السياحة الداخلية ، وهى إن لم تكن حقا للمواطن ، فعلى الأقل لتشجيع السائح على أن يجد مجالات السياحة الداخلية ، بعد أن صار أسهل وأرخص ، وأنظف على المصرى أن يسافر فى رحلات سياحية إلى اليونان وقبرص وتركيا وبلغاريا وإيطاليا ، من الذهاب إلى السياحة بين مقالب الزبالة ومياه المجارى والزحام الرهيب فى الاسكندرية وبورسعيد .

ولكن ، ما يتعلق بمشكلة الإسكان ، هو ـ مثلا ـ ما نذكره جميعا من إعلانات جذابة ـ على صفحات الصحف فقط ـ عن عمارات فى العجمى بالذات ، وغيره من أطراف الاسكندرية ـ عمارات شامخة فى قلب العجمى ، الذى تحول من أجمل مصيف فى مصر إلى أقذر مصيف ، وأكثرها زحاما

وغرقا فى مياه المجارى وعجزا فى المرافق : من الصرف إلى مياه الشرب إلى التليفونات .. إلى الهواء النقى ! لا تستقبل إذا دخلته رائحة البحر .. ولكن روائح أخرى نعرفها جميعا !

هنا - فضلا عن عدم خضوع أى شىء من ذلك للتنظيم والتخطيط - نطرح سؤالا : أيهما أولى ؟ بناء الشقة الأولى التى يحتاجها المواطن فى مدن الداخل ، أم بناء الشقة الثانية التى لا تستعمل إلا شهرا فى السنة ؟ ... أيهما أولى بالتمويل ومواد البناء ؟ ... وإذا كنا قد استسلمنا « للمدن العشوائية » فى أطراف القاهرة ، فكيف نفسد شواطئنا إلى الأبد بنفس المدن العشوائية ، المغشوشة البناء ، عديمة المرافق ، الغارقة فى روائح تحجب رائحة البحر ؟

فى إطار خطة جديدة للإسكان ، يجب أن ينسق ويخطط : ما يبنى للسياحة الخارجية ، وما يبنى للسياحة الداخلية ، وما يبنى للإسكان الدائم ... لا أن يكون كل شىء « سمك لبن تمر هندى » .

إساءة معاملة الثروة العقارية

بعض الناس لا يقدر حق التقدير ، ما أشرت إليه من أهمية إعادة اهتمام المالك بالعمارة ، وأضيف إليها اهتمام الساكن بالعمارة .

إن الثروة العقارية هى أحد أهم مكونات الثروة القومية فى مصر . المصرى لا يعرف - كالأمريكى مثلا - الاستثمار فى الأسهم والسندات والمشروعات . من أكبر نواقص مصر ، قلة عدد « خبراء الاستثمار » فى هذه المجالات . لذلك فالمصرى ، صاحب الثروة المتوسطة بالذات ، والذى حصل على المال حديثا بشكل أخص ، يجد أن الاستثمار فى العقار هو الشىء الوحيد الذى يعرفه ، ويضمنه ويستريح إليه . إنه يفضل شقة « ملك » يسكنها ، أو عمارة « ملك » تدر عليه ٦٪ ربحا مثلا ، على مشاركة فى مصنع ولو كانت تدر عليه ٢٠٪ . هذه حقيقة أساسية فى كيان مصر ، وإلا لرأينا البلايين التى هطلت علينا من الدولارات فى السنوات العشر الماضية ، ذهب أكثرها إلى غير ما ذهبت إليه .

ومع ذلك فالمالك ، ومشترى الشقة ، والمستأجر ، كلهم يسيئون معاملة هذه الثروة العقارية . وفى موقفنا اليوم ، فمالك الشقة أو ساكنها فقط هو سيد الموقف .. لأن الساكن كالمالك .. ولكنه لا يهتم بإصلاح مرافقها ، ولا بنظافة المبنى ، ولا بنظافة ما حوله . وأعظم عمارات القاهرة — من الخارج - سلالمها ومناورها آية فى القذارة ، والأسانسير الذى يعمل معجزة .

وإننى لأؤمن بكلمة عمر بن الخطاب « يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن » ، خصوصا حين نعلم الشعب ما لم يتعود عليه . ومعظم الزحف على القاهرة ممن لم يتعودوا التعامل مع مرافق المدينة . صار البواب هو مصدر قذارة العمارة ، وليس المسئول عن نظافتها ، فهو آت من الريف بعشرة أطفال على الأقل . ولابد من فرض الصيانة والعناية ، وتبييض السلم ، وتنظيف الواجهة كل زمن بالقانون وبالعقاب الرادع . كما هو الحال فى كل المدن . ليس واشنطن وباريس ، ولكن سنغافورة وماليزيا ، وبلاد ننظر إليها - بحكم العادة القديمة - شزرا .. وقد سبقتنا بأشواط .. وصارت النظافة فيها قانونا

لا يحتمل هزلا ، وصارت طبيعة ثانية للناس ، فى أقل من عشر سنوات !

أســـــعار مــواد البنـــــــاء

ذكرت عناصر كثيرة يجب أن تدخل فى حساب تحركنا نحو حل أزمة الإسكان ، وبالتالى ليس من السليم التعليق على عنصر بمفرده دون آخر ...

ومن هذه العناصر النظر فى قضية أسعار مواد البناء ، ونوعيتها .. واستخدام المواد المحلية خصوصا فى بناء مدن المصايف والمشاتى السياحية .

ثم النظر فى أسعار مواد البناء العامة ، كالأسمنت والحديد والطوب .

والأسمنت بالذات له فى بلادنا ملف كبير ، لو فتحناه بالتفصيل لوجدنا أهوالا . يكفى أن نذكر منها - على سبيل المثال - الذين عطلوا - عمدا - إنشاء مصانع الأسمنت التى تم التعاقد عليها مع الشركات الأجنبية - الفرنسية مثلا - لتظل أسعار الأسمنت تتصاعد ، ويظل الاستيراد بالعملات الحرة هو الأساس .. إلى أرباح استيراد الأسمنت .. إلى الأسمنت المغشوش .. إلى قفز سعر الأسمنت فى ليلة واحدة - مثلا - من ٦٠ جنيها إلى ١٢٠ جنيها ! وحتى الآن للأسمنت على صفحات الصحف سعر ، وبالنسبة للمشترى — خصوصا الصغير — سعر آخر .. والفرق كبير جدا .

ومن ذلك ما أشار إليه الرئيس فى خطابه البرلمانى . فنحن بلاد جوها معتدل . وأرضها منبسطة . لا ثلوج ولا عواصف ولا فيضانات . ومازال أى بيت ريفى بمواصفات من الأسمنت المسلح ، وكأنه عمارة فى البحر الكاريبى سوف تجتاحه العواصف .

ومن ذلك تدخل الدولة مركزيا فى الرقابة على الإسراف فى المبانى الإدارية ، والإسراف المضاعف فى تكاليفها .

ومن ذلك التخطيط السليم للتوسع العمرانى والتحكم فيه ، بمنع البناء حيث تتعذر الزيادة بحكم الزحام والمرافق ، ويُشجع البناء حيث تشير أسهم التخطيط إلى مجالات التوسع .

تحـديد الأقـــــــــارب المباشـرين

قالت : « يقيم الرجل وحيدا فى الشقة ، طاعنا فى السن ، بعد أن تفرقت كل عائلته بالوفاة ، أو الزواج . وفجأة بدأت كمية من الخطابات الخاصة ، والمصلحية ، والضرائبية .. الخ ، يحملها البريد إلى عنوانه باسم شخص واحد لا نعرفه . وبالتحرى ظهر أنه قريب بعيد له .. وأنه ، وقد اقترب أجل الساكن منذ ثلاثين سنة ، وجد أن فى تحويل خطاباته إلى عنوان الشقة يصلح دليلا ، إذا توفى الساكن ، على أنه كان يقيم معه ، وبالتالى يستولى على الشقة من بعده ، ولا أستطيع أنا أن أضع ابنتى المتزوجة فيها ، لأنها طبعا إيجار قديم جدا » .

وحالات الاستيلاء على الشقق ، بانتحال أوهى الأسباب ، تعرفها المحاكم بالآلاف . وهذا أيضا مما يضعف ويميت علاقة المالك بالعمارة إلى أقصى الحدود . فلا أمل له فى شقة لابنه أو ابنته فيها حتى بعد عشرات السنين .

وهذا جانب من جوانب العدالة بين المالك والمستأجر ، يجب أن يعاد النظر فيه ، ويحدد

نوع الأقارب الجديين المباشرين الذين لهم حق مواصلة إشغال الشقة ...

جانب آخر هو : عدد الشقق الخالية فى القاهرة . والأرقام تؤكد أن الشقق أكثر من الراغبين فى التأجير . ولكن تحول دون ذلك أمور :

ـ امتلاك الشخص واستئجاره لأكثر من شقة ، فى نفس المدينة ، وتأجيرها من الباطن .

ـ تعطيل استعمال عدد كبير من الشقق ، إيجارا أو امتلاكا ، حتى يتزوج فيها الأبناء والبنات ، ولو بعد عشر سنوات ، كرد فعل لتفاقم الأزمة ، وإن كان هذا أيضا يضاعف الأزمة من جهة أخرى ... فالكل قلق على مستقبل أبنائه ، مالكا أو مستأجرا ، ولا يرى فى الأفق أى حل جدى للأزمة ، فهو يحتاط لهم ولو قبل سن الزواج بعشر سنوات .

ـ العمارات الكاملة المدفوع ثمنها بالكامل ، والتى لا يتمها أصحابها .. ولا تريد الدولة أن تجد حلا لهذا الموقف الغريب .

فى انجلترا بنى مالك « شاطر » عمارة « سنتر بوينت » الشهيرة فى قلب لندن قبل عشرات السنوات ، ثم أغلقها بالضبة والمفتاح ، انتظارا لمرور سنوات وزيادة التضخم قبل تأجيرها . وثار الرأى العام . وقدمت حكومة هارولد ويلسون تشريعا للبرلمان خاصا بهذه العمارة الوحيدة : أن يؤجرها صاحبها ، أو أن تؤجرها الدولة للناس نيابة عنه !

وتم تأجير البناية بسرعة !

١٠ جهـــــات تبـدى رأيهـــــا

فى زيارة لمكتب محام مرموق فى لندن . كان خارجا من اجتماع طويل . القضية أن موكله اشترى مبنى قديما فى الشارع الرئيسى فى حى « نايتسبريدج » أو « جسر الفرسان » ، فى مواجهة محل « هارودز » الشهير الذى اشتراه « آل فايد » « المصريون » .. يريد أن يهدم المبنى ويقيم مبنى تجاريا ضخما فى أغلى منطقة فى لندن .

ولكن حوالى عشر جهات لها حق إبداء الرأى . من البلدية إلى مجلس الحى إلى هيئات العمارة والفنون الجميلة إلخ ... ولا يمكن هدم المبنى وإقامة بدله قبل موافقة كل هذه الهيئات . من حق المستثمر أن يتصرف داخل المبنى الجديد كما يشاء .. مع مراعاة الشروط الصحية والهندسية والجراجات ، وما إلى ذلك بالطبع .. ولكن المظهر الخارجى ونسب الارتفاع تخضع لشروط قاسية هدفها الاحتفاظ بطابع المبانى الأساسى فى المنطقة . هكذا تتجدد المدينة دون أن يتغير طابعها أو تشوه ملامحها .

وفهمت أن صاحب المشروع المسكين ليس عليه أن يقدم الخرائط التفصيلية فقط ، ولكن عليه أن يقدم « هيكلا مجسما » كاملا لمشروع المبنى كان موجودا فى مكتب المحامى . والحى التجارى له طابع ومواصفات ، والحى السكنى له طابع ومواصفات ، وكل دكان يقام له شروط وحيثيات والتزامات .

وكان هناك بحث تاريخى مقدم عن أصل حى « جسر الفرسان » منذ كان قرية ، وتطور شخصيته وعمارته حين امتدت مدينة لندن لتشمل القرية بين ضواحيها .

ومضى المحامى يشرح لى من التفاصيل مالا طاقة لى بذكره أو بتذكره ..

وسألنى المحامى الانجليزى : وماذا تفعلون عندكم والقاهرة مدينة عريقة ، ومشهورة بأنها ذات الألف مئذنة ؟

قلت له : ياخبر أبيض ! تريدنا أن نناقش المقاولين وبناة « الأبراج » والمستثمرين ؟ .. لا حول ولا قوة إلا بالله .. القاهرة ستصبح مدينة الألف كوبرى ! والمليون مخالفة معمارية !

عقـــــــود الشـــــراء

أثار فنان كبير معى قضية تصل قيمتها إلى مئات الملايين . وهى قضية عدم تسجيل عقود شراء شقق التمليك ، التى هى القاعدة تقريبا فى ظروفنا الحالية .

قال : إننى لا أستطيع رهن شقتى لأقترض خمسين ألف جنيه أقوم بها بمشروع فنى ، لأن عقد شرائى للشقة غير مسجل فى الشهر العقارى . فأنا أمام القانون والبنوك لا أملكها . هذا بينما يستطيع صاحب العمارة التى باع شققها جميعا أن يقترض ملايين الجنيهات .. لأن العمارة التى ثمنها كذا مليون ما زالت أمام القانون والبنوك ملكا له !

وهذا الوضع هو الشائع والأساسى فى مصر الآن . وإلى جانب كوارث عدم ثبات حقوق الملكية الصحيحة وضياع مراجعها الوثيقة ، فإن ما يضيع على الدولة نتيجة عدم تسجيل عقود تمليك الشقق يصل إلى مئات الملايين من الجنيهات فى أقل تقدير . إذا علمنا أن ما تحصّله الدولة من تسجيل البيع - من البائع والمشترى معا - يصل إلى ما يساوى ١٥٪ من ثمن العقار .

ولبعض الحالات سببها : أن مالك العمارة التى باعها يتهرب من التسجيل حتى لا يدفع الرسوم . ولكن فى بعض الحالات الأخرى يلتقى المشترى مع البائع أيضا فى هذه الرغبة . رغم ما ينطوى عليه هذا من قصر نظر من ناحية المشترى وخطورة عليه .

وبعض الخبراء يقولون إن الدولة مسئولة .. لأن رسوم التسجيل مع الارتفاع الهائل فى ثمن العقارات صارت باهظة ، خصوصا بالنسبة للمشترى ، وأنه خير لها أن تخفض الرسوم وتحصل على مئات الملايين .

وبسؤال المحامين قالوا إن الشهر العقارى نفسه يضع عراقيل كثيرة جدا فى طريق التسجيل . ولكن أى مسئول فى الدولة يهمه تحصيل هذه المئات من الملايين ، واستقرار هذا النوع الجديد الشائع من الملكية فى البلاد ، يستطيع أن يسأل ، وأن يعرف ، وأن يتخذ القرارات التى تسهل وتخفف على دافعى الضرائب . وتلزمهم بذلك أيضا .

إن العمارة ذات العشرة أدوار ، وكل دور أربع شقق - وهذا هو المتوسط الآن - إذا باعها بانيها بأربعة ملايين جنيه ، فالدولة لها حوالى نصف مليون جنيه لا تنال منها مليما !

المخالفـــــة هـى القـــــانون

نشرت الأهرام تصريحا للمهندس حسب الله الكفراوى يقول فيه إن هناك فى القاهرة وحدها خمسة آلاف عمارة تمت فوقها عمليات تعلية ضد القانون ...

والسؤال ماهو الحل ؟ ...

وفى البلاد ذات النظم النظيفة المستقيمة ، يُطرح السؤال فى أول المشكلة فيكون الحل سهلا . ولكن فى عهود الفساد والرشوة وخراب الذمم ، تُترك المشكلة حتى تتفاقم ، ونصبح أمام الأمر الواقع ، ثم يقال لك : وما الحل ؟

فمن يهدم مثلا آلاف الشقق ، المسكونة بعشرات آلاف الناس ، ويلقيهم فى الشارع ؟

هكذا كانت تدار البلاد ، وتتعمق المخالفة . حتى تصبح المخالفة هى القانون !

والحل ياسادة بسيط ... مخالف واحد فقط ، أو عشرة من الخمسة آلاف ، وفى أماكن واضحة ... يطبق عليه القانون بالحد الأقصى ، الذى هو الهدم على نفقته والحبس سنة !

هذه لن تهدم الخمسة آلاف . ولكن ستوقف مزاولة الجريمة فورا . وشعار الدولة الجديد هو الجدية . والجدية لابد أن يراها الناس لتنعكس على سلوكهم .

والحل الثانى : قانون بمصادرة الارتفاعات المخالفة . فالهدم والمصادرة بالنسبة للمالك سواء . بل المصادرة أرخص لأنه لن يدفع تكاليف الهدم . ويبقى السكان ولكن يدفعون الأجر للمالك الجديد - المحافظة أو غيرها - ولا ظلم للمالك الذى فعل ذلك وهو يعرف القانون مقدما ...

ولن أتحدث عن كيف كانت تتم المخالفات ، وأساليب الفساد التى كانت تستخدم ويغمض القانون عينيه . رغم أن هذا دوسيه يجب أن يتولاه جهاز فى مكتب النائب العـام ، لاستئصال الفساد قدر الطاقة ...

ولكن الارتفاعات جريمة ضد مرافق المنطقة ، من مياه ومجار وتليفونات . فهى تدمير لمرافق البلاد . وإساءة لباقى سكان المنطقة . وما فضيحة انفجار مواسير المجارى ، وموجة القذارة التى تتلوه سوى جزء من آثار هذه المخالفة .

ساعتها يمكن أن نتكلم عن سيادة القانون حقا .. لا دعاية وتهريجا !

القـــانون الحـــالى مهـــزلة

هل نريد حقا أن نعالج قضية سقوط العمارات الجديدة ؟ أم أننا نريد فقط أن « نمررها » بأسلوب اللطم والبكاء على الموتى ، والنسيان بعد دفن المأسوف على حياتهم ؟

إذا كنا نريد المواجهة الجادة ، فأول سؤال يطرح نفسه هو : أين يوجد مشروع قانون المبانى الجديد بعد أن طال زمن وضعه ومناقشته ؟

رسائل من قراء خبراء تقول : إنه « مركون » فى أحد أدراج رئيس مجلس الشعب .

ورغم نوع شخصيات أصحاب الرسائل ، فإنى أكتفى بالتساؤل عما إذا كان هذا صحيحا أم لا ؟ وإذا كان صحيحا ، فأين سائر سلطات الدولة .. وأقصد السلطة التنفيذية من القمة إلى القاعدة ؟

إن محاكمة المذنبين بالقانون الحالى مهزلة .. لم تمنع أحدا من مخالفة القانون إذ كانت العقوبة بضع مئات من الجنيهات ..

وقد طرحنا اقتراحات كثيرة « لقطع دابر »

هذا التحدى الصارخ ، الواضح ، للدولة يوميا .

اقترحنا الهدم .. وهو قرار صعب ، ولكنه لو نفذ مرة واحدة فإنه لن يتكرر . وقيل : وما ذنب السكان ؟ فاقترحنا مصادرة المبانى الزائدة عن المسموح بها بالقانون وتمليكها للمحافظات ، التى تقوم بتحصيل إيرادها . فبغير مثل هذا فإن صاحب العمارة مستعد أن يدفع آلاف الجنيهات مرة ، ويدخل السجن شهورا ، وتبقى العمارة المخالفة للقانون مملوكة له نصف قرن على الأقل .

إن بعض الأمراض تحتاج إلى جراحة ، لا إلى أقراص اسبيرين .. وإجراء الجراحة يحتاج إلى شجاعة فى اتخاذ القرار . فهذه العمارات لا تسقط وتقتل فقط ، ولكنها تدمر المدينة بضغطها على مرافق المياه والمجارى والكهرباء ، وتحول القاهرة إلى قرية متخلفة ضخمة يسكنها أكثر من عشرة ملايين .

ومرة أخرى ، ماذا يحول دون صدور قانون المبانى الجديد ؟

قـــانون متســـكع

. . إلى أن يصدر قانون تنظيم المبانى ، الذى يتسكع بشكل غريب فى مجلس الشعب ، وهو نفس المجلس القادر على إصدار بعض القوانين فى جلسة واحدة ! .. إلى أن يصدر القانون ونقرأه ونناقشه ، فهناك بالطبع قوانين أخرى قائمة ، وهناك سلطات لها اختصاصات ، ولا يمكن تبرير انهيار العمارات بعدم وجود نصوص ..

ولكن السؤال هو : من ينفذ القوانين فى هذا البلد ؟ .. ومن يعرقلها ؟ .. ومن يستفيد من ذلك ؟ ..

إذا لم نرد على هذه الأسئلة ، فإن أى قانون لا يساوى ثمن الحبر الذى كتب به ، إذا لم يكن برسم التنفيذ ، وبلا إغضاء ..

لقد نشرت الزميلة « الأخبار » فى تحقيق عن عمارة المهندسين ، قائمة بالإجراءات الرسمية ، التى اتخذتها الجهات المختصة ، قِبَل هذه العمارة ، قبْل الانهيار السعيد . وهو سعيد حقا لأنه لو تأخر شهرا أو شهرين لوصل عدد القتلى إلى ما يساوى ضحايا غارة جوية على مدينة المهندسين ! ...

عشرة إجراءات رسمية ! ولن أسردها لضيق المكان . ولكن أولها قرار من حى شمال الجيزة بإيقاف أعمال البناء لمخالفة القانون .. وتاريخه « ١٩٨١/١٠/٢٦ » ، أى قبل انهيار العمارة بتسعة عشر شهرا ! صدرت فيها قرارات أخرى ، وإخطارات لشرطة المرافق ، وقسم شرطة العجوزة ومرفق المياه وإدارة الكهرباء . وحررت أقسام الشرطة المحاضر اللازمة .. أولها فى ١٩٨١/١٢/٣ بواسطة شرطة المرافق قسم العجوزة « لإيقاف المبانى بالعمارة بالقوة الجبْرية والتحفظ على أدوات وعدد المقاول ! » ، وذلك قبل ١٧ شهرا من انهيار العمارة !

القوانين ليست كافية . فلدينا عشرات القوانين واللوائح تعاقب الاعتداء على المرور ، وعلى تكسير الشوارع ، وعلى إلقاء القاذورات والزبالة فى الطرق العامة .. ولوائح تعاقب كل من يمارس عمله ، حتى كناس الشارع ..

ولكن الذين امتطوا خيول الجهل النشيط

والفساد الأنشط ، وحطموا هيبة الدولة ، خلقوا « عرفا » بين الناس يقول بأن القوانين ليست للتطبيق ، على الأقل على الأقوياء !

الشـــذرات لاتكفـــى

إن لم أكن مخطئا ، فإننى أذكر أن الصحف اليومية الكبرى عندنا ، كانت تنشر « النص الكامل » لأى مشروع قانون له أهمية ، قبل عرضه أو مع عرضه على مجلس الشعب ـ أو البرلمان ، وإن تعددت الأسماء ـ حتى يستطيع الرأى العام أن يطلع عليه ، وأن يشارك المهتمون منهم فى مناقشته والتعليق عليه ..

ومطروح على مجلس الشعب ـ مثلا ـ قانون تنظيم المبانى . وهو قانون ثار حوله وحول تأخره القيل والقال بين كثير من الناس ، بالحق أو بالباطل . ثم إنه من تلك القوانين التى تمس حياة كل الناس تقريبا ، فالناس جميعا إما ساكن أو صاحب مسكن . وقـد تعقـدت الإجـراءات والتفسيـرات والتطبيقات حول هذا الموضوع دهرا طويلا ، حتى أصبح من اللازم أن يصدر القانون دون أن تشوبه شائبة بقدر الإمكان .

وإذا كان مسار القانون جعل خطواته تسرع وتبطىء على إيقاع العمارات المنهارة ، والأموال المهدرة ، والأرواح التى صعدت إلى بارئها ... فإن المطالبة بنشر النص الكامل فى الصحف ـ وهذا طلب موجه إلى الصحف ـ ليست متأثرة فقط بالمبانى التى انهارت والأرواح التى أزهقت ، ولكن من باب إقرار تقليد هام بصدد أى قانون من هذا النوع ..

إن نشر شذرات وفقرات من القانون لا تكفى . فمناقشته لا تصح إلا بوجـوده كاملا ، ليرى الجميع توازن نصوصه ، ومدى تكاملها أو تنافرها ... وما قد يكون فيه من ثغرات . وسيناقشه الرأى العام ... سيرسل الخبراء مقالات إلى الصحف .. وسيرسل غيرهم تعليقاتهم رأسا إلى رئاسة المجلس ، أو رئاسة اللجنة التشريعية ، أو إلى النائب الذى يمثلهم فى المجلس . ونكرر أن حكمة إصدار القوانين بالطريق الدستورى ولو كان بطيئا ، هى أن تستقر أحكامها فى ضمائر الناس ، قبل أن تستقر فى النصوص النهائية ، وأن تتبدد الشكوك ـ حقا أو باطلا ـ عن المصالح التى تتصارع حول صياغة مثل هذا القانون .

الوقـــاية خيـــــر مـن العـــلاج

هناك نص قانونى واحد ، لو أضيف إلى قانون المبانى ، لتغير الموقف تماما ..

هذا النص هو أن يكون لكل مواطن صاحب مصلحة حق التوجه بالبلاغ ضد مخالفة القانون إلى الجهة (القضائية) رأسا . وذلك بدل الوضع الحالى الذى لا يعطيه إلاّ حق الشكوى للجهات الادارية ، ويبقى للجهات الادارية حق المطالبة بتطبيـق القانون .

إن الذى لاشك فيه أن الناس ، عن صواب أو خطأ ، صارت لا تثق فى الأجهزة الادارية بوجه عام . والأسباب يجدها المواطن حيثما اتجه لطلب حق أو تقديم شكوى أو قضاء حاجة . ويكفى الناس أن ترى آلاف مخالفات البناء الصارخة ، الظاهرة للعيان بطبيعتها ، لتتساءل عن جدوى الاتجاه للجهات الإدارية .

وهذا أمر مألوف فى القوانين . يعرفه أهل

القانون تحت عنوان « حقوق الارتفاق » ، و « دعوى الحسبة » .

النص الثانى هو أن ينص على أن جرائم مخالفة قوانين البناء لا تسقط إلا بتقادم لا يقل عن عشرين سنة .. حتى يعرف صاحب النفوذ أن مخالفته قد تطارده بعد زوال نفوذه ، أو الجاهل أو المتجاهل أنه لن ينجو من العقاب ، هو أو حتى ورثته .

هذا نص رادع .. والوقاية خير من العلاج ..

نعرف أن هذا يغنى عن وضع أى قانون - مستقبلا - بأثر رجعى . فأنا أوافق تماما على تجنب وضع قوانين ذات أثر رجعى فى أى مجال .

ثـم صــــــــدر القـــــــانون

صدر قانون المبانى ، وبالتالى فالقارىء يتصور أن لا معنى لمناقشته ، أو لمحاولة تعويض ما فاته ، وهذا غير صحيح ...

إن كل قانون من هذا النوع له « لائحة تنفيذية » ، ولكن من عيوب صياغة أى قانون ، الإسراف فى الإحالة إلى « لائحة تنفيذية » تصدر بعد ذلك .. وهذا القانون أسرف فى الإحالة إلى « اللائحة التنفيذية » التى ستصدر - وربما اللوائح - إسرافا شديدا ، وهذا فى حد ذاته مدخل لإفساد أى قانون .. لأن اللائحة التنفيذية لا ينتبه إليها الناس ، ولا تمر بالمراحل التشريعية التى يمر بها القانون . وكم من قوانين دمرتها « لوائح تنفيذية » ..

وبالتالى فالمطلوب نشر اللائحة التنفيذية على الناس ، وأن تأخذ حقها من المناقشة والرقابة .. فمن خلال اللائحة التنفيذية يمكن سد ثغرات فى القانون .

والقانون نفسه لم يحظ « بالمناقشة العامة » كما يجب ، على صفحات الصحف ، لعدم نشره كاملا قبل طرحه على مجلس الشعب ، باستثناء ما كتبه عضو المجلس عن حزب العمل ، المهندس محمد حسن درة ، وكان كلاما هاما ، لم يؤخذ بشىء منه على أى حال .

وخطورة قوانين المبانى والتنظيم أنها تمس مصالح كبيرة وكثيرة . فالناس لم يروا من خلال انهيار العمارات إلا مصلحة صاحب العمارة فى مخالفة القوانين أو استغلال ثغراتها . ولكن أصحاب العمارات ليسوا وحدهم أصحاب المصالح المتعلقة بهـذا الموضوع ، فهناك مثلا أصحاب الأراضى .. لأن من يشترى أرضا يبنى عليها عشرة طوابق سيدفع فى الأرض ضعف الثمن لو كان سيبنى خمسة طوابق فقط . ينبغى تحديد مناطق سكنية ومناطق تجارية ومناطق صناعية ، لكن كل محاولة لتخطيط المدينة تواجه مشكلة أسعار الأراضى وتضخمها ، سلبا أو إيجابا ، ثم هناك المقاولون ، ثم هناك المهندسون ، ثم هناك تجار مواد البناء .. إلى آخره .

والمبنى إذا أقيم يعيش بين خمسين ومائة سنة ، فالقانون هنا يتعامل مع عناصر لا يسهل تغييرها . وأصل البلاء فى قبح القاهرة ، وعدم تخطيطها هو عدم وضع قوانين توازن بين المصالح المشروعة لشتى فئات الناس .

فـانشروا علينـا اللائحــة التنفيذيـــة .. وبسرعة .. حتى لا يظل الوضع تائها .

مبنـــى يدمـــــر شــــــــارعا

ذهبت لزيارة صديق ، فى ذلك الحى الجديد ، الذى كان أنيقا ومتميزا ، والذى يسمى « بالمهندسين » .

ووجدت نفسى أسير فى طرق وعرة - لا شوارع - يشبه منظرها سطح القمر كما رأيناه فى صور رواد الفضاء ..

الأشجار انتزعت ، والأسفلت تحطم حتى لا يمكن التعرف على أنه كان موجودا يوما ما ، والأرصفة لم تعد لها معالم ، والمطبات الحادة وأفواه شبكة الصرف المفتوحة ، تهدد السائر على قدميه أو المار بسيارته بأكثر من مصير سيىء ...

صحيح أن جزءا كبيرا من هذا كان من آثار انفجار ماسورة الجيزة الشهيرة . ولكن جزءا كبيرا منه ، نتيجة للذين أقاموا العمارات والمبانى .. وفى خلال البناء دمروا الشوارع تدميرا ، وتركوها ملأى بآثار البناء وأسياخ الحديد والزلط والرخام .

ولا يوجد بلد فى الدنيا يسمح لأحد بإقامة مبنى يدمر فيه شارعا ، ثم يتركه كما هو ! إنما صاحب البناء ملزم بأن يعيد الشارع والرصيف إلى ما كانا عليه ، على نفقته الخاصة . ودون أن تتحمل الدولة مليما واحدا .

ورغم التنبيه إلى ذلك فمازال يحدث دون أن يلقى هذا اهتماما من أحد .. والواقع أنه لا يجب تطبيق هذا المبدأ من اليوم فقط ، بل يجب تطبيقه بأثر رجعى مدته خمس سنوات على الأقل .. يلزم فيه كل من أقام مبنى ، أو فتح بوتيكا ، ودمر فيه شيئا من الطريق العام ، أن يعيده إلى ما كان عليه على حسابه ، لأنه هو المستفيد مما بنى ، ولأن إعادة الشوارع إلى ما كانت علية فى هذه الحالة لا يجوز أن تتم على حساب دافع الضرائب الذى لا يعرفه الشارع ولا المدينة كلها !

عقيـــد لا يجـد شقــــــــــة

نحن نشكو من توسع الأجهزة الحكومية فى تأجير المساكن الخاصة ، ومزاحمتها للباحثين عن شقة بالقاهرة أو بغيرها . ومهما قالت الوزارات من ضرورات التوسع ، فنحن نعرف أنها تشغل هذه الأماكن كلها بسبب كثرة الموظفين ، لا لحاجة العمل ذاته . فهم يحلون أزمة إسكان مكاتب الموظفين على حساب أزمة إسكان المواطنين . ولو أرادت الدولة لجعلت العمل فى بعض مصالحها عدة « ورديات » يوميا لتلافى مشكلة المكان ، ولأخلت ما تشغله بالفعل من عمارات .

و « العقيد شرطة ... » الذى وصل إلى هذه الرتبة دون أن يجد شقة له ولزوجته ولثلاثة أطفال ، يرى أنه قرأ عن عمارتين سكنيتين جديدتين بنتهما وزارة الأوقاف فى حى المهندسين .. وعن قواعد تمليك هذه الشقق للمواطنين ، وأنه أسرع مثلهم إلى العمارة الأولى ليعلم أن مصلحة الضرائب قد استأجرت العمارة بالكامل وظهرت أكوام ملفات الممولين مكدسة فى البلكونات ، وأسرع إلى العمارة الثانية فوجد مصلحة حكومية أخرى قد فعلت نفس الشيء ! ويلاحظ العقيد شرطة أن استخدام الشقق السكنية كمكاتب يبدد مالا طائلا . فالعمارة السكنية بُنيت وكل بضع حجرات يتبعها حمامات ومطابخ ومرافق .. مما يلزم الشقة

السكنية ، وهى مرافق تتكلف مبالغ طائلة ولا يستفاد منها حين تتحول الشقق إلى مكاتب .

وهذا منطق سليم تماما . وكلنا نتردد على هذه المساكن التى تحولت إلى مكاتب ، ونعرف المناظر الكريهة للحمام الذى تفوح منه الروائح ، و « البانيو » المحطم .. إلى آخره .

وقد كان الأولى أن تتقدم الجهات الحكومية المحتاجة فعلا إلى جهات البناء مقدما باحتياجاتها ، حتى تجد الجهة التى تقبل أن تقيم « مبنى إداريا » ، الأمر الذى يوفر مالا كثيرا .

ولكن يبقى السؤال الأساسى والأهم : إلى متى تظل تعلن جهات رسمية كوزارة الأوقاف عن إقامة مبان للإسكان ، ثم تسرع جهات حكومية أخرى إلى استئجارها كلها دفعة واحدة ؟ وإلى متى سيتأخر ما طالبنا به مرارا من حصر للعمارات والشقق التى تشغلها مكاتب الدولة ، حصر تقوم به جهة غير الوزارة المستأجرة ، لنضمن حيادها فى تقرير ما تحتاج إليه الوزارات والمصالح فعلا من هذه المبانى السكنية ؟ ونبحث جديا فكرة العمل فى بعض المصالح المرهقة فعلا ، كمصلحة الضرائب ، أكثر من وردية ، اختصارا للمكان وتوفيرا لخدمة أوسع للجمهور .

□ □ □

يوميات هذا الزمان

معنى الوطنية

ماهو معنى « الوطنية » ؟

إننا نرى الحوار والأخذ والرد يبدو ببساطة بين عقليتين بوجه عام : طرف يريد أن يستخدم اقتصاد البلد فى رخاء فئة لا تزيد على سبعة فى المائة ، وطرف يريد أن يستخدم اقتصاد البلد فى تحسين أحوال التسعين فى المائة الآخرين ، أو أكبر نسبة ممكنة منهم .

ودعونا من كل النظريات والاتهامات والشوشرة الكاذبة . إن هذا ببساطة هو محك معنى « الوطنية » .

دعونا من الذين يكتفون بحب مصر على أمواج الاذاعة وشاشات التليفزيون ، والأناشيد الغنائية والمقالات الغرامية .. إننا فقط نريد من هؤلاء أن يحبوا مصر فى غير التمثيليات والخطب والمقالات والأناشيد .. نريدهم أن يحبوا مصر بأن يحبوا شعبها .. فهذا هو الحب الأصيل ، وليس مجرد حبها « لظلها الظليل ! » . وأن يحبوا شعبها هو أن يكافحوا لكى يتعلم الطفل المصرى أحسن ، ولكى يلبس المواطن المصرى أحسن . ويأكل أحسن . ويجد مرافق حياته - التى صارت بدائية وبديهية - كمواسير المياه والمجارى والمواصلات العامة والشوارع غير المدمرة ، موجودة .

الوطنية اليوم بالممارسة لا بالأغانى والأناشيد والمهرجانات ..

والمصرية هى الانتماء لمصالح شعب مصر الحقيقية ، لا بالتسلق على أكتافه والاستهتار بآلامه ، ومنع أى كلام « يتاجر بمعاناته ! » ثم بالتلويح بالأعلام والهتاف الأجوف باسم مصر .

هذه وطنية القرون الوسطى . وطنية المماليك الذين لم تكن مصر لهم إلا قاعدة انطلاق ، وعزبة رخاء ، وجنود يقاتلون وفلاحون يكدحون ، لدفع ثمن رخاء المماليك وجواريهم ومغامراتهم وصراعاتهم على السلطة .

وطنية اليوم هى حب الوطن من خلال حب المواطنين ، لا من خلال تقديس الفرعون الذى يقسم المناصب والأرزاق .

بيانات لا تصدق

لا أعرف كيف أقنع نفسى بتصديق بيانات وزارة الصحة !

فأنا شخصيا كنت ضحية هذه البيانات !

قبل سنة مرض ابنئ مرضا خطيرا . ونُقل إلى مستشفى الحميات ، القسم التابع لإشراف مركز أبحاث الأسطول الأمريكى لأمراض المناطق الحارة « نامرو » . وقد لقى من أطباء المركز والمستشفى أحسن علاج .

وانتشر الخبر ، ربما لخطورة المرض - الذى سمته وزارة الصحة « الالتهاب السحائى » - وربما لإشاعات عن انتشاره .

وأصدرت وزارة الصحة بيانا رسميا ، قالت فيه إن المرض أصاب تلميذا واحدا فى مدرسة أجنبية (كأن المدرسة الأجنبية - وتلاميذها ومدرسوها مصريون - أحضروا

الميكروب من باريس) وأن هذا التلميذ قد تم علاجه ، وخرج من المستشفى وعاد إلى منزله !

قالت وزارة الصحة إن المريض شفى وعاد إلى منزله ... وأنا مقيم معه فى المستشفى ! وكبار مسئولى الصحة يزورونه ، بعد هذا البيان ، فى المستشفى . ثم يزوره وزير الصحة فى المستشفى ومعه كوكبة من رجالها !

ثم تأكد لى أن هناك حالات كثيرة ! .. كان المهم لدى كل من فى وزارة الصحة ، من مفتش صحة المنطقة إلى أكبر الرؤوس فيها - أن يتكتم الخبر ...

وكان المسئولون عن الصحة ، يلوموننا لأننا أبلغنا المدرسة عن مرض التلميذ كما هو الواجب ، ليتخذوا الإجراءات اللازمة لحماية سائر التلاميذ ! ولكنهم كانوا يرون أن إبلاغ المدرسة فورا هو الذى أحدث هذه « الدوشة » التى لا لزوم لها !

ولم تكن دوشة كاذبة ، فقد كان فى مكان قريب عنبر كامل من المرضى بهذا المرض ! ولكن رغبة التكتم تفوق رغبة التصدى للداء الذى يتسبب إهماله سنة ، فى انفجاره فى صورة وباء بعد سنة أو بعد سنتين .

وما يسمى حركيا « بأمراض الصيف » عادت منذ سنوات بعد أن كانت قد انقطعت تماما . ولكن البيروقراطية تضلل الناس والمسئولين الكبار على السواء ... فيزداد انتشار الوباء سنة بعد سنة ، ونقاومه بالبيانات المشكوك فى أمرها ، وليس بالإجراءات الوقائية قبل موعد هذه الأمراض كل صيف . كأننا لا نرى « هلال الصيف » إلا ليلة ظهوره !

فالمهم هو التكتم . والمهم هو السمعة لا الحقيقة . وتأجيل المشكلة . وأن لا يعرف المسئولون « الكبار » حجم الحقيقة . ورفع التقارير عن أنه ليس فى الإمكان أحسن مما كان !

هذا الأسلوب البيروقراطى الذى يدفن رأسه فى الرمال ... هو الذى يحول دون أى علاج حقيقى لأى مشكلة ...

ومنذ سنوات ، كنت فى لندن لحضور مؤتمر ، وقرأت أخبار « أمراض الصيف » فى مصر فى الصحف ، وبأسمائها الحقيقية ...

وعلمت من سيدة انجليزية قادمة إلى مصر فى فوج سياحى ، أنهم طلبوا منها التطعيم قبل السفر ضد كذا وكيت من أمراض الصيف .

وصدرت بيانات من عدة دول عربية حول هذا الموضوع ، وكان ذلك قبل أن ينشر فى مصر كلمة عن شىء من ذلك .

لقد انقطعت هذه الأوبئة عن مصر تماما قبل سنوات طويلة ... ولكنها فى السنوات الأخيرة بدأت تطل برأسها على نطاق ضيق ، ثم على نطاق أوسع كل سنة .

والأسباب واضحة : وهى الانهيار العام فى مرافق الصحة والنظافة ، وانتشار أكوام الزبالة .. والناموس .. والذباب .. وحكايات المجارى ... إلى آخر القائمة . !

ولو اعترفنا بعودة الخطر منذ أول لحظة ، قبل سنوات ، لكنا - ربما - قد اتخذنا الإجراءات اللازمة من أجل عودة « ضرورات » النظافة .

إن الكتابة فى هذه الأمور قد تكون أليمة على نفس المسئول . ولكنها فيما أعرف أكثر

إيلاما وقسوة على نفوس الذين يكتبون . ليس هذا بحثا عن الخطأ ، ولكنه اندفاع غريزى لمقاومة الأهوال التى تهاجمنا ! والوطنية ليست فى تكتم فاشل لما لا يمكن تكتمه ، ولكنها فى التصدى له .

قبل ما يزيد على عشرين سنة خرجنا تماما من دائرة بلاد الأوبئة . فماذا حدث ؟ بالعلاج الحازم لا نريد أن نسمع نكتة « أمراض الصيف » مرة أخرى . وأمامكم سنة كاملة من الآن .. هل هذا كثير ؟

موضــة الســـياحة

الاقبال السياحى على مصر فى موسم أعياد رأس السنة ، لم يسبق له مثيل . مررت بباريس ولندن ، ومصر « موضة » السياحة هذه السنة ، ولا أدرى لماذا(؟) . بل إن عددا كبيرا من كبار الشخصيات السياسية والأدبية الفرنسية والإنجليزية قادم إلــى مصر ، لدرجة أن السفارات المصرية تضع أيديها على قلوبها ! ولا يوجد مقعد على طائرة إلى مصر لمدة شهر !

وإذا كان السائحون الأجانب يتجهون جميعا إلى الأقصر وأسوان ، ومياه البحر الأحمر الدافئة ، متجنبين غابة القاهرة ، فإن السائحين العرب يأتون أساسا للقاهرة . ومن إخطارات أصدقائنا يمكن القول أنهم قادمون فى نفس الموسم أيضا بأعداد كبيرة جدا ...

بل إن « العالمين ببواطن الأمور » فى مسائل السياحة بدأوا يقلقون . فنحن نطلب ملايين السياح ، وليس لدينا ما يلزم هذه الأعداد من أسرّة ، وغرف ، ودورات مياه ، وأتوبيسات ، ومرافق سياحية بوجه عام . بل إن « المرور » داخل المخزن الكبير الذى اسمه « المتحف المصرى » صار لا يسمح للسياح بأكثر من المرور العابر السريع ، دون التمتع بتأمل كنوز المتحف النادرة ...

ولكن المهم هنا ، هو أن هيئة مطار القاهرة الدولى لم تجد إلا هذه الأسابيع من السنة ، لكى تقرر إصلاح المطار الأصلى الكبير ، تقلبه رأسا على عقب ...

وصلنا إلى المطار فوجدنا جزءا منه وقد جددت أرضه بالرخام ، ولكنه محاط بالأسوار حتى لا يستعمل إلى أن يثبت ، وجزءا بالبلاط وجزءا من الرمال التى تغوص فيها الأقدام ..

لماذا اختيار هذا الوقت بالذات ؟! والممر الطويل ، المصمم على شكل « عنق زجاجة طويل » يسمى بالمطار الجديد ، مختنق إلى درجة مفزعة ، الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود ! وقد حولت إليه من زمن معظم الرحلات استجابة لشرط الذين حصلوا على امتياز السوق الحرة ، من ضرورة مرور كذا مليون راكب فى السنة عليهم كشرط من شروط العقد !

سيكون الرد : إن مواسم الزحام كثيرة ! ولكن مواسم الهدوء أيضا كثيرة ! والمطار القديم ، الكبير ، الأساسى ، مضت عليه شهور طويلة وهو خاو على عروشه ، لا يستعمل ، ولا تمتد يد لتعديل أى شىء فيه .



الوطنيـة الاقتصـادية

لم تكن هناك أبدا وطنية سياسية بدون وطنية اقتصادية ، والعكس صحيح .

ثورة ١٩١٩ انتجت بنك مصر ، وطلعت حرب ، ومحمد سيد ياسين .

ثورة ١٩٥٢ انتجت حركة التصنيع ، وبناء السد العالى ، وبناء الألف مصنع .

ثورة غاندى فى الهند انتجت حركة صناعة الغزل فى البيوت ومقاطعة أقمشة انجلترا ..

زعامة عبد الناصر لحركة القومية العربية انتجت تأميم البترول فى العالم العربى !

وأسبوع المؤتمر الاقتصادى يجب أن ندعمه بالدعوة إلى وطنية اقتصادية مصرية ..

وقد كان حسن النية الزميل الذى كتب : إن حماية الصناعة الوطنية ليس معناها ترك المستهلك المصرى فريسة للإنتاج الردىء . وإن المستهلك المصرى يستحق أن يحصل على أحسن السلع .

نعم . ولكن بشرط أن يكسبها بعمله .. أن يشتريها بأمواله وليس بأموال لم يكسبها ، ولكن يقترضها ويدفع فوائدها . فالمستفيد هنا من السلع الفاخرة قلة ، والذين يدفعون القروض الاستهلاكية وفوائدها هم نحن جميعا !

لنعمل وننتج ونتعب ونعرق ، ونشترى بعد ذلك السيارات الكاديلاك .. فهذا وضع اقتصادى سليم . أما أن يركب الكاديلاك مائة ، ويركب كبارى المشاة مليون ، ويجرى وراء المواصلات العامة ملايين ، وتدفع هذه الملايين ثمن الكاديلاك - فهذا ليس ظلما فحسب وإلا لاحتملناه ! ولكنه كارثة اقتصادية قومية تنتهى برهن البلد كما رُهن أواخر عهد اسماعيل .

ارفعوا شعار الوطنية الاقتصادية بضع سنوات وستستريح مصر مدى العمر ، وسنلحق حقا بركب القرن العشرين .. نلحق به جميعا ، وليس وفدا قليلا منا لم ينتخبه أحد .. إلا أهل السلطان .

الأردن وتونس أكثر بلدين فى العالم العربى يأخذان بنظام الاقتصاد الحر والرأسمالى ، وأقل البلاد العربية فى الموارد الطبيعية (أى غير بلاد البترول) ..

ولكن السجائر الأجنبية ممنوعة فى الأردن . لأن فيها صناعة سجائر وطنية متقدمة . وفى أكبر فنادقها لا تجد سيجارة أجنبية تباع .

وأكثر من ذلك فى تونس : فى المرافق السياحية ذاتها ، لا تجد فى الفنادق الكبرى العالمية ولا فى طائراتها الدولية إلاّ علب الزبد المصنوع فى تونس ، والسكر التونسى المعلب .. إلى آخره ...

ولم يؤد هذا إلى تطفيش السياح من « هلاتن » و « شراتن » تونس أو الأردن . ولم يقلل الاستثمار العربى والأجنبى ، طالما أنه ملزم تحت رقابة الدولة بنظافة الانتاج ، ونظافة الخدمة ، ونظافة البشر .

ولم يقل أحد إن هذه سياسة انغلاق . ولم يتصور أحد أن حماية الرأسمالية الوطنية والصناعة الوطنية جناية على المستهلك المحلى !

إنها وطنية اقتصادية لا تقل شرفا عن الوطنية السياسية .

بل إن الوطنية السياسية تحتاج إلى سند من الوطنية الاقتصادية . ليس بمعنى انتاج كل شيء من الإبرة إلى الصاروخ . فليس كل بلد قادر على ذلك . ولكنك بقدر مالديك من إنتاج وطنى فى المجالات التى تستطيعها ، بقدر ما تقايض عليه بانتاج مستورد ، تستطيع به مقاومة الضغط السياسى والاقتصادى إذا حدث .

والثلاجة التى تُصّنع كلها ، أو حتى بعضها ، فى مصر .. يذهب ثمنها الذى تدفعه إلى جيوب مصريين آخرين ، فيزداد الاقتصاد العام قوة وتتسع به دائرة العمل الشريف . ولكن الثلاجة - الأفخر طبعا - المستوردة ، يذهب ثمنها الذى تدفعه إلى الشركة الأجنبية ، والدولة الأجنبية ، والعامل الأجنبى . هل هناك أبسط وأعدل وأعقل من هذا المنطق ؟

حرية الصحافة .. حرية الصحافة ..

وأهلا بحرية الصحافة بعد طول غياب . وأهلا باختفاء الحديث عن حرية صحافة غير موجودة .

ولكن حرية الصحافة مقترنة فى الأذهان عادة بحرية مقالات الرأى ، والكتابات الرنانة ، فى حين أن هناك حرية أهم ..

القاعدة الصحفية فى العالم هى : الخبر ملك القارىء ، والرأى ملك الجريدة !

الجريدة يجب أن تقدم المعلومات صحيحة ، حتى ولو كانت كارهة لها . هذا جانب الواجب والالتزام فى المهنة . ثم لها أن تعلق وتحلل وتنشر آراءها ، وهذا جانب الحق .

وهذا يمتد إلى الدولة . فإطلاق حرية « القول » وحجب « المعلومات » الأساسية عن القراء .. لا يحقق حرية الصحافة ..

ومن هنا ، فإننى أطالب الدولة أن تعلن علينا رسميا ، ورقميا ، عدة أمور أساسية :

١ - ما هو حجم مديونية مصر قبل حرب أكتوبر مباشرة ، وما هو حجم مديونية مصر اليوم ؟ حتى نعرف متى تراكمت الديون ولأى غاية كانت ..

٢ - فى جانب الاستثمار الإنتاجى .. ماهى نسبة المال المصرى فيه ، ونسبة المال العربى ، ونسبة المال الأجنبى من أمريكا إلى السلفادور ؟!

٣ - ما هو التقدير النسبى لقيمة البضائع التى دخلت بالتهريب فى السبعينات ، دون جمارك ولا ضرائب ولا تحديد نسب أرباح ؟

٤ - ما هو حجم الإنتاج المصرى المخزون من شتى السلع ، وأسبابه ؟

إننا بغير هذه المعلومات الأساسية لا نستطيع أن نشارك فى مناقشة مستقبل مصر الاقتصادى ، ولا فى إقناع الناس بالعمل .. أو بالتضحية ..

إننى أطالب الرئيس حسنى مبارك - رغم مشاغله الخطيرة - أن يفتح شخصيا وبنفسه ملفا واحدا هو أملنا : صناعة الدواء المصرية ..

● إن ما أعرفه – وجل من لا يخطىء – أن مصر قامت فيها فى الستينات صناعة دواء متقدمة جدا ، تصنع كل حاجات السوق المصرية ، وتكفيها ، ما عدا الأدوية الخاصة التى يستوردها العالم كله من بلاد الدواء كسويسرا وأمريكا ...

● وأن صناعة الدواء انتقلت إلى مرحلة التصدير الكبير إلى البلاد العربية ، وصارت بعض ماركاتها يطلبها المريض ويشترطها الطبيب فى تلك البلاد .

● وأن تكاليف الدواء على المواطن كانت رخيصة حتى وصل الأمر إلى تهريب الأدوية المصرية إلى بيروت للإتجار بها هناك .

● وأن هذا أدى – وهنا الجانب السلبى - إلى زيادة استهلاك بعض الأدوية الرخيصة دون مبرر ..

● أن الانفتاح الانفضاحى ، أطلق غول شركات الأدوية الأجنبية بإغراءات هائلة .. بدءا من سيارات خاصة للعاملين فى التسويق ، إلى ثلاجات للعيادات بحجة حفظ العينات ، إلى رحلات للخارج بحجة زيارة المصانع .

● أن وزيرا أسبق للصحة – الدكتور ابراهيم بدران – ألقى قنبلة فى مجلس الشعب .. حين ألمح إلى استخدامْ تلك الشركات لوسائل الرشوة فى أماكن عليا ..

أى أدوية تأتى مصر لها مثيلها المحلى الكاسد ؟ .. وما قيمة حجة القائلين بأن « علبة الدواء » ليست فاخرة مثل العلب السويسرية ، لدى الموظف والعامل والفلاح ؟ .. وما هى حقيقة الحملات الصحفية الشائنة على الدواء المصرى سنوات وسنوات ، ومدى صدقها ؟ ..

تلك عناصر الملف كاملة ..

شـــكاوى الـوزراء

أتمنى أن تتكون على الفور لجنة لتقصى وحصر المفقود الاقتصادى . وأن يتغير معنى « اللجنة » عندنا ، فلا تكون لجانا « لتمييع الحقائق » ..

إن ما نقرأه فى صحفنا مهول ..

بل صار مألوفا أن نقرأ شكاوى الوزراء بدلا من « شكاوى القراء » ! مما يدعو إلى التساؤل : من إذن المسئول .. إذا كان الوزراء والمحافظون هم أصحاب الشكاوى ؟

تحقيقات صحفية يومية عن أراضى الدولة المعتدى عليها بوضع اليد ، مشفوعة بشكاوى الوزراء والمحافظين . وعن التعدى على الأراضى الزراعية رغم أنف القانون . وعن مخالفات لوائح المبانى الماثلة للعيان . وعن الخمسة آلاف عمارة التى يقام فوقها ارتفاعات ضد القانون فى القاهرة وحدها . وعن البضائع المكدسة بالملايين فى مخازن الحكومة والقطاع العام . وعن غرامات التأخير بالملايين التى لا تُحصّل من المتعهدين والمقاولين . والملايين التى نتحملها لفوضى التفريغ فى الموانى .

ما هذا الهول ؟ وما الذى يجعل الوزير أو المحافظ أو رئيس الشركة يشكو فى الصحف كما يشكو القارىء المظلوم ؟

ما هى الأيدى الأقوى التى تمنعهم من تحمل مسئولياتهم ؟

ما هو الوضع السياسى الذى يجعل المسئول يرتعد خوفا أمام غير المسئول ؟

لماذا لم نر وزيرا واحدا يستقيل احتجاجا على عدم تنفيذ القانون ؟

كان الوزير معذورا .. لأنهم كانوا قادرين على تجويعه لو فعل ذلك ، وإدخاله فى بند « الرذالة » بذكر كلمة القانون ..

الآن لدينا أمل أن يتغير هذا . وأن تكون أمانة الواجب كرامة لا « رذالة » . وأن يكون لدينا من الوطنية الاقتصادية ما يجعلنا نعامل المال العام كأنه مال كل فرد منا .

خرافــــة جبـن رأس المـــــال

دخل روزفلت التاريخ بوصفه « الرجل الذى أنقذ الرأسمالية من الرأسماليين » .. ذكرنا بهذا القول المؤلف الانجليزى « نيجل فيشر » فى كتاب نشر عن « هارولد ماكميلان » ، لأنه أراد أن يقول إن ماكميلان – فى انجلترا – قام بنفس الدور ، وهو إنقاذ الرأسمالية فى انجلترا من الرأسماليين ! ليس كرئيس للوزراء وزعيم لحزب المحافظين فقط .. ولكن منذ كان نائبا فى الثلاثينات وأصدر كتابا بعنوان « الطريق الوسط » ، داعيا حزب المحافظين إلى انتهاج هذا الطريق . ولولا ذلك فى رأى المؤلف لما كان هناك الآن حزب محافظين على الإطلاق ..

قال ماكميلان وقتها من منطق السياسى المحافظ : « الحرية الاقتصادية الكاملة القديمة لا بديل لها إلا الاشتراكية الكاملة . والبرنامج الوحيد لتفادى ذلك هو تنظيم بناء اقتصادى صناعى اجتماعى ، لا هو رأسمالى تماما ولا اشتراكى تماما ، ولكن ديمقراطى » .

.. أنقل هذا الكلام إلى « بعض » الرأسماليين المصريين ، الذين يشنون حرب أعصاب على أنفسهم وعلى الدولة .. بفكرة أن كل تدخل من الدولة معناه تخويف رأس المال ، وتهريبه ، وسلبيته ، إلى آخره ..

كلا . رأس المال الجدى يهمه الاستقرار والتطهير ومحاربة الفساد وسيادة القانون . رأس المال الجدى يهمه المنافسة المشروعة ، لا الاحتكارات التى يخلقها لأنفسهم أصحاب النفوذ ، بوسائل غير اقتصادية ! رأس المال يطمئن إلى يومه وغده مع تطهير سمعته من المال الذى يتاجر فى الأطعمة الفاسدة ، وفى تجميد أموال الناس فى عمارات لا تتم ، وفى تحويل كل عنوان جميل إلى معنى مكروه لدى الناس .. ابتداء من « الانفتاح » إلى « الأمن الغذائى » الذى تسربت تحت عنوانه آلاف الأطنان من السموم !

إن ما نراه من محاربة للفساد هو إنقاذ للقطاع الخاص من بعض رجال القطاع الخاص .. الذين أساءوا إلى سمعته .. وهو وسيلة الاستقرار على المدى البعيد !

الفـدان لا يعـــول ٧ أشخــــاص

« تحية طيبة وبعد ..

بالإضافة إلى ما أقرأه لك ، دعنى أطرح سؤالا عن طريقك ..

« والسؤال هو : كيف يعجز الفدان فى مصر عن إعالة سبعة أشخاص (حاصل

قسمة عدد السكان على مساحة الأراضى منذ القدم) .. وحاصل القسمة يمكن أن يسفر عن عدد أقل من السكان للفدان الواحد ، إذا نحن أخذنا فى الاعتبار « المساحة المحصولية » التى هى دائما أكبر من « المساحة الحقلية » بحوالى النصف ، مع ملاحظة أننى أقول « إعالة كاملة » ولا أقول « إطعام » فقط ؟؟

« ولعلك تدرك أن حرصى على توجيه هذا السؤال على أوسع نطاق ، نابع من أننى لا أريد أن نخلط فى أحاديثنا بين الأسباب والأعراض . فإن السبب الرئيسى وراء كل الأعراض التى نتحدث جميعا عنها ، هو أن الانتاج فى مصر فى كل قطاع يحتاج إلى تحسين فى الكم وفى النوعية .

« والبدء بالزراعة أمر منطقى فى بلد كمصر . لأنه من المؤسف أن الفلاحين فى مصر « لأسباب عديدة » قد اضطرتهم الأوضاع إلى إهمال الزراعة أو هجرها ، واضطرونا بذلك إلى الالتجاء إلى فلاح الدانمرك ، نأكل منه الدجاج والبيض والجبن بغير حياء .

« استحينا من الزراعة التى لا تستحى منها دول كالدانمرك وهولندا ، وفرنسا (التى تساعدنا فى بناء قصر العينى وتبنى مترو الأنفاق) واندفعنا نحو صناعات دون نظر إلى العائد الذى يأتى من ورائها . وترتب على ذلك حبس استثمارات يمكن أن تأتى بعائد أكبر لو تحركت مما هى فيه إلى أنشطة أخرى .

« لذلك ناديت وسأظل أنادى ..

١ - يجب أن نحرص على أن تكون زراعة مصر قادرة على تمويل نهضة مصر مع رعاية نشاط تصدير الزهور .

٢ - إن خريطة مصر الصناعية فى حاجة إلى إعادة نظر .

د . عبد المجيد فراج
عميد معهد الإحصاء
جامعة القاهرة

■ أهلا بتعليقاتك فى أى وقت .. إن سؤالك يبسط قضية تبدو للناس معقدة : صحيح ، كيف لا « يعول » فدان الأرض سبعة أفراد ، إذا استثمرناه استثمارا كاملا ، متطورا ؟

إنك تعزز رأيى الدائم : إن مواردنا كافية . والمشكلة فى هبوط انتاجيتنا ، وسوء إدارتنا لهذه الموارد .

لاتنابــزوا بالألقــاب

كلما خطب رئيس الدولة ، أسرعت بعض الدوائر والأقلام ، إلى إبداء التأييد لكلمات الرئيس .. ولكن بطريقة تفسرها بما يناسب هوى كل واحد ، حتى وهو يعرف أنه يلوى عنق الكلام ...

وهذه أسوأ خدمة تقدم لرئيس الدولة ، حين يستخدم كل فريق كلمات الرئيس لضرب فريق آخر ... وكلمات الرئيس بريئة من ذلك .

فالدوائر التى أطلقت حكايات الحكومة الخفية ، واللوبى الناصرى ، والتسلل اليسارى ، ومؤامرة القوانين الاقتصادية ... إلى آخره ، هى التى تصفق اليوم لأن الرئيس فى خطابه الأخير تصدى لهذه الإشاعات .. ذكرها وندد بها بصراحة . فانطلق أصحاب هذه الأقوال يشيدون بنفى الرئيس لها ، وكأنهم ليسوا هم الذين أطلقوها وأشاعوها .. أطلقوا

الإشاعات ، للبلبلة والتخويف ، ثم صفقوا لتكذيبها .. وبراءة الأطفال فى عيونهم !

لماذا لا نتعلم مناقشة القضايا ، وخصوصا الاقتصادية منها ، بموضوعية ، ودون اتهامات هدفها شن حروب سياسية مجهولة الهدف ، مشبوهة الغاية ؟

مثلا لقد نشر « الأهرام » مقالا بقلم الدكتور عبد الجليل العمرى ، يحذر فيه من إلغاء القانون الذى ألغى الاستيراد بدون تحويل عملة .

من هو عبد الجليل العمرى .. شيوعى ؟ ناصرى ؟ انغلاقى ؟ تاجر استيراد وتصدير ؟ أم أنه عميد الاقتصاديين المصريين ، ورجل بحكم سنه وخبرته مبرأ عن الهوى ، ومن أكبر المؤمنين بالاقتصاد الحر .

ولكنه قال هذا الرأى ، بصرف النظر عن الآراء الأخرى .. فالنظر فى إصلاح الاقتصاد المصرى فيه اجتهادات مختلفة ، يجب أن تعبر عن نفسها دون إرهاب ولا تخويف .. ويجب أن تناقش بموضوعية .

وما يسمونه « رأس المال الجبان » الذى يجب أن نمشى جميعا على أطراف أصابعنا حتى لا نزعج مزاجه ..لا يزعجه إلا هذه الإشاعات ، التى أطلقت وضخمت بقصد إحداث آثار اقتصادية معينة تضغط على صانعى القرار ..

.. إننا نؤيد تشجيع القطاع الخاص ورأس المال الاستثمارى والانفتاح الانتاجى .. بشرط أن لا يكون تشجيعه بإعطائه حرية السرقة والتهريب والفرار بالملايين من العملات التى كسبها الشعب باغترابه وعمله .

لا تنابزوا بالألقاب .. ولتناقشوا الموضوعات فى ذاتها . فهذه هى الديمقراطية التى نريدها جميعا . فلا نقول ديمقراطية ثم نصرخ لمجرد سماع رأى آخر !

القدرة على مواجهة جماعات الضغط

إن السياسة الاقتصادية لا تنقصها الأفكار ، ولكن ينقصها العزم والتصميم على تنفيذ القرار المناسب . وإن القضية هى قضية القدرة على مواجهة « جماعات الضغط » و « المصالح » المتأثرة بأى قرار ..

● الكل يعرف مشكلة الديون الباهظة ، والكل يصرخ مطالبا بالحل ، ويهاجم الحكومة لأنها لا تحل المشكلة . وحتى ذلك ببساطة فرض درجة من « التقشف » فى الإنفاق العام والخاص . ولكن بعض الناس يهاجمون استمرار الديون ، وفى نفس الوقت يهاجمون أى قرار بالتوفير والاقتصاد !

● والكل يعرف أننا نستورد ضعف ما نصدر . وأن الفجوة هائلة ومخيفة . وهذا بدوره يضاعف مشكلة الديون ، ويؤثر على سعر الجنيه والدولار ، ويضعف موقف الدولة فى كل مجال . ولكن إذا طالبنا بالحد من الاستيراد ، تحرك « لوبى » المستوردين يصرخ ويولول على السلع التى ستختفى أو السلع التى سترتفع أسعارها .

● والكل يعرف أن المقاولين وأصحاب العمارات يخالفون القانون علنا ، بالارتفاعات التى تدمر المرافق وتحطم الشوارع ، ولكن لا أحد يقوى على « لوبى » المقاولات والعقارات . فتحديد الارتفاع يقلل ثمن أراضى البناء . ووضع الشروط اللازمة للبناء – كبناء

الجراجات الكافية – يرفع سعر الوحدات السكنية . وتنام القوانين على ذلك فى الأدراج .

● والكل يعرف أن الدولة فقيرة ، ولكن البلد يسبح على بحر من الدولارات .. التى تضطر الحكومة أحيانا إلى شرائها من السوق السوداء . ولا يوجد القرار النهائى الحاسم فى هذا الموضوع ، الذى إذا استقر فى ضمير الجميع أنه قرار استراتيجى وليس قرارا وقتيا ، فسوف يخرجون دولاراتهم ، وتظهر الدولارات فى سوق المعاملات بسعر له صفة الثبات ، وليس بهذا التأرجح الشديد ، الذى يصيب الدورة الاقتصادية بتصلب الشرايين .

وقد يتسع المجال من حين لآخر بضرب الأمثلة الأكثر تحديدا . ولكن المهم هو إثبات ما ذهبت إليه من أن النقص ليس فى عدم معرفة الحلول ، ولكن فى « إرادة تطبيق القرار » .

وقد صارت قضية إصلاح المسار الاقتصادى هى قضية تحقيق الاستقلال الاقتصادى للوطن . وهو شىء لن يعطيه لنا أحد ، ولكن علينا أن نصنعه بأنفسنا .

رأى كل مواطـــــــن

« ضغط الإنفاق الحكومى » كلمة نسمعها ولا نراها . ولعل هناك ضغطا للإنفاق الحكومى ، نحن لا نعرفه ، لقصور فى معلوماتنا ...

ولذلك فإننى أقترح أن نفتح الباب ، وندعو كل مواطن ، أن يدلنا من موقعه على ناحية من نواحى الإسراف الحكومى ، التى يمكن ضغطها ... وأن ننشر ذلك ونناقشه .

إن اللجان الحكومية لا تستطيع وحدها أن تحصى وتسجل نواحى الإسراف والتسيب فى الإنفاق الحكومى . فاللجان هى بنت الجهاز المطلوب ضغط نفقاته . واللجان تراعى هذا ، وتراعى ذاك .

وما أقترحه معناه أن يشارك الشعب مشاركة جدية فى عملية ضغط الإنفاق العام . وذلك بأن يشير كل واحد من موقعه ، مهما كان ، إلى « ثقب » فى « غربال » الحكومة الملىء بالثقوب ، وإلى مصاريف مظهرية لم تعد جائزة ولا لائقة ...

وهذا أيضا يضع الشعب فى جو « معركة اقتصادية وطنية » يخوضها . لأن من عيوب دول العالم الثالث عموما البهرجة و « الفشخرة » . وهى تظن أن الإنفاق المظهرى يكسبها احترام العالم . وهذا غير صحيح .

الأجهزة الدولية جعلت العالم يعرف وضع كل دولة المالى .. كما يعرف البنك حساباتك ومدخراتك وديونك .. إلى آخره . كل دولة ديونها مسجلة فى مطبوعات صندوق النقد الدولى مثلا . والأقساط المتأخرة عليها معروفة . والفجوة بين صادراتها ووارداتها معروفة .

والاعتماد على الذات لا يجب أن يكون شعارا فارغا من المحتوى ، حتى يحمله الناس ، ويضعونه فى سلة المهملات المبئة بالكلمات والشعارات . إنما يجب أن يترجم هذا إلى أعمال وقرارات وإجراءات . يشعر الناس بها . وبأنهم يساهمون فيها . القوى قبل الضعيف . والغنى قبل الفقير .

اكتبوا إلى الصحف بما تقترحونه من وجوه الإسراف الحكومى والإنفاق المظهرى ،

وستنشر الصحف ما ترونه من اقترحات جدية وواقعية .

مرة أخرى ، لا بد أن نخوض معركة الاستقلال الاقتصادى على أنها معركـة وطنية . لأنها بالفعل كذلك . فلم تعد الدول تُحتل بالجيوش الأجنبية . ولكنها تُربط من عنقها بالمصالح الاقتصاديـة الخارجيـة . وما أشقى شعب يسلم عنقه لهذا الأسر .. والذى يعتبر أن كلمة « السوبر ماركت » و « الشوبنج سنتر » هى علامات تقدمه واستقلاله !

الفلســـــفة غيـر واضحــــــة

القطاع العام هو الذى حمل عبء التنمية فى مصر ، وهو الذى أقام القاعدة الصناعية فى البلاد ... ولولاه مع هذه الزيادة فى السكان والتعليم ، لتفجرت ثورات دموية من ضيق الرزق وسوء الأوضاع .

وكثيرون يهاجمون القطاع العام الذى لا شك أن له عيوبه . وآخرون يطالبون بإصلاحه وترشيده حتى يحقق أرباحا تتناسب مع حجم الاستثمارات الموظفة فيه ، وإن كان هؤلاء يصرخون فى وجه الدولة إذا رفعت سعر سلعة ما .. والقطاع العام لكى يربح يجب أن يرفع أسعاره بمعدل التضخم ، كما يفعل القطاع الخاص ، لولا أنه وُجد لأسباب غير الكسب بالمعنى التجارى .

ولكن الكل يتفق على ضرورة تخلص القطاع العام من المشروعات الصغيرة التى لا تناسبه ، ولن يحسن إدارتها على الإطلاق . ومعظم القائلين بذلك والذين يهاجمون هذا القطاع هم فى الحكم أو فى حزب الحكم . . .

ولكنهم بدل أن يفعلوا ذلك ، يجعلون القطاع العام يتوسع ، فيشوى الكفتة فى الشوارع ويحمر الدجاج ويبيعه للناس !

فهو أمر محير حقا ، ويجعل الفلسفة الاقتصادية للحكم غير واضحة .

لماذا لا يبيع القطاع العام كل دور السينما حتى يملّكها للقطاع الخاص ؟ لماذا لا يتخلص من إدارة الفنادق أو ملكيتها حسب الظروف ، فلا يكون عليه إعداد الطعام والشراب والقيام بالطهى للزبائن ؟ لماذا لايترك النشاطات السياحية كلها للقطاع الخاص ؟

إن هناك عشرات من الأمثلة من هذا النوع ، التى لن تحتاج من القطاع الخاص ما لا فوق طاقته . وعشرات من المشروعات الصغيرة ، أى الأصغر من أن يحسن القطاع العام إدارتها .

ولماذا لا يقوم أحد أو حزب ممن يهاجم القطاع العام ، أو يدافع عنه بإعداد دراسة تفصيلية فى هذا الموضوع .. بدلا من الكلام المجرد هجوما ودفاعا عن القطاع العام ؟

إن من عاداتنا الغريبة أن نتحدث عن المشكلة ونناقشها ، ونشير إلى نقط الإصلاح ، وتنتهى المناقشة إلى لا شىء ، ولكنها تتجدد موسميا .. فتجد القضية تعيش على صفحات الصحف عشر سنوات دون أن يتخذ بشأنها رأى نهائى أو قرار .

٣ فئـــــات مـن المســـــتثمرين

نتحدث جميعا عن المغتربين ! ونعقد لهم المؤتمرات والحفلات ! ونرسل لهم الوزراء يطوفون بهم من استراليا شرقا إلى كندا

غربا ! ولا نعرف ماذا نريد منهم بالضبط ؟ أن يبقوا مصريين ممثلين مشرفين لنا حيث هم ، ولو حصلوا على جنسيات أخرى ؟ عظيم ! هل نريد اجتذاب خبراتهم ؟ عظيم ! هل نريد مدخراتهم يستثمرونها فى مصر ؟ عظيم ..

ولكن الذين جاءوا ، ندموا !

البعض مثلا فى أمريكا كونوا شركة ، وكانوا على وشك شراء « مصيف » فى فلوريدا ، فقرروا المجيء إلى البحر الأحمر . وأنفقت الشركة حوالى نصف مليون دولار : سفر ، وخبرة ، ودراسات . وركزوا على منطقة اختاروها ، وحصلوا على الترخيص الخاص بها ، و .. إلى آخره . وفى اللحظة الأخيرة قالوا لهم : لقد حصل مستثمر آخر على هذه المنطقة بالذات . وقرروا العودة إلى فلوريدا ! ..

والمستثمرون بوجه عام ، يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات :

● فئة ، تقوم « استثمارتها » على نزح الأموال من مصر إلى الخارج ! وهؤلاء لا نقول عنهم الآن أكثر من « سامحهم الله ! » طالما أن الدولة لا تقنن هذه الأمور !

● وفئة ، تقترض من المال المتوفر فى مصر فعلا ، أى من البنوك ، وهو مال وفير ومعطل ، ويقومون باستثماره فى مصر . وهؤلاء لهم الشكر الجزيل . لأن المال بدون عقل يفكر له ، ويد تحركه ، لا يساوى شيئا ! والنشاط الإنسانى هو القيمة المضافة التى تجعل الجنيه يتحول إلى عشرة جنيهات . وهؤلاء يجب تشجيعهم إلى أقصى الحدود . بل إن مهمة أجهزة الاستثمار هنا لا يجوز أن تقف عند حد « الموافقة » على المشروعات ، بل « دراسة وإعداد » المشروعات ، خصوصا للمستثمر المتوسط والصغير .. لأن فئة القادرين على الاستثمار عندنا صغيرة .

● وفئة ، تأتى بأموالها من الخارج إلى مصر ! ناس اغتربوا طويلا وعادوا بأموالهم يستثمرون فى مصر ! فيكتشفوا أنهم وقعوا فى شراك شتى .. تبدأ من البيروقراطية وتمتد إلى الابتزاز ! ننسى أنهم نفس « المغتربين » الذين عملنا لاجتذابهم وإغرائهم بالحضور . وما يحدث لمغترب واحد من هذا القبيل ، يمنع عشرة من الحضور ! المغترب يأتى عادة وليس له « ظهر » كما يقولون ، إلا ما جاء به من مال أو خبرة ! فيجد نفسه فى غابة من اللوائح والعقبات والذئاب !

هل تتابع وزارة المغتربين -- مثلا -- مشاكلهم بعد أن يجيئوا ، أم أن مهمتها تبادل السياحة والزيارات معهم فى القارات السبع ؟

ما هى سياسة الدولة المالية بالضبط ؟

منظر الدولة بصراحة ، لا يسر ! ..

وأنا لا أناقش « موضوع » القرارات الاقتصادية . بل إننى تمنيت عندما صدرت ، لخطورتها البالغة ، أن تحرص كل الصحف على عدم تحويلها إلى ساحة صراع تقليدى ، حرصا على المصلحة العليا ..

ولكن الدولة فتحت الأبواب على نفسها ، بالتردد الواضح ، فى الأخذ بسياسة ما أعلنتها ، ووضع ثقلها وراءها ، ولابأس من التعديل ولكن بثقة ، وتؤدة ، وهدوء . .

حتى صار من حقنا أن نسأل : ما هى السياسة الاقتصادية للدولة .. بالضبط ؟ ..

أما أن يقال إن وزير الاقتصاد لم يفهم سياسة الدولة ، وأصدر قوانين وقرارات فى غفلة من الزمن .. فالرأى العام ليس « داقق عصافير ! » . وقد بدأ هذا الداء الخطير منذ ولد تعبير « المجموعة الاقتصادية » ، للتنصل من القرارات التى أدت إلى مظاهرات الخبز فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

كأن « المجموعة الاقتصادية » ليست جزءا من السلطة . كأنها « نتوء » فى جسد الدولة . كأنها « بيت خبرة أجنبى » يستعان به .

هناك حزب له برلمان وله حكومة ، ويجب أن تكون له سياسة اقتصادية ما .. يدرسها ويقررها ويتحمل مسئوليتها . والسياسة الاقتصادية أخطر وأهم سياسة يقررها أى حزب أو حكومة أو دولة . وليس عيبا أن تعدل الدولة عن سياسة ما ، فمرجريت تاتشر المتعصبة اقتصاديا ، غيرت موقفها إزاء هبوط الجنيه الاسترلينى .. لكنها لم تقل أنها لم تكن تعلم !

وهذا فتح الباب لصحف أخرى أخذت تقول : هذه قوانين كتبها « الناصريون المتسللون » ! .. وفى قول آخر « الماركسيون المقنعون » . وهذا يفتح الباب أتوماتيكيا للقول : إن رأس المال هو الذى صار يسيطر على الحكم ! وأن الدولة عليها أن ترضخ له !

كل هذا الكلام صار يقال علنا . يقوله كل على هواه .. ومن زاوية مصالحه .. وبقدر نكائه السياسى فى المناورة وبث الألغام .. وبراءة الأطفال فى العيون !

وأى إنسان يعرف أن « الثقة » هى أساس أى حياة اقتصادية مهما كان لونها وشكلها . وحين يكون السؤال العام هو : « ما هى سياسة الدولة المالية بالضبط ؟ » .. كيف يمكن أن يتوفر أبسط شرط للتقدم والتنمية أو الإصلاح وهو : الثقة ؟ ...

فالاقتصاد فى كل أشكاله أساسه الثقة . والثقة أساسها الاستقرار ..

والقوانين تتغير وتعدل ، فى العالم كله ، ولكن بدراسة هادئة ، وبيد ثابتة ، وأساس هذا كله اقتناع « السوق » بأن الدولة ثابتة للعواصف ..

صحيح لقد تراكمت ظروف بالغة الغرابة ..

وزير الاقتصاد متهم فى ساحة المدعى العام الاشتراكى ، من الادعاء ومن الدفاع عن تجار العملة على حد سواء . وقد أتيحت له فرصة الرد على استجواب أمام البرلمان ، ولكنه آثر أن لا يستجيب وكان هذا خطأ . لأن سياسة الاقتصاد ، وإن كانت كما قلنا إنها سياسة الدولة أساسا ، إلاّ أن « مصداقية » وزير الاقتصاد عنصر أساسى فيها . وقد تزعزعت هذه المصداقية بسبب الملابسات المتوالية وعدم الوضوح إلى حد كبير !

والسؤال التالى : من صاحب الكلمة العليا فى أخطر أمور البلد الاقتصادية والمالية ؟ ..

تجار العملة االواقفون فى قفص الاتهام ، دون تدخل منا فى نتيجة القضية ولا التسرع إلى إدانتهم ، أم تجار العملة الآخرون الذين يحملون ألقابا فخمة ، ويجلسون فى مكاتب فاخرة فى بعض البنوك ؟ .. أو ما يسمى بالبنوك الأجنبية التى لم يشرح لنا أحد

بالضبط .. نحن التلاميذ المبتدئين فى علوم الاقتصاد .. ماذا قدمت لاقتصاد مصر بالضبط ، ومن أى منطلق تملك هذه القوة التى تتيح لها التهديد بالويل والثبور ؟!

إن بعض الناس انتهزوا الفرصة فلم يناقشوا القوانين للإصلاح ، ولكن لهدم المعبد كله على رؤوس الجميع . فتطايرت الاتهامات يمينا ويسارا . وتعدت وزير الاقتصاد ، الذى لابد أن يكون فى الواجهة بحكم وظيفته ، إلى رئيس الوزراء .. كل يحاول استدراجه إلى الحلبة دون مسئولية بالعزف على النغمة التى تناسبه .

وأصوات آثرت أن تلوذ بحكمة بيت الشعر الخالد :

إذا اضطرمت فتنة فى البلاد
ورمت النجاة .. فكن إمعة !!

.. ينتظرون حتى ينجلى التيار ، ويقفون مع الرابح !

إننى أطـــالب بتحديـــد الاتهـام

« تحية طيبة وبعد

« أقرأ بإمعان كل ما تكتب ، وأود أن أؤكد أنى لم أوثر عدم الاستجابة إلى الاستجواب الذى تم تقديمه إلى البرلمان ، بل أوضحت للسيد مقدم الاستجواب ترحيبى وشكرى لما سيتيحه لى من فرصة الرد . ولكن السيد رئيس المجلس رأى أن مناقشة الاستجواب فيها تأثير على قضية منظورة أمام القضاء ، وصمم على تأجيله لما بعد صدور حكم المحكمة . وأسجل هنا خلافى مع هذا الرأى وإصرارى على ضرورة إدراج الاستجواب والرد عليه .

« لقد تعرضت لحملة ظالمة من تجار العملة ، وممن « يحملون ألقابا » فخمة ويجلسون فى مكاتب فاخرة فى بعض البنوك » على حد تعبيركم . والسبب هو تصميمى على تنفيذ سياسة الحكومة فى المجال المصرفى ، والتى تتمثل بكل بساطة فى تأكيد سلطة وإشراف البنك المركزى ، وفى إلزام الجهاز المصرفى بالانضباط فى مجال الائتمان ومجال التعامل فى النقد الأجنبى ... لقد اصطدم تطبيق هذه السياسة بمصالح ضخمة ، وغير مشروعة ، فكان الهجوم والافتراء .

« أما جهاز المدعى الاشتراكى وموقفه منى ، فلا أريد أن أخوض فيه الآن ، ولكن يكفى أن أؤكد على أمرين :

الأول : لقد أرسلت إلى رئيس مجلس الشعب خطابا ، مطالبا سيادته مخاطبة جهاز المدعى الاشتراكى ليتقدم بأى اتهام ضدى ، إن وجد ، ودليل هذا الاتهام . وكان ذلك عقب مرافعة مساعد المدعى الاشتراكى . وإنى فى انتظار الرد . « مرفق صورة من هذا الخطاب » .

الثانى : لقد سمح السيد مساعد المدعى الاشتراكى لنفسه أن يتناولنى دون أن تتاح لى فرصة الرد ، بما يحمله ذلك من غبن لحقوقى كأى مواطن عادى .

« إننى مازلت أطالب بتحديد الاتهام إن كان هناك ثمة اتهام . إن أقصى ما يتعرض له الشخص العام أن يتناول دون أن تتاح له فرصة الرد .

مع خالص إعزازى وتقديرى

د . مصطفى كامل السعيد
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية »

القضيــة هــى كرامــة الدولــة

شخص وزير الاقتصاد ليس قضيتى ...

ولكن القضية هى كرامة الدولة ، وهيبة قراراتها ، خصوصا فى أكثر المجالات حساسية ، وهى المال والاقتصاد ...

القضية أن لا تكون يد رجال البنوك فوق يد الدولة . فحياة البلد الاقتصادية يحددها رجال الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك جميعا ...

القضية أن لا يتصور واحد من رجال البنوك الأجنبية أنه مثل « قناصل الدول » قبل قرن من الزمان ، تحميهم الأساطيل ، وتخشع أمامهم القوانين ، حتى تم رهن مصر كلها « لصندوق الدين » .

إن ٩٠ ٪ من ودائع هذه البنوك مصرية . وما تأتى به من مال إلى مصر لا يبلغ عشر معشار ما ترسله من مال مصرى إلى الخارج ! فنحن من خلالها نضيف بأموالنا إلى استثماراتها فى الخارج ، أضعاف أضعاف ما تضيفه إلى استثماراتنا فى الداخل .. إن كانت هناك إضافة ...

وقد صارت بعض هذه البنوك كالأخطبوط ، لها من يضغط ويتحدث باسمها فى كل حزب .. وكل جريدة .. وكل مجلس تمثيلى ..

ثم .. إننا نسأل الصارخين خوفا على نظام الاقتصاد الحر : هل يمكن أن يحدث فى سويسرا أو انجلترا أو فرنسا ما يحدث فى مصر ؟ ..

لقد أصبحت قصص أخذ التسهيلات أو القروض بعشرات الملايين ، والهرب بها إلى الخارج .. والمضاربات غير المشروعة على المعادن والخسائر بالملايين ... ورهن مجوهرات بمليون مقابل عشرات الملايين ... وتهريب مئات الملايين بالحقائب والزكائب ... كل هذه أصبحت قصصا « روتينية » نقرؤها كل يوم .. ممن لا يتقون الله فى وقع هذه الحكايات على شعب ، نؤنبه ونوبخه لأنه يلقى فضلات « رغيف الخبز » ، ولا يدخرها !

وقد ظهر مما سمعنا وقرأناه هذه الأيام ، أن مصر ليس فيها خمسة أو ستة أحزاب كما يقال . ولكن فيها حزبان اثنان :

حزب طموحه بناء البلد ، واستقلاله الاقتصادى ، منفتحا على العالم كند له وشريك لا كمستعمرة .

وحزب يستسهل التبعية الاقتصادية ، والاستفادة السهلة المحصورة فى أفراد قلائل .. ويكفى بقية الناس فضلات أرغفة الخبز !

الوطنية الاقتصادية ليست مصانع فقط

تغيرت الظروف والأحوال على مصر آلاف السنين ، وبقى عنصران أساسيان هما قوام اقتصادها : الزراعة .. والصناعات اليدوية .

الزراعة قضية كبيرة . والصناعة الحديثة قضية أكبر . ولكننا نادرا ما نلتفت إلى العنصر الثالث وهو الصناعات والحرف اليدوية .. وهى كل شىء من الفلاّحة التى تصنع الجبن لتبيعه فى البندر ، إلى الصبى

الذى يعمل فى نسج السجاد اليدوى ، إلى الجزمجى الذى يسهر على صنع حذاء .

العاملون - والذين يمكن أن يعملوا - فى هذا المجالات بالملايين . ومجموع انتاجاتهم الصغيرة ضخم . وعددهم أضعاف العاملين فى المصانع الكبرى .

وفى بلاد نامية مثلنا ، ليست مصنعة تماما ، يسد هؤلاء ثغرة هائلة ويوفرون حاجيات هامة ، ويستوعبون أيدى عاملة كبيرة . وهذا القطاع يمكن أن يشغل فراغ العاملين شكلا والمتعطلين موضوعا ، لأنه يزودهم بعائد مباشر . يتم هذا سواء فى المصانع الصغيرة ، أو حتى فى الصناعات المنزلية التى تقوم عليها الصناعة فى بلاد كثيرة . فالساعات فى سويسرا قامت على صنع قطعها الصغيرة فى البيوت . وكذلك الأجهزة الالكترونية فى اليابان . وأنواع الجبن فى فرنسا . فالمادة الخام يضاف إليها قيمة العمل فتزداد سعرا وإيرادا .

والعامل عندنا متوافر ، ولكنه لا يعمل . وبالتالى لا يضيف أى قيمة .

ازدياد الاتكال على الدولة . وامكانية الحصول على أجر بدون عمل وتعب . وعدم محاولة الدولة أو فروعها قيادة هذا النشاط وترقيته وتسويقه .. كل هذا أدى إلى تدهور هذا النشاط .

فى طفولتى كانت أسيوط مصدرة للسجاد والكليم والخشب .. إلى سائر القطر وإلى العالم . وحولها كانت قرى كاملة ، كل بيوتها تصنع السجاد اليدوى فى وقت الفراغ ، وتشارك فيه الأسرة كلها . الآن يذبل كل هذا ويموت أو لا يزيد بمعدل الزيادة الطبيعى .

إن الوطنية الاقتصادية ليست فقط بشراء المصانع الكبرى ، وإقامة أبراج الأسمنت المسلح العقيمة . إنها بتحويل المواطن إلى مواطن منتج . وجعل الانتاجية صفة نابعة منه . وكرامة ترفع رأسه . وقيمة تزيد من قدره فى بيئته .

أصـــــعب خيـــــار

قال الخبراء فى المؤتمر الاقتصادى : إن رفع الكفاءة الانتاجية للأراضى الزراعية الحالية بنسبة ٢٠ ٪ .. يساوى استصلاح مليون فدان من الصحراء ! ...

وهذا طبعا أرخص بما لا يقاس ، ولكنه أصعب بما لا يقاس ... وهذا ينطبق على كل مجال من مجالات حياتنا .. ابتداء من زيادة قنوات الإرسال فى التليفزيون ، إلى زيادة مساحات الأراضى المستصلحة !

أسهل شىء هو الاعتمادات المالية .. والتوسعات المادية ! .. وأصعب شىء هو رفع الكفاءة الانتاجية .. فى الزراعة والصناعة أو الخدمات ! .. ذلك أننا هنا نصطدم : بالإنسان نفسه . وبالواجب . وبالعلم والدراسة والتدريب والمسئولية . وبالضمير وبالذمة والأمانة وتطبيق القانون . وبمكافأة المتفوق ، وجعل الكفاءة هى المعيار وليس القرابة ولا المصاهرة ولا المحسوبية ..

هل استهلكنا التطوير الزراعى العلمى ؟ هل مصانعنا الموجودة بالفعل تنتج بكل طاقاتها ؟ هل المدير والموظف والعامل ينتج كل ساعات عمله ويعطى كل ما لديه ؟

ولذلك فإننى أرى أن المبالغ الهائلة التى ترصد فى كل ميزانية لقطاع الخدمات يجب أن

يعاد فيها النظر بشجاعة .. وهذه نقطة لم يتعرض لها المؤتمر الاقتصادى !

هذا ما سميناه يوما التسيب . ويوما عدم الانضباط . وقد أهملنا هذا الجانب أجيالا ، حتى كاد يصير هذا الإهمال جزءا من المزاج العام .

لدينا ، كما يقول علماء الاجتماع عن شعوب مثلنا ، بسالة الساعة التاريخية واللحظة الحماسية . وليس لدينا بسالة الدأب اليومى ، والمثابرة ، والنظام الذاتى ، والعمل المتواصل ، والتحسين المستمر فيما عندنا .

حجـــــر الزاويـــة

دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى حملة قومية من أجل شراء المنتجات المصرية ، هى حجر الزاوية دون مبالغة فى مشكلتنا الاقتصادية .

أما وقد جاءت من الرئيس شخصيا ، فإن من حقنا أن نتوقع أن نتحرك إلى دعوة قومية شاملة .. ابتداء من سلوك المواطنين أنفسهم ، وتخلصهم من عقدة « المستورد » التى طغت فى السنوات العشر الماضية ، إلى دور أجهزة الإعلام – وخصوصا التليفزيون – فى هذا المجال ، إلى سلوك الدولة نفسها ، التى يشكو « المنتجون » فى مصر من أن العقبات التى يضعها الروتين أمامهم ، أضعاف العقبات التى يضعها أمام « المستوردين » ...

إن الأفكار التى تبعثها هذه الدعوة كثيرة بغير حد . والإجراءات التى يمكن اتخاذها ينطبق عليها نفس القول ... والعقبات الروتينية التى تواجه رأس المال الوطنى ، فى مجالاته الانتاجية النامية ، كذلك ...

إن حملة شراء الانتاج المصرى ، لو نجحت ، فسوف تحل كل مشاكل هذا الانتاج ، سواء كان قطاعا خاصا أو عاما . وهى التى سوف تحل مع الزمن المشكلة الاقتصادية الناشبة بأظفارها فى عنق اقتصادنا القومى . فالفجوة بين إنتاجنا ومشترياتنا من الخارج لن تختفى ، مع الوقت ، إلا من هذا المنطلق ... والوطنية ليست فى ساحات القتال وعلى صفحات الصحف فقط . إنما هى فى هذا المجال أولا . وقد كان أول إجراء بدأت به مسز تاتشر حين تولت الحكم فى بريطانيا هو حملة : «BUY BRITISH» المستمرة طيلة سنوات ، أى « اشتر البضاعة الانجليزية » .

ونحن لا نريد العودة إلى « فرض » ذلك فرضا . بل أن يكون هذا « اختيارا » يقتنع به الناس .

ولا شك أن البضاعة الأجنبية فى مجالات كثيرة أحسن . ولكن بضاعتنا لن تتحسن إلا بأن تتاح لها الفرصة ، وإلا سنبقى دائما فى الذيل ، ومعتمدين على الغير ...

والدول الصناعية الكبرى تحمى انتاجها ، بالتفاهم أحيانا ، وبوضع القيود أحيانا أخرى .

ولكن هذه عملية لن تنجح إلا بجهد ثلاثة أطراف : الدولة ، والمنتجون أنفسهم ، والمستهلكون المصريون .

ظلم المنتـــج لا يرضـــى أحـدا

« المنتجون المصريون » ابتداء من شركات الاستثمار إلى أصحاب الحرف ، لديهم شكاوى لا آخر لها من الأجهزة الحكومية ...

وعلاج هذه القضية ، زاوية أساسية من زوايا نجاح دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى شراء الإنتاج الوطنى ...

وكثير من ممثلى « الإنتاج المحلى » يعتقدون أن هناك فى السوق كتلتين : كتلة المنتجين ، وكتلة المستوردين . ويعتقدون أيضا أن كتلة المستوردين أقوى نفوذا لدى البيروقراطية الحكومية من المنتجين . مع أن الفرق شاسع بين الأرباح الطائلة التى يجنيها المستوردون ، وبدون مجهود كبير ، أو مغامرة ما ، بعكس الحال بالنسبة للذين يقومون بجهد الانتاج ، ويواجهون مغامرته الصعبة .

وقد اقترحت على بعض الذين جاءوا يحملون شكاواهم - حتى من كبار المنتجين - أن يؤسسوا « اتحادا للمنتجين » .. يكون له من التنظيم والوجود ما يجعله أقدر على معالجة قضاياهم مع البيروقراطية الادارية ، والمنافسة فى سوق الإعلان الجبرى .. إلى آخره .

وقد كان كل واحد يقتنع بالاقتراح ، ولكن لم يتبلور شيء إلى الآن . ولهذا أنشر هذه الدعوة علنا حتى تصل إلى كل منتج يهمه الأمر .. فى الشركات والمؤسسات الوطنية ..

ولا أحد يريد ظلم المنتج أو المستهلك . فكل منهما يؤدى خدمة مطلوبة للمجتمع . ولكن إذا كان صحيحا أن المنتج هو المظلوم فى حلبة المنافسة ، وأن العقبات فى وجهه أكثر من العقبات فى وجه المستورد ، فهذا هو الظلم الذى نريد له أن يختفى ...

اجتمعوا أيها المنتجون وكونوا اتحادا لكم ، يحسن تمثيل قضاياكم وحل مشاكلكم ، ويضعكم فى موقف أقوى فى مواجهة التعقيدات البيروقراطية والقرارات الإدارية ، والفئات التى تقاوم نشاطكم .

مصالح هذا « اللوبى »

قال رئيس وفد مصر فى المؤتمر الدولى للبترول : إن تخفيض استهلاك الطاقة فى مصر بنسبة ١٠ ٪ معناه توفير خمسمائة مليون جنيه سنويا . وإننى أتساءل : لماذا لا نخفض الاستهلاك ٢٠ ٪ ونوفر ألف مليون جنيه ؟!

إن الظروف مناسبة لكى نجعل شعبنا يخوض معركة مكافحة الإسراف ، معركة الانضباط الاقتصادى ، وكأنها معركة وطنية ... لأنها بالفعل معركة وطنية .. معركة الاستقلال فى مواجهة التبعية .

وقد اقترحنا عشرات الاقتراحات لخفض استهلاك الطاقة :

□ جعل سعر استهلاك الكهرباء تصاعديا .

□ قصر المرور بالنسبة للسيارات الخاصة على السيارات ذات الأرقام الفردية ثلاثة أيام فى الأسبوع . والأرقام الزوجية ثلاثة أيام . واليوم السابع يسمح به للجميع . هذا الاقتراح يخصم ثلث حركة المرور المختلفة فى الشوارع . ويوفر ثلث استهلاك البنزين اليومى . وبلاد غيرنا تأخذ بهذا النظام . والناس سوف يتعودون على التعاون فى الذهاب إلى أعمالهم ، وتوصيل أولادهم إلى المدارس ، وقضاء حاجتهم من السوق . كان الاعتراض الوحيد أنه ضد « عاداتنا وتقاليدنا » ! وهذا تجاهل للواقع من أجل كلمات رنانة . فالمرأة أكرم لها أن تركب سيارة مع جيران أو أهل ، من أن تتحشر فى

تاكسى مكتظ بمن لا تعرفهم ، أو الشكل المهين للتكدس فى وسائل النقل العام .

□ صرف بنزين السيارات بكوبونات تحدد حجما معقولا لاستهلاك كل سيارة خاصة ، ومضاعفة سعر ما يباع فوق ذلك من بنزين ، بحيث يكون موردا للدولة ، ولا يكون مصدرا للخسارة .

□ وزارة الكهرباء ، مشكورة ، بدأت تشجع إنتاج السخانات الشمسية ، وأسست هيئة لمصادر الطاقة البديلة . وهذه الأشياء تستحق أن تنال أولوية . لأنها تنعكس فى صورة توفير مباشر فى موارد الدولة . ويجب الإسراع بها ، وفرض تعميمها على المبانى الجديدة ، وإسرائيل قد تقدمت فى استخراج الطاقة من « البحيرات الصناعية ذات الملوحة العالية » .

إننا ندفع أقساط ديون ، وفوائد ديون ، حوالى ٨٠٠ مليون جنيه فى السنة ! نزيف رهيب ! هل يمكن ترك هذا النزيف من أجل مصالح هذا « اللوبى » ، أو ذاك من دعاة الفوضى الاقتصادية باسم الحرية الخادع ؟ أى حرية ؟ وحرية من ؟

أســـرى البطـــون

كان نهرو رئيس وزراء الهند منذ ما يزيد على أربعين سنة ، ومن بعده ابنته انديرا رئيسة الوزراء ، ومن بعدها تولى رئاسة الوزراء راجيف غاندى ...

وكانوا جميعا يركبون سيارة صغيرة من طراز « أوستن » ، وهو طراز انجليزى توقف إنتاجه فى انجلترا منذ ما يزيد على ثلاثين سنة .

ولكن حين أقامت الهند صناعة السيارات ، انتجت هذا الطراز ، ومازالت تنتج نفس الطراز إلى الآن . ومن الصناعة الوطنية يركب المسئولون سيارات الحكومة .

فما هى السيارة ، فى النهاية ، بالنسبة لبلد نام ؟ إنها وسيلة مواصلات سريعة وقادرة على قطع المسافات البعيدة والقريبة . وأما ترف إخراج موديل جديد فى كل سنة ، فهذا من شأن البلاد التى تقدمت واغتنت ولم يعد فيها جاهل ولا فقير .

ولا تجد الهند فى هذا ما يعيبها . ولكن هذه « الهند » نفسها هى التى أحدثت ثورة زراعية ، واستغنت عن استيراد القمح ، وهى دولة سكانها فوق الستمائة مليون . حررت نفسها من ربقة استيراد القمح ، وبدأت تصدر بعض ما تنتجه من القمح ! ولو لم تفعل الهند إلا هذا لكفاها ، لأنه إنجاز فى مستوى المعجزات ! .. ولكنها أيضا صنعت القنبلة النووية ! وصنعت الطائرات والمحركات النفاثة . وكانت مصر يوما تسير مع الهند بنفس الخطوة ، والمشاركة فى صنع المحرك النفاث ، حتى توقف ذلك مع هزيمة ١٩٦٧ ..

هذه إذن هى الأولويات الصحيحة !

وبعض هذا من تراث الهند الوطنى ! فزعيم الهند الأول « غاندى » عندما قرر مقاومة الاحتلال الانجليزى ، دعا الهنود إلى عدم شراء الأقمشة الانجليزية (والهند أكبر سوق لها) ودعاهم إلى استخدام المغزل اليدوى الشهير فى نسج أقمشة ثيابهم من القطن الهندى . هكذا لبس ، وهكذا لبس كل الهنود وكان هذا مفخرة لهم . وعندما استقلت الهند ، وضعت على علمها رسم عجلة

« المغزل » ، فهذه الأداة البسيطة اعتبروها رمز استقلالهم !

علمهم غاندى ألا يكونوا أسرى بطونهم وغرائزهم وتفاخرهم بالمظاهر . وعلمهم أن حرية الإرادة الوطنية فوق هذا كله ، وتجلب هذا كله فى الوقت المناسب ، على أساس سليم .. وليس بالاقتراض والاستدانة .

لابد لنا من ضغط الاستهلاك . أو « لوبى » على طريق آخر . ضغط الإنفاق والاستهلاك شعار وطنى حقيقى يجب أن يرتفع فى مواجهة « لوبى » الإسراف والتهريب ، والاستدانة من الخارج والتبعية الاقتصادية ، مهما تنكر هذا « اللوبى » فى ثياب براقة ، ومهما هرب من جوهر الموضوع ، إلى معارك جانبية وإسفاف فى القول رخيص .

حقيقــــــة مــأزقنا الاقتصــــــادى

ليس صحيحا ما يكتب ويقال من أن « من حق المستهلك المصرى » أن يتمتع بأحسن ما هو موجود من سلع فى العالم ! وذلك فى مقام الحديث عن حملة « صنع فى مصر » .

من حق المواطن فى أى بلد أن يحصل على أى شىء ، بقدر ما ينتج ويكسب ، لا بقدر ما تستدين الدولة وتخرب !

إن كل مواطن هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت . ينتج فى عمله ، ويستهلك مقابل ذلك من عمل غيره . وهذا منطق أى مجتمع متوازن . ونقطة الانطلاق لإيجاد الحافز .

وحين تصدر الأمم المتحدة إحصاءات عن متوسط الدخل فى بلاد العالم ، ويكون دخل الفرد فى بلد مائة وفى بلد آخر عشرة ، فمعناه أن المواطن من البلد الأول يستهلك أكثر وأحسن مما يستهلكه الفرد فى البلد الثانى .

فالقول بأن السوق المصرية مثلا يجب أن يكون فيها كل أنواع الجبنة المتوافرة فى السوق السويسرية أو الفرنسية .. قول خاطىء ، وهو بداية التفسخ الاجتماعى والاقتصادى .

بل إننا على العكس نقول لمواطننا : بأى حق تطلب كذا وكيت .. وأنت لا تؤدى عملك ولا تزيد إنتاجك أولا ؟

كل مأزقنا الاقتصادى بدأ منذ أخذنا نستورد من المواد الاستهلاكية ما لا قبل لنا بدفع ثمنه ، وبدأت حلقة الاستدانة المخيفة .

والأمر لا يحتاج إلى علم اقتصاد لنعرف أن أى مجتمع لا يستمر ويتقدم إلا إذا اشترى بقدر ما يكسب ، بل ويدخر أيضا .

ونحن لا نريد سوقا مغلقة ..

ولكن ربما كان الحل هو مضاعفة الرسوم على الكماليات ، وليشتر منها القادر كما يشاء ، والنضال من أجل تطوير الانتاج المصرى ، وزيادته . فالأغلبية الساحقة من الناس يريدون أن تتوافر لهم هذه الأشياء أولا وقبل كل شىء .

إن حملة تشجيع كل ما يحمل عبارة « صنع فى مصر » هدفها إيجاد حافز لزيادة الانتاج المصرى وتحسينه . ولا نطمع أن تكون الثلاجة المصرية طبعا أحسن من الأمريكية ، ولكنها تكفى الحاجة وزيادة .

أليس هذا قانون العرض والطلب ؟

يوم يزول الفارق الطبقى بين الأفندى والعامل ، ستحل مشاكل اجتماعية كثيرة . ليس أقلها مأساة الهجوم على التعليم الجامعى رغم عائده القليل ، وعائد الأعمال الفنية واليدوية الكبير .

وما فعلته الثورة للعمال ليس فقط الحد الأدنى للأجور ، وضمانات العلاج والتقاعد وضد الفصل التعسفى .. فهذا هو الجانب المادى الذى صدر منذ أكثر من ثلث قرن بنقل طبقة مسحوقة من عمال المصانع والأراضى الى مستوى الآدميين . الأهم من ذلك ما اكتسبه العامل والفلاح من كبرياء وشعور بالمساواة ، وبحقه فى حياة أفضل . وبعض الناس المتزمتين يكرهون ما حدث . وقد كان لابد أن يحدث ، إم سلما أو حربا ، كما حدث فى قلب العالم الرأسمالى نفسه . ويوم أول مايو ينتسب إلى مناسبة أمريكية على أى حال . وهؤلاء المتزمتون ينسون أن ما حدث من مبالغة العامل الصناعى أو اليدوى ، أو الزراعى فى طلب الأجر المرتفع لا يرجع إلى قوانين الثورة .. التى أرادت وضع حد أدنى ، ولكنه يرجع إلى ثورة أخرى كانت أخطر أثرا فى هذا المجال وهى : ثورة البترول .

ثورة البترول التى بدأت منذ ما يزيد على عشرين سنة ، ووصلت قمتها فى سنة ١٩٧٤ أدت إلى أمرين هامين : أن يهاجر المصريون لأول مرة منذ سبعة آلاف سنة بالملايين إلى مواقع الثروة البترولية ، حيث كانوا مطلوبين بشدة وبأسعار شديدة الارتفاع . والأمر الثانى هبوط المعروض من الأيدى العاملة فى مصر هبوطا شديدا . وطبقا لقانون العرض والطلب الذى يقدسه أهل الاقتصاد الحر ، كان لا بد أن ترتفع الأجور ارتفاعا شديدا . فضلا عن تطلع العامل والفلاح الباقى فى مصر إلى الحصول على حظ زميله الذى هاجر .

ولست أدرى لماذا إذا زاد الطلب على الأطباء فزادت أجورهم لا يغضب هؤلاء ؟! فإذا زاد أجر العامل لنفس السبب اعتبروا أن هذه هى نهاية العالم .

أليس هذا هو قانون العرض والطلب ؟

تحدثت عن الغاضبين من ارتفاع حظوظ العمال ، درجة بقوانين ثورة ١٩٥٢ ودرجات بثورة البترول .

هذه الدفعة القوية ، قفزت بحظوظ العمال ، دون أن يكون عدد كبير منهم مهيأ لذلك ..

فالمال جرى فى أيدى الكثيرين وبكثرة ، دون أن تتغير بعض القيم السائدة المتخلفة عن الظلم القديم .

نرى العامل الذى إذا كسب ما يفيض عن مصروفه ، انقطع عن العمل ، حتى يأتى على ما فى جيبه ، ثم يستأنف من جديد العمل الذى سيجده متوفرا ! مثله فى مجتمع متقدم يواصل العمل ، ويعرف معنى الإدخار ، ثم يستعمل إدخاره فى تنمية عمله وحياته . لهذا ينمو المجتمع ، بمال الصغير ومال الكبير ، بدلا من الإهدار الرهيب الذى يشارك فيه الكبير والصغير ، كل حسب قدرته .

وإلغاء الفوارق الطبقية كما قلت ليس ماديا فقط ، ولكنه معنوى أيضا . وكما أن « الأفندى » يجوع ولايترك ابنه يعمل عملا

يدويا أو حرفيا .. يكسب به مئات الجنيهات ، فإن العامل يجوع حتى يدخل ابنه الجامعة .. ولو تعطل بعد ذلك ، بدلا من أن يربيه كما مضى على حرفة يستطيع أن يكسب منها الكثير .

« الناس اللى فوق ، والناس اللى تحت » لا يريدون الاعتراف بأن عصر « الأفندى » قد انتهى ! امش فى الشارع فسترى كل من هم دون الثلاثين يلبسون القميص والبنطلون ! سواء كانوا موظفين على مكاتب أم عمالا فى مصنع . لم تعد « البدلة » و «الجلابية » هما خط التقسيم فى الشارع المصرى كما كان الأمر منذ ما يزيد على ثلاثين سنة .

اختفى الفرق فى المظهر ، واختفى الفرق فى الفلوس . ولكنه بقى فى النفوس . وهذا أحد المآزق الاجتماعية التى تواجهنا . والتى تجثم على أنفاس اقتصادنا وحركتنا الإنمائية بشدة .

وفى كل مجال لا نعفى القيادة من مسئولياتها ..

فالدولة عليها أن تتوقع الآثار الاجتماعية قبل حدوثها ، وأن تتنبه لها عند حدوثها .

قهـــــا وأخواتهـــا

« قها » ، منذ عرفتها الأسواق المصرية ثم العربية ثم العالمية ، وأنا من عشاقها ، وما زلت رغم امتلاء السوق بالمنافسات لها ، اللواتى جئن بالأصباغ الملونة والمكياج الفاقع ، والثياب المزركشة ! كانت ولا تزال هى الوحيدة التى أصمم على استضافتها فى بيتى ، عصيرا أو مربى أو خضراوات .

وبالسعادتى حين كنت اغترب فى بلد عربى ، أو أزور بلدا أوربيا ، فأجد « قها » ذات الفول المدمس على أرفف المحلات ، يدلك على أماكنها أى مصرى بعيد ، مازال مثلى مواظبا على هوى وجبة « الفول المدمس » .

والغريب ، أننا نجدها أحيانا تختفى من الأسواق المصرية ، عندما تشتد الحاجة إليها ، كما يحدث فى شهر رمضان مثلا ، ويتزاحم الناس على علبة « قها » واحدة من عصير المشمش ، بديل قمر الدين المستورد والمجفف من نبات المشمش نفسه ، ويكون الرد دائما فى كل دكان - عفوا ، وفى كل سوبر ماركت طبعا .. إنها غير موجودة .

وكنا بالطبع نغضب منها أحيانا . إذ نجد مثلا علبتها الصفيح لا تتغير ، ولا تتحول إلى علب الورق الأرخص والأسهل فى حالة العصير ، واللبن والسوائل فى العالم كله . أو نجد العلبة الصفيح لم تتغير منذ بدأت ، وبالتالى تحتاج إلى « فتاحة » ، الأمر الذى لا يسهل على الشباب مثلا شربها فى الشارع ، فى حين كل مثيلاتها صار على سطحهن جزء يفتح باليد . وأظن أن « قها » نفسها انتجت مثل ذلك على نطاق محدود ، ربما للتصدير فقط .

هل معقول بعد ذلك أن شركة يعجز إنتاجها عن تغطية حاجة السوق ، تخسر الملايين ؟!.. هل معقول أن سلعة مطلوبة ، ولها اسم طيب وشهير ، يقول لنا صاحب الدكان أو السوبر ماركت إنها غير موجودة ، ثم يقول لنا تقرير وزارة الصناعة إن هناك كميات منها ، راكدة فى مخازنها ، بعشرات الملايين من الجنيهات ؟!

لقد راح كل واحد يفسر هذه الفزورة اللامعقولة بسبب : السبب هو فساد الإدارة !

السبب هو أنها « قطاع عام » ! السبب انعدام التخطيط !

وفى تقديرى أن المأساة أسبابها متعددة وتحتاج إلى تأمل هادىء . فمشكلة « قها » جزء من كل .

سأبادر وأسلم مع أكثر الأصوات بأن مأساة « تراكم سلعة مطلوبة » ينطوى على كل الأسباب التى ترددت : من فساد فى الإدارة وسوء تخطيط ، وزحف البيروقراطية الحكومية على القطاع العام ، وعدم الرقابة الرسمية و الشعبية التى يمكنها تلافى الأمر قبل تفاقمه ، وقبل أن تتراكم « قها » وأخواتها من شتى منتجات الصناعة المصرية فى المخازن بعشرات الملايين ..

ولكننى سأشير هنا إلى ما تجاهله الجميع ، وهو الانفتاح غير المسئول : الانفتاح الذى أدى إلى تحقير كل إنتاج مصرى وتمجيد كل إنتاج أجنبى ، وربى جيلا كاملا من الناس ، ومن محدثى النعمة ، على هذا التفكير المسموم !

كنا ومازلنا نرحب بالانفتاح ، ولكنه الانفتاح الذى يفتح أمامنا مجال صناعات جديدة ، ومعرفة جديدة ، وليس الانفتاح الذى يخنق ما لدينا من صناعات وطنية . و « قها » مجرد مثل صارخ .

هل العصير والمربى والخضر المحفوظة ، صناعات استراتيجية ؟! هل فيها تقدم تكنولوجى خطير لا يجوز أن يفوتنا ؟ هل كان إنتاجنا لا يكفى فاستوردنا ما يكمل حاجة السوق ؟ لا شىء من ذلك على الإطلاق ، ولكنه مجال للاستثمار السهل .

وهجمت ، وهذا مثال فقط ، وسائل التسويق الحديثة ذات التأثير النفسى الساحق : إعلانات كثيفة ، وشرائط تليفزيونية ، وبنات جميلات يغنين ويرقصن بمزايا أنواع المربى الأخرى ! وهو مجال لا يستطيع القطاع العام المقيد أن ينافس فيه . ولكن الأهم من ذلك : أن هذه النفقات زائدة ترفع ثمن سلعة غذائية بسيطة . والانفتاح القوى ، المتحرر من قيود القطاع العام ، يتفاهم مع الموزع الصغير صاحب الدكان والسوبر ماركت بأساليب المنافسة الشتى ، بما فيها إنكار وجود السلعة التى يطلبها الزبون ليعرض عليه السلعة الأغلى على الزبون ، لأن هامش الربح فيها أعلى . والأهم الأهم – وهذه رسالة التسويق المكثف – إثارة شهية الاستهلاك إلى أعلى الحدود ، فى بلد كل ظروفه وكل خطب قادته تدعو إلى تخفيض الاستهلاك وضغط الإنفاق . وهذا ما ندفع ثمنه فادحا الآن ، بتراكم الديون الرهيبة التى تنذر بالخطر . هل يوجد بلد عاقل يرعى المصلحة القريبة والبعيدة لينفق أضعاف ما يكسب ، يخنق صناعاته الوطنية بدلا من أن يحميها ؟ وفى ماذا ؟ فى الكازوزة والعصير والمربى ؟!

لسنا ضد أى نشاط إنتاجى واستثمارى للقطاع الخاص . إننا فقط ضد أى محاولة لتدمير القطاع العام ..

وقد طالبنا مرارا بأن يتخلص القطاع العام ، من أشياء ضُمت إليه دون داع : مثل دور السينما وبعض محلات الأزياء .. إلى آخره .. ولكن هذا شىء غير التحامل على القطاع العام ، ونسبة كل الأخطاء إليه . فهذا القطاع العام فى جوهره هو الذى « يصلب عود » القطاع الخاص حاضرا ومستقبلا .

ولنضرب مثلا واحدا على « دعم » القطاع

العام والقطاع الخاص : إن كل مشروع صناعى خاص قام فى مصر منذ بداية الانفتاح ، قام أساسا على سحب الخبرات الفنية على كافة المستويات من القطاع العام ، مقابل مرتبات وإغراءات أكبر – من المدير إلى الفنى إلى الغفير !..

خبرات أنفق عليها القطاع العام ودربها فى الخارج والداخل ، ومارست تجاربها وأخطاءها ونجاحاتها فيه – كلها هى التى يعتمد عليها القطاع الخاص حاليا ، أخذها جاهزة ومؤهلة ودون أن ينفق على تربيتها مليما واحدا ! وعنصر القدرات البشرية فى أى حساب اقتصادى هو أهم وأعلى عنصر من عناصر أى انتاج هام .

وإذا كنا اخترنا « قها » نموذجا « لأخواتها » فكل الصناعات المشابهة لإنتاجها .. ينتجها الذين تربوا على حساب قها وأخواتها ، وبغير ذلك ما قامت الصناعات المنافسة . وما كان الجزء المفيد من الانفتاح ممكنا ..

ومع ذلك فالحملات على القطاع العام تأخذ أشكالا لا تعد ولا تحصى . ولعله من الطبيعى أن نهاجم شركات القطاع العام إذا خسرت أو انحرفت ، لأنها مال عام ، أى مالنا جميعا ، فى حين أن القطاع الخاص هو مال أصحابه . ولكن بشرط أن يبقى هذا الحساب فى إطار متوازن ، فلا ننسى أن عددا كبيرا من مشروعات القطاع الخاص فيها جزء كبير من المال العام ، يجعلها جديرة بنفس الحساب . ولا نضخم أخطاء القطاع العام بأكثر من الحقيقة ، كأن تنشر – فى حالة « قها » مثلا – أرقام ضخمة عن المخزون بمعنى الركود . وهو أمر آخر تماما . فالمخزون يشمل كل المواد المستخدمة فى الصناعة ، والمخزون من السلعة ذاتها بنسبة معقولة ضرورية . وتلك غير مشكلة الركود السلعى .

تعليقـــــــات

« تحية طيبة وبعد .. فإنى من قرائك ، والخلاف لا يفسد للود قضية .

« إن هناك قطاعا عاما فى مجال تسويق السلع الغذائية ، وهو الجمعيات الاستهلاكية بأنواعها المختلفة ، والتى تغطى فروعها جميع أنحاء الجمهورية ريفها وحضرها . إذن فالدولة (ممثلة فى القطاع العام) لديها الشق المنتج وهو الشركات ، وأيضا الشق الموزع وهو منافذ التوزيع والجمعيات الاستهلاكية .

« إذن فأين تكمن أسباب مشكلة الانتاج الراكد ؟

« لا أعتقد أنه يخفى عليكم حقيقة ما يسمى « بجودة الانتاج » ، أى أن المستهلك يسعى إلى اقتناء السلعة الأكثر جودة . وينطبق هذا القول على المستهلك فى المجتمعات الاشتراكية ، والرأسمالية على حد سواء .

« فى الاتحاد السوفيتى مثلا يسعى المواطن هناك إلى اقتناء كل ما هو مستورد ، حتى ولو لم يكن فى حاجة إليه ، مع وجود راكد من السلع المحلية .

« وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لارتفاع جودة المنتجات اليابانية عن نظيراتها الأمريكية فى بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والالكترونيات ، نجد أن ميزان المدفوعات يميل لصالح اليابان بشكل خطير . وذلك نظرا لتكالب الشعب الأمريكى على شراء المنتجات الأجنبية الأكثر جودة .

« إذن فقل لى بالله عليك : هل تعتقدون أن الانفتاح غير المسئول فقط هو السبب فى ركود السلعة ؟

« إن مشكلة الإنتاج وإقبال المستهلك عليه تتوقف على عنصر أساسى وهام ، وهو جودة الإنتاج . والتصرف المتماثل للمستهلك فى كل العالم ، وهو اتجاهه لشراء السلعة المستوردة ، يعتمد فقط على الإتجاه الطبيعى والتلقائى للإنسان العاقل نحو امتلاك السلعة الأكثر جودة . وهو اتجاه إنسانى عاقل لا يجب أن نشكك فى وطنيته .

« وصالح المواطن المصرى هو أن نسعى جميعا لدفعه للعمل والإنتاج المتميز وعالى الجودة ، حتى يصبح إنتاجنا المصرى على مستوى المنافسة .

أ . د . أحمد عبد الرحمن فخرى
أستاذ بالمركز القومى للبحوث »

■ إننى أنشر الرأى المخالف قبل الموافق . ولكن رسالتك فيها تبسيط مخيف لقضية معقدة . فالعالم كله عرف « الحماية الجمركية لإنتاجه الوطنى » بشكل أو بآخر ، وإلا فإننا لن نجد ببساطة ما نشترى به أحسن سلع العالم !! وبعد ٤٠ مليار دولار ديون ، من أين نستدين ؟

« تحية طيبة وبعد :

أثار تعليق الدكتور أحمد عبد الرحمن فخرى عن قضايا الصناعة الوطنية والجودة والاستيراد نقاطا تستدعى النقاش . فقد طرح قضية « السعى نحو امتلاك السلعة الأكثر جودة » وكأنها « قضية غريزية مطلقة ! » غير مشروطة بالظروف التاريخية للزمان والمكان ! وغاب عنه أن الجودة الأعلى للسلع المستوردة هى محصلة ونتاج لجهد إنتاجى ، وتراكم معرفى امتد لمئات السنين فى المجتمعات الصناعية .

« وبالتالى لا بد أن تمر البلدان النامية مثل مصر « بفترة حضانة » للصناعة الوطنية ، حتى يشتد عودها ويقوى ساعدها ، وتصبح قادرة على منافسة السلع المستوردة على نفس مستوى الجودة . ولن تتقدم قضية التصنيع والجودة فى مصر إذا فتحنا الباب على مصراعيه للسلع المستوردة عالية الجودة ، لكى تطرد من السوق السلع المحلية الأقل جودة . إذ فى ظل المنافسة غير العادلة المحلية ، لن يوجد الحافز لدى العاملين بالصناعة الوطنية لتحسين جودة المنتجات ، لأنها ستكون مجرد « سد خانة » فى السوق المحلية لهؤلاء المستهلكين الأقل دخلا والأخفت صوتا .

« ولعلنا نحتذى بنموذج الهند ، حيث حققت تقدما ملموسا فى مجال تطوير منتجاتها فى ظل درجات مختلفة من الحماية وتقييد الاستيراد ، وأصبح لمنتجاتها ميزة تنافسية فى بعض الأسواق التصديرية الهامة بعد فترة الخروج من « الشرنقة » .

« ويبدو أنه قد غاب عن البعض أن سعى المواطن المقتدر لاقتناء السلعة المستوردة عالية الجودة غالية الثمن لرفاهيته ، قد لا تكون عملية فى مقدور المجتمع ، الذى يعانى من شح فى موارده بالنقد الأجنبى ، ويرزح تحت عبء الدين الخارجى . وذلك ما يصفه علماء الاقتصاد بالتناقض بين « المنافع الفردية » و « المنافع العمومية » .

« بيد أن الدعوة لتشجيع الصناعة المحلية

حتى تشب عن الطوق ، والحد من « السفه الاستيرادى » ، لا تعنى مصادرة لرفاء المواطن المقتدر ، بل تعنى ببساطة تحديد « دوائر الإمكان » و « دوائر عدم الإمكان » ، فى ظروف كل مجتمع .

« فالمطلوب أن يتحول شعار « صنع فى مصر » إلى برنامج جاد للنهوض بالصناعة الوطنية ، للوقوف فى وجه محاولات فك التصنيع المصرى ، أو إلحاق المصانع المصرية لتصبح مجرد ورش تابعة للشركات الدولية ذات الإدارة الأجنبية . ونقطة البدء فى هذا المجال هى الإيمان الحقيقى بأننا قادرون على كسب « معركة الجودة » بعقولنا وسواعدنا ، وبالتجربة والخطأ ، وأن نطرد روح الهزيمة وعدم الثقة بالنفس من بين ظهرانينا .

د . محمود عبد الفضيل
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة
والجامعة الأمريكية »

« تحية طيبة وبعد :

قرأت يومياتكم عن « قها » وأخواتها ، وبصفتى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية ، الشركة المنتجة لمربات « فيتراك » ، إحدى المنتجات التى جاءت على حد قولكم « بالماكياج الفاقع والثياب المزركشة » .. لتخنق الصناعات الوطنية ، أود أن أوكد :

« ١ - إن التصنيع الزراعى ، ومنه المربات والعصائر والخضر المحفوظة ، قطاع استراتيجى بالنسبة لمصر يمكن أن يمثل حجر الزاوية للتنمية فيها .

« ٢ - شهدت صناعة العبوات ، ومواد تغليف وتعبئة السلع الغذائية تطورا تكنولوجيا عظيما لا يجوز أن يفوتنا ، احتراما للمستهلك المصرىّ أولا ، وسعيا وراء أسواق التصدير ثانيا .

« ٣ - عجزت الصناعة المحلية فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات عن تلبية الطلب المحلى ، وغرقت الأسواق بالأغذية المحفوظة المستوردة .. لذلك قامت مشاريع القطاع الخاص ، وسدت هذا العجز وتوقف الاستيراد .

« ٤ - إن منتجات القطاع الخاص لا تقل وطنية ومصرية عن منتجات القطاع العام .. ففاكهتنا وعبواتنا وعمالتنا وإدارتنا مصرية .. وكما لا فرق بين أعجمى وعربى إلا بالتقوى ، فلا فرق بين مصرى وآخر إلا بقدر عطائه .

وأرجو منكم فى هذه الفترة الصعبة التى تمر بها البلاد ألا تقسوا على القطاع الخاص .. فالخطة الخمسية للدولة تعتمد عليه لتنفيذ حوالى ٥٠ ٪ من الاستثمارات .

« ٥ - إن منافسة القطاع الخاص للقطاع العام تحقق مصلحة المستهلك ، بل ولا سبيل لتطور إنتاجنا وتحسينه بما يتلاءم ومصلحة المستهلك إلا بالمنافسة . والأمثلة على ذلك كثيرة .

« ٦ - نجحت شركتنا وشركات قطاع خاص أخرى فى تصدير إنتاجها إلى أسواق كندا وأمريكا وأوروبا الغربية ، بالإضافة إلى البلاد العربية .. ومثلك يسعد بل يفخر برؤيتها

معروضة على الأرفف تحمل عبارة « صنع فى مصر » .

« أما مشكلة « قها » فهى مشكلة فنية ، تخطيط وتسويق وإنتاجية وسياسات تجارية وسعرية .

منير فخرى عبد النور

■ موافق تماما . وقد شجعت القطاع الخاص فى كل الأوقات ، وتحت كل الظروف ! وما أناقشه فقط هو مدى « الاستيراد الاستهلاكى » الذى يفوق طاقتنا ، وليس أى إنتاج مصرى !

□ □ □

من يسدد ديون مصر ؟

اللهم لا تعرضنا لهذه المحنة من جديد !

اللهم لا تجعلنا نحبس أنفاسنا ، الأيام والأسابيع والشهور : هل سوف تخفض أمريكا سعر فوائد الديون التى لها فى عنقنا ؟ .. هل ستؤجل بعض الأقساط ؟ .. هل سيرضى صندوق النقد الدولى عنا ، وعن ممارساتنا الاقتصادية ؟ ..

اللهم لا تضعنا مرة أخرى فى الماء الساخن يوما والماء البارد يوما آخر ! إذ تؤكد صحف المعارضة أن أمريكا رافضة كل مطالب مصر من تأجيل لأقساط الديون ، وتخفيض لفوائد ديون أخرى . وأن روسيا رافضة لأى تفاهم على تبادل تجارى قبل أن يُتفق أولا على سعر صرف جديد للجنيه الاسترلينى . وأن المصانع بالتالى ستتوقف لعدم توافر العملة ، والسد العالى سينهار لعدم تجديد التوربينات . وتؤكد الصحف القومية فى اليوم التالى أن أمريكا « تتفهم » مطالبنا ، وأن صندوق النقد الدولى « يقدر » مصاعبنا . وأن روسيا قد وقعت اتفاقا تجاريا لتبادل الراكد عندنا وعندهم ، دون انتظار لتحديد سعر صرف جديد للجنيه الاسترلينى ..

وإذا كان بعض المسئولين فينا ، فى بعض السنوات الماضية ، قد أسكرتهم خمر الاقتراض ، وضعفت إرادتهم إزاء قوى السلب والنهب والتسيب ، وعاشوا سنوات فى وهم « الرخاء » ، كأنها ليلة طويلة ساهرة ماجنة ينفقون فيها على كل المظهريات والملذات ، وتركوا لنا هذا العبء الباهظ من الديون المعلقة فى رقابنا كالسلاسل الثقيلة ، وربما فى رقاب أبنائنا وأحفادنا ، فلا تأخذنا – اللهم – بما فعل السفهاء منا ! واكتب لنا الهداية والتواضع والعمل ، وكل القيم التى ترفع عنا هذا البلاء !

لقد نشرت الصحف أن رونالد ريجان أخيرا وقع الورقة الموضوعة على مكتبه منذ أسابيع : بخفض فوائد الديون العسكرية من ١٤ إلى ٧,٥ ٪ ، وأجل سدادها أربع سنوات ، وبالتالى سيترجم « تفهم » صندوق النقد الدولى إلى عمل ..

وقد تنفسنا الصعداء .. لبعض الوقت .. آملين ألا يدخلنا الله هذا الامتحان من جديد !

ونحن نشكر لريجان أنه قام بذلك ، وهو فى أوج معركة حياته بسبب آثار صفقة الأسلحة الايرانية ..

أما الذين أقاموا الحفلة الساهرة التى دامت سنوات ، وتركونا ندفع فاتورة ما لم نأكل ولم نشرب .. فإننا نرجو أن ينعم الله عليهم بالمغفرة ، وهو غفار الذنوب !

قضيـــــــة أمـــــــن عـــالمى

ذهبت إلى عمان ، الأردن ، لأشارك فى ندوة عن « المديونية العربية للخارج » . فمصر ليست وحدها الدولة « حمالة الديون » . ولكنه العالم الثالث كله تقريبا . وهذه الندوة تركز على الجزء الخاص بنا فى هذا العالم ،

وهو المنطقة العربية . والندوة تعقد بدعوة من « منتدى الفكر العربى » فى الأردن ، وبرئاسة الأمير الحسن ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية . ويشارك فى المؤتمر نخبة من أبرز رجال الفكر والاقتصاد فى العالم العربى .

إن الأرقام مخيفة . إننى لا أكتب هنا عن المناقشات والآراء التى تبودلت . ولكن الدراسات التمهيدية وحدها - التى توزع عادة على أعضاء مثل هذه الندوة قبل الانعقاد - تروى مأساة ما حدث فى العالم فى السنوات الأخيرة ، إذ هوى « العالم الثالث » من حالق ! وهو لم يكد ينال استقلاله ! وبعد أن تخلص من ربقة الاستعمار ، صار مغلول الأيدى والأرجل والعقل والإرادة بأغلال هى ديون رهيبة للعالم الصناعى المتقدم . والندوة تجتمع لنتساءل ماذا حدث بالضبط ؟ وما العمل ؟ وأين أخطأت الدول المدينة ، وأين أخطأت الدول الدائنة ؟

وإذا كانت هذه المبادرة التى شاركت فى جلساتها فى عمان تنظر إلى العالم العربى كله ، لا إلى قطر بمفرده ، فلعل هذا يكون خطوة إلى مبادرة أخرى أكبر ، لا بد منها يوما فيما أعتقد ، تجمع « العالم المدين » كله ، ليواجه العالم الدائن ، الغنى ، القوى ، ويواجه فوق ذلك النظام النقدى العالمى الراهن ، الذى لم يعد صالحا لوضع أساس أى استقرار على هذه الأرض . « فالدورة الدموية » الحالية فى العالم كله ، من الناحية المالية والاقتصادية ، دورة غير صحية ، ولن ينتج عنها إلا تفاقم المرض . إنه موقف أخطر على العالم من الحرب الذرية . وأخطر من « الايدز ! » الذى يعنى تحديدا مرض « انعدام المناعة » ! انعدام المناعة إزاء الاقتراض والاعتماد على المال الأجنبى ، انتفاعا أو استسهالا !!

وفى تقديرى أن القضية يجب أن تنقل من مستوى الاقتصاد ، إلى مستوى السياسة ، ومن مستوى السياسة إلى مستوى الأمن العالمى . فهى قضية لا يحلها خبراء الاقتصاد . ولا مجالس إدارات البنوك . ولكن قادة الدول القادرون على الارتفاع إلى مستوى المسئوليات التاريخية !

لا يبقى إلا الربع

إن أزمة الديون التى تأخذ بخناق العالم ، تفاقمت بشكلها الحالى الرهيب فى الفترة بين أوائل السبعينات وبين أوائل الثمانينات . ونحن نجنى اليوم حصاد ما زرع فى تلك السنوات .

وكما حدث هذا للعالم الثالث كله ، حدث أيضا للدول العربية (غير البترولية بالطبع) ..

ففى هذه المرحلة زادت ديون سوريا ستة أضعاف ! وزادت ديون الأردن ثمانية أضعاف ! ولكن ديون مصر زادت بنسبة تقرب من العشرين ضعفا (!!) .

على أن أخطر من ذلك : تزايد نسبة فوائد الديون وأقساطها .. لأن هذا يعكس قدرة الدولة المدينة على السداد ، بل وهل ستنجح يوما فى تسديد ديونها أم لا ؟

وقياس ذلك أن تُحسب نسبة صادرات الدول من السلع والخدمات (أى إيرادها من العملات الحرة) إلى ما عليها أن تدفعه (بالعملات الحرة) لخدمة الديون .. فالفرق بين الرقمين هو كل ما يتبقى لها من عملها وعرقها ، وكل ما تستطيع أن تستثمره فى الإنتاج والخدمات ، أو شراء الأطعمة اللازمة لها من الخارج !

وفى هذا المجال ، نجد وجه الخطورة الحقيقى بالنسبة لمصر ، والمأزق الذى وصلنا إليه ..

والأرقام هنا ليست مما عُرض علينا فى الندوة ، ولكنها من مراجع أخرى (كتاب أزمة الديون العالمية المطبوع فى أمريكا ، ومراجعة أرقام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .. الخ) ..

فإذ نجد أن نسبة خدمة الديون فى الهند مثلا إلى صادراتها تصل إلى حوالى ٢٠ ٪ ، وهى هنا أحسن الدول المدينة حالا ، فقد أعطاها صندوق النقد الدولى أكبر قرض فى تاريخه دون تردد . وإذ نجد المكسيك ، صاحبة أكبر دين فى العالم كله ، تصل النسبة فيها إلى حوالى ٦٥ ٪ ، وهى نسبة خطيرة طبعا ، نجد أن نسبة خدمة ديون مصر إلى صادراتها السلعية تصل أحيانا إلى ٧٠ ٪ !!

أى أن كل ما ننتجه ونصدره ونعمل من أجله طول السنة ، لا يبقى لنا منه إلا حوالى الربع فقط ! والباقى تسدد به الديون وفوائد الديون !!

إن الأسباب العالمية لأزمة الديون أسباب قوية ومتكررة فى كل مكان بدرجات مختلفة . ولكن « تميز » مصر بضخامة حجم الديون (وتراكمها خلال عشر سنوات فقط من أقل من ٢٠٠٠ مليون إلى حوالى ٤٠ ألف مليون !!) وفداحة حجم ما نسدده بالنسبة لما ننتجه ، بأكثر من أى دولة غيرنا فى العالم ، لا يعفينا من المسئولية ، معتذرين فى ذلك بالأسباب العالمية وحدها .

فسياسات التسيب والفساد والاستسلام لخمر الاستدانة ، وسياسة : « أحينى اليوم وأمتنى غدا » ، تبقى أحد أهم أسباب ما نحن فيه .

التأجيـــــل ليس نصـــــرا

من بين الأسئلة التى أثارت عاصفة من الجدل ، سؤال قوى وصريح :

هذا العدد الكبير من الدول التى تقاسى الأمرين حتى تستطيع تسديد ديونها ، وبالتالى فهى تحاول جاهدة « جدولة الديون » أحيانا و « تأجيل الدفع » أحيانا أخرى .. إلى آخره ، هل الوصف الحقيقى غير المجامل لهذه الدول هو أنها غير قادرة على الدفع ، أم الوصف الحقيقى هو أنها « مفلسة » ؟

قيل : إذا كان ما تواجهه سببه وجود « أزمة سيولة » ، فهى دول تمر بأزمة ، وجدولة الديون أو تأجيلها إلى أن تحل « أزمة السيولة » هو الوضع الطبيعى ، وبالتالى فهى قادرة على تجاوز الأزمة ! ولا تعتبر « دولا مفلسة » !

أما إذا كانت المشكلة الحقيقية التى تواجه هذه الدول ، أو بعضها ، هى « أزمة انتاج » ، أى أنها لا تنتج وتصدر وتكسب ، بالدرجة التى تمكنها ـ ولو بعد أجل معقول ـ من تسديد الديون . فالوصف الحقيقى لهذا النوع من الدول هو أنها « دول مفلسة » !

وهذه النقطة غاية فى الأهمية . لأنها توضح لكل ذى عينين نوع المسئولية الملقاة على عاتق أى بلد مدين إلى هذا الحد : الانتاج والانتاج والانتاج ، وتعديل هيكل الاقتصاد ، وتثبيت سياسات صارمة للاستيراد والتصدير .. أو الإفلاس !

وفى القاهرة قبل سفرى لمؤتمر « المديونية العربية للخارج » بعمان ، كنت أناقش اقتصاديا خبيرا بشئون مصر ، وطرحت عليه السؤال التالى : هل تعتقد أن تأجيل ديوننا عمل حكيم ومثمر حقا ؟ أم أنه مجرد نقل وطأة الأزمة عن سنة إلى ما بعد أربع سنوات ؟

وقال لى الرجل : بصراحة ، هذا يتوقف على أسلوب عملكم فى هذه السنوات الأربع . فإذا استمر الحال كما كان منذ بدء تصاعد الديون ، فالتأجيل يكون بالعكس قرارا غير حكيم . وقد يعرضكم لكارثة . أما إذا تصرفتم فى شئونكم بمنطق آخر يحدد الاستهلاك ، ويمنع الاقتراض ، وينشط كل محركات الإنتاج ، ويعصر الإنفاق العام ، فلاشك أن هذا التأجيل لأربع سنوات ، يكون فرصة لكى تعودوا إلى الوقوف على أقدامكم !

وهذا هو الدرس . إذا فهمنا أن « التأجيل » ليس نصرا ندق له الطبول ، ونعود إلى كل عاداتنا السيئة ، وننافق أنفسنا وننافق واقعنا ، ولكنه « فرصة » يجب أن نتحمل ونعمل فيها بكل صرامة وبلا هوادة ولا مجاملة فى قرش واحد . . فبعدها يمكن أن نقول حقا إن التأجيل كان إنجازا !

نـــــاد للمدينيـــــن

... ما العمل ، ليس بالنسبة لمصر ، ولكن بالنسبة للدول المدينة وعددها أكبر من نصف دول العالم ؟

هل لا يوجد طريق إلى أن تحاول كل دولة أن « تنفذ بجلدها » ؟

الواقع أن هناك محاولات سابقة لتكوين جبهة من الدول المدينة ، تواجه العالم الدائن بوقفة واحدة ، وضغط مكثف . وهى ليست جبهة « للبلطجة » ، ولكن للحصول على شروط أحسن .

حاولت دول أمريكا اللاتينية بالذات ذلك ، واجتمع رؤساؤها لمحاولة إنشاء جبهة خاصة بهم . ولكن ديون القارة اللاتينية كلها تقريبا للبنوك الأمريكية . وقد فكروا لحظة فى اتخاذ قرار جماعى بالتوقف عن الدفع خمس سنوات مثلا ، ولكن هذا قد يعنى إفلاس معظم بنوك الولايات المتحدة !! ولذلك وقع ضغط شديد على هذه المحاولة لتمزيقها .

وفى مؤتمرات العالم الثالث : القمـة الإفريقية فى أديس أبابا ، وقمة عدم الانحياز فى « هرارى » جرى حوار حول هذا الموضوع .

النغمة كانت : ضرورة اعتبار أن مسئولية هذه الديون ليست من صنع الدول المدينة وحدها وبالتالى فعليها أن تتحمل الذنب كله ، ولكنها مسئولية مشتركة بين الدائن والمدين ، وحلها هو فى مصلحة الدائن والمدين . وبالتالى يجب البحث - مثلا - فى : تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، ووضع حدود معقولة لخدمة الديون ، تعديل الشروط التقليدية لصندوق النقد الدولى ، البحث عن وسائل فتح أبواب الدول الدائنة لصادرات الدول المدينة ، تكوين اتحادات للدول المنتجة للخامات ، « فأسعار الخامات تنخفض باستمرار ، وهى صادرات الفقراء ، بينما أسعار المصنوعات التى تستوردها تزيد باستمرار مع استمرار التضخم فى العالم الغنى » .

وقد أقترح تكوين « ناد للمدينين » أسوة بأندية الدائنين !!

ولا شك أن وجود نوع من هذا التنسيق بين الدول المدينة صار أكثر من ضرورة . والقول بأن مسئولية الديون مسئولية مشتركة قول صحيح . فقد جاء وقت كانت فيه الدول الصناعية تشكو من وفرة المال الفائض ، وكانت تغرى الحكومات الفقيرة بكل الوسائل لكى تقترض . ولا أنسى مقالا فكاهيا قرأته فى مجلة « نيويوركر » الأمريكية منذ سنوات . كتبه شاب يعمل فى أحد البنوك . وروى فيه « مغامراته » فى إقناع رؤساء دول العالم الثالث بالاقتراض ـ هذا الشاب ، كسب الملايين من عمولته فى هذه القروض .. وقرر التقاعد والتفرغ للسفر كسائح !!!

سرقـــــة بنك كل أســـــبوع

صارت مهزلة لا يمكن السكوت عليها . وبعد أن كانت أخبارها تنشر « مانشتات » انتقلت إلى الأخبار الروتينية ، وكأنها سرقة دراجة !

لا يمر أسبوع تقريبا إلا ويُنشر نفس الخبر مع اختلاف الأسماء . فلان ، حصل من بنك كذا ، على قروض بمبلغ كيت ـ عادة بين عشرة ملايين وأربعين مليون جنيه !! ـ بدون ضمانات ، أو مقابل ضمانات وهمية أو غير حقيقية ، ثم اختفى ، أو هرب إلى خارج البلاد ، أو ألقى القبض عليه أحيانا !

هذا المسلسل ، المتواصل ، المتكاثر : ألم ينبه غافلا ، ألم يقض مضجع مسئول ؟

أتعرف أيها القارىء ، من أين تغترف هذه الأموال ؟

إنها جنيهاتك وجنيهات كل مواطن لديه فائض قليل أو كثير يضعه فى حساب فى بنك . وبهذه المدخرات يصبح لدى البنوك آلاف ملايين الجنيهات . ومن هذا البحر يغترفون .. وامتدت العدوى من البنوك الصغيرة إلى الكبيرة ، ومن البنوك العامة إلى بنوك الدولة ، ومن البنوك العادية إلى البنوك التى تسمى نفسها إسلامية .

وهذه البنوك هى التى تسمى ياعزيزى القارىء « جهاز الائتمان » !

وعندما هوجم أحد البنوك .. واشتدت الحملة عليه منذ فترة ، طلع علينا كورس كامل من رجال الاقتصاد والبنوك ، فى شتى مجالات الإعلام ، يعزفون لحن خصوصية « جهاز الائتمان » وقدسيته ، وعدم جواز الفحص فى شئونه ، وخطورة ذلك على اقتصاد البلد ، ومصالح العملاء . ونشرت هذه الأحاديث المكثفة ، إعلانات مدفوعة ، ومستترة ، أحيانا ، فى شكل أحاديث تنهانا عن شىء محظور ، وهو الاقتراب من « قدس الأقداس » الذى اسمه « جهاز الائتمان »

وما يحاولون إيهامنا به ليس له مثيل فى العالم . كنت فى « بوسطن » فى أمريكا ، لإجراء عملية فى عينى .. ولأسابيع طويلة وأكبر بنك فى الولاية يحقق معه أمام لجنة ، وعلى شاشة التليفزيون ، يوميا . فقد اكتشفوا فى أمريكا أن أهم وسائل الاهتداء إلى معرفة كبار مهربى المخدرات ، من حركة الأموال المجهولة المصدر ، والثروات الطارئة ، وأساليب تحويل الملايين من مكان إلى مكان إلى مكان حتى تصبح حساباتها شرعية ، أو « مغسولة » فى التعبير الانجليزى . ولم يقل أحد إن هذا الاطلاع المكشوف الكامل خطر على الاقتصاد ، ولا بالممنوع فى « جهاز الائتمان » !

مسلســـــل القـــروض المنهـــوبة

.. إن مدخراتنا جميعا ، الغنى والفقير ، فى البنوك .. فى يد « جهاز الائتمان » . وفوق ذلك فإن هذه المدخرات ، فى حالة تجمعها بالآف الملايين ، تتحول من « شأن خاص » يهم كل فرد له فيها قرش ، لتصبح أيضا « شأنا وطنيا عاما » . لأنه بواسطة جهاز الائتمان هذا تؤثر الدولة فى الاقتصاد القومى ، ويكون استثمار أو لا استثمار ، وثقة أو لا ثقة .

وبالتالى فإن « جهاز الائتمان » يجب أن يشرف عليه ويعمل فيه الرجال المؤتمنون فى الدرجة الأولى ، وأصحاب الخبرة « البنكية » من الذين تدرجوا فى العمل وتمرسوا به سنوات طويلة . الاقتصاد الآن فروع وبحار واسعة وتخصصات ، وأعمال البنوك خبرة خاصة جدا . ومع الانفتاح ظهرت عشرات البنوك الجديدة بسرعة لا مثيل لها فى العالم . ولم تعرف إلا بأنها تدفع أعلى مكافآت لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة . وصارت مناصب البنوك « جوائز» و « مكافآت» و « مجاملات » لكل شخص كبير ، أو وزير سابق يراد مجاملته أو مكافأته ، متغاضين عن عنصر الخبرة والاحتراف .

فإذا كان لك صديق يدير بنكا ، يستطيع أن يقرضك مليون جنيه ، فأنت مليونيـر ! ولو كنت لا تملك مليما واحدا ! وانفتحت الأبواب ، ثم انهارت القواعد ، ثم رأينا مسلسل « القروض والتسهيلات » بعشرات الملايين التى يهرب بها أصحابها .

فالرقابة الفنية الخاصة ، والرقابة العلنية العامة ، صارت أمورا أساسية إذا أردنا أن يكون لدينا « جهاز ائتمان » حقيقى قادر على القيام بمهمته .

والنزوح الرهيب ، بآلاف الملايين ، من « جهاز الائتمان » إلى شركات توظيف الأموال ، على سبيل المثال ، ليس فقط بسبب ما تعطيه تلك الشركات من أرباح أعلى ، ولكنه أيضا تصويت بعدم الثقة فى « جهاز الائتمان » صاحب الاختصاص الأصلى ، وحصن الأمان التقليدى . . وسواء كانت التهمة صحيحة أو ظالمة ، وهى بالتأكيد لا تشمل الكل ، فلا مناص من الاعتراف بأن ثمة أزمة ثقة عميقة بين المواطن و « جهاز الائتمان » ، بما عرف من ضعف رقابة البنك المركزى الفعلية على هذه البنوك ، وأخيرا وليس آخرا بالحوادث التى تترى بمعدل إيقاع سريع : عن الاقتراض والهرب ، بعشرات الملايين ، من دخلاء على التجارة والاقتصاد والاستثمار ، دون أن تسقط رؤوس كافية بحكم مسئوليتها عن ذلك ..

□ □ □

نادى باريـــــــــس

الدكتور عاطف صدقى هو أول رئيس وزراء من خريجى كلية الحقوق منذ ١٩٥٢ ، باستثناء المرحوم الدكتور محمود فوزى الذى تولى المنصب شهورا عابرة .

وقبل ١٩٥٢ كانت رئاسة الوزارة حكرا على خريجى الحقوق ، بل والأغلبية الساحقة للوزارات أيضا من الدفاع إلى الداخلية . وكانت كلية الحقوق تسمى كلية الوزراء . تلك أيام كانت الحقوق هى كلية السياسة والاقتصاد والإدارة والقوانين .

بعد الثورة جاء عصر الوزراء العسكريين . ثم جاء عصر الوزراء المهندسين بصفة خاصة ، والفنيين بصفة عامة .

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى ، سواء لأن رئيسها حقوقى ، أو لأى سبب آخر ، احتل الحقوقيون أكبر نسبة من المناصب الوزارية . فإذا كان عدد أعضاء الوزارة بعد اختصار عدد الوزارات أصبح ٢٨ ، فقد أحصيت من بينهم اثنى عشر وزيرا حقوقيا ، أى ما يقرب من النصف .

على المستوى الشخصى ، فإننى لا أعترض على ذلك ، بوصفى أيضا من خريجى كلية الحقوق !

ولكننى ، وبعد أن أحلف بالله العظيم أننى لا أقصد أى شخص ، أرى أن الوقت قد حان ، ومع احترامى للجميع ، للتخلص من عقدة « الدكاترة » ، سواء كانوا حقوقيين أو غير حقوقيين .

فالصفة الغالبة ، الكاسحة ، فيما يزيد على الـ ٣٥ سنة الماضية هى اختيار « الدكتور أستاذ الجامعة » لمناصب الوزراء ، ورؤساء المؤسسات والشركات فى جميع المجالات . وقد بدا ذلك وكأنه الحل الوحيد بعد الثورة لاستبعاد السياسيين ، ومواجهة اتساع مهمة الدولة .. التى أخذت على عاتقها نشاطات جديدة تماما فى مجالات الصناعة والاقتصاد والإنتاج والإسكان ، وأمور كثيرة لم تكن الدولة تقترب منها قبل الثورة ، فاتجه التركيز إلى البحث عن « الخبير الفنى » و « التكنوقراطى » وأبرزهم من كان « أستاذ جامعى دكتور » فى الكيمياء أو الهندسة أو الطب أو الزراعة ... إلخ .

ولكن هذا الاتجاه استنفد ضرورته ، وزاد عن حده ، وثبت أن « أستاذ العلم النظرى » الذى لم يعرف غير الكتاب ، كثيرا ما يستحيل عليه أن ينتقل فورا إلى إدارة جهاز ضخم معقد : وزارة أو مؤسسة ضخمة ..

وعندما أثرت هذا الموضوع تلقيت تعليقات كثيرة ، وطريفة ، حول الملاحظة التى أبديتها عن عودة خريجى كلية الحقوق إلى المناصب الوزارية ، وإلى رئاسة الوزارة ذاتها ، بعد أن زال احتكارهم لها منذ ١٩٥٢ ، وتعاقب موجات الوزراء العسكريين ثم المهندسين . والإحصاء المبدئى الذى ذكرت فيه أن عدد الحقوقيين فى الوزارة الجديدة يصل إلى اثنى عشر وزيرا من بين مجموع أعضاء الوزارة كلها .

ولعل أطرف ملاحظة كانت تلك التى قالت : إن موضة « حملة الدكتوراه من جامعة هارفارد والجامعات الأمريكية » تزول بسرعة ، وعادت الغلبة لحملة الدكتوراه من الكليات الأوربية ، وفرنسا بالذات .

والإحصاء الطريف لمن بدأ بعض الناس يسمونهم « نادى باريس » فى المناصب الكبرى هم : الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، والدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم ، والدكتور أحمد سلامة وزير الحكم المحلى ، والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية .. ومن الممكن طبعا أن نضيف إليهم خريجى باريس من الوزراء القدامى كالدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، واثنين من الدكاترة خريجى أوربا أيضا ـ سويسرا بالذات ـ وهما الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى وخريج جامعة « لوزان » ، والدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمى من جامعة « سانت جاليه » فى سويسرا أيضا .

هكذا ـ كما يقولون ـ لم يعد « حملة الدكتوراه » من جامعات أمريكا هم « الموضة » .. ربما لم يبق منهم فى هذا المجال غير الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الحاصل على الدكتوراه من جامعة ميتشجان ، والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية الحاصل على الدكتوراه من جامعة إلينوى .

ولما كانت فرنسا أكثر دولة فى العالم تهتم بانتشار ثقافتها ، فلا شك أن من حقها الآن أن تزهو وتتباهى بعد أن قهرت أمريكا فى هذا المجال !!

يقول الدستور فى المادة ١٤١ : « يعين رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من مناصبهم » ، فهذا حق لرئيس الدولة لأن دستورنا أخذ بالنظام « الرئاسى ـ البرلمانى » .

ولكننى لا أذيع سرا إذا قلت إن الرئيس حسنى مبارك لا يمارس هذا الحق بالطريقة التى يتصورها الكثيرون .. أى أنه لا يختار كل وزير من الأكثر من ثلاثين وزيرا . إنه يحرص ، وهذا أمر معقول ، أن لا يتغير الثلاثون وزيرا مرة واحدة فى تغيير واحد . ولكنه فى نفس الوقت يعطى رئيس الوزراء ، الذى يقع عليه عبء اختياره ، حق اختيار الوزراء الذين يتعاملون معه فى معظم المجالات . وهو بالتالى قد يوافق على تعيين وزراء لم يعرفهم أصلا ، إذا رأى رئيس الوزراء أن هؤلاء لازمون له للتعاون معه فى قيادة عمل الوزارة .

هذا على الأقل ، ما أظن أننى أعلمه ـ ولست عليما بكل بواطن الأمور ـ ما فعله مع رؤساء الوزارات المتعاقبين ، وآخرهم رئيس الوزراء الحالى ، الدكتور عاطف صدقى .

وقد بدا هذا واضحا فى اختيار الدكتور عاطف صدقى ، مثلا ، لوزراء القطاع الاقتصادى . فقد اختار (وهو أستاذ المالية العامة السابق فى الجامعة ، ثم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات) الدكتور محمد الرزاز ، وهو زميله وأستاذ المالية العامة

بعده ، والدكتور يسرى مصطفى ، مساعده فى الجهاز المركزى للمحاسبات . إلى جانب بعض الآخرين الذين سميناهم أعضاء « نادى باريس » ، أى خريجى جامعة باريس فى أوقات مقاربة له ، أو عملوا مستشارين ثقافيين فى باريس ، كما عمل هو نفسه مرة من الزمن ..

وقد أوحى هذا إلى كثير من الناس أن يشعروا أن رئيس الوزراء الجديد ، وهو مرشح لهذا المنصب منذ سنوات ، قد ضيق على نفسه فى الاختيار ، فاختار من محيطه المباشر اللصيق به نسبة كبيرة . وقد يكون هذا أسلوبا صائبا أو أسلوبا خاطئا ، فى مجال البحث عن الانسجام الوزارى المطلوب ، ولكنه شعور أحببت أن يعرف رئيس الوزراء أنه يتردد بين معظم رجال الاقتصاد فى هذه الحالة .

وبالتالى فإننا يمكن أن نعتبر أن رئيس الوزراء سيكون هو نفسه كبير وزراء الاقتصاد . وقد اختار مساعديه على هذا الأساس . وهى مسئولية فادحة فى هذه الظروف .. كان الله فى عونه !

كان المصدر الطبيعى بعد الثورة « للخبير التكنوقراطى » « غير السياسى » هو الدكتور أستاذ الجامعة . حتى سعى بعض من تقدمت به السن وتقدم به الطموح - عسكريا أو مدنيا - إلى الحصول على « دكتوراه » لأنها صارت بمثابة جواز مرور !

وقد نجح بعض « الدكاترة » نجاحا كبيرا سياسيا وفنيا على السواء . ولكن هذا الاقتصار على ذوى « المعرفة الأكاديمية » فقط أدى إلى كوارث كلفتنا الملايين ..

مثلا : مؤسسة جديدة لإنتاج البتروكيماويات . من هو أحسن أستاذ كيمياء فى مصر ؟ الدكتورفلان !! إذن فليكن رئيسا للمؤسسة !! ويخسر العالم الكيمائى كباحث علمى مرتين : مرة حين يترك معمله العلمى (حتى فى المؤسسة) ، ويخسر مرة أخرى كرئيس مؤسسة يواجه مشاكل بناء وانشاءات وعمال وميزانيات ، واستيراد وتصدير وتسويق ، وهى أمور يجهلها تماما !! ويضيع فيها وتضيع معه ملايين !! وقد سبق أن قمت بعدة حملات حول هذا الموضوع ، فأغضبت « الفنيين » والحكام الذين يختارونهم على السواء . والكارثة أننا جعلنا أسلوب الترقى « إداريا » . فالعالم الكيمائى ، فى هذه الحالة الرمزية مثلا ، كان يجب أن يعكف فى المؤسسة على البحث لتجويد الانتاج ، ويترقى وهو فى المعمل ، ويحصل على مرتب أعلى من مرتب رئيس مجلس الإدارة . ولكن الترقى فى القطاعات الجديدة كان يقتضى أن يصبح مديرا ، ثم رئيس مجلس إدارة .. إلى آخره !

لم نفهم أن المشكلة كانت - ومازالت - مشكلة إدارة عليا ، أساسا ، وأن الإدارة خبرة قائمة بذاتها ، وتؤخذ فيها الدكتوراه .

وهذا ينطبق على الوزارات ، وأخطرها وزارات القطاع الاقتصادى . التركيز أيضا على « الدكتور أستاذ الاقتصاد » ، الذى لم يشارك قط فى امتدادات « علوم الاقتصاد » فى الحياة العملية الزاخرة بالحركة التى لا تدرس أبدا فى مقررات علوم الاقتصاد فى الجامعة . فابتعدت قراراتنا الاقتصادية كثيرا عن الواقع .

هذا التركيز جعل أعلى سلطة ، وهى مجلس الوزراء ، أحيانا مقطوع الصلة عن حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهى المياه الحقيقية التى يجب أن يتقن الوزير فن السباحة فيها قبل أن يكون وزيرا ، فضلا عن السيطرة على جهاز بيروقراطى ضخم هو وزارة بأسرها يجب أن يحكمها ، لا أن تحكمه !

□ □ □

يوميات هذا الزمان

البيروقراطية

في الجزء الثانى من مذكرات « كيسينجر » الذى صدر أخيرا (١٢٠٠ صفحة أخرى) ، فقرة طريفة عن البيروقراطية يقول فيها : « إن البيروقراطية دائما تلجأ إلى أسلوب معروف فى كل مكان : تقدم للمسئول ثلاثة قرارات يختار من بينها ، قراران تنفيذهما مستحيل ، وحل ثالث ممكن .. وبالتالى يضطر الحاكم إلى الأخذ بالحل الوحيد الممكن المطروح عليه . وهكذا تملى البيروقراطية إرادتها على الحاكم » .

وفى أوربا يسمون البيروقراطية « الحكومة المستمرة » ، فرئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء يتغيرون والبيروقراطية لا تتغير .

ومذكرات « ريتشارد كروسمان » العقل المفكر المجدد لحزب العمال الانجليزى ، وكلها عن توليه الوزارة ، وفشله فى تطبيق أفكار ، لتغلب جهاز الوزارة الدائم عليه ..

ولا أظن أن البيروقراطية فى مصر أقل ذكاء من زميلاتها فى أمريكا وانجلترا . بل هى أطول تجربة وأعمق قوة . ولا شك أنها تلجأ - غريزيا - إلى مثل هذه الحلول ...

ولست ضد البيروقراطية التى يظن الناس خطأ أنها « شتيمة » . فكل دولة تحتاج إلى عنصرى التغيير والاستمرار معا . وفى مصر بالذات لعبت البيروقراطية دورا إيجابيا فى حفظ « الدولة » من التقلبات ، وفى استيعاب الصدمات .

ولكن المهم أن تكون البيروقراطية محكومة ، لا حاكمة . وهذا لا يكون إلا بأن يتوفر للقادة والحكام وقت كاف للتفكير ، والاستعانة بالعقول المتاحة ، واتخاذ القرارات الكلية التى تحقق التغيير المطلوب . لا أن يغرقوا فى التفاصيل ، ويكتفوا بالدراسات والاقتراحات الرسمية المقدمة إليهم .

الغلطة التى ترتكبها قيادات العمل عندنا هى ظنها أن ممارسة السلطة هى التدخل فى كل التفاصيل . وأن ما تحمله التقارير الرسمية هو خلاصة الحكمة . وبالتالى التردد فى اتخاذ القرارات التى تناقض رأى البيروقراطية الراكد بطبيعته فى إطار المألوف لديها .

مجمع الانتحار

كل يوم نقرأ فى الصحف أخبارا عن تسهيل الاجراءات الروتينية .. ولكن جريدة « وول ستريت جورنال » الأمريكية ، أهم جريدة اقتصاد ومال فى العالم ، نشرت مقالا طريفا عن البيروقراطية المصرية ..

وقالت الجريدة : إن إجراءات نقل ملكية سيارة تحتاج إلى ١١ موافقة . و « تخليص » شحنة كتب يستغرق أربعة أيام و ١٢ توقيعا فى إدارة البريد . وأسبوع كامل لتخليص شحنة من ١٥ صندوقا فى مطار القاهرة . وحوالى شهرين لنقل « الإقامة » من جواز سفر قديم إلى جواز سفر جديد ..

ويقول المقال إن حكمة البيروقراطية

الخالدة هى « فوت علينا بكرة » . وأن دراسة أجريت سنة ١٩٧٤ أثبتت أن متوسط عمل الموظف يتراوح بين ٢٠ دقيقة وبين ساعتين فى اليوم الواحد . وأن ١٥ ٪ من موظفى الحكومة فقط يحضرون فى المواعيد . وأن هذا كله معناه ضياع مليونين ونصف مليون ساعة عمل يوميا .

ويقول المقال إن قلعة البيروقراطية ورمزها فى مصر ، مبنى اسمه « المجمع » يقع فى قلب المدينة ويتكون من أحد عشر طابقا . تملأ الدوسيهات رفوفه ومكاتبه ، وأراضيه ، ونوافذه ، وممراته . وفى حجرة « نموذجية » توجد عشر سيدات و ٤ آلات كاتبة . بعض السيدات يقرأن الصحف ، والبعض يتناقلن الحكايات ، ويشربن الشاى ، ويشتغلن بأعمال « التريكو » أما آلات الكتابة الأربع ، فكلها معطلة .

ويقول المراسل إنه قابل سيدة تبكى . قالت له : إنها تحاول إنهاء إجراءات معاش زوجها من شهرين .

ولكن الجريدة تبالغ فيما أظن حين قالت : إن أكثر حوادث الانتحار فى القاهرة تحدث من فوق سطح المجمع . يقوم بها ناس يئسوا من إنجاز معاملاتهم . وأن الحكومة تحتاط لذلك ، فتضع عربة إسعاف واقفة فى فناء المجمع باستمرار ... استعدادا لمحاولة إنقاذ هؤلاء - اليائسين !!

الحكومة المستمرة والحكومة العابرة

يسمونها فى انجلترا « الحكومة المستمرة » .. ويقصدون بها « البيروقراطية الحاكمة » .. أى أجهزة الدولة ، بعد مجلس الوزراء مباشرة ..

لأن مجالس الوزراء ، والأحزاب الحاكمة ، تروح وتجىء ، ولكن الجهاز البيروقراطى هو الباقى المستمر .. فهو « الحكومة المستمرة » .. التى كثيرا ما تقهر « الحكومات المتعاقبة عليها » ..

وفى تاريخ انجلترا القريب ، وزير من ألمع وأنبغ وأنجح ساستها ، هو « ريتشارد كروسمان » الذى أصدر مذكرات مطولة - سبق أن أشرت إليها - أعود الى قراءتها كثيرا ، شرح فيها بالتفصيل : كيف أنه فشل فى إدخال أى فكرة جديدة هامة فى وزارته ، لأن وكلاء الوزارات ، والمديرين ، ومن يتلونهم ، تغلبوا عليه .. وسدوا المنافذ فى وجهه .. بخبراتهم الواسعة فى هذا المجال .. وبمعرفتهم أنهم هم « المستمرون » .. وأفاض الكتاب فى الحديث عن العلاقة بين « الحكومة العابرة » و « الحكومة المستمرة » .

وفى مصر ، تفاقم هذا الأمر ، عندما أعتبر منصب الوزير ، فى حالات كثيرة ، درجة ترقية وظيفية أخرى لوكيل الوزارة .. بحجة أنه خبير بالفرع الذى يعمل فيه ، وأنه يعرف الوزارة التى سيتولاها منذ ثلاثين سنة ..

فى حين أن منصب الوزير منصب سياسى . والمطلوب هو العكس تماما : أى أن يأتى على رأس وزارة ما ، رجل متحرر من « الأساليب والأفكار المسلم بها داخل الوزارة منذ ثلاثين سنة » ، وإلا فلن يكون هناك جديد .

طبعا المفروض أن يكون الوزير ، وهذا ما تتيحه الحياة السياسية الحرة ، على صلة بالموضوع . ولكنها صلة « صاحب السياسة »

لا صلة « الخبير الفنى الموظف » ...

نفرق بين طبيب مثلا يتقن العلاج ، وبين رسم « سياسة علاجية » للبلاد ... وكل قاعدة لها استثناءات بالطبع . فقد يكون الخبير أهلا لصنع السياسة . ولكن القاعدة والاستثناء عندنا معكوسان ..

إن على كل حزب يتوقع وصوله إلى الحكم ، أن يفكر من هذا المنطلق .. حتى يظهر عندنا جيل من المهتمين بالقضايا العامة ، فى شتى فروعها ، ولديهم أفكار تجديدية فيها ، وقدرة على رسم « سياستها » لا الغرق فى روتين تفاصيلها .

ســــلاح المـــلل

ولكن البيروقراطية الراسخة القدم ، والتى ذكرت أنهم يسمونها فى انجلترا « الحكومة المستمرة » - ليست مع ذلك فى جبروت البيروقراطية الراسخة القدم فى مصر .

فالتقاليد الديمقراطية القديمة منذ قرون فى انجلترا ، خلقت ما يوازن سلطة البيروقراطية ويحد من سطوتها ، ابتداء من حياة برلمانية متواصلة لم تنقطع ، إلى المجالس المحلية المنتخبة من كل الأحزاب ، وليس من الحزب الحاكم فقط ، إلى قوة الصحافة ومصداقيتها لدى الرأى العام .

فإى شىء تنادى به الصحافة أو تنتقده أو تسلط عليه الأضواء ، لا بد أن يكون له رد فعل . ويكون على المسئول أن يرد ويوضح ، ويشرح وجهة نظره ، ويقول لماذا فعل كذا أو لماذا لم يفعل . ولكنه لا يمكن أن يسكت . أو يرفض الرد .

أما عندنا ، فلأن هذه المؤسسات ، وفى مقدمتها الصحافة ، ليس لها هذا النفوذ المعنوى ، فإن البيروقراطية فى مصر تعتمد على سلاح « الملل » أو « الزهق » فى إخماد أصوات الشكوى .

نكتب ألف مرة عن تراكم أكوام الزبالة فى المدن ، وتُحدد الأماكن وتُنشر الصور . ولكن المسئول من الوزير إلى المحافظ إلى رئيس الحى ، على الأغلب لم يهتز له طرف . فتكتب الصحف ألف مرة ومرة ، حتى يزهق الناس من الكتابة ويمل القراء ، ثم يسكتوا ، أو تُصرف الأنظار إلى قضية أخرى .

نفس الشىء فى ألف مجال : فمتى يُحترم قانون الإسكان ؟ ومتى يُلزم أصحاب المبانى الضخمة بإقامة جراجات للتخفيف عن الشوارع ؟ ومتى تُنزع الإعلانات المغروسة على أعمدة حديدية ملأت كل الأرصفة ، وغطت جدران المدينة ؟ ومتى تستمع الدولة إلى صوت العقل ، ولا تقيم دار الأوبرا فى جزيرة تختنق بالكبارى المؤدية إليها ؟ ... وآلاف الأشياء التى تكتب فيها الصحف كل يوم . وقد ذكرت الأشياء البسيطة التى لا تكلف أكثر من عدم الاستعلاء للالتقاء بالرأى العام . بل إننا نسمع أحيانا عن الوزير أو المحافظ الذى يأمر مرؤوسيه بعدم الرد : لا داعى . سيتعب الكتّاب . ويزهق القراء . وتنام البيروقراطية ناعمة البال !

تغييـر العقليـات أصـــعب المهمـات

يؤكد الرئيس مبارك فى خطبه عادة على أن المصريين سواء ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، فى مجال خدمة الوطن والعمل البناء .

والرئيس مخلص فى ذلك .. لأنه لا يعترف بتجارة الكلام . ولكننا فى بلد ، البيروقراطية فيه عمرها آلاف السنين . وصاحب أى سلطة فى موقعه ، حتى مأمور أصغر مركز ، يقسم الناس بين « مع » و« ضد » . ليس بمعنى الأحزاب السياسية فقط ، ولكن بمعنى عدم جواز مناقشة « الميرى » .

وكل مؤسسات الدولة لديها قوائمها الخاصة عمن تتصور أنه « مرضى عنه » ، أو « غير مرضى عنه » ! .. حتى ولو لم يكن هذا على بال السلطات العليا !

الإذاعة والتليفزيون مثلا لديهما قوائمهما الخاصة ، حتى فى مجالات الأدب والفن ، عن المسموح لهم وغير المسموح لهم بشرف المشاركة فى برامجهما . ولا نتحدث عن حقوق الأحزاب فى موجاتهما ، فهذا طموح بعيد .

وهكذا انعدم النقاش الحى من البرامج ، حتى البعيدة عن السياسة . وصرنا لا نسمع إلا المقررات المُحفوظة ، التى لا تجذب الناس ، لأنها كالمسلسلات التى تعرف خاتمتها من أول لحظة .

ولعلنى أظلم الاذاعة والتليفزيون بأن اقتصر على ذكرهما . ولكنهما مجرد مثال متكرر ، يمارسان البيروقراطية العليا والصغرى فى كل مجال ، حتى وإن قالا إن هذا غير صحيح .. لأن الأدلة المادية تتعذر فى مجالات تقوم على « التعليمات الشفوية » .

ولذلك فإن تكرار هذا المعنى على لسان رئيس الدولة أمر مطلوب ، لعله يحدث أثره مع الوقت .

إن المطلوب تغيير « عقلية بأكملها » . تتوالى الأسماء وتظل الممارسات هى هى دون تغيير ولا انقطاع ..

وتغيير العقليات هو أصعب المهمات !

آفة تباين المعلومات

زارنى وفد من رجال الأعمال الكويتيين ..

قالوا إنهم جاءوا للبحث فى إمكانيات القيام بمشروعات استثمارية سياحية فى سيناء . وكانت جريدة « الوطن » الكويتية قد قامت بحملة صحفية لدعوة المستثمرين العرب إلى المشاركة فى تعمير سيناء ، بوصفه واجبا قوميا على العرب جميعا ..

وقالوا : إنهم زاروا الدكتور سلطان أبو على نائب رئيس هيئة الاستثمار ، الذى رحب بذلك أجمل ترحيب ، ووعدهم بكافة التسهيلات . ثم زاروا الدكتور وجيه شندى وزير السياحة ، الذى رحب بهم كذلك ، واقترح عليهم الأماكن التى يمكن أن يذهبوا لمشاهدتها على الطبيعة فى سيناء . ثم زاروا الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ، ووجدوا لديه نفس التشجيع ..

واستأجروا طائرة للسفر إلى سيناء ومعاينة الأماكن المقترحة ..

وقبل قيام الطائرة ، كان لديهم موعد أخير مع المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير ، الذى قال لهم : إنه يعتقد أن هذا غير وارد .. لأن هناك قرارا اتخذته الدولة بأن لا يُسمح حاليا بالاستثمار فى سيناء إلا للمصريين فقط ، وذلك للظروف الخاصة بسيناء فى هذه المرحلة .. واقترح عليهم مجالات أخرى للاستثمار السياحى فى

المناطق المجاورة للغردقة ، على شاطىء البحر الأحمر ، وهى مناطق لها بالفعل مستقبل سياحى كبير .

وليست الملاحظة هنا على قصر الاستثمار فى سيناء على المصريين فقط . فهذا أمر وارد جدا . ولا شك أن شبه جزيرة سيناء كلها ، سوف تظل لفترة طويلة ، « منطقة حرجة وحساسة » ، تحتاج أن تكون بكل ما فيها فى يد مصر والمصريين ، حتى تتم مرحلة كبيرة من تعميرها ، وتأمينها ..

ولكن الملاحظة هى على اختلاف المعلومات لدى أكبر المسئولين فى الدولة ، وهم الوزراء المختصون .. والانطباع السيىء الذى يتركه هذا التفاوت فى المعلومات لدى أى مستثمر قادم إلى مصر ، أو مصرى . وتفاوت المعلومات ، على مستويات أقل ، إحدى عقبات الاستثمار بوجه عام فى مصر : كتضارب الاختصاصات ، وتعدد الجهات ، وتكاثر اللوائح والقواعد والاجتهادات ...

وقد نشرت هذه الواقعة ، بعد أن نُشرت فى صحف الخليج ، وصارت حديث الذين يشكون من تعقيدات الاستثمار فى مصر .

نمـــوذج للتعســـف

ورقة دمغة !

ورقة دمغة قيمتها خمسة قروش ، تختلف عن ورق الدمغة العادى فى أنه مكتوب عليها « رسم زيادة موارد الدولة » . وكانت قد صدرت لهذا الغرض بقرار من قرارات الحكومة المتلاحقة . وأوجبت هذه القرارات أن توضع هذه الورقة على كل المعاملات .

وكل أوراق الدمغة ، والرسوم ، هى طبعا لزيادة موارد الدولة ، فالمطلوب شلن زيادة على كل معاملة ! .. ولكن هذه الورقة بالذات ، مكتوب عليها هذه العبارة بالتحديد ...

ونقص المعروض من ورقة الدمغة هذه بالتحديد ، فى مكاتب البريد والأسواق . وواجه مدير بنك مشكلة أن البنك ليس لديه شيء من ورقة الدمغة هذه . وهى لا بد أن تلصق على كل معاملة ، وكل صفحة فى كل دفتر شيكات .. إلى آخره . وجاء زبائن فى البنك من المصريين والدبلوماسيين ولهم معاملات . واجتهد مدير البنك وقال : يمكن أن توضع أى ورقة دمغة بخمسة قروش زيادة على أوراق الدمغة الأخرى المعتادة . فالمهم أن تحصل الدولة خمسة قروش « لدعم موارد الدولة » على كل معاملة ، وهذا يتحقق بأى ورقة دمغة من فئة الخمسة قروش ...

وأسرعت الإدارة القانونية تقول له : لا ! هذه مخالفة جسيمة سوف تُحاسب عليها . ولا يمكن الأخذ بها . ورقة الدمغة المضافة يجب أن تكون من المكتوب عليها « زيادة موارد الدولة » !

طيب .. وكل مكاتب البريد فى المنطقة ، وكل البقالين ، وكل بائعى الخردوات ليست لديهم هذه الورقة بالذات .. المطبوع نفد ! الدولة لم توفر الكمية المطلوبة فى السوق !

إذن على البنك أن يرد الزبائن ، ويؤجلهم ، ويؤخرهم ، حتى يتم العثور على الدمغة المطلوبة التى لا يجوز الاستعاضة عنها بورقة دمغة أخرى تحمل نفس القيمة ، وتحقق نفس الغرض للخزانة العامة !

أليس المهم هو أن يكون على كل معاملة

ورق دمغة قيمته كذا .. وخلاص ؟ .. أو أن تكون الطوابع متوافرة ؟ حكاية هايفة !

ولكنها أولا نموذج ! نموذج على التعسف وضيق الأفق فى التطبيق !

وهى ثانيا ليست هايفة لمن يضيع نصف يوم لقضاء معاملة فى بنك ويعود بلا نتيجة ، وليست هايفة بالنسبة لبنك تتوقف معاملاته لهذا السبب ، ولو ليوم واحد !

حـــل جـــرىء

المكان : قرية فى الصعيد . بين الأقصر وأسوان .. حيث يضيق الشريط الأخضر على النيل إلى أقصى حد ، وتهبط الموارد الطبيعية - والرزق المتاح - إلى أدنى مستوى .

وفى القرية « مكتب للخدمة الاجتماعية » تابع للدولة طبعا ..

وفى مكتب الخدمة الاجتماعية : ستة موظفين ، وستة كراسى فقط لا غير ، مما يناسب احتياج القرية على أى حال ..

وفى يوم واحد ، عينت القوى العاملة فى القاهرة : ٥٢ (اثنين وخمسين) موظفا جديدا فى هذا المكتب .. من أبناء القرية والقرى المجاورة طبعا ..

وجاء الاثنان والخمسون موظفا يلبون نداء الوظيفة . فى المكتب الذى ليس فيه إلا ستة موظفين وستة كراسى ..

مظاهرة واقفة كل يوم فى المكتب وحوله دون أى عمل !

وكان رئيس المكتب عاقلا .. وهو يواجه موقفا لم يخطر له ولا للقوى العاملة على بال ! ..

ووجد أنه لا يستطيع أن يخترع لهم عملا . وأن عليه أن يحل فقط مشكلة هذا « التجمهر » الذى لا مثيل له فى مكتب صغير فى قرية صغيرة . يجب على الأقل أن يحل مشكلة الكراسى . أن يجد هؤلاء الواقفون على الأقل شيئا يجلسون عليه .. ولكن من أين له باثنين وخمسين كرسيا ؟! ولو أنه طلبها من الوزارة فسوف تعتبره مجنونا ! ..

وخطر له حل جرىء !

جمع الموظفين الذين أصبح عددهم ٥٨ ، وقال لهم : لا حل إلا الجلوس على الأرض ، وبالتالى فمن الغد يستطيع كل واحد منكم أن يأتى من بيته بالملابس التى يشاء والتى تصلح لذلك .. بنطلون قديم .. جلباب . ملابس البيت . أى شىء يصلح للجلوس على الأرض فى المقر وفيما حوله .. لأن منظر ٥٨ موظفا واقفين متجمهرين متعب ، ولافت للأنظار ومستحيل !

وحُلت المشكلة بالقعود ، وليس بالعمل .

وليس هذا طبعا ذنب المكتب ولا رئيسه ، ولا موظفيه .. إنه ذنب انعدام التخطيط لاستخدام كل من يعين فى عمل شىء مفيد .

ملحوظة : القرية اسمها « سلوى » !!

معالجـــة الخطـــأ باخـــر

لا يجوز معالجة الخطأ بخطأ ، ولا المرض بمرض آخر ، لمجرد التغيير . ومن عيوبنا التقليدية أننا كثيرا ما ننتقل من

النقيض إلى النقيض . يقع هذا عادة بحسن نية . إذ نضيق ذرعا بشيء فيكون رد فعلنا الاندفاع فى اتجاه عكسى تماما كلنا : مسئولون وكتّاب وصحفيون ومستثمرون . .

أنفقنا سنوات فى الشكوى من البيروقراطية فى الجهات التى تنظر وتبت فى طلبات الاستثمار الجديدة . والسنوات التى كانت تزهق فيها روح صاحب المشروع الاستثمارى الجديد ، ويستمر ذلك سنوات طويلة أحيانا حتى يحصل على الموافقة . ومنذ أيام أعلنت الصحف أنه تقرر أن يتم البت فى أى مشروع استثمارى فى خلال أسبوع واحد من تقدم صاحبه به .

كيف ؟ إذا كنا نريد إطلاق الاستثمار على عواهنه فى حرية كاملة ، فلا داعى من الأساس لهيئة الاستثمار ، ولا للبت والفحص لا فى يوم ولا فى ساعة . وليجرب كل مستثمر حظه ، وعليه تقع مسئولية النجاح أو الفشل .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . فبعض المشروعات الاستثمارية ، وهذا مثل واحد ، تستتبع إعفاءات جمركية لا أول لها ولا آخر . إعفاءات تئن منها ميزانية الدولة . إعفاءات تغرى البعض بالاستمتاع بها ، ثم الانسحاب بانتهاء مدتها الزمنية . إعفاءات ، فى حالة إنشاء فندق مثلا ، تعفى حتى الآلات الموسيقية والطبل والمزمار وغيرها ، بحجة أنها لوازم « الديسكو » ، ثم تنتشر فى أسواق مصر وكأنها معفاة لأنها من الضروريات ...الخ .

هذه الحسابات الكثيرة هى التى استوجبت موافقة هيئة للاستثمار . وكما أن تأخير البت شهورا وسنوات مأساة وفساد وإفساد ، فإن البت فى أسبوع واحد ، أى أقل من الزمن الذى يستغرقه استخراج رخصة قيادة ، أقرب إلى النكتة . أو هو مجرد « شكلية » من الأحسن إلغاؤها .

تماما كما كنا نشكو من السنوات الطويلة التى يستغرقها شق نفق أو إنشاء كوبرى علوى .. وكان الحل تحديد مواعيد قاطعة وسريعة جدا لإنهائها ، وكانت النتيجة ما نرى : يتم سلق المشروع ، ويفتتح فى اليوم المحدد . وبعد أسبوعين يبدأ إغلاقه للتصليحات وإصلاح العيوب من حين لآخر .

أو كمثل ضيقنا من إساءة استخدام مد خدمة أى موظف بعد سن الستين ، فاستبدلناه بمقصلة تقطع كل رأس تبلغ هذه السن مهما كانت خبرتها . وهذا تخل عن مسئولية أمانة الاختيار .

أهـــــوال البيروقراطيـــــــة

فى حديث نشرته الزميلة « الأخبار » قال الأستاذ جمال الناظر وزير السياحة ونائب رئيس هيئة الاستثمار الأسبق ، ورجل الأعمال المعروف : « إن المنافسة الحالية ليست منافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، كما يتصور البعض ، بمقدار ما هى منافسة بين الإنتاج المحلى والاستيراد ! » .

وإذا كانت الحكومة قد أعلنت منع الاستيراد حماية للإنتاج المحلى ، فإن هناك مجالات حساسة لا يمكن أن تطبق فيها هذه السياسة ، مثل مجالات الأمن الغذائى . ولنضرب مثلا بمشروعات الدواجن والبيض والألبان . لقد نجح المستوردون فى ضرب

هذه المشروعات عن طريق سوء التخطيط فأفلس الجزء الأكبر منها ، لكى نعود إلى استيراد هذه السلع الحساسة من الخارج ، فى مجال نحن قادرون فيه على تغطية السوق المحلية ، بل والتصدير إلى الأسواق القريبة فى الخليج .

وهذا كلام بالغ الأهمية . فالمعركة مفتعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص . ويدور حديث طويل عن الدور الذى تتيحه الخطة الخمسية للقطاع العام . وبصرف النظر هنا عن قضية الخطة ، فالمشكلة أنها تعطى القطاع الخاص مسئوليات لا يقدر عليها ، أو تصنع له ثوبا فضفاضا لا يتمكن من ملئه . فضلا عن قول رجال الأعمال بأن رأيهم لم يؤخذ مقدما . المهم أن مجالات الاستثمار واسعة . . أوسع من قدرة القطاعين معا ..

ولكن قضية وجود « جماعة ضغط من ذوى المصلحة فى الاستيراد من الخارج ، فى مواجهة الذين يعملون فى مجالات الانتاج فى الداخل . قضية بالغة الخطورة » . إن الاستيراد سهل ، وأرباحه هائلة . فى حين أن الانتاج هو الجهد الحقيقى ، وما حدث بالنسبة للذين استثمروا فى صناعات الدجاج والبيض والألبان ، جريمة بكل المقاييس . وقد كتبت الصحف ، وصرخ المستثمرون ، ولم نسمع عن علاج ولا حل ولا تحديد مسئولية !

والأمثلة متكررة فى مجالات كثيرة . بعضها سببه الأهوال البيروقراطية التى يواجهها المستثمر المنتج . وبعضها سببه تخبط السياسات والقرارات الاقتصادية ، وسرعة معدل التغيير والتبديل فيها . ولكن تبقى قضية وجود « قوة ضغط » تفضل الاستيراد ، وتستخدم كل وسائل نفوذها المشروعة وغير المشروعة فى هذا المجال ، قضية ذات أثر كبير على توجه رجل الأعمال والاستثمار الى الأعمال الانتاجية التى يختارها والتى تناسبه .

بحـــــــار من ورق

نحن غارقون فى بحار من الورق ! كل معاملة لا بد لها من عشرات الأوراق والتوقيعات ، يتردد فيها صاحب المصلحة بين عدة جهات حكومية فى شتى أنحاء القاهرة .. المعروفة بسهولة التنقل بين شوارعها !

ورغم كل ما تحاوله الدولة أحيانا من اختصار الإجراءات ، فإن شيئا جديا لم يتغير ولا ثورة إدارية ولا أى حاجة !

والقوانين والإجراءات توضع عادة على أساس أن القاعدة أن المواطن أمين ، والعكس هو الاستثناء . وقد وجدت المحلات الكبرى فى الخارج أن ما يضيع عليها من السرقة أقل قيمة مما يكلفها تعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق ، وما يرتكبه المواطن المتحايل لا يساوى واحدا على مائة من الوقت الضائع من المواطن والموظف ، والمال الذى يتكلفه كل هذا .

« وختم النسر » !

لقد قدمت إقرارا إلى جهة حكومية ، فقالوا إنه لا بد من ختم يشهد بصحة البيانات وصحة التوقيع .

وسألت إذا كان ختم مؤسسة الأهرام يؤدى الغرض ، وقيل لى : كلا لا بد من ختم النسر ! مؤسسة الأهرام ، المكان الذى أعمل فيه والوحيد الذى يمكن أن يشهد على صحة توقيعى لا يؤخذ بختمها ، ويؤخذ بختم أى

جهة حكومية لا علاقة لى بها ولم أعمل بها !

إن المتحايل على القانون يتقن حتى التزوير إذا احتاج الأمر .. والتحايلات الكبيرة يقوم بها القادرون على ذلك ، الذين لهم صداقات واتصالات تحرك أوراقهم بسرعة الريح ...

أما معاملات ملايين المواطنين العاديين ، فهى التى تعطل أو تعاقب أمام عشرات الإجــراءات والأوراق والشهــادات .. والمواصلات والطوابير . والمفروض كما نعرف فى بلاد أخرى أن الأصل هو الأخذ بإقرار صاحب الشأن ، فإذا ثبت كذبه أو تزويره تكون العقوبـة أقسى وأشد . ولا يوجد تاجر أو منتج أو مستثمر إلا ويشكو من أن نصف جهده يضيع فى بحار الورق والإقرارات ، والتى تستنفد الصبر وتبدد المال والجهد . والبيروقراطية فى الفكر العالمى تنمو بتنمية اختصاصاتها ، وجزء كبير من جهود التطور فى العالم يقوم على محاولة عكس اتجاه هذا التيار .

الشركة التى تحفــــر غير التى تــردم

سأروى للقراء النكتة التى تعرض لها أستاذنا الكبير مصطفى مرعى ، بصفته أحد سكان الجيزة : إذ حفـرت المحافظــة الرصيف ، ومدت ماسورة ما ، فاعتقلت السيارات فى جراجاتها سنة كاملة . فلما ذهب الأستاذ الكبير مصطفى مرعى بعد بحث وجهه إلى الشركة التى قامت بالحفر ، وسألها لماذا لم يردموا ما حفروا ، قالوا له : الشركة التى تتفق معها المحافظة على الحفر ، غير التى تتفق معها على الردم !

سكان « شارع الأفراح » من سكان مدينة الجيزة أيضا ، يمضون بالنكتة خطوة أخرى : حدث لهم نفس الشىء ، وتلقوا نفس الرد ، فذهبوا إلى المختص فى محافظة الجيزة ، الذى فحص أوراقه جيدا ، وقال لهم : نعم .. الشركة المختصة بالردم لم تقم بما عليها . وقد نفذنا نصوص العقد ووقعنا عليها الغرامة اللازمة !

والناس لا يهمهم توقيع الغرامة ، ولكن يهمهم ردم الحفر . ولكن المحافظة قامت بما عليها : لقد وقعت الغرامة ، ولا يهم أن يبقى الشارع بعد ذلك محفورا أم لا !!

أليست هذه نكتة بيروقراطية أخرى ؟!

إن نقابة الفنانيـن التشكيليين ، بـاسم رئيسها ، أرسلت تستغيث مـن عمليـات « تجميل » الجيزة .. خصوصا بتلك النافورات التجارية .. التى هى إعلانات لهذه الشركة أو تلك !

وقد صرنا فى مدينة الجيزة ننزل فى الصباح من بيوتنا ولا نعرف من أى الطرق سنمر ! فهذا مغلق ، وذاك محفور ، وها هنا حفرة .. أما أكوام الزبالة فإنها لا تعوق المرور ..

وملامح المدينة تتغير بسرعة . فهذا الركن فى شارع فينى مثلا كان قد حُفر تمهيدا لإقامة مبنى ولم يتم المبنى ، فتحولت الحفرة الضُخمة إلى « مقلب » للسيارات !! .. وميدان « المساحة » الجميل القديم انتهى أمره ، إذ تحول كله إلى موقف سيارات لا نظام له .. المهم أنه يسد حركة المرور .. وكوبرى شارع الدقى صار الأطفال رجالا وهو لم يتم بعد . والأرصفة تراجعت إلى الوراء .. وتركوا الأشجار التى كانت عليها فى نهر

الطريق . والعمارات المخالفة لكل القواعد هى القاعدة .

والجيزة هى الجبهة التى زحفت منذ قديم على الأراضى الزراعية .. ولكنها لم تزحف فى نظام .. بل كان زحفها تتريا فوضويا ، يأكل الأخضر دون أى تخطيط أو تنظيم أو استعداد بالمرافق . فصارت مدينة الجيزة جزءا من الحوامدية والعياط وسائر القرى .. ولم يحدث العكس !

استجواب هــــام لوزيـــــــر الصحة

لاتتم الموافقة على أى دواء جديد فى مصر إلا بعد إجراءات تسجيل معقدة وطويلة . فيعرض الدواء على لجان طبية متخصصة تضم كبار أساتذة كليات الطب . وهى تقرر من ناحية المبدأ إذا كان الدواء لازما لبلادنا أم لا . كما يعرض أيضا على معامل التحليل التى تقرر مطابقته للمواصفات . وفى النهاية يعرض على لجنة التسعير التى تضم مجموعة من الفنيين والاقتصاديين ، الذين وضعوا من القواعد ما يضمن أن يظل الدواء فى مصر أقل سعرا من الخارج .

وبعد مرور الدواء بكافة هذه الدراسات يعرض على السيد الدكتور وزير الصحة للاعتماد .

إلا أن اعتماد الوزير للكثير من الأدوية الجديدة قد تأخر إلى درجة ملحوظة . والكثير من هذه الأدوية قد تم إنتاجه فعلا وتخزينه فى انتظار الموافقة ، رغم أن هذه الأدوية قد مرت بكافة الدراسات المطلوبة ووافقت عليها كل الجهات المتخصصة .

وعلى سبيل المثال فإن مستحضر « أدالات » الذى يستورد من الخارج ويباع للمستهلك بسعر ٢٧٥ قرشا للعلبة ، يكلف الدولة دعما يبلغ ٧ ملايين جنيه سنويا . وقد قامت إحدى الشركات المحلية بإنتاج مستحضر مماثل تماما ، واقترحت أن يباع بنفس سعر المستحضر المستورد (٢٧٥ قرشا) دون أى دعم من الدولة . ولكن هذا المستحضر – وعشرات غيره – مازال ينتظر موافقة الوزير ليخرج من المخازن .

إن هناك أدوية تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات تنتظر هذه الموافقة داخل مخازن القطاع العام والقطاع الخاص !

إننا نرجو البت فى هذه القضية .. حتى لا يتكرر القول بأن أجهزة حكومية تعرقل هذه الأمور .. لتبقى السوق خالية أمام الشركات الأجنبية !!!

يقول الدكتور راغب دويدار وزير الصحة إن سياسته المسجلة فى تقريره المعروض على لجنة السياسات ، هى الاهتمام بتشجيع الانتاج المحلى إلى آخر الحدود .

وهو يقول إن مصر قد دخلها فى القطاع العام ، وفى القطاع الخاص بالذات ، بعض أحدث مصانع الأدوية وآلاتها . ولكنه يأخذ على الصناعات الوطنية الجديدة أنها تعمد إلى إنتاج ما هو موجود عندنا بالفعل وبكثرة أكثر من اللازم ، من أصناف أدوية البرد والكحة ، والفيتامينات وما إليها .. مما يرفع أسعار هذه المنتجات تحت مسميات جديدة ، ولا يوفر على البلاد ما تدفعه فى استيراد الأدوية الهامة التى تنقصنا . وهو يحاول توجيهها لهذا الاتجاه ، أى الحصول على حق إنتاج أدوية أساسية متقدمة ، كما حدث فى حالة تصنيع دواء « أدالات » الضرورى لمرضى القلب .

وقد ضربت به المثل فى كلمتى ، إذ تم تصنيع مثيله باسم « أبيلات » ، وقال الوزير إنه قد تم السماح له بالنزول إلى السوق بعد تسعيره . وهو يريد أن يستخدم سلاح التسعير لتشجيع هذا الاتجاه ، وهو الاتجاه الصحيح ، والذى يخلق عندنا صناعة دواء أساسية متقدمة ، ويوفر علينا العملات الصعبة بمئات الملايين .

يضاف إلى ذلك تشجيع التقليل من « المكون الأجنبى » فى الدواء ، بتصنيع بعض الخامات الدوائية محليا بدلا من استيرادها من الخارج ثم تعبئتها فى مصر .

ويقول الوزير إنه فعلا صاحب الحق الأخير فى تسعير أى « دواء جديد » قبل نزوله إلى السوق . ولكن كثيرا من الشركات تتقدم إليه « بماركات جديدة » ، تحمل أسماء جديدة لدواء للزكام مثلا موجود بأصله وفصله فى السوق تحت اسم آخر ! وهو لا يعتبر هذا « دواء جديدا » . وأثره الوحيد بيع « الماركة » الجديدة بسعر أغلى ، أو بعبوة أقل ، والأمران سيان . وهو لا يريد أن تندفع صناعة الدواء فى هذا الطريق السهل ، غير المفيد للمريض ، وغير المنتج للاقتصاد القومى .

ســـــن الســـــتين

طلب مجلس القضاء الأعلى مد خدمة المستشارين ، وبعض من فى حكمهم من رجال النيابة العامة إلى سن ٦٥ سنة ، على أن يتجدد التعاقد معهم سنويا بعد سن الستين . وذلك لمواجهة النقص الذريع فى هذه الشريحة البالغة الأهمية فى الهيئة القضائية ، وما نعرفه من تأخر مدمر فى البت فى القضايا . والعدالة المتأخرة كما يقول المثل الأوربى ليست عدالة كاملة .

والواقع أن هذا الاقتراح يجب أن يلقى الاستجابة بأسرع ما يكون . فهو طلب بالغ الأهمية .. لأسباب أكثر من التى ذكرها مجلس القضاء الأعلى ، أو لعله تحرج من ذكرها .

فأى شخص له أى قدر من الخبرة القانونية يعرف أن أهم عطاء يقدمه القاضى هو عندما يصل سن النضج .

وكلما تمكنا من استثمار نضج الخبرة المتعمقة ـ تغير نمط الحياة والعلاج والصحة جعل سن الستين سن العطاء الأعظم فى كل المهن والعالم ـ حصلنا على فائدة أكثر . وقد كانت سن الستين هى سن « نهاية القدرة على العطاء » بالمقاييس القديمة .

ولكن العالم المتقدم يرفع سن التقاعد إلى ٦٥ سنة فى كل المجالات . آخر قرار صدر فى لندن يرفع سن عمل المرأة « أسوة بالرجل » فى الأعمال اليدوية إلى ٦٥ سنة ! ..

وكم نتمنى أن نطالب بهذا فى مجالات أخرى غير القضاء . كأساتذة الجامعات مثلا ، وغيرهم . ولو بالاختيار . لولا خشيتنا من « الكوسة » ! وأن تمد الخدمة لمن لا يستحق ، ويحال الأكفاء إلى المعاش للتخلص السريع منهم ...

ولكن تبقى للقضاء أولوية واضحة . فالكم الهائل من القوانين التى تتزايد بتزايد تعقد الحياة يحتاج استيعابها إلى زمن أطول . وفهم روح القانون وفلسفته والإلمام بالطبائع البشرية ، ومواجهة المحامين ذوى الأتعاب

الباهظة يحتاج إلى خبرة أكبر . واستقلال رجل القضاء والنيابة فى أماكن عليا يعززه إطالة مدة الخدمة . قانون المحكمة الدستورية العليا مثلا يحتاج إلى تغيير شامل ليضمن لأعضائها الاستمرار والاستقلال . وفى بعض البلاد لا يحال القاضى فى درجة معينة إلى المعاش أبدا ، وليس فى المحاكم العليا فقط .

تقـــاعد القضـــــاة

بعد أن كتبت بشأن رفع سن التقاعد بالنسبة لرجال القضاء ، أرسل لى صديق صورة من مذكرة تبناها مجلس القضاء الأعلى حول هذا الموضوع ..

وقد ذكرت أنه لا توجد سن للتقاعد فى بعض الحالات ، فى الولايات المتحـدة وانجلترا . ولكن المذكرة فيها معلومات أوسع ، عن بلاد تتراوح سن التقاعد فيها بين الخامسة والستين والخامسة والسبعين لمن بلغوا درجة معينة فى سلك القضاء .. فى فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا إلى الكويت والأردن والسودان ودولة الإمارات العربية !

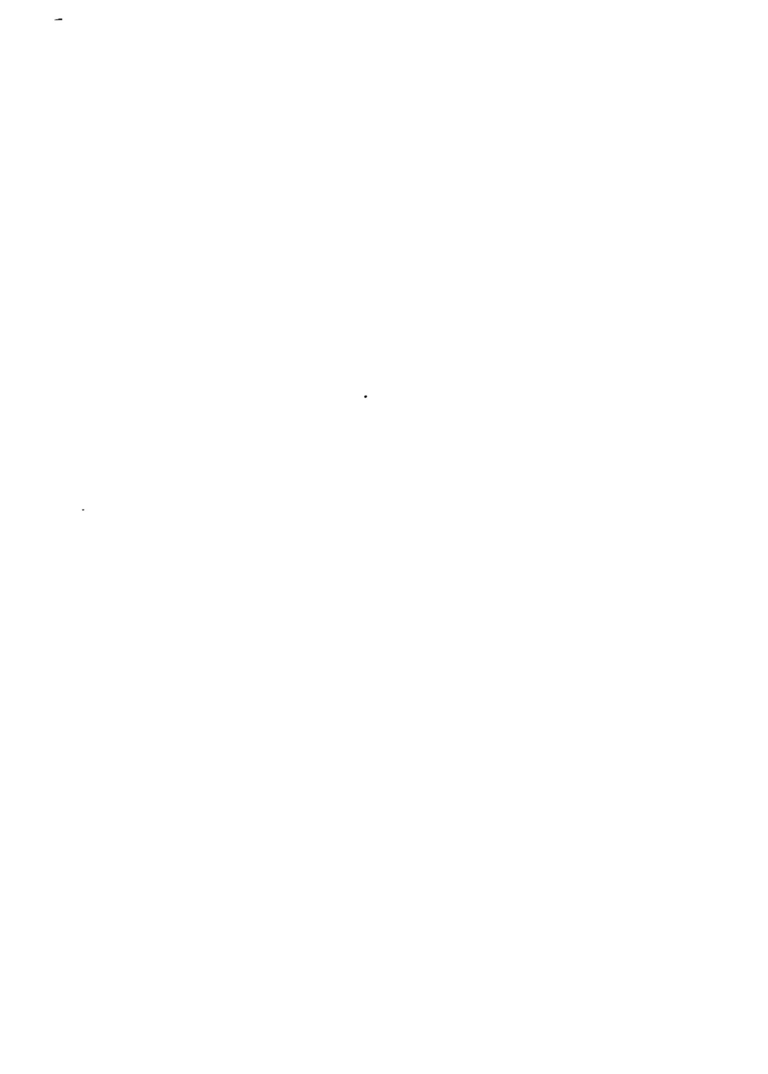
الأغرب من ذلك بالنسبة لمعلوماتى على الأقل ، أن سن التقاعد بالنسبة لمستشارى محاكم الاستئناف المختلطة فى مصر (قبل سنة ١٩٣٦ !) كانت سبعين سنة ، وبالنسبة للمحاكم الابتدائية المختلطة كانت ٦٥ سنة ! بل إن محكمة النقض المصرية عندما انشئت لأول مرة سنة ١٩٣١ ، كانت ٦٥ سنة !

ولا أدرى متى خفضت هذه السن إلى ٦٠ سنة ، بعكس العالم كله الذى كان يرفع السن .. ولعل الذين خفضوا السن نظروا إلى سرعة ترقية سائر رجال السلك القضائى . ولكننى أعتقد أن الثمن كان ولا يزال باهظا ، فالخبرات التى نخرجها فى قمة نضجها وعطائها خسارة لا تقدر بمال . وهانحن نرى أن التراكم الرهيب فى القضايا لقلة عدد القضاة ، والإسراف التشريعى الذى زاد العبء على كاهل الدرجات الأعلى من التقاضى ، وهى الاستئناف والنقض ، وهذا اللجوء الكثير إلى الدرجات الأعلى من درجات التقاضى – دليل فى حد ذاته على الحيرة القانونية ، وعدم نضج كثير من القوانين .

وكل هذا أدى فى النهاية إلى البطء الشديد فى البت فى كثير من القضايا . والعدالة البطيئة ظلم . وهناك قضايا شهيرة سحقت شخصيات بارزة ، قبل أن يحكم لهم بالبراءة !!

ومذكرة مجلس القضاء الأعلى لا تلقى القول على عواهنه . ولا تطلب رفع سن المعاش بشكل مطلق . ولكنها تضع لذلك كثيرا من الضوابط والقواعد . وهى قد تحدثت طبعا عن القضاء العادى والنيابة العامة ، ولم تتحدث عما ذكرناه من سائر أجهزة إعمال القانون .

□ □ □



يوميات هذا الزمان

ميـــــاه النيـــــل

إن أزمة مياه النيل ، لها جانبان :

جانب عاجل وهو الخطر المحدق ، إذا لم يأت فيضان نادر الغزارة – ونرجو الله أن يجيء . إذ وصل بنا وزير الرى إلى بابه ، ولم يعد فى إمكاننا عمل شيء إلا الدعاء . وقد تحدث الرئيس عن هذا الجانب وشرح خطره .

وجانب آجل ، لم يدركه وزير الرى بعد فيما يبدو ، وهو ضرورة أن تختلف نظرتنا إلى نقطة الماء اختلافا تاما ، حتى ولو رحل الجفاف ، وتوالت الفيضانات العالية واحدا تلو الآخر ..

إن الوزير يعرف ولا شك أن هناك مجموعة دول يمتد فيها حوض النيل وفروعه . نحن نقع عند نهايته ومصبه . ونحن فى مصر كنا أسبق فى ترويضه وتنظيمه ، واستثماره فى الزراعة وتوليد الكهرباء . وسائر دول حوض النيل تأخرت فى هذا المجال لوقوعها تحت طائلة الاستعمار حتى وقت قريب ، وتخلفها ، واختلاف الوضع الجغرافى فيها . ولكنها كلها الآن تحاول تعويض ما فاتها . وكل موارد نهر النيل بشكلها الحالى لن تكفى تطلعاتها . والقرن القادم مرشح لأن يكون قرن الصراع على الماء فى أماكن كثيرة منها حوض النيل ؛ ومنطقة الشرق الأوسط (نهر الأردن وأنهار لبنان) وغيرها . فالمشروعات الجديدة من جهة ، والاقتصاد فى استغلال الماء وتنظيم استثمار المتاح منه من جهة أخرى ، هى معركة الحاضر والمستقبل ..

وهناك فوق ذلك وضع خاص بالنسبة لمصر . فهذه البلدة التى يخترقها واد ضيق منذ آلاف السنين ، لم يكن يزعجها كثيرا بقاء ٩٧ ٪ من مصر صحراء . ولكنها مع زيادة السكان تنبهت إلى ذلك . وصار جزء كبير من معاركها مرتبطا بمياه النيل : بناء القناطر الخيرية وخزان أسوان وغيره ، وخزان جبل الأولياء وغيره خارج مصر ، وبناء السد العالى بالدم والعرق والحروب .. ولسنا بعد فى مجال اللحاق بزيادة السكان ، وحتمية زيادة الأرض المزروعة والطاقة الكهربائية بكل أنواعها ، إذا أردنا أن لا نسقط فى وهدة القرون الوسطى !

هذه الزاوية من القضية تلقى علينا مسئوليات ، لا يبدو أن وزير الرى شاعر بها . وكيف نحدثه عن القرن القادم وقد رفض الاستماع لحديث الشهور القادمة .

إننى أعرف أن الحديث هو عن مشكلة صعبة بل بالغة الصعوبة . ولكن لا بد أن تحشد لها الجهود من الآن ، ونحن لا نرى أى شيء حتى الآن .

ولا أتحدث – بالنسبة لماء النيل – عن صعوبة القيام بمشروعات جديدة ، تتكلف المال الضخم ، مما سبق وتحدثنا عنه وتحدث الغير عنه ، وإعادة النظر فى التركيب المحصولى .. إلى آخره . هذا كله على صعوبته ليس أصعب من تغيير نظرة المصرى العادى إلى نقطة الماء ..

إن تغيير عادات الشعوب وما جبلت عليه قرونا طويلة ، ولا تعى ذاكرتها غيره ، من أصعب وأشق الأمور على أى قيادة فى أى بلد .

فى مشكلة الطوب الأحمر - ولو أنها مشكلة ذات بعد آخر ، وهو المصالح المادية - يبقى أن المصرى لم يعرف منذ قرون إلا الطوب الأحمر ! إنه يريد الطوبة الحمراء دون أى شىء آخر . لم يعرف أن بلاد العالم أقامت ناطحات السحاب ، دون أن يكون لديها طمى ، بأنواع أخرى من الطوب ..

كذلك الماء . تعودنا جميعا أن الماء لا ثمن له . ولا حساب له . وأنه كرمل الصحراء لا نهاية له . تقنين الماء . توفير الماء . تثمين الماء . إدخار الماء . كلها كلمات غريبة الوقع على الأذن المصرية . سكان المدن والعمارات ، ربما ، يعرفون انقطاع الماء (!) . ولكن الملايين العاملة فى الزراعة والصناعة لا تعرفه .

وإذا كنا مقبلين على عصر جديد تماما فى موضوع الماء لم يسبق له مثيل فى تاريخنا كله ، فهذا يحتاج إلى معرفة جديدة وثقافة جديدة وعقلية جديدة ، وقناعات راسخة جديدة ووسائل جديدة .

نحن نكتشف ندرة الماء ، كما اكتشف العالم ندرة الموارد عموما فى عشرات السنين الأخيرة . منذ ملايين السنين الجغرافية لم يكن لدى مصر سوى الماء الجارى المتدفق بميعاد لا يختل ولا يتغير . الآن صار علينا أن نعرف أن الماء منذ الآن سيصبح ثروة محدودة . فيها شركاء . ولها حدود فى طرق استخدامها . ولها توزيعات دقيقة لكى نعيش بشعب مصر ذى الملايين الكثيرة . ولكى تكون زراعة الصحراء حقيقة لا شعارا .. الماء فى الصحراء قبل رؤوس الأموال وقبل السواعد .

.. وليس أحب إلى القلب من أن يتضمن هذا الحديث عن أزمة مياه النيل ، نغمة متفائلة ، ولكنا ندعو الله ولا شك أن يجنبنا شر مأزق كبير حتى نستعد لملاقاة ماليس منه بد فى السنوات المقبلة . وهذه النغمة المتفائلة أجدها فى هذا الخطاب من أحد علمائنا الكبار :

« الأستاذ أحمد بهاء الدين

التحية والمودة

« كان لاهتمامكم بمسألة مياه النيل وشح الموارد فى السنوات الماضية ، وانخفاض منسوب المياه فى بحيرة ناصر ، الأثر الإيجابى فى طرح قضية « سياسة استخدام المياه فى مصر » .

« ولقد اتخذت وزارة الأشغال والثروة المائية (الرى) إجراءات محمودة لترشيد استهلاك المياه وتقليل الفاقد ، بعد سنوات من غياب هذه الإجراءات . وأود أن أشرح صدرك ، وأخفف عن السيد المهندس وزير الرى ، بتنبؤ علمى فى هذا الشأن :

« يرصد بعض العلماء المشتغلين بعلوم المناخ فى العالم شواهد على وجود علاقة «Teleconnection» بين ظواهر الانقلاب الحرارى فى مياه السواحل الغربية لأمريكا الجنوبية (ظاهرة النينو) ، والانقلاب الحرارى فى مياه المحيطات الجنوبية (المتاخمة لقارة القطب المتجمد الجنوبى) ، أى صعود طبقات المياه الدافئة من العمق لتحل محل طبقات المياه السطحية الباردة ، وبين

معدلات المطر في شرقي أفريقيا . يتبع الانقلاب زيادة الأمطار في غربي أمريكا الجنوبية ونقصها في شرقي القارة الإفريقية ، ويتبع استعادة الأوضاع أن تعود الأمطار في شرق أفريقيا إلى معدلاتها . ولقد حدث هذا الاعتدال الآن . ومن ثم فالمتوقع أن تكون الأمطار التي تسقط على شرق أفريقيا والهضبة الإثيوبية في الموسم الذي يبدأ في الشهر القادم أعلى من المتوسط ، ومن ثم يكون الفيضان عاليا وموارد المياه عند أسوان سخية . وأغلب الظن عندي أن هذا التنبؤ سيتحقق إن شاء الله .

« لذلك أرجو أن تتهيأ وزارة الري لاستمرار إجراءات ترشيد استخدام المياه ، وألا ترتد إلى ما درجنا عليه من إسراف في سنوات السخاء التي تلت استكمال السد العالي وزادت مخزونه إلى ما يقرب من التمام . كذلك أرجو أن تهتم الهيئات العلمية المصرية بقضايا المناخ وبحوثه ودراساته ، وهي أمور تشغل بال العالم جميعه على نحو بالغ .

د . محمد عبد الفتاح القصاص
كلية العلوم – جامعة القاهرة »

وهذا استجواب خطير .. للسيد وزير الري .. وهو خطير لأنه خاص بمياه النيل .. فقد نشرت جريدة « التايمز » الانجليزية على صفحتها الأولى ، وتحت عنوان كبير يقول : « مهد الحضارة يجف » .. وتحدثت عن تقرير أعده بيت « ميردراوخ وشركاه » في كمبريدج ، وهو الذي أشرف على بناء خزان أسوان وله خبرة في قضايا مياه النيل ، وذلك بناء على طلب الحكومة المصرية ، وقد قدم لها بالفعل ..

التقرير يتحدث عن أن سنوات الجفاف ، السبع سنوات العجاف التقليدية في التاريخ ، تجاوزت لأول مرة الثماني سنوات لم يهطل المطر خلالها على أعالي النيل في أثيوبيا وغيرها كالمعتاد .. وقد أنقذ السد العالي وخزان بحيرة ناصر مصر من العطش هذه السنوات ، ولكن مخزون بحيرة ناصر قد هبط إلى أقل مستوى له على الإطلاق بعد هذه السنوات . وإذا استمرت مصر على استخدام مياه البحيرة بالمعدل الحالي فسوف يصبح الأمر خطيرا .. فالمطر الذي كان متوقعا لهذه السنة لم ينزل .

وأول الآثار أن هبوط مخزون بحيرة ناصر عن الحد الحالي سوف يهدد توربينات السد العالي بالبطء ثم بالتوقف . والسد العالي يزود مصر بـ ٤٠ ٪ من استهلاكها في الكهرباء ، بل إن التوربينات نفسها تكون عرضة للخطر لو عملت .. مما قد يقتضي تخفيض ٦٠ ٪ من إنتاج السد العالي من الكهرباء ، خصوصا مع مقدم الصيف القادم وزيادة استهلاك الكهرباء باستخدام طاقات أكبر في المكاتب والبيوت من أجهزة تكييف الهواء وما إليها . كذلك فإن الملاحة في نهر النيل بدأت تتعرض للخطر . فهبوط منسوب المياه في النهر يجعل الملاحة فيها خطرة ومستحيلة بالنسبة لبعض السفن ، كسفن السياحة مثلا ، التي تستخدمها مجموعات السواح في الأقصر وأسوان .

ولكن أهم الأخطار بالطبع تتعلق بالانتاج الزراعي في مصر الذي يعتمد على مياه النيل فقط . فمعظم الخبراء يعتقدون أنه لن يكون هناك مفر من تخفيض مياه الري بنسبة ١ ٪ عن المعدل الحالي لمواجهة الأزمة . وهذا يأتي في الوقت الذي تعلق فيه مصر أهمية

كبيرة على زراعة الصحراء مما يحتاج بالعكس إلى مزيد من المياه .

.. ويمضى التقرير الخطير عن مياه النيل قائلا :

والمطر المنتظر على أعالى النيل ، فى أثيوبيا وبحيرة فيكتوريا ، كان معناه أن السد العالى قادر على تخزين ما يساوى كل ما تحتاجه مصر من مياه طيلة سنتين كاملتين . الآن المطر يقل ، وبحيرة فيكتوريا تنكمش . ومنذ ١٩٧٩ والمطر يقل باستمرار . وفى اللحظة الراهنة والمستوى على أعلاه بعد الأمطار الموسمية ، فكل المخزون لا يزيد على ١٧ مليار متر مكعب ، فى حين أن مصر يمكن أن تستهلك ٥٥ مليار متر مكعب !

ويقول التقرير إن ثمة تغيرات فى الطقس تحدث فى منطقة نصف الكرة الجنوبى . فقد زادت درجة حرارة المياه نصف درجة فى حين أن المياه فى النصف الشمالى هبطت حرارتها نصف درجة . هذا التغير نقل منطقة « حزام المطر » قليلا فى اتجاه الجنوب . وإذا ثبت أن هذا التغير والانتقال سيكون دائما فمعنى ذلك هو حرمان النيل نهائيا من نسبة كبيرة من موارده المائية .

هذا التقرير كما تقول « التايمز » قد وصل إلى المسئولين فى وزارة الرى والأشغال العامة حتى يقرروا من الآن السياسات اللازمة لتقليل أثر شح المياه المتوقع .

ويقول التقرير الانجليزى إن هذا الموقف يحتاج إلى قرارات حاسمة فورية . فمن الحلول الممكنة مثلا ضرورة إقامة خزانات عند رشيد لكى تحول دون مياه النيل التى تصب فى البحر الأبيض المتوسط . ومشروعات أخرى لإعادة استعمال المياه التى تتدفق من المصارف إلى البحر . وكل هذه مشروعات تحتاج إلى سنوات لإقامتها فى حين أن خطر شح المياه يجب انتظاره من الصيف القادم .

ومن الخطر حبس المياه من أسوان . ذلك أن هبوط المنسوب بعد أسوان يؤثر على سلامة خزانات أخرى فى الصعيد ، خصوصا خزان إسنا - جنوب الأقصر - لأن هذه الخزانات بنيت لكى تتحكم فى مياه النيل على مستوى معين .

هذا هو ملخص موجز جدا للتقرير الذى قالت « التايمز » إنه وصل إلى وزارة الرى .

ونحن نريد من وزير الرى توضيحا عاجلا للرأى العام المصرى عن هذا التقرير ، وخطط الحكومة فى مواجهة الاحتمالات الواردة فيه .

حقيقـــة الانتمـــاء

من تقاليدنا السياسية القديمة المتوارثة ، إخفاء الحقائق عن الشعب .. وهذا ضد ما نسميه « الانتماء » . فالانتماء لا يتم بزف البشائر للشعب وجعله يرقد على مخدة من حرير . ولكن يتحقق بإشراكه فى المعلومات ، وبالتالى فى المسئوليات المترتبة على هذه المعلومات . وهذه أيضا هى الديمقراطية .. وهى أخيرا « فن الحكم » .

والحكومة قد تتسبب فى كوارث من صنعها ، فتخشى أن يحاسبها الناس عليها . رغم أن هذا لا يبرر الإخفاء . ولكن هناك كوارث ليست من صنع الحكومات . ومكاشفة

الشعب بالحقائق فى كل الحالات تعلم الناس أن يصدقوها وأن يخالفوها ويؤيدوها .

وما حديث التغيرات العالمية فى الطقس بالخيال العلمى بعد . ولكنه حديث حقائق تتوالى على الأرض ولكن عبر آجال طويلة جدا . ونحن فى مرحلة من هذه المراحل . والمجاعات التى تتوالى عند منابع النيل فى أثيوبيا والسودان بسبب قلة المطر ، واحتمال انتقال « حزام المطر » الذى أشرت إليه نقلا عن التقرير الانجليزى ، حدث لثمانى سنوات متواليات ، وهو حديث حقائق . وبالتالى فالأخطار التى أشار إليها بيت الخبرة الانجليزى فيما نشرناه أخطار واردة . ويجب التفكير من هذه اللحظة على ضوئها . فشح نهر النيل يؤثر على الزراعة والصناعة ومياه الشرب والطاقة الكهربائية ، وكل شىء . وقد قالت جريدة « التايمز » إن هذا التقرير وصل إلى أيدى وزارة الرى المصرية ، ولكن أحدا لم يقل لنا شيئا عنه . وقد نشر فى انجلترا قبل أن ننشره هنا فى مصر . ولم نسمع أن الدولة حشدت جهودها لمواجهة هذه المشكلة الواقعية الخطيرة . ولم نر الحكومة تدعو الخبراء فى كل مجال للبحث . ولا جلسات خاصة على أعلى مستوى للدرس . وفوق كل هذا ، لم يحط الرأى العام علما بالأزمة حتى يتهيأ لها ، ويتقبل أى إجراءات بجدية ، ويتخلى عن روح التسيب والاستهتار العامة . وهذا هو الانتماء الذى تصنعه الشدائد ، ولا تصنعه أحاديث وأغانى التليفزيون .

إن الدولة القائمة بواجبها هى الدولة التى لا تفاجأ . وفى عصر العلم والتقدم ليس هذا بالأمر الصعب . إنما صار أمرا ضروريا .

حتـــى لا يصدمـــوا

أحسن المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية صنعا ، حين جاء رده سريعا على تقرير بيت الخبرة الانجليزى الذى نشرناه عن الأخطار التى تهدد بشح ماء النيل . وإن كان حديثه الذى جاء فى « النادى السياسى للحزب الوطنى » قد نشر فى الصحف مقتضبا . فلم يطفىء حديث وزير الموارد المائية ظمأنا تماما ، لأنه أبقى مصادر قلقنا إلى حد كبير .

قال الوزير : إنه تم اتخاذ إجراءات لتوفير المياه اللازمة لموسم ٨٧ / ٨٨ . وأن الوزارة اتخذت عدة إجراءات للإقلال من كمية المياه التى تذهب إلى البحر الأبيض المتوسط ، وبحث إقامة سد فى رشيد كأحد المشروعات المدروسة لتخزين مياه السدة الشتوية اللازمة للملاحة والكهرباء فى البحيرات الشمالية ، حتى لا تصب فى البحر ... فبقى أن أسأل - وقد أشار التقرير إلى ضرورة إقامة هذا السد - وليطمئن قلبى ، هل أدرج هذا المشروع الضخم فى الخطة الخمسية الجديدة أم لا ؟ وما هو رأى الوزارة فى مشروعات الاقتصاد الأخرى كإعادة استخدام ميـاه الصرف بعد معالجتها ؟

وأكد الوزير أن محطة السد العالى لتوليد الكهرباء « ستتأثر بعض الشىء ولكنها لن تتوقف » . إذ أنه يمكن توفير المياه لإدارتها هذا العام والعام المقبل . وهذه أخبار جيدة . وإن كنا لا نشارك الوزير تفاؤله تماما ، بسبب الزيادة المتصاعدة الهائلة فـى استهـلاك الكهرباء . وهنا نلفت النظر إلى أن الخلاف الأساسى بين توقعات وزير الموارد المائية ، وبين التقرير الذى نشرناه ، هو فى عنصر

الزمن الذى نتحدث عنه . ذلك أن التطمينات التى جاءت فى حديث الوزير تنصب على السنتين القادمتين . وما جاء فى التقرير الانجليزى يتحدث عن نطاق أبعد من ذلك . ومشروعات أساسية كالرى والكهرباء والطاقة ، تحتاج إلى أن تكون محسوبة إلى خمس سنوات على الأقل ، ولا أقول عشر وعشرين سنة ، حين يتعلق الأمر بنهر النيل من شتى جوانبه .

ومشروعات بحجم نهر النيل لا تستغرق سنة ولا سنتين ، ولا حتى خمس سنوات . ومن المهم جدا ، إلى جانب مراعاة ذلك ، ما تحدثنا عنه من ضرورة إعلام الناس بالمشكلة ، وجعلهم يتابعونها ويشاركون فيها من الآن ، بدل أن يواجه الرأى العام بعد سنتين بما يصدمه !

ماذا تتوقع ياســـــيادة الوزير ؟

إننى أكتب من بعيد ، من باريس ..

وكنت قد كتبت تعليقا ، غاية فى الايجابية والذوق والتجاوب ، على ما نشر عن لسان المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية ، مما قاله فى « النادى السياسى » للحزب الحاكم ..

وبعد ذلك قرأت حديثا للوزير ، شغل صفحة كاملة من الأهرام ، أكثر تفصيلا ...

وما أزعجنى هو استخدام الوزير فى حديثه لعبارات « البلبلة » و « إثارة الشكوك » و « ترويع الرأى العام » ..

.. وماذا تتوقع ياسيدى الوزير من مثلى ، ككاتب ، حين يقرأ فى الصفحة الأولى من جريدة التايمز الانجليزية ما نشر من تقرير بيت خبرة عريق عن نهر النيل ، تقرير قالت الصحيفة إنه كتب بناء على طلب الوزارة المصرية ، وأنه وصل إلى الوزارة ؟ .. ونحن مع الأسف الشديد وعبر تجارب متوارثة ، تعودنا أن نصدق جريدة التايمز حتى إذا تعارض مع ما تقوله وزارة مصرية ؟ ...

هل كان المفروض أن أقرأ هذا ولا انفعل به ، ولا أنقله إلى الرأى العام المصرى ؟ ولا أقرع الأجراس ؟ ... إننى لأكون وقتها خائنا لواجبى ، ومهنتى ، ومسئوليتى الأولى أمام الرأى العام .. ولن نكون من الأبواق التى تنشر كلام الحكام دون مناقشة !

ومن المؤسف أنه مازال لدينا من يعتبر مصارحة الرأى العام ، وتنبيهه ، وإشراكه فى المسئولية ، « بلبلة » وتشكيكا وترويعا !!

وهذا يدعونى إلى أن أكرر أن جوهر ما قاله الوزير لم يتعارض مع جوهر التقرير المنشور فى الصفحة الأولى من التايمز . وأن الخلاف هو أن الوزير تحدث عن مستقبل يمتد إلى سنتين ، الموسم القادم والذى يليه ، والتقرير يتحدث عن عشر سنوات مقبلة ، وعن تغيرات أبعد مدى .. وخلاصة كلام الوزير : « نحن نعرف ما فى التقرير ولا جديد فيه » . ولكننا نحن الرعية لا نعرف ! ونريد أن نعرف ! ويجب أن نعرف !

وقد تحدث الوزير عن المشروعات المعدة لمواجهة احتمالات المستقبل . وهذا عظيم . ولكن ، ومرة أخرى ليطمئن قلبى ، هل هذه المشروعات ، كسد رشيد ودمياط ، ورد عنها شىء فى الخطة الخمسية الجديدة التى بدأت

منذ أسابيع ، أم أنها مشروعات في الأدراج ؟ .. فكلام الوزير المنشور ترك هذه النقطة غامضة . وأرجو أن يكون تخوفي في غير محله . وأن تكون قد دخلت في نطاق التنفيذ ، وهي مشروعات تستغرق بالطبيعة سنوات طويلة .. ونفقات باهظة ..

لماذا هذا « التلقيح » ؟

وصلت إلى لندن ، لأجد الحديث منتشرا عن نهر النيل مما أشرت إليه من قبل ، وحلا للبعض أن يسمى هذا « إثارة ! » . فإلى جانب تقرير بيت الخبرة الانجليزى المقدم للحكومة المصرية ، والذى نشرته جريدة التايمز ، وكان مصدر ما كتبته هنا .. قدم إلىّ الأصدقاء في لندن مقالا آخر حول نفس الموضوع في جريدة « الديلى تلجراف » ، وبريد القراء في « التايمز » من « عواجيز المهندسين الانجليز » الذين عملوا في نهر النيل ، محمل بالاقتراحات ، وحديث في التليفزيون الانجليزى ... الخ .

إن نهر النيل ليس أكبر نهر في العالم ، ولكن نهر « المسيسيبى » الأكبر منه ، ليس له نفس المكانة في ضمير العالم .. فكل تلميذ في أى مدرسة في الدنيا قرأ عن نهر النيل ، لأنه كان فعلا مهد الحضارة الانسانية كلها ، وحوله قامت أول دولة مركزية مبدعة في التاريخ . فهو جزء من تاريخ الحضارة الانسانية كلها ، فليس من تاريخنا نحن فقط .

وقرأت في « الأهرام » تحقيقا ممتازا أجراه زميلنا - الذى لم أتشرف بمعرفته شخصيا - « خميس البكرى » في صورة حديث هام ومفصل مع الدكتور محمد عبد الهادى راضى « مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى » .. يتحدث فيه عن أشياء مهولة ! : تحديد مساحات زراعة الأرز - إيقاف المزارع السمكية - تشغيل الآبار الارتوازية - الاتجاه إلى نظام الرى الليلى - استغلال المياه الجوفية !... يا للهول ! فكلها كما ترى عناوين وتساؤلات ضخمة وتحتاج إلى جهود جبارة . ولم أذكر كل ما جاء في الحديث ، ومع ذلك فزميلنا « خميس البكرى » يبدأ هذه الصفحة كلها بعبارة « بعيدا عن مقال التايمز وزوابع الإثارة والتهويل » ..

لماذا بعيدا ؟ ولماذا هذا « التلقيح » وما نشرناه هو ما دفع إلى هذه التصريحات والبيانات والأحاديث ؟ وكل ما نشر من اجراءات خطيرة يجب التفكير في اتخاذها ، كان بسبب هذا النشر الذى يسميه « زوابع إثارة وتهويل » !.. أم هو يريد صحافة « كله تمام يا فندم ! » ، وأنه لا يجوز مناقشة الدولة أو مكاشفة الرأى العام ؟ وكما قلت سابقا ، فإذا كانت الدولة على علم - وعلى استعداد وهو الأهم - بكل هذا ، فالرأى العام ليس على علم . ولم نر من هذه الاقتراحات شيئا . وهذه « الإثارة » يكفى أنها أعطت الرأى العام علما ، ووضعت هذه القصة على جدول اهتماماته ، منذ الآن ، وهو الأمر الذى يجب أن يكون .

هذا الوزير يجب ان يستقيل

أعلن رئيس الدولة في خطابه الأخير ، بكلمات صريحة قاطعة ، أن خطر هبوط موارد المياه صار خطرا حقيقيا . وأننا نواجه تحديا كبيرا مفاجئا في نقص مياه الشرب

والرى والطاقة الكهربائية . وتحدث عن كوب الماء ونصف كوب الماء . وعن احتمال قطع الكهرباء عن عدد من القرى ... وأنه لابد من إجراءات عاجلة لترشيد استهلاك الماء .

ومنذ ما يقرب من سنة تحدثنا عن هذا الخطر ، وقلنا إن العالم كله يتكلم عنه إلا مصر ! وطالبنا وزير الرى بأن ينشر ما فى أدراجه من تقارير ، وأن يوضح هذا الأمر . ولكنه ملأ الصحافة كلاما يتهمنا بالبلبلة وتهييج الخواطر ! وإثارة البلبلة ليست من بضاعتنا . ولم يكن هذا الخطر مباغتا ، ولا كنا أول من تحدث عنه : فالأمطار شحيحة منذ ثمانى سنوات . ومستوى الماء فى السد العالى يقل من سنوات . وليس مطلوبا منا أن نعرف ذلك ، لأن لدينا وزارة للرى ، ووزيرا للرى مهمته أن يكون أول من يتنبه وينبه . وأكرر : منذ سنوات وليس من هذه السنة وحدها ..

فمنذ أكثر من سنة ووزير الكهرباء يملأ الصحافة ضجيجا محذرا ومنذرا من أزمة فى الكهرباء ، وكلاما عن احتمال سنة من الظلام . وعن احتمال توقف توربينات السد العالى بالكامل إذا هبط معدل الماء إلى مستوى معين . ولم يهتم أحد ربما لأن المسئول عن الماء غير مهتم .

وقبل ذلك كتب كبار خبراء الرى محذرين . وقال المهندس إبراهيم زكى قناوى : ادخر ما فى اليد حتى يأتيك ما فى الغد . وقال إننا نعيش فى انتظار أمطار يوليو على هضبة الحبشة كمن ينتظر حكم المحكمة بالبراءة أو الإعدام .

وثبت أن كثيرا من أجهزة وزارة الرى ووزارة التخطيط نبهت إلى هذا ، وقدمت الاقتراحات والدراسات والمشروعات ... فالوزير كان يعلم ، ولكنه حتى حين أذعنا الحقيقة حاول إخفاءها ، وحاول نفى أى خطر . وغرزت سفن السياحة بالفعل فى النيل ، وسكتنا حرصا على موسم السياحة !

كان الوزير « متواكلا » ، وليس متوكلا على الله ، فالله تعالى قال « فإذا عزمت فتوكل على الله » . وهو لم يعزم إلا على الانتظار والسكوت وإخفاء الحقيقة ، وفى ماذا ؟ فى أخطر ما يمكن أن يمس حياة البلاد . لأبسط من هذا يستقيل الوزراء فى أى بلد فيه احترام للمسئولية والرأى العام ، يستقيل الوزراء وليس المستوزرون ، ولكن هذا لا يحدث فى مصر ..

□ □ □

الجهـــل النشـــيط

سألتنى : ما معنى تعبير « الجهل النشيط » ، الذى اعتبره أحد أكبر عوامل تعطيل النهضة بل والتقدم فى كل بلد ..

وأجبتها بقصة قصيرة ، نسيت اسم مؤلفها الأمريكى .. سأحاول « ضغطها » فى هذا الحيز .

القصة - الخيالية طبعا - تدور فى بلد شيوعى ما . وعلى رأس السلطة طبعا سكرتير عام الحزب ، ورفيق نضاله القديم رئيس الوزراء . ومن حين لآخر تثور شبهات لدى الحزب أن رئيس الوزراء على صلة بالمخابرات الأمريكية ! ويتحرى الحزب هذا الأمر سرا فى كل مرة ، ولكنه لا يعثر على شبهة دليل .

ويبلغ رئيس الوزراء سن الشيخوخة - فيطلب من زميله وصديقه سكرتير عام الحزب أن يسمح له بالتقاعد والسفر للإقامة فى أيامه الأخيرة فى الخارج . ولأول مرة يفاتح سكرتير الحزب زميله بالسر . ويستحلفه أن يقول له الحقيقة ، ويقسم له أنه لن يرويها لأى مخلوق .

ويفاجأ به يقول له : نعم كنت من سنوات طويلة أعمل لحساب المخابرات الأمريكية ! وذهل الرجل وقال له : ولكن كيف ؟ لقد راقبناك بشدة مرات كثيرة ! وقال الرئيس المستقيل : لقد قابلتهم مرة واحدة . وطلبوا منى طلبا واحدا فقط ! وهو : أنه كلما خلا منصب فى الدولة مهما صغر .. وقُدمت لى عدة أسماء مرشحة لكى اختار من بينها .. أن اختار أسوأ المرشحين !

انتهت القصة ..

والعبرة فيها : أن أى دولة تسير على رأسها وتفكر بقدميها لابد أن تخرب !

ولا يمكن أن تتقدم بل إنها سوف تتقهقر على مدى الزمن .

ولست أتحدث هنا عن مخابرات أو غيره ..

ولكن أهل « الجهل النشيط » وصلوا فى بلادنا إلى كثير جدا من مراكز التأثير كبيرها وصغيرها .

وهذا ما يجعل الإصلاح بالغ الصعوبة . بعد أن تراكمت أهرامات من عدم الكفاءة .. فكل فرد لا يأتى إلا بمرؤوس أقل من مستواه .. حتى قاع الهرم ..

أنا الغريق فما خوفى من البلل

إننا - كشعب - نهتم أكثر بمن سرق ومن نصب !

مع أن هناك من جرائم « الترك » والإهمال ما هو أبشع وأجدر بالاهتمام والمحاسبة من جرائم « ارتكاب » السرقة والنصب .

إن إعطاء الوعود الكاذبة ، والغرق فى ضبابها ومخدراتها ، جريمة أكبر من سرقة عشرات الملايين من الجنيهات .

إن إهمال مراقبة الحياة الأساسية للمواطنين ، دافعى وموردى ميزانية الدولة كلها ، وتركهم يغرقون تدريجيا فى بحار الأزمات المهينة ، حتى تصل إلى المجارى ، وعدم الاهتمام بها .. طالما كانت طرق أهل السلطة مفروشة بالزهور ، فإذا ضاقت فقد ظهرت الهليكوبترات ، التى كانت توهم راكبيها أن البلد فى تقدم ، لأنهم فى تقدم !... إن هذه هى الجرائم السياسية الكبرى .

وحين كان ينقد كاتب طريقة إدارة الدولة لاقتصادها ومواردها ، كان يعتبر هذا حقدا واستغلالا لآلام الجماهير ، فى حين أن القضية هى أن لا نصل إلى هذه المواقف المفجعة ، ولا تجتاح المجارى عاصمة تفقد حضارتها ، بينما يتحضر الذين كانوا وراءنا بقرون .

إن الذين يأكلون الخبز الفاخر وينسون شكل رغيف الشعب ، والذين ينفقون عرق الناس فى استيراد أفخر الثياب والكماليات وينسون ملابس الشعب ، والذين يسرقون ، هم طبقة دخيلة ، مبتذلة الرخاء والثراء ، ويظنون أن هذا هو حال الشعب . إن هؤلاء الذين قاموا على وضع وتنفيذ هذه السياسات ، هم المتهمون الأساسيون ، وما أصحاب الملايين الحرام إلا مستفيدين من الفرص التى أتاحتها لهم هذه العقلية وهذه النفسية .

ثم يطالبون المواطن الذى لا يجد حتى الماء ، ولا الصرف الصحى ، أن تتخلص نفسه من « الحقد » !.. أى حقد ياسادة ، وقد صارت هناك ملايين لسان حالها : يقول : « أنا الغريق فما خوفى من البلل » !

التعايش مع المجارى

من أكثر النكت شيوعا فى مصر ، تلك النكتة التى يرددها المسئولون عندنا عندما نفاجأ بانهيار فى المواسير ، أو أسلاك التليفون ، أو أى مرفق من المرافق الأساسية .. إذ يجىء الرد الرسمى عادة يقول : إن السبب هو « انتهاء العمر الافتراضى » للمواسير !

النكتة هنا هى أن المنطق مقلوب رأسا على عقب !

فلو كانت هذه الأشياء بدون عمر افتراضى ، أو لا يوجد دليل يسجل فيه عمرها الافتراضى .. فقد يكون من حق الأجهزة الرسمية أن تفاجأ بالانفجارات مثلنا !

وخريطة « العمر الافتراضى » للمرافق الأساسية ، وذات الخطورة ، كالمياه والمجارى وشبكات االكهرباء وخطوط السكك الحديدية ... إلى آخره ، يجب أن تكون موضوعة دائما تحت نظر المسئولين ، وأن تكون الأجهزة المختصة قادرة على ضبط جرس الإنذار فى اللحظة المناسبة .

وهذه نقطة أخرى تحتاج إلى تحقيق : هل قام المختص بدق جرس الإنذار فى الموعد المناسب أم لا ؟ وهل أستمع المسئول الأعلى لهذا الجرس أم لا ؟

إن المسألة لم تعد نكتة ، وقد صارت فضيحة عالمية حتى تخصص لها جريدة « النيويورك تايمز » مساحة فيها ، وتشغل وكالات الأنباء العالمية نفسها بها .. تماما كأخبار الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين ..

إن ما نشر فى أنحاء العالم خلال أسبوعين عن مأساة المياه والمجارى فى الجيزة ، كفيل لاتخاذ قرار بإغلاق كل مكاتبنا السياحية فى العالم لمدة سنة على الأقل ، وتوفير نفقاتها .

وقد ظهرت مسألة المجارى على أنها إحدى الأولويات منذ ما يزيد على عشر سنوات على الأقل . هذا غير أحياء القاهرة – وسائر المدن – التى « تتعايش » مع المجارى دون انفجار مواسير .. لأنه لا توجد فيها أصلا مواسير ، أو كانت فيها ثم ذابت عبر الأجيال ! ولكنها أحياء تسمى فى قاموسنا « الأحياء الشعبية » ، فليس لها صوت مرتفع ، ولا يسكن فيها وزير ولا مدير ولا كاتب تحرير !

الكارثـــــــة المتوقعـــــــة

« تحية طيبة .. وبعد

« لقد فجعت لسماع حكاية انفجار المجارى بالجيزة . ذلك أن لى صلة قديمة بالموضوع . فقد كنت أعمل مع الدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصادالسابق مع أحد بيوت الخبـرة الانجليزية لتحليل طريقة استهلاك الماء ، وحركة المجارى ، بالنسبة للقاهرة الكبرى التى تشمل الجيزة .

« لقد عشت تجربة هذه الدراسة ، وكان بينى وبين كبير الخبراء الانجليز « فردريك كولبورن » أحاديث طويلة عن الكارثـة المتوقعة ، وكان ذلك سنة ١٩٧٨ ! وقال لى الخبير الذى كنت أعمل معه مباشرة ، إنه لا ينام ليلا لقلقه الهائل من حالة المجارى بعد أن أحب هذا البلد وأهله .

« وقال لى الخبير يوما : إن المسئولين عن مجارى القاهرة رفضوا أن يكشفوا عنها لبيت الخبرة المكلف . ولكنهم بعد عناء طويل وطرق ملتوية تمكنوا من الكشف عنها لمعرفة حالتها بالضبط ، وقد تبين للخبراء الانجليز أن مادة صلبة من الفضلات قد تكونت حتى وصلت إلى نصف عمق المواسير .. نتيجة لعدم صيانتها . وقرر الخبراء خمس سنوات أخرى قبل أن تُسد المجارى تماما ! وقال لى إن المجارى كلها سوف تطفح فوق أرض القاهرة .

« وقد قدمت هذه الدراسة إلى وزير الإسكان فى ذلك الوقت . وسعى الخبراء الانجليز لمقابلة أى مرجع أكبر لشعورهم بالخطورة البالغة للموضوع . ولكنهم لم ينجحوا فى ذلك . وقد سافروا بشعور أن المسئولين غير متنبهين إلى خطورة الموقف .

« احتجنا فى عملنا مع الخبراء الانجليز بشأن موضوع المياه والمجارى ، إلى خرائط للمبانى السكنية التى يعد على أساسها السكان فى التعداد الجديد . وكانت الخرائط لا وجود لها ، وأسلوب التعداد فضيحة عالمية لاستخدام وسائل تقدير خاطئة .

« وبعد فترة قصيرة قرأت أن فريقا من الخبراء الأمريكيين قد وصل لعمل نفس الدراسة وتعجبت للغاية . فلماذا يـطلب المسئولـون دراسة أخـرى عـن نـفس الموضوع ؟ ولمصلحة من تضييع الوقت ؟ ولماذا لم يقرع المسئولون ناقوس الخطر ولم يفعلوا شيئا منذ خمس سنوات ؟

« ثم قرأت فى أهرام ٢٥ / ١٢ – أى منذ أسبوع - خبرا عن خبراء أمريكيين جاءوا لنفس الموضوع ! وأنهم قاموا من عدة أشهر بمعاينة ماسورة الجيزة وصوروها تحت

الأرض . ومازلت أتساءل : لماذا يتابع الخبراء الأمريكيون هذه الدراسة كل هذا الوقت ، أم أنهم خبراء آخرون ؟

« أيام عملى مع الخبراء الانجليز – قبل خمس سنوات – كنا نحس أن المسئولين لا يريدون إدراك خطورة الأمر . وإننى أخشى الآن أن يتم « ترقيع » مؤقت لمواسير المجارى فى منطقة واحدة من القاهرة الكبرى ، أو استخدام أى « مسكنات » لن تحل شيئا من المشكلة الخطيرة . ويستمر استخفاف المسئولين بها .

« إن هذه قضية إهمال قومية خطيرة لا بد أن تدرس على أوسع نطاق .. وارجعوا إلى تقارير الخبراء الانجليز ، ومستعدة لتقديم كافة البيانات » .

□ انتهى التلخيص الشديد لرسالة الدكتورة أميرة البسيونى ، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد فى جامعة الملك عبد العزيز فى جدة .

وأخذتهم العزة بالإثم

السيدة « بكرى » سيدة فاضلة . لها ابنة ، ماتت هى وحفيدتان ، تحت أنقاض العمارة التى انهارت فى الجيزة قبل سنوات .

قالت لى : لقد حكم على صاحب العمارة بالسجن ثلاث سنوات . ولكن لا شىء يعوضنى عن موت ابنتى وحفيدتين لى بعد شهر واحد من الإقامة فى العمارة . إنكم تقرأون عن الذين يخرجونهم من تحت الأنقاض وكأنهم أرقام . ولكنى أعيش بصورة ابنتى وهم يخرجونها ، وقد ارتسم على وجهها فزع غير إنسانى ، فزع لا يمكن وصفه ، كان آخر ما شعرت به قبل أن تموت !

وقالت : إنها نذرت حياتها ووقتها للاهتمام بكل عمارة منهارة ، ولقضية هذا النوع القاتل من الفساد . وأنها بعد أن قابلت كل المسئولين ، بدأت تطبع منشورات وتوزعها على الناس . لعل الرأى العام يهتز .

لقد فقدت سعادتها وأعصابها وسلامة نفسها ، ولم يبق إلا أن تفقد عقلها . لأن سقوط كل عمارة يعيد إليها مشهد وجه إبنتها وهم يشدونها من تحت الركام .

إن انكار أن الفساد قد نخر فى مجالات كثيرة لا فائدة منه الآن . وقد تسرب إلى مهن بأكملها ، ولا نريد أن نزيد حتى لا نقع تحت طائلة قانون العقوبات .

والذين بدأوا الحملة على الفساد ثبت أنهم كانوا على حق . بل إن ما ظهر ، وما يتكشف مع كل عمارة منهارة ما كان ليخطر لهم على بال . وقد تحملوا حملات السب والشتم والتخوين والتهديد بتهم الكفر والإلحاد ، دون أن يتحدث أصحاب هذه الحملات مرة عن « الموضوع » ، عن « الوقائع » ، عن « المظاهر المادية » كسقوط العمارات .

لقد سادت قيم غريبة بين الناس ، لم تعط القانون أجازة فحسب ، بل طردته واحتقرته وداسته بالأقدام . وأخذتهم العزة بالإثم ، وصار التباهى بالمال الحرام مألوفا – وياللعجب – لأن القيم الغريبة ترى فى هذا شطارة .. وترى أن كل من وقع تحت هذه الأنقاض من كل نوع « خائب ! » .

البلد محتاج الى حمام بخار

العمارات المنهارة مرة أخرى ! فى كلية الحقوق كانوا يعلموننا أن جريمة قتل للثأر مثلا ليست « جريمة مخلة بالشرف » ، فصاحبها يمكنه أن يمارس حياته العادية بعد قضاء مدة العقوبة . فى حين أن مخالفة عقوبتها غرامة ٢٥ قرشا قد تكون فى نظر القانون « مخلة بالشرف » ، فلا يجوز لصاحبها أن يلتحق بعد ذلك بوظيفة مثلا . وكان المثل التقليدى الذى يذكره لنا أساتذتنا هو « غش اللبن » .. لأن هذا عمل يسىء إلى صحة وغذاء الأطفال .

فماذا عن أصحاب « الأسمنت المغشوش » ، و « حديد التسليح المغشوش » والذى يودى بحياة الناس ، ويستأصل أحيانا أسرا بكاملها .. والغش هنا بالملايين لا بالملاليم ؟ ..

هل « انهارت » نظرة الدولة ، والمجتمع والناس إلى القانون والجريمة والعقوبة إلى هذا الحد ؟

لا أحد بعد توالى هذه الانهيارات يمكن أن يقول إنها « حالات فردية » فى كل مجتمع !.. كلا ، إنها حالة فساد أفرخت هذا الذى نراه ، ولا مفر من معالجتها من الأساس ...

إننى اقترح أن تجرى عملية مسح لكل العمارات التى بنيت فى السنوات الأخيرة .

وإننى أطلب من أحد الخبراء أن يكتب لنا دراسة أو مقالا عن هذه العمارة بالذات .. كم كلفت أصحابها .. وكم معدل الربح بعد أن نشرت الصحف أن شققها بيعت بمبلغ ١٢ مليون جنيه ؟! فهذا يعطينا « فكرة » عن أسباب التضخم ، وإلى أين تتجه أموال التضخم التى يدفعها الناس من لحمهم ..

وقد يكون هاما أن نضيف إلى قانون الجنايات مواد عن جرائم أخرى تعتبر « مخلة بالشرف » ، وتشدد لها العقوبة ، بعد أن ظهرت صور إجرام لم تخطر على بال .

ثم .. لماذا يسكن الذين تم إخلاؤهم فى الفنادق ، أو فى شقق أخرى على حساب المحافظة .. وهو إجراء مشكور من المحافظ .. أى على حساب الدولة ، وليس على حساب الذين يثبت تسببهم فى الكارثة ؟

البلد محتاج إلى « حمام بخار » يخرج من جسمه السموم التى تسربت إلى مسامه .

مسلسل الجبن

حكاية الجبن التى تنشر الصحف تفاصيلها يوميا تشغل الناس ! وأقصد الجبن الذى هو سيد الطعام ..لا الجبن الذى هو سيد الأخلاق !

والدلالة الخطيرة التى يتناولها الناس فى شتى مجالسهم هى : فساد الذمم ..لا فساد الطعام .. وهل يمكن تسرب كل هذه الكميات ، وتتكدس المخازن ، دون « حماية » .. إلى آخر كل ما يسمعه كل قارىء ، وأرجو أن يكون واصلا إلى سمع كل مسئول . فالمسئولية فيها مادة « شمعية » تحول دون وصول الأصوات إلى الآذان التى يجب أن تصل إليها ..

وهناك ناس يرفضون الاعتراف بأن هذا الشعور أمر خطير ، يجب معالجته – كما نقول دائما – بأن يأخذ العدل مجراه حتى النهاية .. لا بإلقاء كباش فداء للناس .. تلهيهم وقتا ، حتى تفوح رائحة الفضائح من جديد كما

فاحت رائحة الجبن الفاسد ! فيصبح التكرار فوق مستوى احتمال الرأى العام .. وفوق طاقة الأمن العام !

وهناك ناس آخرون .. « مش هنا ! » ..

كتب كاتب منهم يقول إنه لا يجوز التسرع باتهام المصدر الأجنبى على صفحات الصحف بكل كلمة القضاء . وهذا عظيم . وإن كان قد تسرع هو بالدفاع عن المصدر الأجنبى والمستورد الكبير .. أيضا دون انتظار كلمة القضاء ..

الأظرف أنه قال إن الرائحة التى تشبه « العطن » لا تعنى بالضرورة فساد الجبن .. ذلك أن هناك أنواعا فاخرة من الجبن تتميز بتلك الرائحة بالذات مثل جبن « الكاممبير » .. والجبن « الروكفور » .. وهذا صحيح .. وهذه أفخر وأغلى أنواع الجبن الفرنسى وغيره فى العالم .

ولكن .. ياحضرة الأستاذ .. هل هذه الأجبان الفاخرة هى التى تورد فى المدارس ؟ هل هذه هى التى تباع فى بقالات الأرياف والأحياء الفقيرة ؟

ناس « مش هنا » حقا ! يظنون أن الشعب المصرى يشترى خبزه وجبنه من محلات السوبر ماركت الفاخرة .. وأننا صرنا كفرنسا وسويسرا .. أوطانهم الروحية !

على أننى إذا كان قد استوقفنى ، كغيرى ، جانب انتشار فساد الذمة وتوفر الحماية له ، من الموضوع .. فقد استوقفنى أمران آخران لا يقلان دلالة :

الأمر الأول : أن الجبن الفاسد لم يظهر فى الأماكن التى يرتادها الشبعانون والذين يعرفون . وإنما تسلل إلى طعام الفقراء : وجبات المدارس البسيطة التى تعتمد عليها العائلة البسيطة « كدعم » غذائى غير مباشر . وبقالات الأحياء الفقيرة . كما تسللت قبلها معلبات القطط والكلاب ، المكتوب عليها بحروف أجنبية ، إلى أماكن يرتادها من لا يعرفون لغات أجنبية .. ولا عربية ربما !

الأمر الثانى : أن الإنقاذ جاء من القطاع العام : القطاع المذل المهان ! لأن القطاع العام مهما قيل ، فهو لم يبع طعاما فاسدا للتلاميذ ، ولم يستورد معلبات القطط والكلاب لتباع للآدميين ..

وصنع مثلثات الجبن المطبوخ لا يحتاج إلى تكنولوجيا عالمية لسنا فى مستواها . وهى إذا كانت تباع فى السوق بالآلاف فهى تورد للمدارس بالملايين ! ومن هنا يأتى الثراء الفاحش الفاسد .. الثراء الحرام لا الحلال ! فلماذا لا نصنعه كله محليا ؟

وحتى هذه المحنة لم تجعل أحدا يذكر القطاع العام بخير . ولكن استمرت مؤامرة الصمت لحماية السوق الأجنبية فى غير مكانها ، ولا مجالها ، ولا ضرورة تضطرنا إليها . حتى اضطرت شركة القطاع العام التى أنقذت الموقف أن تنشر إعلانا مدفوع الأجر فى الصحف تقول فيه إن انتاجها هو ماركة محددة إسمها « نستو » ، وأنه ليس كل مكعبات الجبن إسمها « نستو » .. كما يجرى القول على ألسنة البسطاء ، وكما أخطأت بعض الصحف ! وأنه منذ سنوات طوال لم يبلغ عن مثلث جبن واحد فاسد منها « مع أنه .. وياللعجب .. انتاج مصرى .. وماركة مصرية » !

كيف نطالب منهم الانتماء ؟

لاشك أن القارىء قد لاحظ ازدياد عدد حوادث ضبط عمليات تهريب المخدرات بشكل لافت . وكل مرة يتراوح العدد بين عشرات الملايين أو مئات الملايين من الجنيهات ... والقاعدة عادة أن ما يتسرب أكثر ..

جانب من ذلك ، يذكر الفضل فيه للشرطة ، وما نراه على الشواطىء من حراسة ورقابة مكثفة . ولكن ، لاشك أن جانبا آخر من هذه الظاهرة ، يرجع إلى ازدياد الطلب ، وتوافر المال لشراء هذه « السلعة » الغالية الثمن ..

وأنا هنا لا أتحدث عن قضية المخدرات . فتلك قضية أخرى . ولكننى أتحدث عن قضية توافر المال بكثرة فى أيدى بعض الفئات . لأن رواج المخدرات بين الأدلة على ذلك . كما أن ما نقرأه من حين لآخر من رد « خلو رجل » بملايين الجنيهات ، وما نقرأه من هرب البعض إلى الخارج بعد جمعهم ملايين من الجنيهات ، والحكايات المذهلة التى نقرأها أيضا فى الصحف ، عن الذين يستولون على أراض للدولة ، تقدر قيمتها بملايين الجنيهات ...

كل هذه أدلة على الظاهرة التى نراها بعيوننا كل يوم : من توافر المال بكثرة والمباراة على إنفاقه باستهتار وسفاهة ، فى بلد فقير ، يشكو ضيق الرزق وارتفاع الأسعار ويسفح فيه الملايين عرقهم لكسب قوت عيالهم والمحافظة على مستوى حياتهم بشتى الوسائل .

الدولة فى أزمة اقتصادية مستمرة . نرى هذا فى مشكلة الديون الخارجية المتراكمة . ومشكلة العجز السنوى فى الميزانية .

والناس - أغلب الناس - فى أزمة اقتصادية مستمرة ، لا تحتاج إلى شرح ، فكل منا إن لم يعرفها بشخصه فهو يراها فى أصحابه ، وفى أهله كل يوم .

والمرافق فى أزمة مستمرة . ويكفى إلقاء نظرة على الشارع المصرى لإدراك ذلك ..

ولكن البنوك متخمة بالأموال والودائع والمدخرات . والمال الذى ينفق بكميات ضخمة ، نراه يتدفق كالأنهار فى مجالات كثيرة ..

كيف تتوافق هذه الظواهر معا ، فى مجتمع واحد ، نطلب من أبنائه « الانتماء » ؟ ..

إننى لن اتحدث عن مصادر هذا المال الكثير فى البلد الفقير . الحلال منه والحرام . فقد استهلك هذا الكثير من مداد الأقلام ...

ولكننا حيث نهتم بتحليل مصادر هذا المال ، فإننا لم نهتم أبدا بجانب آخر من الظاهرة الاجتماعية الخطيرة وهى : أسلوب إنفاقه .. على أن كل بلد يهتم بدراسة مجتمعه ، يبحث بدقة أسلوب إنفاق المواطنين ..

وجزء من الأزمة الراهنة يكمن فى أسلوب الإنفاق :

هناك ، أولا ، الجو الاستهلاكى ، الذى تحالفت على نشره اعتبارات كثيرة ، والقيم الاستهلاكية التى دعت إليها تصرفات كثيرة .

وهناك ، ثانيا ، أن أسلوب الإنفاق يختلف من مواطن إلى آخر ، حتى فى نفس الشريحة

الاقتصادية ، نتيجة اعتبارات نوع البيئة والثقافة والوعى .

ولكن ظاهرة المرحلة التى نمر بها ، وانتشار « أغنياء الانفتاح » ، التى تشبه ظاهرة « أغنياء الحرب » قبل ما يزيد على أربعين سنة ، هى ظهور هذه الفئة التى تملك المال ولا تملك المعرفة . فهى عادة فئة من الوسطاء ، أى من غير العاملين فى مجال الانتاج بصعوباته فى الطبقات العليا ماليا ، أو من الحرفيين البسطاء الذين زاد دخلهم من عشرة إلى مائة .. ولكنه مازال يلبس نفس الجلباب ، ويسكن نفس الحارة ، لأن الانتقال « الاجتماعى » لا يتلو الانتقال « المالى » بنفس السرعة .

هذه الفئات ، على شتى مستوياتها ، لا تعرف إلا الإنفاق المباشر على أنماط الاستهلاك : الطعام بكثرة ، الملابس ، وأغلى السيارات ، واللهو والمتع من اقتناء التليفزيون الملون والفيديو ، إلى السهر ، وإنفاق مئات الجنيهات على مائدة واحدة . وهى التى تملأ مثلا مسارح القطاع الخاص ، بأسعار لا يقوى عليها زبائن المسرح الأصليون الذين انسحبوا من السوق ، وكباريهات شارع الهرم للعلم صار يملؤها المصريون بعد أن كانت مقصورة على السياح العرب ... وعشرات المظاهر الأخرى التى يستطيع أى واحد منا ، أن يلاحظها من حوله .. فيما يرى أو يسمع ، أو يقرأ ...

ولو كانت القنوات التى يجرى فيها المال الغزير فى البلد الفقير ، قنوات « إنتاجية » ، لفاض خيرها على المجتمع ، ولاستفاد الغنى والفقير معا ..

ولكن أحد جوانب المشكلة أنها تقترن بالعزوف عن الانتاج ، وتعتمد على أعمال الوساطة والمضاربة وغيرها ..

لقد روت الصحف قصة الفلاح المسكين الذى باع قطعة أرضه الصغيرة ، ليتاجر بثمنها فى المخدرات ، فقُبض عليه فى أول عمليـــة ، فضاعت الأرض وصودرت المخدرات .

وإذا كان هذا الفلاح قد حاول تجارة المخدرات .. فمئات الآلاف مثله يتركون الأرض والعمل الشاق ويتجهون إلى الجلوس أمام بضعة سجائر يبيعونها .. أو أى شىء من هذا النوع .. مع الهجرة أساسا إلى المدن الكبيرة .. لتلمس أى عمل على قارعة الطريق .

راقب بوابى العمارات ، وستجد أن البواب « النوبى » القديم صار نادرا ، وحل محله فلاحون يملأون مدخل كل عمارة بعيالهم .. لاحظ مهنة « منادى السيارات » التى كانت مقتصرة على قلب المدينة ثم انتشرت إلى كل الأحياء ، مع تكدس السيارات فى كل حارة .. إن المنادين ليسوا أولاد البلد القاهريين من الطراز المألوف ، ولكنهم أيضا فلاحون مازالوا بملابس الريف المميزة ..

وقد روت لى صاحبة « مشغل أزياء » عن الفتاة التى تجىء لتعمل وتتعلم مهنة يدوية .. ثم تختفى ..وتفضل احتراف الوقوف فى طابور الجمعيات ، لتأخذ بالاتفاق مع الباعة .. الدجاج والبيض وغيره وتبيعه لسكـان العمارات ، فتحقق إيرادا أكبر ..

وظاهرة ندرة خدم المنازل ، على اتساع نطاق الفقر ، حتى بدأنا نستوردهم من

سيريلانكا والفلبين !

وكما أن هناك « الكبير » الذى يحرك ورقا بين البنوك ويأخذ ثمن نفوذه الآلاف .. هناك آلاف الصغار ، الذين يوفرون عليك عذاب تحريك أوراقك البسيطة بين مكاتب الحكومة .. نظير جنيهات وقروش معدودات ..

فالمجتمع يتحرك ، بقطاعات واسعة منه ، إلى أعمال غير إنتاجية .. وهو الوجه الثالث للمشكلة .

□ □ □

انتفاضة حرامية

□

إننا حين نطالب بالإسراع فى إنهاء قضايا الفساد ، والإجهاز على الأخطبوط السام ، إنما نفعل ذلك لكى يُغلق ، وبسرعة ، هذا الباب الذى سمم هواء بلادنا بروائحه الفاسدة .. ولكى تنطلق البلاد إلى العمل دون أن تنظر إلى الوراء ، ولكى تأتى رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على موجة السمعة النقية الجديدة .

لقد استقر فى قناعة الأغلبية الساحقة أنه كانت هناك فعلا « انتفاضة حرامية » .. ولكن ليس الذين طالبوا ببقاء سعر رغيف العيش .. ولكن « انتفاضة حرامية » على مستويات لا تقوم بمظاهرات ، ولا تخطف فى الفوضى « علبة سردين » من بقالة محطمة .. ولكنها تتاجر بالسموم وتكسب الملايين ، وتفتح لها أبواب البنوك لتأخذ الملايين . « انتفاضة حرامية » تركب السيارات المرسيدس ، ولا تكسر أبواب دكاكين ، ولكنها تدخل البنوك من أوسع أبوابها .. وتلك هى « انتفاضة الحرامية » التى يجب إخمادها « حتى ننساها » .

وهذا موضوع يجب أن ينتهى وبسرعة ..

إننا لن نستطيع السير بسرعة إلا على طريق ممهد ، لا على طريق أغرقته فى بعض أجزائه مثل هذه الدعوى ..

إن الإدانة لهؤلاء ، هى البراءة للأغلبية الساحقة من العاملين فى حقول الانتاج والتجارة والاستثمار والاستيراد والتصدير ..

هذه وظائف أساسية فى كل مجتمع .. وقد كررت أكثر من مرة أن الفيصل ليس الربح بالقروش أو بالملايين ، ولكنه الحلال والحرام . ونحن نريد أن يعود لهذه الوظائف الاجتماعية احترامها وحسن سمعتها لدى الناس ، فلا يتصور المواطن العادى كما هو الحال الآن أن كل تاجر حرامى وكل مشتغل بالاستيراد والتصدير نصاب .

نريد أن نقضى على شعور المواطن البسيط بأنه « منهوب » باستمرار .. وهو شعور مدمر للأمن والاستقرار ، والسلامة النفسية للإنسان المصرى .. حتى ولو كان شعورا خاطئا .. فالمهم تصحيحه .

إن المواطن إذا شعر وهو فى عمله البسيط أنه يعمل ضمن ملايين من أجل عمل كبير ، ومن أجل نهضة صحية شاملة ، يعطى عشر مرات قدر ما يعطيه وهو يشعر أنه يمارس عملا روتينيا « لمجرد تأدية واجب » .. وهذا هو الحشد المعنوى الذى يصنع دائما النهضة .

بلاغـــات الصحـــف

كنت على وشك ان أدون هذا الخاطر ، عندما قرأته فى الصحف مترجما إلى قرار عملى ..

القرار يقول إن المدعى الاشتراكى قرر أن يستدعى عددا من الصحفيين الذين كتبوا عن وقائع فساد أو انحراف معينة ، لسؤالهم فيها تمهيدا للتحقيق فيما نشرته الصحف على أقلامهم من اتهامات .

وقد كان هذا قرارا طبيعيا . وهو اتجاه جدير بالتسجيل والتأييد .

فما هو البلاغ إلى النائب العام .. أو إلى أى جهة تحقيق قضائية أو إدارية ؟

إنه ليس بالضرورة بلاغ مكتوب على ورقة دمغة ، ولا مسجل بعلم وصول !

إن الاتهام المنشور فى الصحف .. فى صورة مقال أو تحقيق صحفى أو خبر .. هو بلاغ إلى جهة التحقيق المختصة .. التى يفترض فى هذا العصر أنها تقرأ الصحف ، وتتصدى لمعالجة ما يدخل فى اختصاصاتها ..

وهذا فى الواقع أسلوب له ميزة من ناحيتين :

من ناحية .. إن الصحافة حين تشعر أن اتهاماتها وماتنشره يؤخذ مأخذ الجد والتحقيق ، ستكون حريصة أكثر فيما تنشر .. لا تتسرع فى الاتهام دون دليل يثبت حسن النية . وإن النشر ليس لمجرد التشهير أو الإثارة أو السبق !

ومن ناحية أخرى .. يشعر الرأى العام ، الذى يطالع الصحف ، أن الدولة – بمعنى كل جهاز من أجهزة الدولة فى نطاقه – تعمل جديا على محاربة الانحراف وتقويم العيوب ، وتبرئة ساحة المتهم البرىء .. دون أن تنتظر توجيها رسميا من رئيس الدولة .

وكما يقال فى المبدأ القانونى الشهير : إنه لا يعذر المرء بجهله للقانون .. أى أنه يفترض أن أى مواطن يعرف القانون .. فاعتقد أنه من حق الناس أن تفترض أن الأجهزة الرسمية تقرأ الصحف .

ولكن من غير المقبول لدى الرأى العام .. ولا مما يجلب السمعة الحسنة للسلطة .. ولا مما يوجد الثقة .. أن تنشر كل هذه الاتهامات .. وأن لا تجد الدولة نفسها ملزمة بالرد أو بالتصرف .. على أساس أنه « كلام جرايد » !

لهم هول عظيم

حزب الدفاع عن الفساد – كما يقول الجبرتى – « لهم هول عظيم وصياح جسيم » . وهم موجودون فى كل مؤسسات الدولة والرأى العام . وحين بدأنا نكتب عن الفساد ، لم نجد منهم إلا سب الدين والتكفير تفاديا للموضوع . قالوا أخيرا مثيرين للفزع : إن فرض الحراسة على عصمت السادات وأبنائه رفع سعر الدولار فى السوق إلى ١١٦ قرشا ، وهو ما لم يسبق له مثيل . فكل مستثمر أسرع يبدل أمواله دولارات لتطير إلى الخارج ، أو لتحتجب عن النشاط الاقتصادى ..

ولن أناقش صحة هذا الخبر من عدم صحته ..

ولكن الدولة التى تحترم نفسها يجب أن تقول : ولو !

فإذا كان المطلوب إخضاع مقدرات الاقتصاد فى البلاد لشهوات المفسدين ، فإن الدولة أشرف لها وأكرم وأسلم اقتصاديا أن تتحمل بضع صدمات من هذا النوع ، على أن ترخى لهم العنان !

ومن المهم هنا أن نوضح خلطا متصورا بين الاستهلاك والفساد وما إلى ذلك ، وبين « الاستثمار » . هؤلاء المتاجرون بالنفوذ وبالتسلل التجارى، والتهرب الضريبى وأعمال الوساطة فى مجالات الاستهلاك لا علاقة لهم

بكلمة « الاستثمار » من بعيد أو قريب .. ودون أى حكم مسبق ، فلم نسمع عن متهم ارتكب مخالفاته حتى بمناسبة قيامه « بمشروع استثمارى واحد » ، أو بعمل انتاجى واحد .

فعملياتهم كلها استنزاف للموجود فعلا من خير مصر وترابها ومشروعاتها . ونفوذهم كله لتطويع البلاد لذوق استهلاكى فاحش الثمن ، لم نكسب ثمنه أصلا حتى نشتريه . ونقودهم كلها سائلة أو مسيلة فى عملات تسمح لهم بحرية الدخول والخـروج .. ورخاؤهم كله من عرق المصرى غير القادر لا على الدخول ولا على الخروج !

بطـــــل الفيلـــــم

من المألوف أن يصفق بعض الناس لشخصية « الخارج على القانون » فى أفلام السينما ، وأن يتعاطفوا معه ضد « البوليس » الذى يطارده وينفذ القانون .

عدد غير قليل من الناس يظهرون نفس هذا الشعور نحو « رشاد عثمان » ، ويرون أنه « بطل الفيلم » .. رغم أنه فى عيونهم إلى الآن على الأقل وحتى تنتهى محاكمته « خارج على القانون » .. لماذا ؟

لأنه فى الجلسة التاريخية الأولى لمحاكمته ، لم يقف موقف الخاضع الذى يريد أن يطاطىء رأسه حتى يخرج بأقل عقوبة . ولكنه انقلب فى قفص الاتهام إلى وحش هصور ، وأعلن أنه يتهم أكبر الأسماء فى البلاد ، وألقى الاتهامات والأسماء دون تردد . وقالت لنا الصحف إن المحامين المدافعين عنه كانوا يحاولون إسكاته ، لأن ما يقوله ضد مصلحته الخاصة ! ولكنه كان يرفض .. مستعدا أن يجر الآخرين معه ، وأن يتضاعف الحكم عليه .. انتقاما واحتفاظا بكرامته !

وجدوا فيه الصعيدى العصامى الذى لا يجفل من مناطحة الأقوياء الأنكياء .. وأنه ليس مستعدا للمساومة ..

ولاحظ الناس - بصرف النظر عن الوسائل - أنه كون ثروته قبل أن يعرف طرق السلطة .. بينما كون الآخرون ثرواتهم بمواقعهم من السلطة . فهو لم يتسلق السلطة وصولا إلى المال .. بل تسلقته السلطة وحاولت أن تستفيد منه مقابل ذلك ..

وهم يرون أنه لولا جلسة رشاد عثمان الأولى ، وما تطاير فيها من أقواله ، ربما ما كنا قد عرفنا باقى الملفات . فلم يكن أحد يسمع عن شخص اسمه توفيق عبد الحى ، ولم يكن أحد يتصور أن عصمت السادات يمكن أن توجه إليه كل هذه الاتهامات . فهو عندهم « بطل الموسم » الروائى .. والذى يريدون أن يستمعوا إليه أكثر من أى شخص آخر !

كثرة القوانين لا تقـــــاوم الفســاد

إذا كان حديث محاربة الفساد هو الحديث السائد بين الناس .. إلا أن هناك خطأ شائعا يجب توضيحه ..

فالبعض يظن أن مقاومة الفساد تكون بكثرة القوانيـن واللوائـح ، وتعـدد جهــات الاختصاص ، أى بالمزيد من البيروقراطية ..

والعكس تماما هو الصحيح ...

إن الاثنين - بعكس ما يبدو للوهلـة

الأولى – متلازمان . وكلٍ منهما يستدعى وجود الآخر ..

فحين تتزايد القيود البيروقراطية ، واللوائح ، وتتعدد جهات البت فى الموضوع الواحد ، وتحتاج كل ورقة إلى عشرات التوقيعات .. وحين تصدر القوانين وتعطى جهة البت « حق التقدير » بشكل واسع فيما يعرض عليها ... يصبح هذا كله من جهة عبئا على العمل ، وعلى الاستيراد والتصدير ، وعلى مشاريع الاستثمار .. ومن جهة أخرى ، يستدعى هذا الوضع ذاته ، الحاجة إلى البحث عن « أصحاب النفوذ » .. سواء لاختصار الاجراءات والإسراع بها ، أو للمساعدة فى حكاية « حقّ التقدير » ... إلى آخره ...

هذه الصورة المعقدة من مصلحة الذين يريدون استغلال نفوذهم .

فى حين أنه عندما تكون القوانين واللوائح قليلة ، معروفة ، مستقرة .. وحين تكون مراحل البت والموافقة محدودة ، يتحمل فيها صاحب التوقيع المسئولية بشكل واضح دون إيجاد مجال لتوزيع المسئولية بلا مبرر .. وحين يكون حكم القانون مطبقا ، و « السلطة التقديرية » محدودة بدورها ... تبور سوق كل من لديه رغبة فى استغلال نفوذه ، وتبور سوق الوساطات والمحسوبيات ، ويعرف المستثمر طريقه دون حاجة إلى « عكاز » من صاحب نفوذ يتوكأ عليه .. ولا إلى غير ذلك من وسائل الفساد والإفساد ...

البساطة يا سادة البساطة ... تنازلوا عن بعض سلطاتكم التقديرية للنصوص الواضحة غير التعسفية .. تحملوا مسئولية توقيع كل وظيفة دون حاجة إلى حمايتها بعشرة توقيعات أخرى ..

وسيختصر الاستثمار الزمن اختصارا هائلا !

فضـــــائل الفســاد

قال لى المرحوم الدكتور على الجريتلى مرة ، عندما كانت الدنيا فى مصر مليئة بحكايات الفساد : أريد أن أؤلف كتابا اسمه « فى فضائل الفساد » ثم قالها بالانجليزية : « in praise of corruption » .. فهل تنشره لى ؟

قلت له ضاحكا : وماذا ستقول فيه ؟

قال : أريد أن أقول إن الفساد له دور فى كل دولة فى مرحلة النمو . حدث هذا فى انجلترا مثلا ، وحدث بشكل رهيب فى أمريكا .. لأن الفساد كان له دور فى الإسراع بالتنمية فى الاقتصاد الحر . فالرجل الذى يريد أن يفتح مصنعا ويعرف أن اجراءات الموافقة عليه ستستغرق سنة ، كان يدفع رشوة ليحصل على الرخصة فى أسبوع ، فيكسب إيراد سنة من المصنع أو الفندق الذى يريد إقامته . وهو طبعا يكسب أضعاف الرشوة . فالفساد كان له مهمة « تزييت » عجلات الانتاج !

ـ ثم ؟

ـ ثم أريد أن أقول إن مشكلة مصر ليست الفساد . فحتى لو سرق المفسدون ٥ ٪ من مجموع الانتاج ليسرعوا به فهو ليس بالكثير . ولكن المشكلة أن طبقة المفسدين عندنا ليست طبقة منتجة . إنها تنهب للسمسرة ، ولرفع الأسعار على الدولة والناس ، ولفرض

الأتاوات ، وللاستيلاء على الأراضى دون مشروعات . وهنا ضررها الأكبر ، وليس كم مليونا تسرقه . وأنا أريد أن أوجه لها هذه النصيحة فى الكتاب : أنها إذا أرادت أن يكتب لها البقاء .. فعليها أن تعمل فى مجالات « الفساد الانتاجى » .. الذى سيعلمهم بعد قليل الانتاج بدون فساد وسيجلب لهم أرباحا أكثر ...

وضحكت وضحك . ثم عاد يتكلم فى جدية ونحن نتناول الغداء فى نادى التحرير :
- إننى أريد أن أكتب هذا الكتاب .

وقال الدكتور الجريتلى : سأقنعهم بالعقل أن مصلحتهم فى نوع آخر من الفساد !

قلت له : لا أظن هذه الغرائز يصلحها العقل . إنما يهذبها القانون .

تحالـــــف الفســـاد والجهـــــل

ليس الفساد وحده هو الذى ترك بلدنا فى هذه الحال .. إنه أيضا « الجهل النشيط » الذى استشرى تحت مظلة من التشجيع .. حتى صار « كالطفح » على جلد هذا البلد المسكين .

لقد انهارت عمارة ضخمة أخرى - وجديدة - على سكانها ، ودفنت صاحبها وأبناءه وأحفاده .

وإذا كان يقال فى مجال التبرير أن كل العالم فيه فساد ... طبعا ، ولكن لا أعتقد أن هناك مدينة تنافس القاهرة فى عدد العمارات « الجديدة » التى تنهار على سكانها من أمريكا إلى أفريقيا السوداء ...

هذا المقاول المسكين الذى دُفن تحت أنقاض عمارته ، لم يمت بالفساد وحده - مخالفة شروط التنظيم - ولكن بالجهل أيضا . فهو إذا كان قد ارتفع بعمارته عدة أدوار فوق المسموح به ، فليس هذا هو سبب الانهيار . لأن الفن الهندسى يمكن أن يبنى مائة طابق دون خلل ، ولكنه لم يفهم أن مواصفات البناء الهندسية لم توجد عبثا .. ولكنها وجدت لكى لا ينهار مبنى بعد أقل من سنة .. وبجواره أكواخ قائمة منذ نصف قرن !

وحين يتحالف الفساد مع الجهل ، تكون الكارثة التى ليس انهيار المبانى الجديدة سوى أحد مظاهرها المادية الملموسة . أما مظاهر هذا التحالف بين الفساد والجهل النشيط ، غير المادية ، فى شتى مراحل حياتنا ، فلا تبدو ظاهرة كسقوط عمارة بطوبها وحديدها ، لأنها تتمثل فى سقوط مؤسسات من الداخل .. أى من عناصرها البشرية ومن نوع أدائها ، ومن مستوى قادتها ، وإن بقيت أحجارها قائمة توهمنا أن كل شىء على ما يرام .

ومع ذلك ، حتى فى الفساد المادى ، ماذا فعلت الدولة إزاء مخالفات شروط البناء ، وقد كتبت الصحف الاقتراحات بالعشرات ؟ !

الســبب الحقيقـــى

هذا اقتراح هام ، بشأن العمـارات المنهارة ، يستحق النظر . يقول صاحب الاقتراح « الدكتور عبد العزيز العروسى » أستاذ الخرسانة المسلحة بهندسة عين شمس : إن إدارة ترخيص المبانى فى كثير من البلاد الأوربية تسمى « بوليس المبانى » .. هذا البوليس الهندسى يراجع تصميمات المبانى مراجعة تامة من جميع النواحى قبل الترخيص بها ، كما يقوم بالتفتيش على الأعمال أثناء

التنفيذ ليتأكد من سلامتها ، كما يأخذ عينات من المواد مثل الخرسانة ليختبر جودتها ، وإن وجد إهمالا أو غشا أوقف العمل وقدم المسئول للمحاكمة .

الحل العملى الذى يناسب بلادنا هو أن تقوم شركات خاصة للتأمين بعمل « بوليس المبانى » هذا ، نظير رسوم خاصة يدفعها مالك العمارة . ولا شك أن مهندسى هذه الشركات لا يستطيعون أن يهملوا فى أعمالهم ، أو أن يغضوا البصر عن غش فى التنفيذ .. لأن شركتهم هى التى ستدفع التعويضات البالغة إذا انهار المبنى أو ظهر عيب فيه .

كما يمكن لشركات التأمين أن تقوم بدور هام لإعادة الثقة لدى طالبى التملك فى العمارات التى تنشأ . إذ يدفع طالب التملك أمواله لشركة التأمين وهى التى تشرف على الأعمال وتنفق عليها ، وهى التى تؤمن طالب التمليك على حصوله على المسكن الذى يرغبه سليما متينا ومطابقا للمواصفات ، وفى الموعد المحدد .

إن انهيار العمارات ليس سببه الارتفاع . لأن كل ارتفاع ممكن هندسيا . ولكنه الجشع والجهل والإهمال . الجشع يجعل المالك أو المقاول يقلل من الكميات اللازمة من المواد كالأسمنت والحديد ، أو تصغير الأعضاء الحاملة ، أو استخدام مواد غير صالحة .. والجهل يؤدى الى عدم إدراك خطورة ما سبق ذكره ، كما يؤدى جهل المهندس إلى أخطاء فى التصميم .

محاربة الفســـــاد هل تؤثر على الانفتـاح ؟

يقولون للمسئولين .. إن محاربة الفساد ، وتقديم المتهمين إلى القضاء .. سوف يؤثر على الانفتاح .. سوف يزعزع الثقة فى الاقتصاد المصرى .. سوف يدفع رؤوس المال الخاصة والأجنبية للهرب .. سوف يمنع تدفق أموال المصريين العاملين فى الخارج .

وهذا غير صحيح . بل إنه قلب للموقف رأسا على عقب . والعكس تماما هو الصحيح .. إن الانفتاح لم يكن مقصودا به على الإطلاق أن يكون ترخيصا بالفساد .. والمال الأجنبى الذى نرحب به ليس المال المغامر المستغل الذى هجم علينا مرة أخرى فى انفتاح الخديوى اسماعيل ، وانتهى بخراب مصر ثم احتلالها .

بل إن الشكوى من الذين جاءوا بأموالهم مع الانفتاح كانت منصبة على القلة المفسدة ، أو الجاهلة أو الجامحة التى كانت تجعل المصالح الخاصة فوق الاستثمار المفيد ، وتفتح الباب لمن يدفع الثمن ، وتصدر اللوائح وتلغيها بسرعة غير مفهومة ، وتعطى هيئة الاستثمارات سلطة تقديرية واسعة .. حيث تقول القاعدة الشرعية والقانونية : ادرأوا الحدود بالشبهات .

وكلنا يعرف حالات وحالات عن المال الذى جاء مع الانفتاح ثم ذهب مذعورا أو يائسا ولم يعد .

إن المال المصرى والعربى والأجنبى يتدفق أكثر وأكثر حين يطمئن .. حين يشعر أن العدالة تأخذ مجراها ، وأن المنافسة تجرى فى النور لا فى الظلام .. وأمام الناس لا من

الأبواب الخلفية ، وأن القوانين واللوائح والقرارات لاتتخذ عن فردية ولا عن هوى ولا عن ارتجال .

إن مئات الشكاوى والبلاغات التى يتحاكى بها الناس صحيحة أو مهولة .. الموجودة فى مكتب المدعى العام الاشتراكى ، يجب الإسراع بدراستها والتصرف فيها .

إن فتح الملفات المشبوهة هو الحبوب المهدئة للناس فى انتظار حل صعوبات حياتهم اليومية ومشقاتها .

إن التطهير هو الذى يفتح أوسع الأبواب أمام المال الخاص محليا وخارجيا .. ويلغى الصورة الشائعة لدى المستثمر فى مصر من أن طريق الاستثمار ملىء بالوحول .

إعادة ترتيب للعقل المصرى

إن العقل المصرى العام فى حاجة إلى « إعادة ترتيب » ! ..

ومن المستحيل أن نجتاز المرحلة الراهنة إلى مستقبل له قيمة ونحن نمزق ملابسنا ، ونشوه وجوهنا كل يوم ..

ولكن هذا يحتاج إلى الاحتكام إلى المنطق ، وليس كسب معركة كلامية مهما كانت منطقية أو غير منطقية الحجج ..

والأمثلة كثيرة جدا .. ولعل من المناسب نكر بعضها ..

فأنا أستطيع أن أقسم بالله العظيم ، مطمئن الضمير ، إننى أرجو بإلحاح أن تختفى حكاية « الفساد » من بند مشاغلنا ، أو تعود إلى مكانها العادى الصغير فى حياة أى بلد ..

وقد كتبت أثناء إحدى المحاكمات الأخيرة الشهيرة مطالبا المدعى الاشتراكى أن يحشد كل ما يمكنه حشده من طاقات ، لإنجاز كل القضايا فى أسرع وقت ، ولنطو هذه الصفحة ..

ولكن المنطق الذى يستخدمه بعض الوزراء فى مجلس الشعب مثلا .. ليس منطقا يقف على قدمين ، ولا على قدم واحدة ..

ذلك هو تكرار القول : بأنه لا توجد لدينا « حالة فساد » ، وإنما هناك « حالات فردية » كما يحدث فى كل بلاد العالم .. هل يمكن يا ترى التفريق بين ما يعتبر « حالة فساد » يجب أن تشن عليها الحرب ، كمهمة قومية ، وبين « الحالات الفردية » الموجودة فى كل بلد ؟

أعتقد أنه ممكن . فحين تكثر الحالات « عددا » بهذا الشكل الذى رأيناه .. وحين تتضخم « حجما ونوعا » كما قالت وسجلت الأحكام .. وحين ترتفع « مستوى » من حيث قدر مرتكبيها والمتهمين بها ... فإن هذه « حالة فساد » تحتاج إلى علاج جذرى .. وتستحق أن تكون قضية قومية .. وتستحق أن يكون لها « ثمن سياسى » .

أما الحالات الفردية فهى قليلة العدد ، ضعيفة الحجم ، منخفضة فى مستوى ممارسيها . ويكفى ردا على الذين يستشهدون بأمريكا أو بغيرها ، أنهم لا يجدون إلا حالة أو حالتين ، وكلها ذهبت إلى القضاء ودفع أصحابها الثمن السياسى وهم فى أوج سلطتهم .

هذا نموذج بسيط من نماذج خطورة استخدام اللامنطق ومحاولة إشاعته بين الناس . فالمحاولة لن تجدى مع الرأى العام .

حتى وإن لم يكن أمام الرأى العام إلا السكوت .

الداخليـــــة والدولار

جزء كبير من مشكلة سعر الدولار ، يتوقف على وزارة الداخلية !!

وقد سألت خبيرا اقتصاديا ، هذا السؤال الذى قد يبدو غريبا : كم تقدر المطلوب من الدولارات سنويا ، فى السوق السوداء ، لتغطية عملية تهريب المخدرات ؟ ..

وقال لى : خمسمائة مليون دولار سنويا !

وفى تقديرى أن هذا رقم متواضع . وأن الرقم الأصح أقرب إلى البليون دولار .. ولكنه العنصر الذى لا ينكر فى اجتماعات خبراء الاقتصاد !

ويتضح هذا من الكميات الهائلة من المخدرات بأنواعها ، التى تضبطها شرطة مكافحة المخدرات كل سنة . فى الصحراوات ، وعلى شواطىء البحار ، وفى المطارات ، وداخل الأوكار فى المدن ..

والجزء الأكبر من الأموال ، بمئات الآلاف ، التى تتحرك فى صورة حقائب مليئة بالبنكنوت .. وتنكشف بالمصادفة .. فى حقيبة أو سيارة أو منزل ... هى فلوس مخدرات ، فهى تتجنب البنوك ، وأى طريقة من طرق الرصد والتسجيل والتمويل ...

والخطير أن مصر بدأت تعرف أنواعا باهظة الثمن من المخدرات : الكوكايين والهيروين .. وهذا معناه أن فئات اجتماعية جديدة ، اجتمع لها المال الكثير والجهل الغزير ، دخلت سوق استهلاك المخدرات من هذا النوع .. مباهاة و « جدعنة » ، وانحراف من لا يعرف قيمة المال الذى يحصل عليه دون تعب ...

وليس سرا أن المخدرات توزع علنا فى حفلات تلك الفئات الطارئة !...

ومشكلة المخدرات مشكلة عالمية صارت تصل إلى أرقى الشعوب . وأحد أسبابها أن حكام بعض البلاد ، أو الأثرياء فيها ، يحمون زراعة المخدرات ، ويحمون طرق توصيلها الى أسواقها .. عبر كل الحدود والقيود . وهناك فى بعض الدول جيوش كاملة تحمى هذه التجارة !

ولكنها فى أوروبا وأمريكا مشكلة الشباب الساقط .. والتعساء والفقراء .. وقد كانت كذلك تاريخيا فى مصر .. بين الفئات المسحوقة التى تطلب النسيان بأى ثمن !

ولكن الجديد ، والذى جعلها تصبح سببا من أسباب المضاربة على الدولار فى مصر ، هو تحولها الى هواية للذين فى يدهم المال الجاهل ...

ومسئولية الأمن هنا صعبة . ولكن لا مفر من مضاعفة الحرب على هذه الظاهرة بكل قسوة .. بأجهزة الأمن ، وأجهزة النشر والفضح ، وأجهزة التوجيه جميعا ...

لا تستهينـــــــوا بالفســـــــاد

.. والانحراف فعلا ، يقع فى كل مجتمع دينيا كان أو رأسماليا أو شيوعيا . فالجريمة ولدت مع القانون أو ربما قبله ، مما استتبع وجود القانون لمحاصرتها . والثواب نزل مع العقاب ، والنفس أمارة بالسوء .

ولكن هذا لا يجوز أن يقودنا إلى الاستهانة بالفساد ، بدعوى أنه موجود فى كل مجتمع .. فهناك دائرة الانحراف واتساعها أو ضيقها . وهناك مستوى للجريمة صعودا وهبوطا . وشعبنا يقول فى العامة : « إذا فسد رأس السمكة فسدت كلها » .

وهناك قبل كل شيء المبدأ الأساسى وهو : المساواة بين الناس أمام القانون . فلا تتقوى الدولة على الضعيف وتضعف إزاء القوى !

وفى تقديرى دائما أن هناك مجتمعا يزكى الفضائل ومجتمعا يقوى الرذائل . فالفرد إذا دخل إلى بلد يسوده القانون احترم القانون ، وإذا دخل نفس الفرد إلى مجتمع سمته عدم احترام القانون تصرف بمثل ما يراه . وتلك حكمة شكسبير المستقاة من الطبيعة الانسانية : « إذا كنت فى روما فافعل ما يفعله أهل روما » .. وإذا دخل شاب مؤسسة ، ووجد أن طريق الوصول هو التزلف والنفاق ، فسيفعل ذلك لكى يصل . وإذا وجد أن طريق الوصول هو الجهد والعمل ، فسوف يجتهد ويعمل ، أيضا لكى يصل .

وليست كلمتى هذه اعتراضا على الانفتاح بوجه شامل . ولكن المؤكد أن ما صاحب الانفتاح فى سنواته الأولى من انقلاب حظوظ الناس وظهور الثروات المفاجئة والتباهى بها ، حتى ولو اشتبه المجتمع فى مصادرها .. وتحول كل القيم إلى قيمة واحدة : هى قيمة ما تملك وما تنفق أمام الناس ، وما تقدر على شرائه من نفوذ أو جاه أو نعم .... كل هذا جعل كثيرا من الأبصار تزيغ ، ونشر الفساد بين قمم فى الحياة العامة لم يكن الفيضان ليبلغها من قبل . ولم يكن ثمة ما يقنع الناس بأن الدولة بأسلحتها القانونية والقضائية جادة فى محاصرة هذا الفيضان .

وهذا أخطر ما يمكن أن يقع . وهذا بالتحديد ما نشعر أنه يتغير . وإذا شعر الناس بجدية هذا التغير ، فسوف تتغير أشياء كثيرة ، وسوف تعود قيم الكفاءة والعمل إلى مكانها .

الفرق بين الجهد والتطفل

لا يخدعنك وصف هذا النظام أو ذاك بأنه ديمقراطى أو دكتاتورى .. على أساس وجود برلمان وأحزاب ، وغيرها من شكليات الديمقراطية . فقد رأينا كيف يمكن أن تكون البرلمانات من ورق والأحزاب من قش ، فى العالم الثالث بوجه عام .

والسياسة ليست غاية فى ذاتها . إنما غايتها إقامة العدل بين الناس ..

فاسأل فى أى مجتمع : من يكسب المال وكيف ومن أين . ومن المتخم ومن الممروض . تعرف أكثر جوهر النظام السياسى .

إن المال هو محور الحياة فى هذا العصر . محور الصراع السياسى . محور العرق اليومى . محور الضغائن والأحقاد . محور الظلم أو العدل .

هل يكسب المال المتفوقون المتميزون أم يكسبه البلداء ؟ هل يكسبه مثلا محمد عبد الوهاب ، أم موسيقار اسمه محمد برعى (مع الاعتذار مقدما إذا تصادف ووجد موسيقار بهذا الاسم) .

هل يكسب المال الذين يبذلون عرقهم ، ويعملون عشر ساعات فى اليوم ، أم الذين يصنعون الملايين بمكالمة تليفون ؟

هل يكسب المال صاحب رأس المال ،

أو صاحب الحرفة أو المهنة ، أم يكسبه صاحب النفوذ ، وصديق صاحب النفوذ ، وقريب صاحب النفوذ ؟

هل يكسب المال من يحترم القوانين الموضوعة ، أم يكسبه من يخترق القوانين ؟

هل يكسب الفرد قيمة عمله - من العالِم إلى الكناس - أم يكسب الفرد قيمة علاقاته ومصاهراته وبلطجته وإغفاء عين السلطة عنه ؟

هل يكسب المال من يستطيع أن يقدم كشفا بمصدر كل مليم ، أم يكسبه من لا يستطيع أن يفسر إحرازه لعشرة ملايين ؟

تلك هى الأسئلة الأساسية ..

وما السياسة إلا صراع وخلاف حول الأسلوب الذى يوضح أكثر من سواه الفارق بين الجهد والتطفل ، بين العدل والظلم ، بين الحلال والحرام .

الثـــــــراء ليس تهمـــــة

لو كنت ثريا لأشتريت شقة على النيل ، وركبت السيارة التى تعجبنى ، وأرسلت أولادى إلى الخارج للرحلة أو الدراسة .

وحين نهاجم الفساد ، فإننا لا نهاجم الثراء المشروع ، أى المتحقق طبقا لقوانين البلاد .

ولكننا حين نهاجم المفسدين ، فإنهم يحاولون الاحتماء بالأثرياء الآخرين ، وتصوير الحملة على الفساد على أنها حملة على مستوى معيشة فئة ما .

كلا .. هناك الكسب المشروع ، والكسب غير المشروع . وأصحاب الكسب المشروع لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . بل إن من مصلحتهم أن تتطهر صفوفهم من أهل الكسب غير المشروع .. الذين جعلوا بسبب وجودهم الكثير من الناس تمزج الثراء بالفساد .

والمصرى العادى مهما كان فقيرا لا يحسد الأغنياء ، ولكنه شديد الحساسية فى التفرقة بين الحلال والحرام . المواطن البسيط يقول لك فى وصف غنى كبير : « ربنا فتح عليه وصار عنده كذا وكيت » . ولكنه ينقم نقمة شديدة على من يتصور أن ثراءه من الحرام .. من استغلال النفوذ ، أو خرق القانون ، أو التهريب وما إلى ذلك .

ثم إن هناك أسلوب الغنى فى التصرف فى ماله ..

الثرى الجديد عادة يتصرف فى أمواله بابتذال ومتعة ، مسرفا فى المظهرية والذوق المتخلف . وقد رأينا موجة « أغنياء الحرب » مثلا فى الأربعينات . ونحن نواجه اليوم موجة مشابهة من الإثراء السريع الذى ينفقه أصحابه رخيصا ، لأنهم كسبوه رخيصا . يهبطون بمستوى الذوق العام . ويثيرون سخطا اجتماعيا . فمن ينفق أمواله فى السهرات ليس بالتأكيد كمن يزرع بالفائض لديه شيئا ، أو يصنع شيئا ، أو يعلم أولاده أرقى تعليم ممكن ، أو تكون لديه هوايات ومتع أرقى .

فمرحبا بأصحاب الملايين . ولكن بشرط التشبث الشديد بالحد الفاصل : بين الحلال والحرام !



يوميات هذا الزمان

محنـــة الصحافـــة

□

أريد أن أنتقد رجال القضاء والنيابة العامة ... وهو أمر لو تعلمون عظيم ... وإن كان المتهم الأصلى هو الصحافة ...

إن المحنة التى تمر بها الممارسات الصحفية فى بلادنا منذ فترة ليست قصيرة ، توجع القلب ، وتكسر الخاطر . ولولا أنها المهنة والحرفة والعشق والرزق ، لفكر البعض فى اعتزالها تماما !

ولم تصبح سمعة الصحافة كلها مضغة فى الأفواه ، وقذى فى العيون ، بالدرجة التى هى عليها الآن .

وقد اختلط الحابل بالنابل . ولم يعد أحد بمنجاة من الاتهام ، فالغبار الذرى للاتهام يكسو الصحافة كلها . وصار الكلام عن الشرف رخيصا . ومن يملكون سلطة الردع لا يتحركون .

والموضوع طويل ، وهذه مجرد إشارة له ، لا بد فيها لما هو آت من حديث .

فمن أخطر الممارسات الصحفية ، ومنذ سنوات ، محاولة إدخال أسرة القضاء فى ألعابها الجهنمية الرهيبة . فنحن نطالع يوميا ، وفى كل مجال تقريبا ، محاولات التأثير على النيابة العامة والقضاء . والأسرة القضائية بشر فى النهاية ، يتأثرون بما نتأثر به جميعا .

ولا أريد أن أتطرق إلى الأمثلة الكثيرة ، الظاهرة والملتوية ، لمحاولات التأثير على القضاء .. فهذه أرض حساسة ، وقد توقع المرء تحت طائلة قانون العقوبات ..

ولكن ..

الذى أفزعنى حقا ـ بمناسبة قضية جريدة الوفد ـ أن أرى صحيفة كبرى تسأل رجال القضاء والنيابة عن رأيهم فى القضية ! رجال قضاء ونيابة من الدرجات العليا ، لم يتركوا مقاعدهم بعد ، يقعون فى الفخ ويدلون بأحاديث عن رأيهم فى التكييف القانونى للتهمة ! وبعد نشر القضية بيومين اثنين ! هل هى جنحة أم جناية ؟ هل هى جريمة ابتزاز أم جريمة رشوة ؟ .. إلى آخره .

إننى لا أعرف سابقة مثل هذه . لا أعرف سابقة أدلى فيها رجال من القضاء والنيابة بأحاديث صحفية بهذا الشكل ! إن الأوراق ليست بين أيديهم ! ثم إن القضية قد تصل يوما إلى مكتب رجل النيابة أو رجل القضاء ليحكم فيها ! هنا نقول إن هذه ليست غلطة الصحيفة وحدها ، ولكنها أساسا غلطة رجال القضاء والنيابة .. الذين سمحوا لأنفسهم بأن تنشر آراؤهم وصورهم فى موضوع صحفى حول قضية ما زالت فى مراحلها الأولى ، وهو أمر لا مثيل له فى العالم .

أدعو الله أن تتكسر عواصف الصحافة المدمرة لشتى القيم ، على صخرة مؤسسة القضاء والنيابة !

محاولة التأثير فى القضاء

كثير من القراء والأصدقاء عاتبون : إذ تناولت بالنقد رجالا من أسرة القضاء

والنيابة ، التى يجب أن تكون فوق كل نقد ..

والصحيح أنه لا يجوز قانونا التعرض للقاضى وهو يجلس على منصة القضاء ، يمارس مهمته فى نظر قضية والحكم فيها . إنه فى هذا الموقف يجب أن يحاط بكل سياج من الاحترام ، ومن عدم التأثير على اليد التى تخط مصير رقبة إنسان .

أما التعرض لنفس القاضى بالنقد كمواطن فى الحياة العامة ، خارج هذا النطاق ، فهو وارد . فحين نرى قاضيا يعقد مؤتمرا صحفيا بعد إصدار الحكم ، يشرح فيه رأيه فى حل مشاكل البلد الاقتصادية ، كما حدث مرة فى محكمة القيم ، فإننا نرى أن هذا التصرف قابل للتعليق .. لأن القاضى فى المؤتمر الصحفى وفى الموضوع الذى تحدث فيه ، كان يتصرف خارج منصة القضاء وخارج موضوع القضية .

وحين نرى قضاة يقبلون الإدلاء بأحاديث صحفية عن قضية ما زالت تحت التحقيق ، والتكييف القانونى لها ، استنادا إلى قراءة الصحف فقط ... فهنا أيضا ، تصرف القاضى كمواطن عادى يدخله دائرة التعليق .

أما النيابة العامة ، فمع أنها من الأسرة القضائية ، إلا أن وضعها مختلف . فالنيابة بحكم دورها : خصم يبارزه محامو الدفاع أمام القاضى .

يبقى الجز الاخر من القضية التى تحدثت فيها ، وهى محاولة الصحافة - وعن عمد - التأثير على القضاء . وإذا كان هذا الاستدراج إلى الأحاديث الصحفية هو صورة منه ، فإن الصور كثيرة . فمحاولة الإيهام بأن « الرأى العام » يرحب بهذا الحكم القضائى دون ذاك ، لعبة بالغة الخطورة ، تستهدف محاصرة القاضى وجعله يبدو كطرف فى مواجهة طرف آخر هو الرأى العام ! والصحافة يكتب فيها كل واحد رأيه الخاص على أنه الرأى العام !! فى حين أن دور القاضى لا علاقة له « بالرأى العام » ! فالرأى العام يقرأ معلومات الصحف ، الملونة بأغراضها ، ولا يقرأ أوراق القضية .. وأى حكم يشتم فيه رائحة التأثر « بالرأى العام » ، إنما هو حكم معيب .

والقضاء فى هذه المرحلة يعرض عليه عدد غير عادى من القضايا التى تهم الرأى العام . سياسية ومالية وفنية وأخلاقية . ومحاولة إدخال « الرأى العام » عنصرا من عناصر تقدير القاضى فى حكمه ، جريمة فى حق القضاء .

جريمة الإعلان الكاذب

نشرت الزميلة « أخبار اليوم » تحقيقا صحفيا ، جاء فى وقته ، بعنوان : « جريمة اسمها : الإعلان الكاذب » .. تساءلت فيه عن موقف القانون أمام البيانات الكاذبة فى الإعلانات ...

وهى قضية لفتت نظر الكثيرين ممن يهولهم هذا الكم الهائل من الإعلانات المتدفقة علينا من الصحافة والتليفزيون .. الخ .

ولكن الذين تكلموا ليسوا أهل صحافة ، فأخطأوا الحقيقة ..

فالقاعدة المقررة فى العالم كله : أن التحرير مسئولية الجريدة ، أما « الإعلان » فمسئولية المعلن . فالجريدة لا يمكن أن يطلب منها التحقق قبل النشر من صحة إعلان عن دواء قد يكون قاتلا ، أو شركة قد تكون وهمية . والصحف تنشر إعلانات عن آلاف

السلع ، فالمسئولية هنا لا تقع على عاتق الجريدة . ولكن أى متضرر من إعلان كاذب ، يستطيع أن يتجه إلى القضاء مباشرة ، ليقاضى المعلن لا الجريدة . وهذا يسوقنا إلى الموضوع الأخطر فى هذا المجال .

الأخطر هو « الإعلان المستتر » فى شكل مادة تحريرية ! هذا هو الذى تمنعه قوانين الصحافة فى الخارج ، وآداب الصحافة فى كل مكان .. وهو مصدر الغش أحيانا ، والابتزاز أحيانا .

الإعلان المستتر فى شكل مادة تحريرية ، يقرأه القارىء ، ويتلقى معلوماته ، منسوبة إلى الجريدة ، لا إلى « المعلن » . وهذا هو التضليل المحرم . والكثير من هذا ينشر فى شكل خبر أو تحقيق ، أو أحاديث صحفية . القارىء أمام الإعلان « متحصن » بمعرفته أن هذا « إعلان » ، ما فيه ينسب إلى المعلن الذى يروج بضاعته . ولكن القارىء لا يكون « محصنا » حين يقرأ هذه المعلومات نفسها فى شكل مادة تحريرية .

وقد رأينا أمثلة خطيرة من هذا النوع - مثلا - أيام الحملة على السيد إبراهيم الإبراهيمى الرئيس المستقيل لمجلس إدارة البنك العربى الإفريقى . فالمتهم رد أحيانا بإعلانات صريحة ، وهذا من حقه ، ومن واجب الجريدة نشره لأنه إعلان وأصبح منسوبا إلى صاحبه . ورد أحيانا أخرى بموضوعات وأحاديث نشرت فى الصحف ، وأذيعت فى التليفزيون .. دون أى إشارة إلى أنها إعلان مدفوع للجريدة أو مجاملة لشخص ما .. إذ تلقاها القارىء على أنها تعبر عن رأى محرر فى جريدة ، أو صاحب برنامج فى التليفزيون . وامتد هذا إلى إعلانات مستترة ذات صيغة سياسية .

هذا هو مربط الفرس ، لمن يريد أن يصلح ! حقا !

عندما سقطت فرنسا تحت أقدام ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية ، واستسلمت بعد ثلاثة أسابيع ، ظهر أن كل الصحف الفرنسية كانت تنشر قبل الحرب إعلانات مدفوعة لحساب ألمانيا بطريقة لا تظهر بها كإعلان ، بل كتحرير عادى .

فلما انهزمت ألمانيا ، وتولى ديجول رئاسة أول حكومة فرنسية بعد الحرب ، تم إلغاء رخص كل الصحف المذكورة ، وصدرت صحف جديدة تماما هى التى نعرفها الآن فى فرنسا : الموند ، والفيجارو .. الخ .

وصدر قانون فى فرنسا يعاقب على نشر مادة إعلانية فى صورة مادة صحفية . وهذا القانون ليس موجودا فى كل بلاد العالم . ولكن العرف الصحفى لا يختلف بشأنها : فالمادة الإعلانية ، أى المدفوع أجرها من صاحب الاعلان ، يجب أن يكون واضحا من طريقة نشرها أنها إعلان ، ولا يجوز التحايل على نشرها فى شكل مادة تحريرية .

وأظن أن ميثاق « الشرف الصحفى » فى مصر ينص على ذلك .

لماذا هذه القاعدة المقدسة ؟

لأن الأصل أن الجريدة ليست مسئولة عما يجىء فى أى إعلان . فالمعلن ، الذى يدفع ثمن الإعلان ، من حقه أن يقول مثلا إن دواء كذا يشفى من مرض كيت ، وإن ثلاجة كذا أحسن وأرخص ثلاجة ، وإن بوتاجاز كذا عمره أطول .. الخ .

وأى جريدة لا يمكن أن تكون لها وسيلة للتحقق من صدق هذا الكلام . وبالتالى كان

لا بد أن تستقر القاعدة على أن ما يأتى فى الإعلان المدفوع يجب أن ينشر كإعلان . فالقارىء يتلقى ما فى الإعلان على أنه مسئولية صاحب الإعلان المدفوع .. وإذا انطوى على خداع يضر بقارىء ما ، فالقارىء يقاضى صاحب الإعلان وليس الجريدة .

وبالتالى ، مثلا ، يجوز للجريدة أن تنشر إعلانا مدفوع الثمن ، بحيث يلتبس على القارىء أنه مادة تحريرية ، وليس إعلانية .. لأن ظهوره كجزء من التحرير ، يضفى على الإعلان وزن الجريدة ذاتها ، وكأنها تقول كذا وكيت ، فيكون أسرع إلى التصديق . وقد يعرّض الجريدة - فى حالة عدم صدق صاحب الإعلان المنشور وبشكل تحرير - للمسئولية الجنائية .

ولكن المسئولية الأدبية تبقى هى الأقوى والأهم ، خصوصا إذا صار صاحب الإعلان أقوى من استقلال الجريدة أو المجلة .

على أن الإعلانات جزء لا يتجزأ من أى جريدة أو مجلة . فالدخل الذى يمكّن أى جريدة أو مجلة من الصدور ، ومن الإنفاق على تحسين الخدمة الصحفية ، له مصدران : التوزيع والإعلانات . والتوزيع ، مهما زاد ، لا يغنى عن الإعلان . بل إن الجريدة أو المجلة إذا زاد توزيعها عن حد معين ، دون زيادة فى الإعلانات ، تبدأ فى الخسارة .

وأحيانا تكلف الجريدة أكثر من ثمن بيعها ..

ورغم هذه الضرورة الأساسية فى اقتصاديات الصحف ، إلا أنها لا تصل إلى حد اختلاط وظيفة « الإعلام » بوظيفة « الإعلان » . ولا يجوز أن تصل - وهذا أخطر - إلى حد التأثير على سياسة الجريدة وحريتها فى النشر .

منذ فترة ، مثلا ، وقعت أزمة عنيفة بين رجل الأعمال الانجليزى « رولاند » ، وبين رئيس تحرير جريدة « الأوبزرفر » المعروفة ، التى يملكها رجل الأعمال المذكور ..

فقد نشرت الجريدة تحقيقا صحفيا عن دولة زيمبابوى فى أفريقيا ، امتلأ بالنقد العنيف لحكومة تلك الدولة . ولكن صاحب الجريدة ، له مصالح كبيرة فى بعض مناجم تلك الدولة ، وبالتالى يهمه ألاتسىء الجريدة التى « يملكها » إلى حكومة زيمبابوى .

واحتكم الطرفان إلى الجهة التى حددها عقد شراء رجل الأعمال للجريدة .. فمن باب مراعاة حرية التحرير ، لا يشترى أحد صحيفة فى انجلترا إلا بعقد ينص على حدود حرية التحرير وحقوق صاحب الجريدة .. وقضت تلك اللجنة بأن الحق مع رئيس التحرير ، وليس مع « صاحب » الجريدة المالك لها . ونُشر المقال عن زيمبابوى . ذلك إن فى انجلترا مؤسسات تحمى وتحرس الحدود بين « الإعلام » و « الإعلان » . ولا تجيز أن يشترى صاحب الإعلان مساحات يرد فيها على التحرير (!!) دون أن يكون من حق التحرير أن يرد عليه . ففى انجلترا ، أم الرأسمالية ، وفى غيرها توجد تلك الضوابط التى تحمى حرية الرأى ، وتحمى فى الدرجة الأولى القارىء البسيط ، الذى قد يختلط عليه الإعلام والإعلان .

والجريدة ذات المصادر الإعلانية المتنوعة ، ليست مضطرة للخضوع إلى معلن واحد ، وبالتالى فهى أقدر على حماية

استقلالها فى وجه الإغراء المادى .

وعندما سقط شاه إيران عن عرشه ، وانكشفت سوءات حكمه ، ظهر أن عددا من الصحف فى أنحاء العالم كانت متعاقدة مع حكومته على نشر إعلانات « مستترة » تضم أخباره ، وأحاديثه ، وصور احتفالات « برسيبوليس » ، حتى حسب الناس أن شعب إيران أسعد شعوب العالم . وقد كان ممكنا أن أصدق ذلك بدورى ، مع أننى صحفى ، بسبب غزارة الإعلانات .. لولا أننى - عندما كنت رئيسا لتحرير « الأهرام » - زرت طهران أياما قليلة ، وقابلت الشاه ، وعدت أروى للرئيس السادات العجب عن بؤس الشعب فى طهران ذاتها .. ولكن الرئيس السادات لم يصدقنى !

وتلا سقوط الشاه موجة من الهجوم على تلك الصحف ! وانزوى بعدها ، على الأقل ، صحفى عالمى كبير ، ظهر أنه تلقى من الشاه هدايا فى صورة سجاجيد من أغلى أنواع السجاد العجمى ! وسموا مثله فى أمريكا « كتّاب السجاد والكافيار » .

وليس كلامى هجوما على مبدأ الإعلانات فى ذاته !

فالإعلانات أساسية ليس فى دخل الجريدة أو المجلة فقط ، ولكنها مهمة للقارىء ، إذ تعرفه بماذا فى السوق ، وماذا يمكن أن يشترى ، وأن يجد الخدمات التى يبحث عنها .. فهى خدمة للمعلن والقارىء معا !

وأذكر أن عميد الكتّاب الأمريكيين « والتر ليبمان » كتب مرة يقول : لو اقتصرت الصحف على المادة التحريرية لانتحر نصف القراء . فالمادة التحريرية ليس فيها إلا أخبار الحروب والكوارث والطائرات التى تسقط والجرائم والاختلاسات ! أما الإعلانات فهى المادة الوحيدة التى تبعث بعض التفاؤل فى النفوس .. فهى التى تنشر صورة أجمل سيارة ، وأحدث الشقق ، والمصايف الجميلة .

فالإعلان حين يكون فى مجاله الصحيح ، هو خدمة إخبارية فى نفس الوقت . ولكن حين يكون موضوع الإعلان ، مادة سياسية أو اقتصادية غير مباشرة ، لأن الإعلان مستتر فى صورة تحرير ... فإنه يكون إساءة استخدام لأمانة الصحيفة .. لأنها تساهم فى تكوين قناعات لدى القراء ، لا تمثل رأى الجريدة ، بل هى مدفوعة الثمن ، ولا يجوز أن تنشر إلا فى صورة إعلان صريح .

ولكن ، ماذا عن وضع الإعلانات والتحرير فى مصر ، قبل تنظيم الصحافة وبعده ؟

كان الظن أن تأميم الصحافة فى مصر سوف يبعد صحفنا نهائيا عن أى شبهة من سطوة الإعلانات .

ولكن هذا لم يكن الحال دائما . وعلى سبيل المثال ، جاء وقت كان « القطاع العام » هو المعلن الأساسى فى الصحف والمجلات . وانزلق البعض إلى مجاملة إعلانات « القطاع العام » على حساب حرية التحرير . ونحن حين نتحدث عن حرية الصحافة نفكر دائما فى « الدولة » فقط ، فى حين أن نفوذ الإعلانات قد يكون أقرب إليها من حبل الوريد .

وأذكر أننى زرت السد العالى أثناء العمل فيه ، وعدت وكتبت مقالا شاملا ملأ صفحة كاملة فى الجريدة التى كنت فيها . وبعد شهور اتصل بى تليفونيا المهندس صدقى سليمان - المشرف على بناء السد - وقال لى : إنه كان يراجع عقد الجريدة الإعلانى مع

السد العالى .. فوجد من المساحات المقدمة له ، المقال الذى كتبته . وقال إنه أراد أن يبلغنى ذلك ، لاعتقاده أننى لا أعرف .

وأقام رئيس التحرير ضجة . واعتذر قسم الإعلانات .

والمفارقة ، أن القطاع العام صار لا يستطيع أن يعبر عن إنجازاته مهما كبرت ، إلا بإعلانات مدفوعة فى الصحف التى تملكها الدولة ، فصارت تلك العلاقة غير الصحية ، ضد مصلحة الطرفين !

والقاعدة أن الصحيفة إذا نجحت فى تنويع مصادر إعلاناتها ، فإنها تصبح أقوى من ضغط أى معلن محدد . أما إذا أقامت الصحيفة أحد نشاطاتها مستندة إلى معلن ، أو مجموعة واحدة من المعلنين ، فإنها تفقد استقلالها فورا .

وقد تثور بعض الخلافات بين التحرير والإعلانات . وهذا يحدث أحيانا . ولكن لا نقابة الصحفيين طوال تاريخها ، ولا المجلس الأعلى للصحافة حاول أن يجعل من نفسه حكما فى أى خلاف مرة واحدة . فالصحافة مملوكة لمالك غائب . وممثل الملكية - مجلس الشورى ! - بدوره يؤثر أن يكون غائبا بدوره !

سوبر ماركت فى النشرة

ملاحظتان تنبعان من واقعة واحدة ..

كنت أتابع نشرة الأخبار الرئيسية فى التليفزيون . وفجأة وسط الأخبار فوجئت بفقرة طويلة تتحدث وتصور بالتفصيل افتتاح « سوبر ماركت » جديد ، تملكه إحدى شركات الاستثمار ، ونفس مذيعة نشرة الأخبار تشرح لنا تفاصيل ومزايا ما فى المحل .

ودهشت ! إن كان هذا خبرا وليس إعلانا . فهذا أمر يستدعى التحقيق فورا فى هذا الفعل الفاضح ! وتقديرى أنه « إعلان مدفوع » للتليفزيون . ولكنى بادرت بالشك لأن أى « إعلامى عتيق » مثلى ، يستطيع أن يشم رائحة مئات الإعلانات « غير المدفوعة ! » رسميا فى الكثير من ساعات الإرسال يوميا .

حتى أمريكا التى تصل فيها الإعلانات إلى أقصى طغيانها ، تقطع النشرة ، وينبه إلى أن الفقرة التالية إعلان . ولا يذاع الإعلان بصوت نفس مذيع النشرة ، ولا فى سياقها العادى .

واتهام الناس يبقى معلقا . فالإعلان له « عمولة » رسمية . وفى الصحف مثلا ، العمولات تتجه إلى أصحابها فى أقسام الإعلانات ، ولا تتسرب إلى قطاعات التحرير والمسئولين عنها . ولكن فى التليفزيون تذهب نسب مقررة إلى المسئولين عن قطاعات التليفزيون . فصار لدى التليفزيون ترحيب هائل بالإعلانات ! ولتقديمها فى أهم الأوقات .. وها هو الإعلان يقتحم نشرة الأخبار الرسمية ! والناس يقولون إن السبب هو آلاف الجنيهات التى تضاف رسميا لإيرادات مسئولى التليفزيون .. ولا نتحدث عن الأشياء الأخرى ..

الغريب أن كثيرين من الناس ذوى المراكز المرموقة ، اتصلوا بى تليفونيا عقب النشرة يسألوننى إذا كنت رأيت ما رأوا .

الملاحظة الثانية ، اسم المحل المعلن عنه « بدر بلازا » ، وتلك قصة أخرى عالجناها كثيرا .. قصة الاغتراب والتغريب التى تقتل

لغتنا العربية لاجتذاب صرعى « المستورد » ، وتقابلها موجة أخرى من استخدام الأسماء ذات الوقع الدينى الاسلامى ، لاستثمار العاطفة الدينية تجاريا ! هذا الاسم الذى نحن بصدده جمع المجد من أطرافه : « بدر » و « بلازا » ! صيغة جديدة تريد أن تجذب لابسة الحجاب ولابسة المايوه تحت سقف واحد !

أورام خبيثـــــــة

« النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام » ..

اسم ضخم كما هو ظاهر . لا شك أنها تضم الآلاف فى مهن الإعلام كلها ، وإن كنا لا نعرف ما هى مهمتها بالضبط ؟

ولا أظن أن نشاطها له علاقة بالصحافة ، وإلا لسمعنا صوتها عندما طُرد الصحفيون من العمل . وعندما مُنعوا من الكتابة . وعندما شُرد بعضهم بل ودخل السجون . ولا أظن أن محنة الصحافة المتفاقمة تقلق بالهم ! مع أن النقابة ، مهما بلغ عددها من الآلاف تدور فى النهاية حول محور أساسى هو : الجريدة أو المجلة التى تصل إلى القارىء !

ولكن الكاتب الصحفى الكبير محمود السعدنى ، تلقى من النقابة المذكورة ، خطابا جاء فيه أنها استدعته للمثول أمامها « للتحقيق معه فيما هو منسوب إليه من مخالفة اللائحة الأساسية للنقابة ، وميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى ! » .. ولأنه لم يحضر فإن « مجلس إدارة النقابة العامة قرر بالإجماع فصله نهائيا من العضوية العاملة للنقابة العامة للصحافة والطباعة والإعلام ، وكافة تشكيلاتها النقابية على مستوى جمهورية مصر العربية ! » .

والنيابة القضائية ذاتها حين توجه اتهاما لشخص ، لا توجه له تهمة « مخالفة قانون العقوبات » مثلا . ولكنها تحدد التهمة بأن الشخص المذكور فعل كذا وكيت . ولكن النقابة العامة توجه لكاتبنا الكبير تهمة « مخالفة اللائحة الأساسية للنقابة ، وميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى ! » ، وتفصله دون شرح ولا حيثيات ! ، والظريف هنا كلمة « نهائيا !! » .

والأغرب من ذلك أن الأستاذ محمود السعدنى يقول إنه ليس عضوا فى تلك النقابة العامة ، أو على الأقل لا يعرف أنه عضو . وأعتذر عن جهلى ، أنا أيضا ، إذ لا أعرف هل أنا عضو أيضا بحكم عملى أم لا ؟ وهل العضوية تكون بتقديم طلب أم أتوماتيكية بحكم المهنة . وحبذا لو أرشدتنى النقابة إلى ما أجهله . فأنا صحفى وعامل فى الصحافة ، وقد يكون فى الانضمام إليها ميزة شخصية (معاش .. مكافأة .. الخ) أو ميزة عامة ، كحماية حقوقى الصحفية وحريتى فى إبداء الرأى ، أم أن هذه ليست من هموم النقابة العامة ؟

ما أعرفه هو أن النقابة فصلت السعدنى مرة قبل ذلك .. عندما فصلته الحكومة !!

لقد امتلأ جسم الصحافة « بالأورام الخبيثة » ، وإن المرء ليقاوم ضرورة فتح ملف الصحافة . فلا داعى لأن تدفع « بلطجة » أفراد قلائل ، لدوافع شخصية ، نقابة تحمل هذا الاسم على زيادة الضغط الذى يؤدى إلى فتح الملفات !

أسلــوب الاختيـــار

أرجو أن يعتبر كل زميل ترك مقعد المسئولية ، وكل زميل تولى مقعد المسئولية ، فى المؤسسات الصحفية القومية ، هذه الكلمة تحية خاصة له ..

ونترك الآن جانبا ذلك الموضوع المعقد الطويل ، موضوع مدى « قومية » وضع هذه المؤسسات ، ومدى « قومية » أسلـوب الاختيار ، وعدم معرفة الصحفيين بأى « قوم » بالضبط يحددون هذه الاختيارات .. وأى قوم يستشيرون ؟

.. ولكن لا بد من انتهاز الفرصة للوقوف - مرة أخرى - عند هذا النص العجيب الذى يضع للصحفى والكاتب سنا للإحالة على المعاش : هى سن الستين ..

وليس هناك جديد يقال فى هذا الأمر ، ولكن الوقوف عنده كلما جاءت المناسبة ضرورة ، حتى لا يضفى مجرد الاستمرار على هذا النص الشاذ صورة الأمر الطبيعى والعادى . إنما يجب أن نذكّر بشذوذه دائما .

إن القانون ، أى قانون ، يفترض فيه درجة كافية من « العمومية » فى الاتساع والقابلية للامتداد فى الزمان . وأسوأ الأخطاء أن يصدر « قانون » .. مستهدف بضع حالات أو أشخاص فى البداية ، ثم يصبح مشكلة للجميع ، وفخا للحاكم والمحكوم فى النهاية .

وقانون إحالة الكتّاب والأدباء والصحفيين للمعاش ، فى مهنة الصحافة ، وُضِع لحالات شخصية ، ولكنه صار غير قابل للاستمرار .. لأنه يجافى كل منطق وكل سابقة وكل تقليد . وسحب هذه المادة وشطبها من قانون الصحافة ضرورة عاجلة ، لا يجوز الانتظار عليها حتى يُعاد النظر فى قانون الصحافة بأكمله . وأرجو أن يجمع الصحفيون على هذا فى انتخابات نقابة الصحفيين القادمة .

إن فتح الباب أمام الأجيال الجديدة ضرورى ، وله وسائل كثيرة ، وعدم تولى مواقع قيادية عند سن معينة ، للحكمة السابقة ، مقبول . ولكن « الإحالة إلى المعاش » شيء آخر . ولا يعتد بأن الصحف ، بتوجيه من الدولة ، جرت على تجديد التعاقد مع « المحال إلى المعاش ! » من أبناء مهنة الرأى والفكر ، فهذا فى التطبيق يقع فى يد السلطة الجديدة . وهذا يجعل وضع « المحال للمعاش » ، ولو جدد له سنويا ، « وضعا جريحا » ، ناقصا ، ليس كوضع المحرر العضو الأصيل فى جسد المؤسسة الصحفية .

يطالـــــــب من ؟

من أهم العناصر التى تجعل الجدل فى بلادنا أقل ضراوة ، وتجعل المتحاورين حول الأمور العامة يكتبون بأعصاب أهدأ ، أن يشعر الناس أن الجدل حول هذه القضية أو تلك ، له نتيجة ما .

ليس معنى ذلك أنه كلما طالب كاتب أو أكثر بشيء ، أن تنفذ الدولة الاقتراح . بالطبع لا . ولكن الشعور السائد هو أن الوضع على النقيض له . أى أن الكتابة والدراسة والمناقشة « ديكورات » لا تترك أى أثر على مسار ممارسات وآراء صانعى القرارات على كافة المستويات . الأمر الذى يُشعر الذين يكتبون بالإحباط ، وبالوجه الآخر للإحباط وهو التوتر .

وما أكثر ما تدور المناقشات حول قضايا هامة ، وينشغل الناس بالمناقشات شهورا ، ثم تنتهى ، دون أن يتغير أى شىء فى موضوع المناقشة ، وكأن هذه المناقشات كانت عرضا مسرحيا وانتهى .

وبعض القضايا لها مواسم سنوية يتكرر فيها النقاش بحذافيره ، فى مواعيد ثابتة ، وينتهى إلى لا شىء .

أيضا ، عدم تغيير شىء قد يكون قرارا ونتيجة . ولكن لا يمكن أن يكون الأمر هكذا فى كل الحالات .

قضية دعم رغيف الخبز مثلا ، رغم أنه يمكن عمل تعديلات محسوبة اجتماعيا عليها . وهو مجرد مثال . ولكنه مثال لافت للنظر لأنه ضخم وهام ، ولأنه يتكرر موسميا . ومثله موضوع صرف بطاقات لبعض الفئات ... إلى آخره .

لا بد أن يشعر الناس أن الجدل الصحفى يترك أثرا ما . وأنه يفتح الباب أحيانا أمام حلول جديدة . خصوصا وإن الصحف لا يحررها الصحفيون . إنما يحرر نصفها المسئولون بأحاديثهم وتصريحاتهم ، وأحيانا كتاباتهم . بل صرنا أحيانا نجد المسئول يكتب مطالبا بكذا وكيت ، فنسأل أنفسنا : يطالب من ؟ ... وهل نحن إذن يا ترى الذين علينا أن ننفذ ؟

نريد أن نرى حزب الحكومة يتبنى اقتراحا أو مشروع قانون من أحد المستقلين ، أو من أحد أحزاب المعارضة .. وينسب له الفضل ولو مرة واحدة . ساعتها سنجد المعاملة بالمثل . ويشعر المعارضون وأصحاب الآراء الأخرى أنهم لا يخبطون رؤوسهم فى الحائط فحسب !

٣ أنـــــــواع من الكتّـــــــاب

يبحث المجلس الأعلى للصحافة موضوع الكتّاب الصحفيين الذين يكتبون فى صحف العالم العربى .. وهو أمر أعجب من العجب . فنحن ساعة نتحدث عن « تصدير » الكتاب المصرى ، وساعة نبحث كيف « نصادر » الكاتب نفسه !

والكتّاب المصريون ـ بالنسبة إلى هذه القضية ـ ثلاثة أنواع :

☐ كتّاب ينشرون فى الصحافة العربية علنا ، ويوقعون ما يكتبونه بأسمائهم ، ويتلقون مكافآتهم الرسمية عبر البنوك الرسمية . والقارىء فى العالم العربى يطلبهم ، ويحب الاستماع لهم . ومحاسبة هؤلاء سهلة لأنهم ملتزمون ومسئولون عما يكتبون !

☐ وكتّاب يكتبون التقارير السرية . هؤلاء زاهدون فى الشهرة .. إنهم يكتبون التقارير التى لا تنشر ، ويتلقون المكافآت عبر قنوات مجهولة . وهؤلاء لا تصل إليهم يد المجلس الأعلى للصحافة .

☐ وكتّاب ليس لهم فى العالم العربى سوق ! وليست لديهم بضاعة يطلبها الناس ! فهم يهاجمون الكتابة فى الصحافة العربية سنوات ، فإذا حدث وأشار أحدهم إلى واحد منهم بأصبعه ، أسرع إلى فرصة النشر ، ناسيا كل ما دبج من سطور !

ولا يوجد كاتب يحترم نفسه يقبل أن يحدد له أحد أين يكتب ، وأين لا يكتب : فالكاتب من حقه أن يكتب ولو فى استراليا إذا كان هناك قارىء يطلبه ! وكما قلت فهو يكتب علنا ، وباسمه ، وهو مسئول أمام الوطن

والمجتمع عن « ماذا » يكتب ، وليس عن « أين » يكتب .

وحكاية أن الكاتب إذا عارض سياسة حكومته فهو يعارض وطنه ، حكاية انكشفت وصارت سخيفة . فالحكومة لا يحق لها أن تعتبر نفسها هى الوطن ! وما تأخذ به من سياسات صحيحة أو خاطئة هى الوطنية ! وبالتالى فإن وطنية الكاتب تملى عليه أن يؤيد الحكومة على طول الخط وينافقها بلا تردد !

ومجلس الصحافة الأعلى لا يملك إصدار قانون يعطيه هذه السلطة ! وإذا صدر قانون بهذا الشكل ، فسوف يضاف الى قائمة القوانين غير الدستورية التى يجب الطعن فى دستوريتها أمام المحاكم . وإذا خُيّر كاتب بين عقوبة السجن وبين حقه فى نشر رأيه فى كل مكان ، فإن عليه أن يختار السجن . فالسجن هنا واضح وله جدران . وهو خير من السجن غير الواضح بلا جدران !

لماذا فشلنا فى أن نكون بلد الطباعة ؟

مررت بتجربة مباشرة ..

جاءنى صديق من بيروت .. يريد أن يطبع مجلة شهرية ، طباعة ملونة فاخرة . والبقاء فى بيروت صار مستحيلا ، والموت قد يخطف أى إنسان فى أى مكان أو زمان .

وطفت معه بكل المطابع فى القاهرة - كبيرها وصغيرها ، قديمها وجديدها - ولكن لم تخرج لنا مطبعة واحدة .. « بروفة » صورة ملونة واحدة بالشكل الذى يطبعه الآخرون فى عشرات العواصم . كنا نجد أحدث الآلات .. ولكننا كنا نواجه إما الإهمال أو عدم الدقة ، أو عدم المعرفة بالآلات الموجودة . كل شىء يعمل « تقريبا » ، ولا شىء يتم « بالضبط » كما يجب .

وعاد صديقى إلى بيروت - ومطابع بيروت ما زالت تعمل بنشاط وكفاءة عالية رغم الموت الذى يمرح فى شوارعها منذ ما يزيد على عشر سنوات ، ثم ذهب إلى قبرص التى توشك أن تكون عاصمة طباعة الكتاب العربى بعد الهجرة من بيروت .

وكان مما صادفنا - مثلا - أن « الأفلام الخام » التى تستخدم فى طباعة الألوان فى مصر نصفها يأتى إلى المطبعة تالفا . وهذا أحد بنود ارتفاع الأسعار وانعدام الجودة . وذهبنا إلى مستورد الأفلام الوحيد فى مصر . إنه لا يخزن الأفلام طبقا لشروط التخزين الفنية ، فتتلف نصف الكمية . لماذا ؟ قال المستورد الوحيد : إنه يبيعها هكذا لأنه لا يوجد سواه .. وهذا يرفع الأسعار حقا على الناشر ، ولكن هذا أحسن من أن يوجع دماغه فى التخزين الفنى السليم .

وعاد صاحبى إلى القاهرة ليقول لى : إنه اتفق مع مطبعة فى قبرص .. ففى قبرص ، كما هو الأمر فى لبنان ، الطباعة على المستويات التى صارت عالمية . والأعجب من ذلك أن أسعار الطباعة ، وكل العمليات الفنية الخاصة بالطبع أرخص من أسعار القاهرة . بل إن أسعار الطباعة فى القاهرة أعلى من بيروت ، ومن ايطاليا التى بدأت المطبوعات العربية تتجه إليها .

لماذا ؟ لقد وجدنا جوا حافلا بعدم المسئولية ، وعدم الكفاءة وعدم الطموح ! ولا فائدة لأحدث المصانع إذا لم تحركها يد

خبيرة طموحة .. ولولا ذلك لجاءت إلى مصر الخمسون دارا للنشر التى هاجرت من بيروت المخربة .. فلم تجد مكانا يلبى نشاطها وطموحها .. إلا فى قبرص ! أما مصر ، بلد الكتابة « فمنها أكثر الكتّاب » ، وبلد القراءة بسوقها الكبيرة لم تفلح فى أن تكون بلد الطباعة !

« شطحـــــات » و « مزاجيـــــات »

هل أدس أنفى فيما لا شأن لى به ؟

لا أظن . وسوف يشاركنى فى ذلك كل أبناء الأسرة الصحفية على الأقل ..

إننا نقرأ عن اجتماع « للمجلس الأعلى للصحافة » ، ولمجلس الشورى ، لاختيار رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية ..

ومع احترامى للجميع أقول إن المجلس الأعلى للصحافة بعض أعضائه من أبناء المهنة ، فهم طرف ذو مصلحة ، ولا يمثلون الصحافة بالضرورة . فهم أيضا مهنيون من السلطة التنفيذية ، وباقيهم ليسوا من أبناء المهنة ..

ونحن نعرف أن القرارات تُتخذ خارج المجلس الأعلى ومجلس الشورى على السواء . وأن مجموعة من القيادات التنفيذية والوزارية والحزبية هى التى تقرر . وأنه مع « اقتراب الموعد » يصبح لا هم لكل منْ له طموح إلا الكتابة والتصرف وتوثيق الصلات ، لتحقيق الأمانى . والصحفى يقرأ الصحف والمجلات بغير العين التى يقرأها بها القراء . الصحفى يعرف لماذا إبراز أخبار فلان وإهمال أخبار غيره . ولمن تنشر الصور . ولمن تؤخذ الأحاديث . ولخاطر من تحجب التحقيقات الصحفية التى قد تغضب هذا المسئول أو ذاك ...

ما علينا .. وطالما أن أوضاع المؤسسات الصحفية القومية أصبحت « ديناصورية » مستعصية على الحال ، فلا وجه للبحث فيمن سيتخذ القرارات .

ولكن ، هناك شىء تعرفه حتى أكثر الحكومات حرصا على سلطتها التنفيذية ، هو « الاستشارة » وسؤال من لديهم خبرة ومعرفة .. فى شتى المجالات ، داخلية وخارجية ..

وفى هذا الموضوع الذى نحن بصدده : ماذا يعرف كل المسئولين التنفيذيين و « الشوريون » عن الصحفيين ، سوى تقارير الأمن - الخاطئة فى معظم الأحيان - أو همسات المقربين ؟!

لماذا لم يفكروا مرة واحدة فى سؤال قدامى الصحفيين ، والذين تولوا مناصب قيادية شتى ، والذين عرفوا كل الصحفيين وتعاملوا معهم ، وممن لم تكن لهم مطامع ولا رغبات شخصية كرؤساء التحرير السابقين وغيرهم ؟!

لم يحدث هذا مرة واحدة منذ تأميم الصحافة .. وقد أدى هذا إلى « شطحات » و « مزاجيات » يعرفها كل الصحفيين ، وإلى قيام علاقة غير صحية بين الصحافة والدولة التى تملك الصحافة .. فى حين أن مثل هذه الاستشارات قد تخفف من « صدمات » القرارات غير المفهومة أحيانا ..

اسمعوا الآراء .. وارموها فى البحر . فالأمر والنهى لكم !

مجلس الشعب وترزية القوانين

لن نمل من تكرار أن « القانون » ليس أى مجموعة مواد ، تمر بالمراحل الشكلية للقانون . وخصوصا إذا كانت الحكومة - أى حكومة - لديها « أغلبية أتوماتيكية » ، كفيلة بتمرير القانون - إذا شاءت - فى جلسة واحدة من جلسات مجلس الشعب ، مهما كانت أهميته .

ومن أخطر الفئات على الشعوب وعلى الحكام أيضا ، أولئك « القانونيون بالمعنى الشكلى » الذين يستطيعون صياغة عشرات القوانين ، مهما تضاربت ، فى دقائق .

والذين يقومون بتفصيل القوانين دون دراية « بموضوعها » ، ودون أمانة « لروحها » يقدمون أسوأ خدمة .. حيث لا تلبث هذه القوانين ، بعد شهور أو سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة ، أن ترتطم بصخور الحقائق السياسية والاجتماعية ، التى تم تجاهلها عند وضع هذه القوانين . فتضع هذه « القوانين بالاسم » كل الأطراف فى مآزق لا آخر لها : الحكام ، والمواطنون ، والقضاة ، والمحامون .. إلى آخره .

و « المستشار القانونى » ليس هو الذى يترجم كل رغبة من أى مسئول إلى مواد قانون أو لائحة . ولكنه الذى يكون أمينا على من يستشيره فى تبصيره بالمسلك « القانونى » حقا فى كل قضية .

وكل أصحاب دكاكين « تفصيل القوانين حسب الطلب » .. الذين صاغوا عشرات القوانين منذ مظاهرات ١٩٧٧ إلى حادث المنصة سنة ١٩٨١ ، كان يجب تنحيتهم ، حماية للمرحلة الجديدة ، لأنهم ساهموا أكبر مساهمة فيما انتهت إليه الأمور سنة ١٩٨١ .

ولكننا عندما طالبنا - على اختلافنا - بالتغيير ، تحدثنا عن تغيير الكثير ، ولم نتحدث عن تغيير هؤلاء : لأننا لا نراهم ، لأنهم لا يمارسون عملهم علنا وأمام الناس .. كالوزراء مثلا وغيرهم من أصحاب المسئولية .. فيحاسبهم الناس . ولكن شكسبير قال فى إحدى مسرحياته عن المستشارين المستترين : « إن ألفا منا ممن يجلسون يا مولاى فى ثنايا تاجك ، ومع أن عددهم قليل إلا أن خطرهم كبير ».

القانون يا سادة « موضوع » قبل أن يكون « شكلا » . القانون ينبع من دراية تامة بالموضوع محل البحث ، وحكمة وقدرة على تفهم كل العناصر السياسية والاجتماعية المتصلة به ، واستلهام لروح « الرضاء العام » المعقول الذى يجب أن يلقاه القانون لدى الناس . فالقانون هو الذى يحرسه الاقتناع ، لا أسنة الحراب .

وضـــع خاطـــئ تمامـــا

عندما قرر الرئيس السادات اختيار نظام تعدد الأحزاب ، وحظى هذا الاتجاه بتأييد وحماس من كل فئات الرأى العام .. كانت المشكلة بعد ذلك عدم استيعاب كل متطلبات الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب ، وبالتالى الفصل بين السلطات ، والتوازن بينها ، وكان

هذا سبب مشاكل وموضوعات كثيرة ولا يزال ..

من ذلك مثلا ، أننا ما زلنا نرى رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى ، موجودين فى اجتماعات تقرير سياسات الدولة العليا ، جنبا إلى جنب مع رؤساء السلطة التنفيذية ، وهو وضع لا مثيل له فى العالم البرلمانى .

وهذا وضع خاطىء تماما . فرؤساء المجالس النيابية فى العالم ، حتى ولو كانوا حزبيين ، يصبح لهم بمجرد توليهم هذه المراكز وضع خاص . إنهم رؤساء السلطة التشريعية التى يجب أن تكون منفصلة عن السلطة التنفيذية .. لأن مهمة هذه السلطة هى مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية ، وأنها هى كفة الميزان التى يجب أن تعادل كفته الأخرى . واشتراك السلطة التشريعية ممثلة فى رؤسائها فى اتخاذ القرارات التنفيذية على أعلى المستويات ، يلغى مقدما مهمة السلطة التشريعية ويصادر عليها . فالمشترك فى اتخاذ قرار لا يمكن أن يشترك فى رقابته وربما الاعتراض عليه ، وهذه ليست مسألة شخصيات . فكلنا بشر ، وكل دور لا بد أن تكون له ضوابط .

هذا جزء من أشياء أخرى ، كتعيين كل المحافظين من الحزب الحاكم ، وانفراد الحزب الحاكم بتنظيم للشباب ... وكثير من المناصب التى لا يجب أن تكون ميزة تضاف إلى سطوة الحزب الحاكم ، أى حزب حاكم .

فنحن لسنا نظاما شموليا ، ولكننا لسنا بعد نظاما ديمقراطيا ..

وأستطيع أن أوافق على التدرج فى الانتقال ، ولكن هذه أشياء لا تخل بأمن ولا تهدد استقرارا ، ولكنها فقط تضع الأمور فى نصابها ، وتشعر الناس بدرجة أكبر من المشاركة دون الحاجة الى دخول قالب السلطة .

ولا مصلحة للدولة أن تبدو وكأنها تختار ما يناسبها .. ساعة من النظم الديمقراطية ، وساعة من النظم الشمولية .. دون الاحتكام إلى منطق متكامل واضح .

حكايـــــة تمريـــر القوانيـــن

من الملاحظ أن مجلس الشعب عندنا يسرف فى اللجوء إلى تمرير ، وإقرار مشروع قانون ما فى جلسة واحدة أو جلستين ..

ولا يحدث هذا مثلا لمواجهة حالة طارئة . ولكنه صار أسلوبا يتبع بشأن أى قانون ترى الحكومة سببا ما لتمريره بسرعة ..

وهذا ضد « روح » القانون ، وضد « فكرة » القانون كما يعرفها العالم .

وآخر أمثلة على ذلك : قانون نقابة المحامين . وأخيرا القانون الخاص بمنع نشر الوثائق والمعلومات الرسمية إلا بعد عشرين سنة ..

وأقول إن هذا ضد روح القانون وفكرته .. لأن القانون لا يجوز أن يكون أى ورقة تستوفى الشروط الشكلية التى نص الدستور عليها .

إن القانون معناه ومغزاه هو الاستقرار . أى أن كل قانون يجب أن يخضع لبحث كامل وتأمل طويل من السلطة الشعبية ، وعلى

مرأى ومسمع من الرأى العام .. حتى لا تلجأ السلطة إلى تغييره من حين إلى آخر .. مما ينفى صفة الاستقرار .

وفكرة القانون أنه أحكام نابعة من ضمير المجتمع . هذا هو الأساس الأعمق للقانون ، والذى يكفل له احترامه واستقراره . وحتى يكون نابعا من ضمير المجتمع ، معبرا عن رأى سائد بين أغلبية مسئولة فيه ، فإنه يجب أن يستوفى حقه من هذه الأبحاث والمناقشات .

وقد علمونا فى الجامعة أن من عيوب الديمقراطية البطء أحيانا . ولكن هذا البطء فى مجال التشريع بالذات هو من مزايا الديمقراطية ، كما علمونا أيضا أن أى أمر هام ، لا يترجم إلى قانون ينظم حياة الناس .. إلا بعد استنفاد وقت فى البحث والدراسة ، وتعرف الناس على شتى وجوهه ومشاركتهم بآراء قد تعن لهم .. لا أن يفاجأ الناس بقانون جديد بين يوم وليلة . هذا ضد « روح » الديمقراطية ، حتى وإن كان « الشكل » الدستورى له صحيحا .

وفى نفس الوقت نجد قوانين تهم الناس بشدة ، مثل قانون المبانى ، تتسكع زمنا طويلا فى مجلس الشعب ، رغم أن الناس تتحدث عنه وتدلى بمطالبها فى مجال مشكلة المبانى ، منذ سنوات طويلة .

عـــــادة ســـــيئة

عادت الدولة - ومجلس الشعب - إلى عادة سيئة ، لا يستريح الناس إليها ، وهى « كركبة » أكبر كمية من القوانين فى الأيام الأخيرة لمجلس الشعب .. وبالتالى تمر دون مناقشة كافية .

ولا أقصد قانون الأحوال الشخصية . فهو قضية ساخنة ، ربما كان ثمة وجه لاستعجالها بصرف النظر عن الرأى فى القانون الذى ستتم مناقشته .

ولكن لنأخذ صفقة طائرات البوينج الجديدة مثلا ..

إن شركة « بوينج » صدر ضدها حكم قضائى مصرى يدينها بدفع رشوة لمسئولين فى شركة مصر للطيران ..

ومكتب التحقيقات الفيدرالى فى أمريكا أدانها فى نفس الصفقة وذكر أسماء مصرية ، لم تتوصل العدالة المصرية إلى إدانتها .

ومنذ فترة قرأنا أن الكونجرس فى أمريكا قرر معاقبة شركة كبرى (جنرال واين ميكس) لأنه ثبت عليها دفع رشوة . ووقع عليها غرامة . وحرّم على الدولة التعامل معها لزمن معين .

وفى المناقشة العجيبة فى مجلس الشعب الذى كان مطلوبا منه الموافقة على ضمان الحكومة لشركة مصر للطيران فى القرض الذى سوف تسدد به الثمن ، قيل : إن المطلوب ليس مناقشة الصفقة ولكن مناقشة القرض .. هل تتم الصفقة بلا قرض ؟ وقيل إن القرض تعقده شركة مصر للطيران لا الدولة ! ألاّ تهم تصرفات شركة مصر للطيران مجلس الشعب ؟ أليست الشركة مصرية ومالها مصريا ، أليس المطلوب أن « تضمن الحكومة » الشركة ؟

والأدهى والأمر : أن الطائرات وصلت ، وتسلمناها قبل أن ندفع ثمنها (حوالى ٢٠٠ مليون دولار) . بل وقبل أن نعقد القرض المطلوب لها . وقبل أن يعرف مجلس الشعب

شيئا . وهذا وضع مجلس الشعب أمام أمر واقع بشكل سافر غريب .

وفى المجلس طلب إحاطة عن هذا الموضوع منذ ثلاثة شهور لم ينظره المجلس ..

إننا لا نريد فى هذه العجالة فتح ملف قديم جديد ، يضج بالأسئلة وعلامات الاستفهام عن النفوذ الطاغى لشركة مدانة بأحكام قضائية بدفع رشوة فى مصر ، وهذا الإيثار لها دون غيرها بحجج غير مقنعة ..

ويمر هذا أمام المجلس فى لمح البصر !

هل يطلب أحد فى مجلس الشعب فتح هذا الملف الردىء ، ولو فى أول الدورة القادمة !

الاستثنـــــــاء هـو المنـــع

.. القانون الخاص بعدم نشر معلومات قبل عشرين سنة ، سببه موجة المذكرات التى نشرها مسئولون مصريون سابقون .

وهى عادة أمريكية . حيث يتفق رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية على نشر مذكراته قبل أن يترك منصبه . ففى سنوات قليلة ظهرت مذكرات نيكسون وكيسينجر وكارتر وبريجنسكى وسيروس فانس .

وتتلوها فى هذه الموضة إسرائيل : فلدينا مذكرات ديان ووايزمان ورابين وغيرهم عن أحداث حرب ٧٣ وكامب ديفيد وما بعدها ..

ولكن المعجبين بأمريكا مثلا يحبون أن يختاروا منها فقط ما يناسبهم . ولا بأس أن يختاروا من روسيا ما يناسبهم .

والقانون ـ كما نشر فى الصحف ـ مليء بالعبارات المطاطة . فهو لا يتحدث عن صاحب المنصب ولكن عن « المسئول » ، وهى كلمة يمكن أن تمتد إلى الصحفى مثلا الذى شهد أحداثا بحكم منصبه .. وهو يتحدث عن كل ما يمس الأمن القومى والعسكرى والاقتصادى والسياسى ...

وقيل إن فى انجلترا هذا النظام .. كلا . فلدينا فى انجلترا مذكرات هارولد ماكميلان وهارولد ويلسون من رؤساء الوزارات الأحياء ..

فى انجلترا « يجب » نشر وثائق الدولة للجمهور بعد ثلاثين سنة . ولكن « يجوز » الكتابة عنها ـ لا نشرها ـ بعد عشرين سنة .

وإلى جانب ذلك هناك بعض قواعد فى انجلترا ، خاصة بوزارة الخارجية بالذات ، إذ من حق الوزارة أن تراجع مذكرات وزرائها وسفرائها السابقين ..

إن الإسراف فى النشر بلا حدود خطأ ، كنشر المعلومات العسكرية مثلا . ولكن كتابة المذكرات ـ وإن كان غير منصوص عليها إلا أن القانون يمكن أن يطولها ـ صارت جزءا أساسيا من الأدب السياسى فى هذا العصر الذى يميزه حق الشعوب فى المعرفة ، ولو بعد حين !

وكان الأحسن أن يكون الأصل فى القانون النشر .. والاستثناء هو المنع . وكان ممكنا أن نستعرض هذه الجوانب وغيرها ، لو أنه تُرك للمناقشة فترة معقولة .. ولم يتم إقراره فى جلسة واحدة .

لو أردنـــــا نقدا مـوضوعيــــــا

لو كنا نريد أن ننقد قوانين ونظم ٢٣ يوليو ، نقدا موضوعيا وليس تشهيريا ، لضربنا الأمثلة بأشياء محددة وطالبنا بتغييرها مع تغير الظروف ..

مثلا .. حكاية وجود عدد كبير من موظفى الحكومة ، أعضاء فى مجلس الشعب ومجلس الشورى : لقد أخذت ثورة يوليو بهذا الاتجاه ، اتساقا مع نظرية التنظيم السياسى الواحد ، وصيغة تحالف قوى الشعب كلها .

ولكن التجربة لم تنجح . وقد خطونا خطوة إلى الأمام بالأخذ بنظرية تعدد الأحزاب ، وإن كانت ما زالت حرية ناقصة .

وتعدد الأحزاب لا يستقيم إطلاقا مع السماح لرجال السلطة التنفيذية ، بأن يوجدوا فى ساحة السلطة التشريعية ، الأمر الذى يضعف كثيرا قدرة السلطة التشريعية على مراقبة ومحاسبة الحكومة .

من غير المنطقى أن يكون فى مقاعد مجلس الشعب « الوزير ، ووكيل وزارته ، ومدير مكتبه » . ومن غير المنطقى أن يكون فى مقاعد مجلس الشعب « وزير التعليم ، ومديرو الجامعات ، وغيرهم » .

وأحيانا يكون رئيس إحدى اللجان البرلمانية موظفا فى الوزارة التى على اللجنة البرلمانية أن تحاسبها ! .. من يراقب من ؟ وكيف يستقيم فى نظام برلمانى وحزبى أن تختفى الحدود بين السلطتين ..

ثم إن هؤلاء الموظفين يكونون عادة من حزب الأغلبية الحاكم ، الأمر الذى يزيد سطوة حزب الأغلبية ، بامتداد نفوذه على موظفى الدولة إلى مقاعد السلطة التشريعية ..

وإذا فرض أن نائبا معارضا كان يشغل مثل هذه الوظائف ؟ كيف يعارض الوزير فى قاعة البرلمان ، ويتعاون مع الوزير فى مبنى الوزارة ؟!

إن أى نظام برلمانى ، حزبى ، لا يقوم إلا على أساس الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ..

إننى أعتقد أن هذا التعديل أمر هام جدا ، فى الاستفادة من دروس ٢٣ يوليو ، وفى التقدم خطوة على طريق النظام الحزبى البرلمانى .

وقد انقـــلب الســـحر على الســـحرة

كنت ولا أزال من المؤمنين بأن قوانين المدعى الاشتراكى والقيم والعيب كلها غير دستورية ، وإن فى بعضها نصوصا تخالف ليس الدستور فقط ولكن حقوق الانسان .

ومع ذلك فالناس ترى الآن بعض فوائد هذه القوانين :

وهى فوائد عارضة . فقد وضعت هذه القوانين خصيصا لمحاكمة المعارضين السياسيين .. ولكن الأقدار الساخرة شاءت أن ينقلب السحر على السحرة ، وأن يقف فى قفص الاتهام من ظنوا أنهم أبعد ما يكون عن المساءلة . « وتمكرون ولكن مكر الله أعظم » .

ومع ذلك ، ولأن تلك القوانين صدرت لغايات أخرى ، فهى فى نفس الوقت مبتورة .

والسؤال الذى يتردد على شفاه كل الناس الآن هو : صحيح أن هذه القوانين لعبت دورا

أساسيا فى كشف أنواع من الفساد لم تخطر على قلب أكبر المتشائمين . ولكن أين النيابة العامة والمحاكم ؟ وإلى أين تنتهى محاكمة أى من المتهمين الذين قدموا أو سوف يقدمون عن طريق المدعى الاشتراكى إلى محكمة العيب ؟

وهل يكفى أن ينتهى الأمر فى حالة ثبوت التهمة - إلى نوع من التراضى بين الدولة وبين المتهمين ؟

وماذا لو تجددت المحاكمات ببلاغات يتقدم بها المواطنون ضد نفس المتهمين إلى النيابة العامة ، وبالتالى إلى القضاء الجنائى ؟

ثم تلك الأسماء الكثيرة التى وردت على هامش كل محاكمة حتى الآن ؟ .. هل يظل القرار فيها سياسيا ، يُقدم البعض أو لا يقدمون للمحاكمة ؟ هل سيلاحقها المدعى الاشتراكى على سبيل الضرورة لا على سبيل الاختيار والانتقاء ؟

وما هو وضع النائب العام والنيابة العامة على قراءة تلك الاتهامات الخطيرة ، وهم غير قادرين واقعيا على التقاط الدعوى الجنائية وتحريكها ؟

وقد يكون الحل - المؤقت - أن تشير محكمة القيم إلى هذه الأمور وتحددها فى حكمها ، وتطلب بصراحة تقديم من يجب تقديمهم إلى النيابة العامة ... وهذا أمر اختيارى لها بالطبع . أو ماذا يقول أهل الفقه والقانون ووزارة العدل .. بما يقيم العدل ، وما يقتضى من المذنب القصاص الصحيح فى نفس الوقت ؟

كل قانون به « خرم »

كل قانون يصدر عندنا وفيه « خرم » ! وهو عادة ثقب « يفوت منه الجمل » .. وهى براعة تميزت بها بعض اللجان المختصة فى مجلس الشعب .

هذه هى خلاصة الموقف فى أن نكتشف بعد خمس سنوات من صدور قانون منع تجريف الأرض - أخطر الجرائم قاطبة - أن التجريف ما زال مستمرا ...

القانون صدر بمنع انتاج الطوب الأحمر فقط . وقد شرحنا ما لحقه من تحايل .

والدولة تقول بلسان مسئوليها إنها أصدرت قرارات وزارية تمنع النقل ، وتمنع استعمال الطوب الأحمر على القطاع العام . وقد اتصل بى مسئولون من رجال الشرطة ، وقالوا إنهم نفذوا القرارات وصادروا الطوب من اللوريات ، ولكن النيابة العامة أفرجت عن المتهمين ، وقالت إن هذه قرارات لم ترد فى القانون .

كذلك فإن منع القطاع العام لا يكفى ، لأنه يستهلك أقل من ٢٠ ٪ من الطوب الذى تستهلكه البلاد . وأكثر من ٨٠ ٪ « قطاع خاص » ، فلا توجد قرية تخلو من فلاح يبنى البيت بالطوب الأحمر فى الأربعة آلاف قرية فى مصر .. دعك من « الأبراج » التى تُبنى فى القاهرة والأسكندرية .

إذن فالمطلب ما زال هو أن يصدر قانون سريع يمنع « الانتاج والنقل والاستعمال » جميعا . فهذا هو القانون الوحيد الذى لا « ثقوب » فيه ، تمر منها اللوريات ويستمر معها التجريف .

إن من أخطر الأشياء على حياة أى

مجتمع ، أن لا تنفذ قوانينه ، أو تكون غير قابلة للتنفيذ ..

ففى هذه الحالة ، ليس الضائع فقط هو الأرض الزراعية من التجريف المستمر ، ولكن أموال القطاع العام والقطاع الخاص التى وظفت بمئات الملايين ـ بناء على القانون ! ـ فى استيراد مصانع للأنواع الأخرى المطلوب استخدامها من الطوب .. ثم إذا بها تفلس .. وتتوقف .. لأن الطوب الأحمر ما زال سيد الموقف . والقانون بثقوبه لم يسد تياره الجارف بعد ..

كثير جدا من قوانيننا يصدر بهذا الشكل المدمر .. أرجو الله أن يمنحنا القوة على متابعتها .. وهى ليست عجزا عن التشريع . إنها مصالح مادية عاتية . مهمة القانون أن يتصدى لها إذا كان فيها مساس بمصلحة عليا للبلد .

قوانين ليســـت بنيــــة التـطبيق

ذكرت أحد عيوب القوانين ، وهو القانون ذو « الثقوب الكبيرة » التى يفوت منهـا « الجمل بما حمل » . فى مثال قانون تجريف الأرض ..

هناك قوانين أخرى ، عيبها ليس الثقوب ، ولكن ببساطة عدم نية الدولة أن تطبقها حقا ، أو عدم قدرتها . وتلك لها خطورة أخرى . إذ يتعود الناس ألا يفرقوا بين أى قانون وبين أى « حبر على ورق » . وأن القوانين غير النوايا ، وأنها ليست بالضرورة للتطبيق .

.. كقوانين البناء والمساكن . صدرت على إيقاع موسم انهيار العمارات ، ودفن السكان تحت الأنقاض . وها نحن نرى بكل وضوح وسفور أنها قوانين لا تطبق . فارتفاعات العمارات « والأبراج ! » فى أضيق شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم القطر ، أكثر وضوحا من « قمائن الطوب » فى الأرياف . لا يخلو شارع منها . وأثيرت القضية مرارا . ووصلت إلى قمتها منذ خمس سنوات . وصدرت قرارات بإزالة أربعة أدوار من عمارة بدأت تتفجر « كدرس للمخالفين » ، وعارض أصحاب العمارة ، وصدر حكم القضاء مؤيدا قرار الإزالة . ولكن شيئا لم يحدث .

وقد كنا نثير هذا الموضوع ـ قديما ـ من باب الجماليات وقواعد تخطيط المدن . ولكن الأمر صار مع تفاقمه من الضروريات . لا يختلف عليه مهندسان معماريان (لكن من يأخذ رأى المعماريين ؟) فالشارع أو الحى لا تتحمل مرافقه أكثر من عدد معين من الوحدات السكنية والسكان المستهلكيـن ، وما يلحق بهم من سيارات ودكاكين وخدمات ومياه ومجارى ... إلى آخره . ولكن لا شىء توقف .

أسكن شارعا كان فيلات وصار كله مدارس وعمارات . وأضرب به مثلا متكررا فى كل مكان . عرضه لا يزيد على عشرة أمتار . وقد صار المرور ـ أو الوقوف ـ فيه مستحيلا . ومع ذلك فثمة ثلاث ناطحات سحاب جديدة تنتظر التشطيب ، ولا يدرى الناس ماذا سيحدث .

والآراء التى نادت بعدم البناء فى الأماكن المزدحمة كثيرة . وعواقب تفجر الخدمات وانهيارها حدثت وتحدث . وهناك قانون فيه « بعض العلاج » من التزام ارتفاع معين ، وإقامة جراجات بأحجام معينة ، ولكن هذا كله

« كلام » للنشر فى الجريدة الرسمية وليس للتطبيق .

لماذا يحترم « عابر الطريق » ، راكبا أو ماشيا ، إشارة المرور ، وباقى المارة الباقين العابرين مخالفتهم للقانون تخرق العين ؟

المشـــــــكلة ليسـت كثرة التكاليـــف

دعوت من سنة أو أكثر إلى أن نفعل ما يفعله العالم كله الآن . وهو بناء جراجات السيارات تحت الأرض ، تحت الميادين الواسعة والحدائق العامة . وقد فقدنا بعد ذلك أحد أهم ميادين القاهرة ، ميدان الأوبرا ، ومشروع وصله بميدان العتبة ، بإقامة جراج متعدد الطوابق مكان الأوبرا القديمة .

وكنت أظن أن المشكلة هى فى كثرة التكاليف . مع أن هذا أحد المشروعات التى يمكن طرحها على المستثمرين من القطاع الخاص . حتى قابلت أخيرا مستثمرا جادا من القطاع الخاص ، يروى لى أنه طلب التصريح له بإقامة نموذج لهذا الجراج الواسع تحت الأرض ، وفوقه حديقة عامة .. ولكن طلبه رفض ...

ولما سألته عن السبب ، قال لى : إن الأمر اعترضه عدم وجود قانون فى الدولة ينظم بيع أو تأجير « باطن الأرض ! ».

وسكت أول الأمر . ثم وجدت المشكلة معقولة . فنحن بالتأكيد لا يوجد لدينا قانون قديم ينظم هذه الحالة الطارئة الجديدة : شراء « باطن الأرض » دون سطحها ، أو تأجيره لمدة خمسين سنة أو أكثر أو أقل .

ولكن ، هل يعز على الدولة التى تمطرنا بعشرات القوانين ، أن تضع قانونا سريعا لهذه الحالة المستجدة ، وهى مستجدة علينا فقط لأنها القاعدة فى أنحاء العالم منذ زمن . حتى بحيرة جنيف تحتها جراجات للسيارات !

وثمن بيع أو تأجير « باطن الأرض » يجب أن يكون أقل بكثير من ثمن بيع أو تأجير الأرض نفسها .. لأن سطح الأرض يبقى فى يد المالك ، الدولة أو غيرها . سواء أرادت أن تجعله ميدانا أو حديقة أو تقيم عليه مبانى ، أو حتى جراجا آخر متعدد الطوابق إذا كان مزاجنا يحب ذلك !

الصحيح أن هناك على الأقل مستثمرا قابلته ، وهو مستعد لشراء أو استئجار « باطن الأرض » فى مكان ما من القاهرة ...

هل صحيح ، بعد سنوات ، أن المشكلة هى عدم وجود قانون ينظم ملكية « باطـن الأرض » وامكانيات بيعه وتأجيره ؟ وأن أحدا لم يفكر فى حل هذه المشكلة البسيطة ؟ خصوصا إذا كانت تساعدنا على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من وجه القاهرة وسائر المدن فى المستقبل ؟ .. وإن « باطن الأرض » فى المدن الحديثة صارت له استخدامات غير الجراجات . فقلب مدينة فيينا مثلا ، تحت أرضه ، أكبر ميدان للمحلات والأسواق التجارية !

قصة متكررة

ليست القصة التـى سأرويها خارقـة للطبيعة . بل لعلها لو كانت كذلك لما أزعجت بها أحدا ، على أساس أنها حالة شاذة فريدة .

ولكنها ـ على ضوء ما أتلقاه من شكاوى كثيرة ـ تشير إلى صورة واسعة الانتشار من صور انعدام هيبة القانون ، وتفاقم شأن « الحكومة التحتية » . ألا وهى قصة : عدم تنفيذ الأحكام القضائية .

ولا أعرف ما معنى « السلطة التنفيذية » من رأسها إلى أخمص القدم ، إذا كانت تعجز أو تتقاعس عن تنفيذ أحكام السلطة القضائية . وما حركنى لإثارة هذه الواقعة أنه تصادف أننى عرفت بعض أطرافها ، وقرأت أوراقها .

قالت لى السيدة ثريا حمدان ، الإذاعية المعروفة ، وحرم المرحوم المهندس وديد سرى ، مهندس التصوير السينمائى المعروف : إن زوجها الراحل وأخوته باعوا قطعة أرض زراعية بعقد ابتدائى فى أكتوبر ١٩٥٧ . ولكن المشترى ماطل فى دفع الثمن ، فلجأوا إلى القضاء سنة ١٩٦٠ ، الذى حكم لهم بفسخ عقد البيع سنة ١٩٦٣ . واستأنف المشترون الحكم ، وحكمت محكمة الاستئناف أيضا بفسخ العقد ، وأمرت بتسليم الأرض الى أصحابها ، وقد وصلنا إلى سنة ١٩٦٧ أمام المحاكم . واستشكل المشترون فرفض استشكالهم . وقد وصلنا إلى سنة ١٩٦٩ ، صار فى أيدى أصحاب الأرض حكم قضائى نهائى ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بعد ١٢ سنة .

ولكن هذه الاثنتا عشرة سنة ، رغم طولها ، على أصحاب حق ، ينال الغير خيراته وهم لا يستطيعون زراعته ولا بيعه ولا تأجيره . هذه الاثنتا عشرة سنة أمام القضاء ليست هى القصة الغريبة . فالغريب حقا هو قصة المرحلة الثانية .. المرحلة التى أسميها « تنفيذ الحكم » التى هى مشكلة المشاكل فى طول البلاد وعرضها ، والتى بدأت منذ سنة ١٩٦٩ حتى ساعة كتابة هذه السطور ، أى ست عشرة سنة أخرى مات خلالها الأب ، وصار الأطفال رجالا (١٢ سنة محاكم + ١٦ سنة تنفيذ الحكم = ٢٨ سنة) ولم ينفذ الحكم بعد .. فماذا جرى فى مرحلة التنفيذ الذى لم يتم ؟

« تنفيذ الحكم » الذى هو مفتاح سيادة القانون ، وأمن الناس على حياتهم وأملاكهم ، وهو جوهر هيبة السلطة القضائية والسلطة التنفيذية معا ..

ولجأت السيدة إلى كل الناس .. من مكتب المحضر ، إلى مكتب رئيس الوزراء الأسبق .

توجه معاون قضائى محكمة المنصورة فى يناير ١٩٧٠ إلى « كفر المقدام » لتنفيذ الحكم فلم يتمكن ، فحرر محضرا سجل فيه أنه أبلغ مأمور شرطة مركز ميت غمر ، وقدم له طلبا ليأمر بإرسال القوة الكافية للتنفيذ . وأن المأمور اتصل بمدير أمن الدقهلية تليفونيا ، الذى أمهله بعض الوقت لحين إعداد القوة اللازمة . ومارس المعاون القضائى ـ وأصحاب الأرض ـ التريث مرة ومرتين وخمس مرات دون أن يحدث شىء . وفى ٩ نوفمبر ١٩٧٠ ، كتب المعاون القضائى محضرا بأنه « أوضح للسيد المأمور أن تنفيذ الحكم لا يمكن تصويره على أنه عمل يخل بالأمن العام ، لأن القانون لا يتعارض مع النظام العام للدولة . لكن عدم تنفيذ الحكم ، وتقاعس الإدارة عن النهوض به هو الأمر المخالف للنظام العام ، لأنه إهدار للقانون ، وقضاء على الأحكام ومصادرة لوجود السلطة القضائية . والأمر لا يعدو أن يكون خروجا من المحكوم ضده على مقتضيات الأمن

والقانون . إذ جمع مجموعة وحرضهم على التجمهر والتعرض بالقوة المسلحة للسلطة القائمة على تنفيذ الحكم . وهذه جريمة يعاقب عليها القانون ، وكان يتعين على الشرطة ، وقد أبلغت بصورة من محضر الإيقاف ، أن تقبض على الجانى وتقدمه إلى المحاكمة ، ولكنها ، تقاعست عن ذلك .

وصدرت الأوراق من المأمور ، إلى مدير الأمن ، إلى المحامى العام ، إلى محافظ الدقهلية إلى النائب العام ، إلى مكتب رئيس الوزراء الأسبق المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ، وقد وصلته فى ١٠ / ٥ / ٧٩ حيث كتب مدير مكتبه « إن أوراق تنفيذ الحكم عُرضت على السيد الدكتور رئيس الوزراء ، فأشار بمخابرة وزير الداخلية والنائب العام لتنفيذ الحكم » .

هل نُفذ الحكم بعد وصوله إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام ؟

كلا ..!!

لاح بصيص من النور فى مارس ٨٤ (بعد تأشيرة رئيس الوزراء بخمس سنوات) حين كان اللواء محمد رجائى أحمد مدير أمن الدقهلية ، فبدأ بالتنفيذ ، وسلم أصحاب الأرض والحكم القضائى حوالى ١٢ فدانا على يومين متواليين ، قبل أن يُنقل إلى منصب مدير عام مصلحة السجون . وعادت الإدارة إلى موقف « عدم القدرة على تنفيذ الحكم » ..

ولا يفوتنا أن نذكر أن محامى الخصوم - مغتصبى الأرض - هو نفس الشخص الذى بدأ الرحلة وهو أمين عام للاتحاد الاشتراكى فى ميت غمر سنة ١٩٦٦ .. واستمر محاميهم إلى ساعة كتابة هذه السطور ، وهو يصعد السلم ، حيث صار رئيسا للمجلس المحلى الشعبى لمحافظة الدقهلية كلها ...

إن من تابع حلقات هذه القصة - التى اختصرتها اختصارا شديدا - التى بدأت من سنة ١٩٦٦ إلى يومنا هذا فى آخر شهر من سنة ١٩٨٥ .. تسعة عشر عام تحاول فيها سيدة معروفة ، توفى زوجها ، أن تنفذ حكما قضائيا استئنافيا نهائيا ، دون جدوى ... لاشك أنه يسأل نفسه : أممكن أن يحدث هذا فعلا ؟ ... وأى مال وجهد وعذاب تحمله أطراف القضية وتحملته الدولة ، فى التردد فى ما لا يجوز الجدل ولا التردد فيه .. وهو تنفيذ حكم قضائى ؟

لقد قلت إن القضية هى قضية شيوع عرقلة تنفيذ أحكام القضاء فى طول البلاد وعرضها ، حتى صار هذا وباء خطيرا .. لأنه يلغى هيبة السلطة القضائية والسلطة التنفيذية معا ..!

فى الستينات ، أيام الصراع بين السود والبيض فى أمريكا ، لجأ شاب زنجى اسمه جون ميريديث إلى القضاء ليستصدر حكما بقبوله طالبا فى جامعة لا تقبل الزنوج . ووصل بقضيته إلى المحكمة الاتحادية العليا التى حكمت بضرورة أن تقبله الجامعة طالبا فيها .

وكانت العنصرية تسود ولايات الجنوب . وأعلن حاكم الولاية أنه شخصيا سيمنع دخول الطالب إلى الجامعة ، مستعينا بقوة شرطة وحرس الولاية . وكان ايزنهاور هو رئيس الجمهورية .. وفى ساعة ذهاب الطالب إلى باب الجامعة ، وقد وقف أمامه حاكم الولاية ومحافظ المدينة وكل السلطة المحلية ، كان ايزنهاور قد أرسل بالطائرات قوة من الجيش الأمريكى ، حاملا علم الدولة ، لكى يشرف على دخول الطالب إلى الجامعة تنفيذا لحكم

المحكمة . وحبست أمريكا أنفاسها ، والمشاعر تغلى .. وحين واجه حاكم الولاية سلطة تحمل علم الدولة ، أذعن ، وتنحى عن مكانه ، ودخل الطالب الجامعة ..

هذا هو معنى سيادة الدولة ، ودولة المؤسسات .

رويت قصة حكم قضائى نهائى لم تعرف صاحبته كيف تنفذه ، طيلة عشرين سنة .. فهل تنتظر السيدة ثريا حمدان عشرين سنة أخرى حتى تتمكن من تنفيذ الحكم ؟ ..

إن القضية ، من الناحية العامة ، هى قضية قيمة حكم قضائى نهائى .. وكما قلت من قبل ، إن عدم تنفيذ الأحكام صار وباء منتشرا . وكأن فى مصر حكومتين : حكومة فوقية نراها ونعرفها ونحاسبها ، وحكومة « تحتية » تنخر فى جذور الأشجار وتحقق مآربها الشخصية ، دون غمز ولا لمز ، على حساب المجتمع . وهذه مع الأسف هى « الحكومة » التى يصادفها المواطن العادى ، حين يضطر إلى السير وراء حقوقه بين دهاليز هذه الحكومة « التحتية » .

وفى تقديرى أن وزارات الداخلية والعدل والحكم المحلى ، مشتركة ومتعاونة ، تستطيع أن تجتث جذور هذا الداء ، وأن تعيد للقانون والقضاء وسلطته التنفيذية هيبتها جميعا !

هل يجوز التعليق على أحكام القضاء ؟

كتب أحد الزملاء يقول ببساطة قاطعة : « لا يجوز التعليق على أحكام القضاء فى مصر . هذا هو المبدأ الذى يؤكد سيادة القانون واستقلال القضاء واحترامه » !! ثم قال : « إن الإشادة بحكم ما تستوى مع نقده وعدم الاقتناع به . وسيادة القانون وعدم التعليق على أحكام القضاء ، ينبغى أن يجعلنا نلزم احترامه فى جميع الأحوال بلا نقد أو اعتراض » .

وليسمح لى صاحب هذا الرأى أن أقول له إنه رأى غير صحيح . وأن الافتقار إلى ابجديات الثقافة القانونية ، لا يعفى من يتصدر « للفتوى » من أن يسأل أهل القانون قبل أن يكتب للناس .

ولو سأل صاحب هذا القول أى تلميذ فى كلية الحقوق ، لقال له إنه مخطىء . إن الممنوع بحكم القانون فى كل مكان (ليس فى مصر وحدها كما قال !) هو الإساءة إلى القاضى بالطعن فى شخصه ، أو تجريح ذمته أو التشكيك فى دوافعه .. إلى آخره .

أما « التعليق على أحكام القضاء » فهو أمر جائز ومسموح به ، ويمارس يوميا فى مصر وفى كل مكان من العالم . وهناك مجلات قانونية متخصصة فى « نقد الأحكام القضائية » .

إن من حقى أن أعلق على حكم قضائى ، طالما أننى – مثلا – أناقش سلامة تفسير المحكمة للقانون . فإننى هنا أعلق على « الرأى » الذى أخذت به المحكمة . أى أن التعليق يتناول « الرأى » و « الاجتهاد » ، ولا يتطرق إلى شخص القاضى وضميره ودوافعه .

وفى غير مصر ، حرية هذا التعليق أوسع نطاقا . فمنذ سنوات كنت فى لندن ، وأصدر القاضى حكما على رجل اقتحم كنيسة ، واغتصب امرأة تصلى ، وسرق بعض ما فى الكنيسة . وكان الحكم بسيطا . وقوبل الحكم

باحتجاج شامل من الرأى العام ، شغل مانشيتات الصحف . ونوقش على شاشة التليفزيون ، أياما وأياما .

وكان النقد عنيفا لأن الحكم كان بسيطا ، وسط موجة الإجرام والاغتصاب التى تجتاح المجتمع . وظهر القاضى على التليفزيون وشرح وجهة نظره . ولكن هذا كله لم يكن فيه شبهة المساس بشخص القاضى ، إنما هو نقد « الرأى » فقط .

ولست أدعو فى بلادنا إلى كل هذا ، بعد . ولكن التعليق على « حكم » القاضى حق شرعى ، فى الحدود المرسومة لذلك . وهو حق نتمسك به .

□ □ □

من مطبوعات
مركز الأهرام للترجمة والنشر

□ □ تاريخ سياسى :

● سرقة ملك مصر	محسن محمد
● إيران من الداخل	فهمى هويدى
● بقايا ذكريات	الشيخ أحمد حسن الباقورى

□ □ فكر وصحافة :

● شهود العصر	مركز الأهرام للترجمة والنشر
● ثورة الفكر فى عصر النهضة الأوروبية	د . لويس عوض
● عباقرة ومجانين	رجاء النقاش

□ □ من التراث :

● الأمثال العامية	أحمد تيمور

□ □ دراسات :

● قراءة فى وثائق البهائية	د . بنت الشاطىء

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩١ / ٥٤٢٢

مطابـــع الأهــرام التجارية ــ قليوب ــ مصــر

فى كثير من القضايا « التى اختلط فيها الحابل بالنابل » ، اعتاد القراء فى مصر والعالم العربى ، البحث عن كلمة « أحمد بهاء الدين » ، باعتبارها الرأى الموضوعى الذى يبتغى صالح الوطن العربى وأهله ، والمجرد عن الهوى ، والذى لا يخشى فى الحق لومة لائم . ولم يخذل « بهاء » قراءه أبداً ، فقد كان على الدوام سبّاقاً بطرح القضايا التى تشغل بال أمته وتخدم تقدمها وترمى إلى إعلاء رايتها فى أمانة وموضوعية وتجرد .

ومن بين آلاف القضايا التى فجرها « بهاء » وأثار بها جدلا ساخناً على المستوى القومى والمحلى ، اخترنا مجموعة منها مازالت تشغل أذهان الناس ، وتؤكد كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل فى المقدمة الضافية التى كتبها لهذا العمل أن « بهاء » يحمل مسؤوليته بجد ، ويستشعر همومها بصدق ، ويؤديها باحترام لنفسه وللكلمة وللقارىء جميعا فى نفس الوقت .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر